وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة – محمد خيضر – بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعد الإقليمي و الدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

في العلوم السياسية : تخصص سياسات مقارنة

إعداد

إيمان دني

إشراف:

أ.د / لعجال أعجال محمد الامين

أعضاء لجنة المناقشة

نسيمة طويل	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة بسكرة	رئيسا
محمد الأمين لعجال أعجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
عبد المؤمن مجذوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مناقشا
عبد الله راقدي	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة باتنة 1	مناقشا
مصطفى أسعيد	أستاذ محاضر قسم(أ)	جامعة بسكرة	مناقشا
سعيد ملاح	أستاذ محاضر قسم(أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الهجرية: 1438/1437 هـ

السنة الجامعية: 2017/2016 م

شكر و عرفان

﴿و من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

بعد الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذه الأطروحة ، أتوجه بالشكر و بفائق الاحترام و التقدير إلى أستاذي القدير لعجال أعجال محمد الأمين، الذي تحمل معي مشاق الحرص و التقويم فكان لنا شرف الشرف و التقدير.

و شكرنا الموصول لـ كافة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل بإسمه.

"دمتم جميعكم للعلم النافع و العمل الصالح"

إهداء

.....إلهي.....

يا من أصبحت و أمسيت أتقلب في نعمه عاجزة عن شكره

أهدي إليك عملي شكرا و العلم نعمة تستحق الشكر.

لمن يشرق وجهها بهجة و فؤادها حبا.

لمن تركع لها العيون و تسجد لعشقها القلوب.

..... أمّـي .....

إلى من لطمته الحياة حتى الثمالة

إلى رمز العطاء و المثابرة

.....أبـي .....

يا من ساندتني روحك الجميلة أهديك عملي.

.....زوجـــي.....

..... الدكتور البار أمين.....

إلى نور عيني و فرحة قلبي ....فلذة كبدي

.....رهف نوران.....

إلى..... إبني وحبيبي .....

.....محمد منيب.....أدامه الله وحفظه.....

إخوتـــي الأعزاء

انتظروا .....لن أنساكم .....

فأنتم الذين..... لا تحلو الحياة إلا بكم ومعكم.....

فالعين تسبقه بدمع فتكتبكم في أعماق قلبي.

.....إلى روح أخي أحمد رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.....

.....أخوالـي و خالاتـــي.....

أساتذتـــي

إليكم يا من أعزكم الإله بأن أقامكم مقام علم و نصبكم على منبر العطاء

و ما أحسنه من عطاء.

إيمان

خطـة الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: مفهوم الإقليم.

المطلب الرابع: تحديد أقاليم الدراسة.

المبحث الثاني: التحول في مسار العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: التحول على المستوى التنظيري.

المطلب الثاني:التحول على مستوى القضايا.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية و السياسة الخارجية.

المطلب الأول: المنظور الواقعي.

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي.

المطلب الثالث: المنظور البنائي.

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني : توجهات السياسة الخارجية التركية إتجاه دوائرها الجيو – استراتيجية.

المبحث الأول :المحددات و العوامل الإقليمية و الدولية المؤثرة في التوجه التركي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية.

الفرع الأول : الإمكانات والمقدرات الوطنية التركية.

الفرع الثاني : بيئة صنع القرار وتنفيذه في تركيا.

المطلب الثاني : انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على التوجه التركي إقليمياً ودولياً.

المطلب الثالث: تداعيات غزو العراق 2003 على المكانة التركية في الشرق الأوسط.

المطلب الرابع: المكانة التركية في مشروع النظام الشرق أوسطي.

المبحث الثاني: تركيا والبلقان.

المطلب الأول: دوافع تحرك تركيا نحو البلقان.

المطلب الثاني: العلاقات التركية مع دول البلقان.

المطلب الثالث: حدود الدور التركي في المنطقة.

الفرع الأول : النزاع التركي – اليوناني.

الفرع الثاني : النزاع حول بحر إيجة.

الفرع الثالث : المسألة العرقية في البلقان.

الفرع الرابع : المشكلة القبرصية.

الفرع الخامس : التنافس التركي – الروسي في البلقان.

المبحث الثالث : تركيا والشرق الأوسط.

المطلب الأول: الشرق الأوسط كمجال حيوي لتركيا.

المطلب الثاني: العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط.

الفرع الأول : العلاقات التركية – العراقية.

الفرع الثاني : العلاقات التركية – السورية.

الفرع الثالث : مواقف تركيا إزاء القضية الفلسطينية.

الفرع الرابع : العلاقات التركية – الإيرانية.

الفرع الخامس : العلاقات التركية – الإسرائيلية.

المطلب الثالث: حدود الدور التركي في الشرق الأوسط.

الفرع الأول : النزاع الكردستاني.

الفرع الثاني : مشكلة المياه في الشرق الأوسط.

الفرع الثالث : مشكلة الحدود في الشرق الأوسط.

الفرع الرابع : التحديات الأمنية الناجمة عن الأوضاع في المنطقة.

المبحث الرابع : تركيا وآسيا الوسطى والقوقاز.

المطلب الأول: دوافع تحرك تركيا نحو آسيا الوسطى والقوقاز.

المطلب الثاني: العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز.

المطلب الثالث: حدود الدور التركي في المنطقتين.

الفرع الأول : عقبات تتعلق بالإمكانيات الذاتية لتركيا.

الفرع الثاني : التحدي الروسي.

الفرع الثالث : المحدد الإسرائيلي.

الفرع الرابع : التحدي الإيراني.

الفرع الخامس : الضغوط والتدخلات الغربية.

المبحث الخامس: تركيا والقوى العالمية.

المطلب الأول: العلاقات التركية – الأمريكية.

المطلب الثاني: العلاقات التركية – الروسية.

المطلب الثالث : تركيا والاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول : المسعى التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني : دوافع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث : معيقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

الفرع الرابع : آفاق مستقبل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

خلاصة الفصل الثاني.

الفصل الثالث: المنظمات الإقليمية والدولية كآلية لتعظيم الدور التركي إقليمياً ودولياً.

المبحث الأول: ماهية المنظمات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف المنظمات الإقليمية والدولية.

الفرع الأول : مبادئ المنظمات الإقليمية والدولية.

الفرع الثاني : أهداف المنظمات الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث : تصنيف المنظمات الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني : المنظمات العسكرية الأمنية كآلية لتعظيم الدور التركي.

المطلب الأول : تركيا ومنظمة الأمم المتحدة.

الفرع الأول : نشأة وتطور الأمم المتحدة.

الفرع الثاني : عضوية تركيا في منظمة الأمم المتحدة.

المطلب الثاني : تركيا وحلف شمل الأطلسي.

الفرع الأول : نشأة وتطور حلف شمال الأطلسي.

الفرع الثاني : عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي.

المطلب الثالث : تركيا وحلف المعاهدة المركزية أو (حلف بغداد سابقاً).

الفرع الأول : نشأة وتطور حلف بغداد.

الفرع الثاني : عضوية تركيا في حلف بغداد.

المبحث الثالث: المنظمات الإقتصادية كآلية لتعظيم الدور التركي.

المطلب الأول: تركيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

الفرع الأول : نشأة وتطور منظمة المؤتمر الإسلامي.

الفرع الثاني : عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي.

المطلب الثاني : تركيا ومنظمة التعاون الاقتصادي ECO.

الفرع الأول : نشأة وتطور منظمة التعاون الاقتصادي.

الفرع الثاني : عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي.

المطلب الثالث : تركيا ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود (KEIK).

الفرع الأول : نشأة وتطور منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود.

الفرع الثاني : عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود.

خلاصة الفصل الثالث.

الفصل الرابع: مستقبل تركيا بعد محاولة انقلاب 15 جويلية 2016.

المبحث الأول: ماهية الدراسات المستقبلية وتقنية السيناريو.

المطلب الأول : ماهية الدراسات المستقبلية.

الفرع الأول : مفهوم الدراسات المستقبلية.

الفرع الثاني : أهمية وأهداف الدراسات المستقبلية .

المطلب الثاني : ماهية تقنية السينايو.

الفرع الأول: التعريف تقنية السيناريو.

الفرع الثاني : أساليب الدراسات الاستشرافية (تقنية السيناريو).

المبحث الثاني : مستقبل المشهد السياسي في تركيا بعد محاولة الانقلاب 2016.

المطلب الأول : خلفية انقلاب **جويلية 2016** وعوامل فشله.

الفرع الأول : الإصلاحات الداخلية لحكومة العدالة والتنمية ومسألة الشرعية والمشروعية.

الفرع الثاني : أحداث انقلاب **15 جويلية 2016**.

الفرع الثالث : دور وسائل الإعلام في إفشال المحاولة الانقلابية.
الفرع الرابع : الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بعد انقلاب **2016**.
المطلب الثاني : مستقبل المؤسسة العسكرية في تركيا بعد الإنقلاب.
الفرع الأول : العلاقات العسكرية المدنية 1997 – 2012.
الفرع الثاني : الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة بعد انقلاب 15 جويلية 2016.
الفرع الثالث : العلاقات العسكرية المدنية بعد جويلية 2016.
المبحث الثالث: مستقبل الدور التركي إقليمياً ودولياً بعد محاولة الانقلاب.
المطلب الأول: سيناريو ثبات الدور التركي إقليمياً ودولياً.
المطلب الثاني: سيناريو تنامي الدور التركي إقليمياً ودولياً.
المطلب الثالث: سيناريو تراجع الدور التركي إقليمياً ودولياً.
خلاصة الفصل الرابع.
الاستنتاجات.
قائمة المراجع.
الفهرس.

مقدمـــــــــة

مقدمة:

كانت تركيا **حليفا** للولايات المتحدة لأكثر من قرن ونصف ، وقد بلغ هذا التحالف ذروته خلال الحرب الباردة ، حيث شكلت تركيا دولة الواجهة في الخطوط الأمامية لمواجهة القوة الروسية ، في منطقة الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من ذلك ظلت تركيا دولة **هامشية** على جميع الأصعدة ، حيث لم يثق فيها الغرب ولا العالم الإسلامي رغم موقعها الاستراتيجي ، نتيجة مسارها السياسي المتقلب ، والذي لم يعطيها الفرصة للقيام بدور نشط وفعال في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان والعالم الإسلامي.

وربما يكون هذا التهميش مبررا في التحديات الملحة التي تواجهها تركيا ، وعدم رغبتها في أن ينظر إليها على أنها قوة استعمارية جديدة والتماهي مع الأهداف الأمنية الغربية ، وقد رأى العالم الإسلامي تركيا في معظم تاريخها الحديث دولة مرتدة، فالإصلاحات العلمانية الأتاتوركية جعلت تركيا فاقدة تماما لأي شرعية دينية وكان ينظر إليها أيضا على أنها خادمة لواشنطن ، وقد عزز هذا الأمر احتضانها لسياسات الولايات المتحدة المرفوضة لدى الكثير من المسلمين.

غير أن أي من هذه الاعتراضات لم يعد ينطبق على تركيا اليوم، فتركيا يحكمها مسلمون ملتزمون وقد رسمت سياستها الخارجية الخاصة بها، ويلقى قادتها وزعماؤها الترحيب في العديد من الأماكن،في حين أنهم في الماضي لم يكونوا يهتمون أصلا بمثل هذه الزيارات.

فمع نهاية الحرب الباردة قامت بعض الدول بإعادة صياغة رؤيتها تجاه العالم، وعلى خارطة العالم الجديد، لم تعد تركيا على هامش أي شئ لقد عادت لتكون مرة أخرى **مركزا للكتلة القارية الأوروآسيوية** الضخمة، إذ شكل موقع تركيا الجغرافي وثرائها العثماني ومزجها الناجح بين الإسلام والديمقراطية مكونات لإمكانات إستراتيجية هائلة، والتي يمكن استغلالها بصفة ايجابية في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصفة عامة ، فعندما رغبت إسرائيل في البدء بإجراء محادثات سرية مع سوريا طلبت من تركيا ترتيب الأمر، وبعد أن قرر السنة مقاطعة الانتخابات أقنعتهم تركيا بتغيير رأيهم والمشاركة، وكلما حط المسئولون الأتراك رحالهم في بلد يعاني انقسامات مريرة مثل :لبنان وباكستان وأفغانستان ،فإن كل فريق في هذا البلد أو ذاك يكون متحمسا للتحاور مع **الوسيط التركي**، كما تعمل تركيا على تخفيف التوترات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وبين سوريا والعراق ، وبين أرمينيا وأذربيجان.

وليس هناك بلد يمكن أن يكون مرحباً به دبلوماسياً في كل من طهران وواشنطن، ودمشق والقاهرة، مثل تركيا كما أنه ليس هناك بلد يحترمه حماس وحزب الله وطالبان وفي نفس الوقت يقيم علاقات جيدة مع الحكومات الإسرائيلية واللبنانية والأفغانية سوى تركيا.

فالرؤية الكبرى لوزير الخارجية التركية **أحمد داوود أوغلو** والتي يسميها **العمق الإستراتيجي**، ترسم لتركيا دورا متعاظم النشاط في عملية صنع السلام، وقد كان مشروعه الأول حل مشاكل تركيا مع جيرانها،وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد ، أما طموحه التالي فهو ليس فقط ت**صفير المشاكل** مع **الجيران** بل أيضا تصفير المشاكل **بين** الجيران ، أي بمعنى لعب دور مهم في عمليات السلام بالمنطقة.

فهو يرى أن كل نزاع يقع في جوار التركي الممتد يهدد السلام، ويحد من فرص التطور الإقليمي وبالتالي فإنه يصبح في قلب اهتمامات تركيا الملحة، واللافت للنظر أن تركيا لم تواجه معارضة لدورها الذي تلعبه في المنطقة، فهي لا تتدخل إلا عندما يطلب منها ذلك، كما أنها تحافظ على العلاقات الجيدة مع طيف من الحكومات والفصائل مما يخولها لأن تلعب دور لا يمكن لأحد غيرها أن يلعبه في المنطقة.

وعليه فإن صناع القرار الأتراك **يدركون** ما تملكه تركيا من خصائص ذاتية وموضوعية فريدة، يمكن حصرها كالآتي: موضعها بالنسبة للجغرافيا السياسية ،روابطها مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بوضعها المهيمن على لصعيدين الإقليمي والدولي، وعلاقتها المتطورة مع **الحليف** الإقليمي **إسرائيل**، والقوة العسكرية المتنامية ،والثروة المائية ،وعلاقتها الاقتصادية والتاريخية مع الدول العربية ،وماضيها العثماني الذي يمنحها وزنا تاريخيا كبيرا، لاسيما استثمار امتدادها السياسي والاقتصادي مع الجمهوريات التركية الإسلامية السابقة لتجعل من نفسها عامل استقرار وتوازن.

<u>أسباب إختيار الموضوع:</u>

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

<u>الأسباب الذاتية و تتعلق بمايلي:</u>

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى إختيار هذا الموضوع دون غيره نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة وتحديداً من **2002**، والتي توجهت خلالها تركيا إلى سياسة تصفير المشاكل مع الجوار مع الحفاظ على مصالحها مع الغرب ، كما أنها نابعة من فكرة فحواها أن التطرق للدور الذي تسعى تركيا للعبه إقليماً ودولياً يعتبر من بين المواضيع المهمة التي تحتاج إلى الدراسة، كما أنه موضوع جديد وقد نعرف من خلاله مستقبل المكانة التركية إقليما ودوليا لأن الدراسة تقوم بالأساس على استشراف مستقبل الدور والمكانة التركية، بالإضافة إلى أنني درست في مرحلة سابقة الموضوع من جزئية معينة وهي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، والذي من خلاله تبين لي أنه لا يمكن الوقوف على الأهداف التركية بصفة ملمة من خلال دراسة دورها في إقليم واحد وهي السياسة المعروفة بتعدد الأبعاد والأقاليم.

الأسباب الموضوعية:

1-إن دراسة السياسة الخارجية التركية وسياستها الجوارية من أهم المواضيع الحديثة، على إعتبار أن موضوع سياسات الجوار يلاقي اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين نظرا لأبعاده المختلفة وتأثيراته على أهم القضايا الإقليمية.

2-أنها تمثل جزءاً من دراسات السياسة الخارجية التركية، حيث توجد في هذا الاطار دراسات أكاديمية تناولت بالبحث والتحليل السياسة الخارجية التركية ، وكذا المشاكل الإقليمية المطروحة والحلول المقترحة لها حسب الرؤية التركية ورؤى الدول الأخرى ، ولكن هذه الدراسة ستركز على الدور والأهداف التركية منذ مجئ حزب العدالة والتنمية، وذلك في جميع الأقاليم المحيطة التي تسعى تركيا إلى كسب نفوذ بها، وكذلك مختلف المنافسين لها في هذه الأقاليم والآليات التي تتبعها لتزيد فرصها في الوصول إلى هدفها الأساسي وهو أن تكون قوة إقليمية وعالمية.

3-أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل تطور السياسة الخارجية التركية ،ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة إلى رصيد الدراسات العلمية.

أهمية الموضوع:

تتبع أهمية الدراسة من الإعتبارات الآتية:

اعتبارات عملية و تتعلق بما يلي:

تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل دور تركيا، من خلال سياستها الخارجية وسياسة الجوار في دعم قضية السلام والأمن الإقليمي خاصة والدولي عامة، وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعتبر مدخلا لفهم التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية، فضلا عن أن الدراسة تطمح إلى الوصول إلى بعض التصورات عن السياسة الجوارية التي على تركيا أن تتبعها من أجل حل مشاكلها مع دول الجوار دون المساس أو التفريط في مصالحها، وكذلك مساهمة تركيا في تسوية النزاعات الإقليمية مع محاولة أن تكون الطرف الأقوى في المفاوضات.

من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية بالسياسة الخارجية التركية ، وتقييم سياساتها الجوارية وما قد تحققه من توازن واستقرار إقليمي، ودراسة الخبرة التركية في تسيير أزماتها ومشاكلها مع دول الجوار عن كثب.

إيمان الباحث بأن الكتابات والبحوث العلمية حول سياسة الجوار التركية ودورها الإقليمي، قد تساهم في إيجاد حلول واقتراحات لتسوية الكثير من النزاعات الإقليمية وتحقيق السلام والأمن.

اعتبارات علمية و تتعلق بما يلي:

1-إنَ دراسة السياسة الخارجية من أهم مباحث علم السياسة، بحيث يعتبر وجودها من إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة،كما أن ثمة ضرورة للتعرف على محددات السياسة الخارجية التركية وخاصة بيئتها و تفاعلها.

2-أنها تمثل جزءاً من تيار دراسة النظام السياسي، حيث توجد في هذا الإطار دراسات أكاديمية تناولت بالبحث والتحليل في النظام السياسي التركي، صنع السياسة الخارجية، النخبة السياسية، والتي كانت تسعى في مجملها إلى توصيف التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، كما كانت جل الدراسات التي اهتمت بدراسة الموضوع تقف عند الملامح الكبرى لهذه السياسة، أو التخصص في جزئية معينة كدور المؤسسة العسكرية، الهوية التركية...،أو تدرسه كتوجه محدد كالعلاقات التركية الإيرانية، وعلاقة تركيا بالعرب...إلخ.

<u>أهداف الدراسة:</u>

- تطمح وتهدف الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:
- استشراف معالم التوجه والدور التركي الاستراتيجي المرتقب،والذي من المرجح أن تتمخض عنه تفاعلات بدائل القوى التركية الرئيسية،العاملة في المشهد التركي المعاصر ببيئته الداخلية والاقليمية والدولية.
- رصد واقع العلاقات التركية مع دول الجوار وطبيعة المشاكل التي تعاني منها مع هذه الدول، والطموحات التركية في هذه المناطق، والمقومات التي تملكها وإذا ما كانت تمكنها من لعب الدور الذي تسعى إليه.
- لفت الانتباه إلى ضرورة إهتمام الباحثين في الدول المغاربية بالدراسات المتخصصة في السياسيات الجوارية، لما لهذه الأخيرة من أهمية، وما قد تحققه للدول سواء على المستوى السياسي والأمني أو الاقتصادي ، والدعوة إلى تضافر جهود المهتمين بهذا الحقل الدراسي، لإنشاء مركز للدراسات المتخصصة في السياسة الخارجية والسياسات الجوارية والدراسات الإقليمية بالخصوص، بغرض الإستفادة من الخبرات والتجارب الإقليمية والدولية في هذا الموضوع، وذلك تفعيلاً لدور الجامعة والبحث العلمي وربطها بالمحيط.
- تهدف الدراسة لرصد وتحليل الدور الإقليمي والدولي لتركيا، وتبيان طبيعته وحدوده ومستقبله.

- كما تسعى الدراسة إلى تفسير تغير السياسة الخارجية التركية، وتعدد سياساتها الجوارية، وذلك من خلال تحديد الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية لتبنيها لهذه السياسات، وإبراز النتائج التي أفرزتها.
- توضيح طبيعة الدور الإقليمي والدولي التركي ، وما قد يلعبه في تحقيق السلام الإقليمي والدولي، وما يمكن أن تساهم به في تسوية أهم الصراعات والنزاعات المطروحة إقليمياً ودولياً.

ويتمحور موضوع الدراسة حول إشكالية رئيسية هي:

الإشكالية الرئيسية:

تسعى تركيا من خلال سياستها الخارجية بعد الحرب الباردة إلى لعب **دور إقليمي ودولي محوري،** وذلك من خلال استغلال موقعها الاستراتيجي، نظرا لكونها نقطة تقاطع بين أكثر من قارتين ، علاقاتها التاريخية مع بعض الدول الإقليمية المحيطة بها، وكونها أيضا طرف في معظم النزاعات الإقليمية سواءاً كطرف مباشر أو كوسيط للمفاوضات، بالإضافة إلى التحولات الإقليمية الراهنة مما أفسح المجال أمام الطموحات التركية للعب **دور إقليمي** استراتيجي يأهلها لأن يكون لها وزن و**دور دولي** مؤثر في المنطقة ، ومن هنا نستشف الإشكالية التالية:

هل السياسة الخارجية التي انتهجتها تركيا بعد الحرب الباردة كفيلة بتحقيق طموحاتها إقليماً ودوليًا من 2002 – 2023 ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي **المقتربات النظرية** الأنسب **لتفسير** السياسة الخارجية التركية ؟
- ما هي **العوامل المؤثرة** في صنع السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة وخاصة في الفترة (من **2002 _ إلى غاية 2023**)؟
- ما هو **الأساس** الذي تبني عليه تركيا رؤيتها و **توجهاتها** إتجاه الأقاليم المحيطة بها؟
- كيف يمكن لتركيا توظيف كل **الآليات** الإقليمية والدولية المتاحة لتحقيق أهدافها؟
- ما هو **مستقبل** الدور التركي إقليميا ودوليا في ظل المتغيرات الراهنة؟

فرضيات الدراسة:

- إذا كانت تركيا قد توجهت في سياستها الخارجية ، من **سياسة البعد الواحد** إلى سياسة **تعدد الأبعاد** فقد تكون حسمت خياراتها على **أساس براغماتي** وفق ما يحقق أهدافها وطموحاتها.

- تسعى تركيا إلى لعب دور إقليمي ودولي في منطقة الجوار بالإعتماد على التفاعل مع المنظمات الإقليمية والدولية كآلية للتأثير ، ضمن خيار استراتيجي قد يحقق أهدافها.
- إن الموقع الجغرافي لتركيا ، ومكانتها الإقتصادية والعسكرية ، والعلاقات المتميزة مع دول الجوار ، يمكن أن تجعل منها دولة ذات وزن وفاعلية إقليمياً ودولياً.

النطاق الزمني و الموضوعي للدراسة:

تحاول الدراسة التطرق بالبحث عن طبيعة الدور الإقليمي لتركيا ، من خلال سياستها الخارجية الممتدة إلى دول الجوار ، كعمق استراتيجي يخدم السلام في مناطق طموحها الاستراتيجي بانتهاج سياسة متعددة الأبعاد والمسارات ، والتي ينتظر من خلالها أن تكون فاعلاً أساسياً في هذه المناطق.

إن اختيار النطاق الزماني للدراسة والممتد من **2002 إلى غاية 2023** ، يرجع إلى إعتبار أن هذه الفترة فترة محورية في تغير السياسة الخارجية التركية ، التي تحاول من خلالها تبني سياسة خارجية قائمة على تصفير المشاكل مع الخارج ، والمحافظة على المصالح التركية مع دول الجوار ، وخدمة الداخل ، كمحددات لرؤية مستقبلية يستشف من خلالها أداء دور محوري في المنطقة في السنوات القادمة.

المقاربة المنهجية:

يعتبر المنهج طريق للوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة ، وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظراً لإتساع مجال هذا البحث سواءاً من الناحية الزمنية بتطرقه لفترة متميزة تعتبر بمثابة نقطة تحول ، أو من الناحية الجغرافية بتركيزه على سياسة تركيا تجاه مناطق واسعة ومتعددة تضم دولاً مختلفة الأهمية ، أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية، ولهذا فقد حتم علينا الخوض في هذه الأطروحة توظيف أكثر من منهج واحدلمحاولة فهم البعد الإقليمي لتركيا في المنطقة ، إذ إستخدمنا المناهج والمقتربات التالية :

المنهج المقارن الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه التشابه والاختلاف، بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة ،وينطلق هذا المنهج من أن مبدأ تشابه الظروف قد يؤدي إلى نفس النتائج، وقد استعنا بهذا المنهج لدراسة أوجه التشابه والاختلاف في السياسات الجوارية التركية من خلال مقارنة السياسات التركية اتجاه كل دولة من دول الأقاليم، وكذا طريقتها في تسوية النزاعات مع مختلف الأطراف وما إذا كانت تنتهج نفس السياسة مع كل دول الأقاليم، أم أنها تتعامل وفق أسس واعتبارات أخرى يحكمها بالدرجة

الأولى منطق المصالح ، وكذلك مقارنة الدور الاقليمي التركي الحالي مع أدوارها في فترات تاريخية سابقة ، ومحاولة الوقوف على الأسباب والدوافع التي كانت وراء هذا التغير، وذلك من خلال رصد نقاط التقاطع ونقاط الاختلاف فيما يخص السياسات التركية قبل حزب العدالة والتنمية وبعد وصوله إلى سدة الحكم، ومحاولة فهم وتفسير هذه السياسات والاختلافات الواقعة فيها.

منهج تحليل النظم System Analysis:والذي نشأ في اطار التحليل السياسي الأمريكي لمواجهة الفكر الماركسي والذي يقوم على مكونات معرفية أساسية هي:

- أي نظام لابد أن يتكون من مجموعة واحدات.
- هذه الوحدات يجب أن يكون بينها قدر من الاعتماد المتبادل وإن كان التعبير الأدق هو التوافق، كما أن علاقة التوافق بين الوحدات يجب أن تكون أكثر كثافة من علاقاتها بغيرها من الوحدات.
- تفاعلات منتظمة بين الوحدات كنتيجة لظاهرة التوافق.
- نماذج لهذه التفاعلات نكشفها عبر الزمن وتكون هي سمة النظام موضوع الدراسة.

كما اعتمدنا من جهة ثانية على **الاقتراب البيئي** الذي يركز على تأثير البيئتين الداخلية والخارجية في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، والتي بدورها تحدد الدور الاقليمي لتركيا، وكذلك تأثير الأوضاع الدولية الراهنة، والتحولات السياسية والاقتصادية في سياسات الجوار التركية.

وفي الأخير تم التركيز على **منهج تحليل الدور**،حيث يعد مفهوم الدور أحد المفاهيم الأساسية المستخدمة في دراسة سلوك الدول، وترجع أهمية استخدام تحليل الدور في دراسة السياسة الخارجية التركية إلى مايلي:

- أنه يقدم وسيلة لتوضيح كيف يمكن للنظام السياسي صنع قرارات وسياسات خارجية تلقى القبول على المستوى الداخلي، وتمكن الدولة من لعب دوراً هاماً سواءاً على المستوى الإقليمي أو الدولي.
- إن تحليل الدور يشكل أداة لدراسة النظام السياسي ومختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك تفاعل الدولة مع غيرها من الدول.
- يستخدم أيضا في إجراء دراسات مقارنة بين سلوك الدول المختلفة ،بهدف التعرف على مدى تشابه واختلاف سياسات هذه الدول، ومحاولة تفسير سلوك كل دولة ودوافع اختيارها لتوجهاتها دون غيرها من البدائل.

أدبيات الدراسة:

- دراسة **أحمد داوود أغلو** عام 2011 **العمق الاستراتيجي** : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، صدرت الطبعة الأولى عام **2001**، وهذه الطبعة الثانية بالغة العربية الصادرة سنة **2011**، وقد توصل الكاتب من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : أن تركيا مع بداية القرن الحادي والعشرين لم تعد راضية بالدور الذي لعبته طيلة فترة طويلة كدولة جسرية يتمثل دورها الأساسي في كونها معبر بين الدول الكبرى ، وفي ظل التغيرات الإقليمية والدولية ظهر الطموح التركي لأن تكون تركيا دولة مركزية ومحورية ، وقد اعتمدت تركيا في ذلك مجموعة من الإستراتيجيات و الآليات ، كـسياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار ، التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية ، السياسة الخارجية متعددة الأبعاد ، الدبلوماسية المتناغمة ، واتباع أسلوب دبلوماسي جديد ، ويرى الكاتب بأن هذه الإستراتيجيات إضافة إلى تكتل تركيا في منظمات ومؤسسات إقليمية ودولية كفيل بتحقيق طموحات تركيا تسعى تركيا إلى تحقيق كل هذه الأهداف والطموحات بالإعتماد أساساً على موقعها الجغرافي الاستراتيجي المهم جداً للسيطرة على الأقاليم المتنافس عليها من طرف القوى العظمى ، ومن هنا جاء عنوان الكتاب **العمق الاستراتيجي** ، أي أن موقع تركيا هو في العمق الاستراتيجي ، ومن تم السعي إلى أن تلعب دوراً يتوائم وموقعها .

لكن الكاتب لم يشر إلى ضرورة إعادة نظر تركيا في تحالفاتها ، التي فتحت المجال أمامها إلى لعب هذا الدور المتعاظم والتساؤل ما إذا كانت هذه التحالفات هي تحالفات إستراتيجية أم أنها تقاطع ظرفي للمصالح سينتهي بانتهاء هذه المصالح ، ومن تم تعود تركيا إلى مكانتها السابقة ، إضافة إلى أن دراستنا هي عبارة عن دراسة استشرافية تحاول تقصي الصورة المستقبلية للمكانة التركية في ظل معطيات ومتغيرات جديدة سواء في الداخل التركي أو على الصعيد الإقليمي والخارجي.

كما أن دراستنا تعتبر أكثر موضوعية ، حيث أننا تطرقنا في كل جزئية إلى طموحات تركيا اتجاه كل إقليم والإمكانيات التي تملكها لتحقيق هذه الأهداف ، إضافة إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجهها ، أي العوامل التي من شأنها أن تحد نفوذها وطموحاتها في هذه المناطق ، وهو ما لم نلمسه في دراسة الكاتب.

- دراسة **عقيل سعيد محفوض** عام 2012، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير** ، وأهم نتيجة توصل إليها الباحث في هذه الدراسة ، هي صعوبة تكوين رؤية واضحة بشأن الظاهرة التركية ، وذلك بسبب عدم اليقين بشأن المستقبل ، خاصة أن المتغيرات المحلية وكذلك الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية التركية هي من المحددات والفواعل غير القابلة للتعيين ، كما يرى أن

مهمة السياسة التركية اليوم هي الحفاظ على عوامل الثبات مقابل عوامل التغير التي قد تنجر عنها مخاطر كبيرة على الدولة التركية.

تناولت الدراسة الإستراتيجيات التركية في أقاليم طموحاتها ، أو في دوائرها الاستراتيجية انطلاقاً من علاقاتها التاريخية والتعاونية خاصة في المجال الاقتصادي مع دول المنطقة أو الدول العظمى المتنافسة داخل المنطقة أو الإقليم ، ووجه الاختلاف بين هذه الدراسة ودرساتنا ، أننا حاولنا تحليل السياسة الخارجية وآليات تنفيذها من خلال التعمق في دراسة هذه السياسات والآليات ، في حين أن دراسة الباحث أشارت لها فقط ، ولم تشر إلى المنظمات الإقليمية والدولية كآلية أو استراتيجية لتحقيق لهذه السياسات بالرغم من أهمية الأخيرة ، وفي دراستنا خصصنا الفصل الثالث لدراسة اعتماد تركيا على المؤسسات الإقليمية والدولية كآلية لتعظيم دورها من خلال التكتل والتعاون مع الدول في مجالات عدة وخاصة الإقتصادية والأمنية ، ودراستنا لهذه الجزئية يعطينا صورة أوضح عن السياسة الخارجية التركية وآليات تجسيدها.

- دراسة **عبد الله تركماني** عام 2010، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده،** وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية فحواها ، أن تركيا من بين اللاعبين الاقليمين الثلاثة الرئيسين في منطقة الشرق الأوسط ، فهي الدولة الأكثر حيادية بين جميع الأطراف ، والأكثر قرباً وسلماً مع العالم العربي ، ففي الوقت الذي تمثل فيه إسرائيل طرفاً غير مرغوب فيه إقليمياً بسبب إحتلاله للأراضي العربية الفلسطينية ، وإيران طرف غير موثوق فيه بسبب تدخله في الشؤون العربية الداخلية واحتلاله للجزر الإماراتية الثلاث ، وفي ظل غياب طرف عربي يمكن أن يكون لاعباً إقليمياً فاعلاً المنطقة ، فإن تركيا تحاول أن تبرز نفسها كلاعب يمكن أن يكون مرغوباً وموثوقاً فيه أكثر من غيره في المنطقة.

وتعتبر هذه الدراسة جزئية باعتبارها تركز على منطقة الشرق الأوسط ، في حين نحاول في دراستنا أن نعطي تحليل كلي ودراسة شاملة تضم كل الأقاليم التي تتدخل فيها تركيا وتسعى إلى تحقيق أهداف وافتكاك مكانة بها ، لأن تركيا تسعى إلى أن تكون قوة إقليمية فاعلة ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط ، كما أن النتيجة التي توصل إليها الباحث كانت في ظل معطيات ومتغيرات إختلفت الآن ، وخاصة بعد الأزمة السورية حيث تدخلت عدة أطراف دولية من خارج الإقليم في الترتيبات الجديدة للمنطقة ، وظهرت عدة معطيات حديثة من شأنها أن تغير مسار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

البناء الهيكيلي للدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول فصل نظري وثلاثة فصول تطبيقية:

الفصل الأول مقسم إلى ثلاثة مباحث، **الأول والثاني** يشملان الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، ويتناولان المفاهيم الاساسية للدراسة كـــ **السياسة الخارجية، وتحديد أقاليم الدراسة،** ودراسة أهم النظريات التي تتناول بالتفسير السلوك الخارجي للدول، والتي يمكننا من خلالها تفسير السياسة الخارجية التركية والوقوف وراء أسباب التحول الذي طرأ عليها، فتناولنا كل من **المنظور الواقعي** ، **الليبرالي والبنائي،** وفي **المبحث الثالث** تطرقنا إلى أهم التحولات الحاصلت على المستوى التنظري وعلى مستوى الإهتمام بالقضايا بعد الحرب الباردة خاصة، وذلك لما لهذه التحولات من انعكاس ومن بالغ الأثر على سياسات وتوجهات الدول.

الفصل الثاني بعنوان **توجهات السياسة الخارجية التركية إتجاه دوائرها الجيو – استراتيجية** مقسم إلى **خمس مباحث** وفق الدوائر الجيو –استراتيجية للإهتمام التركي حيث سنتطرق في **المبحث الأول** بعنوان **المحددات والعوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية،** والذي سيعالج في **المطلب الأول** محددات السياسة الخارجية التركية، وذلك من خلال التعرض للإمكانات والمقدرات الوطنية لتركيا،وبيئة صنع القرار وتنفيذه في تركيا، أما في **المطلب الثاني** فسنتناول بالدراسة المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على التوجهات التركية، وسنتناول **انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على التوجه و المكانة التركية،** وذلك من خلال الدور الذي لعبته تركيا في الاستراتيجية التركية بعد هذه الأحداث، وأثر هذا الدور على الوزن الإقليمي لتركيا، ثم نعرج بعد ذلك في **المطلب الثالث** بعنوان **تداعيات غزو العراق 2003 على تركيا إقليميا ودوليا** ، إلى الحرب على العراق وأثرها في التصاعد الإقليمي لتركيا وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وفي **المطلب الرابع** بعنوان **المكانة التركية في المشروع الشرق أوسطي،** و الذي من خلاله سندرس موقع ودور تركيا في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، وفي **المبحث الثاني** بعنوان **تركيا و البلقان** سنتطرق إلى دراسة أهمية منطقة البلقان وأسباب إهتمام تركيا بالمنطقة ،وكذلك علاقة تركيا بدول المنطقة ثم أبعاد وحدود الدور التركي في المنطقة، وبعنوان **تركيا و الشرق الأوسط** سندرس في **المبحث الثالث** الشرق الأوسط كمجال حيوي لتركيا وعلاقات هذه الأخيرة في المنطقة، وكذا أبعاد وحدود الدور التركي في الشرق الأوسط ، أما في **المبحث الرابع** والذي عنوناه بـــ **تركيا وآسيا الوسطى والقوقاز** فسنشير إلى الأهمية الاستراتيجية والجغرافية للمنطقة والتي تجعل منها منطقة تنافس القوى العظمى، ثم سنحدد دوافع تركيا في المنطقة وعلاقاتها مع دولها،

وأخيراً أبعاد و محددات الدور التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، وفي **المبحث الخامس** والأخير من الفصل ارتأينا أنه لابد أن يتناول الموضوع بالدراسة علاقة تركيا مع القوى العظمى، خاصة التي تتنافس في الأقاليم ذاتها مع تركيا أو تؤثر على دورها في بعضها في مبحث بعنوان **تركيا والقوى العظمى** ، والذي تطرقنا من خلاله في **مطلبه الأول** إلى علاقة تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرين في ذلك إلى مجالات التعاون بين البلدين ونقاط التلاقي ونقاط الخلاف في الاستراتيجيتين الأمريكية والتركية، وكيف ينعكس ذلك على المكانة الإقليمية والدولية لتركيا، ومن جهة أخرى حاولنا في **المطلب الثاني** والذي عنوانه العلاقات **التركية – الروسية** التطرق إلى علاقات البلدين عبر التاريخ وأقاليم التنافس بينهما وانعكاس هذا التنافس على المكانة التركية إقليميا ودوليا، ثم في **المطلب الثالث** والذي اخترنا له **عنوان تركيا والاتحاد الأوروبي** وجدنا أنه من الضروري دراسة قضية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، والدور الذي تطمح تركيا أن تلعبه من خلال هذه العضوية ، وفي المقابل معيقات هذا الانضمام وأسباب تمنع الاتحاد الأوروبي عن الموافقة لتركيا بالانضمام إلى الاتحاد والآثار المتوقعة من انضمامها وكذا مستقبل هذه القضية.

أما في **الفصل الثالث** الموسوم بـ **المنظمات الإقليمية والدولية كآلية لتعظيم الدور التركي،** فقد حاولنا من خلاله دراسة الاستراتيجية التركية في استخدام مختلف المنظمات الإقليمية والدولية كوسيلة وآلية لتفعيل دورها على الصعيدين الاقليمي والدولي، وذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث : تناولنا في **المبحث الأول ماهية المنظمات الإقليمية والدولية** ، قمنا بتحديد مفهومها أهدافها، ودورها في تحقيق التعاون الإقليمي والدولي، وفي **المبحث الثاني** تطرقنا إلى دور تركيا **من خلال المنظمات العسكرية الأمنية،** كنوع من المنظمات الإقليمية والدولية التي تلاقي اهتماماً واسعاً من طرف كل دول العالم، خاصة في الفترة الأخيرة نتيجة التهديدات الأمنية المتزايدة وسعي الدول إلى تحقيق أمن إنساني بكل أبعاده، ثم في **المبحث الثالث** حاولنا دراسة دور تركيا من خلال المنظمات الاقتصادية، وإدراج نماذج عن منظمات إقليمية ودولية تنشط من خلالها تركيا على مستوى الساحتين، وتعود أهمية دراسة هذا العنصر كون التحالفات الاقتصادية في الفترة الأخيرة أثبتت أنها تحقق استقراراً في العلاقات بين الدول لم تستطع الكثير من التحالفات الأخرى تحقيقه نظراً لهيمنة الدولة البرغماتية على صفة الدولة.

وفي **الفصل الرابع** والأخير بعنوان **مستقبل المشهد السياسي في تركيا بعد محاولة انقلاب 2016** ، فسنعمد إلى دراسة استشرافية نحاول من خلالها استشراف مستقبل المكانة الإقليمية والدولية لتركيا بين الثبات أو التراجع أم التنامي، وذلك من خلال دراسة وقياس مجموعة من المؤشرات التي سنستدل بها في

أقاليم الدراسة الثلاث البلقان، والشرق الأوسط ، وآسيا الوسطى والبلقان ، خاصة بعد محاولة الانقلاب في **جويلية 2016** وما انجر عنها من تغييرات في الداخل والخارج التركي ، وأثر هذه التغييرات على المكانة التركية إقليمياً ودولياً ، وذلك من خلال المطلب الأول بعنوان : خلفية انقلاب **جويلية 2016** وعوامل فشله ، تناولنا من خلاله الأرضية التي سبقت محاولة الانقلاب ، فتناولنا الاصلاحات الداخلية لحكومة العدالة والتنمية ومسألة الشرعية والمشروعية ، ثم أحداث انقلاب **15 جويلية 2016** من خلال تتبعنا لمسار المحاولة الانقلابية ، وأسباب فشل هذه المحاولة والتي من بينها الإعلام والجماهير التركية...إلخ ، وبعدها عرجنا على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة بعد الانقلاب ، وفي المطلب الثاني حاولنا رصد مستقبل المؤسسة العسكرية بعد هذه المحاولة الانقلابية ، وفي المبحث الثالث بعنوان مستقبل الدور التركي إقليمياً ودولياً بعد محاولة الانقلاب سنحاول رسم صورة المكانة والدور التركي على الصعيد الإقليمي والدولي ، من خلال ثلاثة سيناريوهات وهي سيناريو ثبات الدور التركي في المطلب الأول، ثم المطلب الثاني بعنوان سيناريو تنامي الدور التركي والذي من خلاله حاولنا رصد المؤشرات والمتغيرات التي من شأنها أن تدفع بالدور التركي إلى التطور والازدهار ، وفي المطلب الثالث سنتناول سيناريو تراجع الدور التركي أيضاً من خلال تتبع المؤشرات التي من شأنها أن تؤدي إلى تدهور وتراجع الدور والمكانة التركية.

وأخيراً نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي سنحاول من خلالها تلخيص أهم ما توصلنا إليه من خلال الدراسة.

صعوبات الدراسة:

أهم **العوائق** التي واجهتنا في الدراسة، أنها دراسة استشرافية تعنى بالتنبؤ بالمستقبل بالإعتماد على تقنيات السناريوهات ، والتي تعتمد أساساً على مجموعة من المؤشرات لقياس هذا المستقبل ، وكون موضوع الدراسة في منطقة جد ساخنة من حيث تجدد الأحداث وتطورها وتغيرها، فكان من الصعب مما كان التحكم في الظاهرة محل الدراسة لأنها تتميز بالزئبقية ، وذلك لكثرة الفواعل والأطراف المتدخلة في الإقليم من جهة ، وتضارب المصالح من جهة أخرى.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري السياسة الخارجية.

خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تطورت ظاهرة السياسية الخارجية تطوراً أساسياً من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط إرتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات ، ومع تعدد القضايا العالمية، وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط العالمي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية ، كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاه العام للمجتمعات.

وفي ظل هذا التطور للظاهرة تطورت بمعيته مفاهيم متعلقة بالسياسة الخارجية ،حيث ظهرت مفاهيم جديدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ،حيث أصبح مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية مجال واسع يضم العديد من المفاهيم المتداخلة والمعقدة ، والتي يميز معظمها عدم الإجماع في ضبطها وحصرها، هذا من ناحية المفاهيم فنجد العديد من المفاهيم التي تتداخل ومفهوم السياسة الخارجية أو لها علاقة بها بطريقة أو بأخرى.

أما من الناحية النظرية فإن هذا التطور في الظاهرة إستلزم تطوير النظريات المفسرة لها، حيث نجد أن النظريات التقليدية أصبحت تقف عاجزة أمام تفسير السياسة الخارجية أو ما يعرف بالسلوك الخارجي للدول، وذلك في ظل التحولات الحاصلة خاصة بعد الحرب الباردة وما شهدته هذه الفترة من تحول سواء على مستوى القضايا والاهتمامات أو على المستوى التنظيري ، تعددت النظريات المفسرة للسياسة الخارجية للدول ومع ذلك لا توجد نظرية كاملة تستطيع تفسير الظاهرة بإلمام ، ولذلك كان علينا لتفسير السياسة الخارجية لدولة ما إستعمال وتوظيف أكثر من منظور حتى نلم بالظاهرة ونحاول تفسير كل جوانبها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية.

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت **للسياسة الخارجية** وذلك نظراً لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها: كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة، وإلى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية من جهة ثانية.

ويعرف **مارسيل ميرل** السياسية الخارجية على أنها :"هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ماوراء الحدود".[1]

إن **السياسة الخارجية** هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءاً على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات ، والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها، ويعرفها **جيمس روزنو** على أنها :" مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".[2]

وعليه **فالسياسة الخارجية** لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل ، منها الدائمة أو المؤقتة ومنها المعنوية والمادية، ومنها الأسياسية والثانوية، ومنها السلمية والدموية.[3]

فالسياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات ،أو تلتزم بإتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها.[4]

---

[1] مارسيل ميرل ، **السياسة الخارجية**، تر:خضر خضر و جريس برس (بيروت : سلسلة آفاق الدولية) ، ص . 3.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2 (بيروت:دار الجيل، 2001)، ص. 11.

[3] بطرس بطرس غالي ، "السياسات الخارجية للدول الكبرى" ، **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، مصر: الجمعية المصرية للعلوم السياسية ، ع.18 (سبتمبر 1962) ، ص .30.

[4] James N.Rosenau ,"Comparing foreign policies : why ,what , how" , in :James Rosenau **"Comparing foreign policies theories , finding , methods** , New York , SAGE publication, 1974 , p.06.

إن **السياسة الخارجية** تعني لعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية سواءاً على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات، ويرى **كارل هولستي** أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت حيث تتداخل عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الأدوار، ومن أمثلة الأدوار التي قد تتبناها الدولة كسياسة رسمية **حامي المنطقة** كدور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، **والمحب للسلام** والمتميز عن حلفائه **والحليف الموثوق، والنموذج** الذي قامت به كوبا من خلال تأييدها للحركات الثورية ومحاولة تصدير نموذجها الشيوعي ، ومن جانب آخر تتطلب دراسة السياسة الخارجية فهم التوجهات الرئيسية لتلك السياسة ، أو أنماطها والتي تعني تلك الوقائع التكرارية المتماثلة، كالانعزال بالحد من تفاعل الدولة الخارجي أو الحياد، أو عدم الانحياز ، أو لجوء الدولة إلى سياسة إنشاء ودعم الأحلاف.

ويختصر **كيسنجر السياسة الخارجية** بأنها تبدأ حين تنتهي السياسة الداخلية.[1]

هذه التعاريف ربطت **السياسة الخارجية** بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمة أنشطتها، إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم ،كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول و إنما هي موجهة لجميع فواعل **النسق الدولي***.

بالإضافة إلى ذلك، **فالسياسة الخارجية** ليست دوما عبارة عن نشاط، فالدول التي تنتهج الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط اتجاه تلك البيئة، وهكذا **فالسياسة الخارجية** لا تعبر دائما عن نشاط تقوم به الدولة.

---

[1]Henry A. Kissinger ,Domestic politics and foreign policy, In: James N . Roosenau , **International politics and foreign policy**, the free press ,New York ,1969, p.261.

***النسق الدولي:** يعرفه بيتريون بأنه " يتكون من مجموعة الأنظمة تعمل بوظيفة معينة ومتيزة ،عسكرية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية".

من خلال التعاريف المقدمة أنفاً ، نخلص إلى التعريف الإجرائي للسياسية الخارجية ، حيث يمكن أن تعرف **السياسية الخارجية** على أنها كل سلوك للدولة يستهدف المجتمع والبيئة الدولية قصد تحقيق أهداف ومصالح تلك الدولة في إطار المصلحة الوطنية.

الفرع الثاني : السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة لها.

ويتداخل تعريف **السياسة الخارجية** مع بعض المفاهيم الأخرى، حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ **السياسة الخارجية**، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية ، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف **السياسة الخارجية** بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على **السياسة الخارجية** وقصورهما يؤدي إلى ضعفها وتبعيتها.

1-السياسة الخارجية والدبلوماسية:

يعرف **هارولد نيكلسون** الدبلوماسية على أنها : " إدارة العلاقات عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين".[1]

إن مفهومي الدبلوماسية ، والسياسة الخارجية مفهومين متكاملان متلازمان ، فالدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية ، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم ، ويتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية ، تمثل الجانب التشريعي في الدولة في حين تدخل الدبلوماسية في إطار التنفيذ ، بينما يجب أن تكون السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية يقررها رئيس الوزراء – بموجب طبيعة الأنظمة السياسية – بعد موافقة المجالس الانتخابية عليها ، وعلى هذا الأساس فإن السياسة يتم اتخاذ القرار فيها بواسطة أشخاص وهيئات في أعلى المستويات ، أما الدبلوماسية فإنها تزود جهز اتخاذ القرار بالمعلومات اللازمة.[2]

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية** (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012) ، ص . 103.

[2] مثنى علي المهداوي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية" ، **مجلة العلوم السياسية** ، العراق : جامعة بغداد ، ع . 39/38 (2009) ، ص . 108.

2-السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

تعرف العلاقات الدولية على أنها : " كل أشكال الاتصالات بين الدول والحكومات ، وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية."[1]

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال **السياسة الخارجية** لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى، ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول ، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن أما **السياسة الخارجية** فتعنى بما يجب أن يكون[2]. وهناك علاقة بين السياسة الخارجية والسيادة فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية كاملة و واضحة، وعملياً كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة ، كما أن الدول القوية تسيطر على **السياسة الخارجية** للدول التابعة لها.

3-السياسة الخارجية والاستراتيجية:

المقاربة المفاهيمية الأشهر للاستراتيجية ترجع إلى أب الاستراتيجية الألماني **كارل فون كلاوزفيتش** : " الذي يرى في الاستراتيجية منظوراً متعدداً من الالتزامات إلى نهاية الحرب ، وتستوجب إثبات مجموعة من الأهداف السياسية تكن متوافقة مع العمليات العسكرية ، أو حسب العبارة الشهيرة **لكلاوزفيتش** "الاستراتيجية استمرار للسياسة بوسائل أخرى".[3]

أما **ليدل هارت** فيعرف الاستراتيجية لا يختلف عن غيره من التعريفات الكلاسيكية التي تربط الاستراتيجية بالمجالات العسكرية ، مفاده أن الاستراتيجية : "هي فن توزيع الموارد العسكرية وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة".[4]

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، **مرجع سابق** ، ص . 56.

[2] فتحية النبراوي و محمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية** (الإسكندرية :منشاة المعارف،1985)، ص . . 421

[3] Philippe Moreau Defarges , **Problèmes stratégiques contemporaines**, Paris : éditions Hachette , 1994, p . 9.

[4] عمرو ثابث ، **الاحتواء المزدوج وما وراءه : تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي** ، ط1 (أبوظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2004) ، ص ص . 11 – 12.

ربط التعريفان **مفهوم الاستراتيجية** بجانب الحرب قديماً ، لكن حديثاً تطورت لتشمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية ... إلخ ، فالإستراتيجية هنا أشمل من السياسة الخارجية ، فهي تعني الأهداف العامة للدولة وأدوات تحقيقها من ضمنها السياسة الخارجية ، لذا يرى الدكتور **مازن الرمضاني** بأن : "العلاقة بين الاستراتيجية والسياسة الخارجية كوسيلة ، فالاستراتيجية الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية سياسية واقتصادية وعسكرية ، والجزء المتعلق بالعلاقات الخارجية هو السياسة الخارجية التي تضعها الاستراتيجية موضع التطبيق.[1]

4-السياسية الخارجية والسياسة الدولية:

يعرف **حامد ربيع** السياسية الدولية بأنها :" التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[2]

ونستنتج من هذا التعريف مجموعة ملاحظات يمكن ايجازها كالتالي:

1-أن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ، ولكن ليس بوصفها تعبيراً عن أهداف محلية وإنما بوصفها أنومذجا من نماذج السلوك الدولي.

2-أن السياسة الدولية بهذا المنعى تفترض علاقات تقاطعية تفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة ، بل بالإمكان القول التقاطع بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية ، أي بين أكثر من مجموعة الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية.

3-أن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول – بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي – فحسب ، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية ، طالما لها صفة دولية ، وهذا يعني أن السياسة الدولية تقوم على المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الصليب الأحمر ، والاتحادات العالمية للعمال ، والجمعيات الدولية العلمية ، المنظمات الدولية الحكومية ، وعلى الرغم من أنها تشكل جزءاً من السياسة الخارجية ، إلا أنها تتضمن عنصراً مستقلاً عنها.

[1] مثنى علي المهداوي ، مرجع سابق ، ص . 108.
[2] أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** (بغداد : دار الزهرة للنشر و التوزيع ، 2011) ، ص . 28.

5-السياسة الخارجية والسياسة العامة:

يظهر **هاورد ليتنر** التداخل الكبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة، ويسرد مثال الأزمة النفطية في السبعينات على إثر حرب **1973** بين العرب وإسرائيل، حيث تحركت الكثير من الدول اليابان وأوروبا خاصة الولايات المتحدة للتدخل حين أضحى وضعهم الاقتصادي ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية[1]

وبالتطرق إلى مخرجات **السياسة الخارجية** من أهداف ووسائل يمكن القول أن الأهداف تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح القومية، وتراعى إمكانات الدولة في وضع الأهداف وهي تختلف بحسب القيمة والأهمية فحماية الأمن القومي للدولة بمفهومه الواسع يعتبر أولوية كبرى تسخر لها كافة القدرات ، بينما تتدرج الأهداف الأخرى من حيث الأهمية على أساس رؤية كل دولة وأوضاعها كزيادة الثراء الاقتصادي والعمل على نشر ثقافة وتراث الدولة في الخارج، ولتحقيق أهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية فهي تسعى لاستخدام العديد من الوسائل أهمها الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية وأعمال التجسس، إن مدى توفر هذه الوسائل يتيح للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف **السياسة الخارجية.**

الفرع الثالث: سمات وتوجهات السياسة الخارجية.

للسياسة الخارجية مجموعة من السمات ، يمكن حصر هذه السمات فيما يلي:

1-الطابع الخارجي: أي أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية ، وهذا لا ينفي تأثرها بالبيئة الداخلية.

[1] Howard H. Lentner , « Public Policy And Foreign Policy :Diverences Intersections Exchange » , **Review of Policy Research** , Volume 23, Number1,(2006),P .171.

2-الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة ، أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية.[1]

3-الطابع الاختياري: فالسياسة الخارجية هي برامج وقرارات تصاغ بعد المفاضلة بين عدة بدائل مطروحة أمام صانع القرار.

4-الطابع الواحدي: يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى، وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية ، التي تقتضي التفاعل بين وحدات وفواعل عدة ، تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة ، مثلاً موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت ومؤيد للإستقلال.[2]

5-الطابع الهادفي: تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، وذلك بتوظيف بالموارد المتاحة ، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل إلى البيئة الخارجية ، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم معها لتحقيق مجموعة ما من الأهداف.

6-الطابع العلني: المقصود هنا بعلني لا يقتصر على كون هذه السياسات عبارة عن برامج معلنة وإنما أنها مقصودة ومجردة قابلة للملاحظة.

كما تصبغ **السياسة الخارجية** للدولة عدة توجهات، وذلك حسب الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة ، وكذلك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي، فقد تتوجه الدولة بسياستها **إقليمياً** أو **دولياً** ، وذلك وفقاً لمجالها الجغرافي الحيوي بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية ، وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع لراهن للعلاقات الدولية وذلك بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصلحتها القومية ، وقد تتوجه توجها **تدخلي** أو **لا تدخلي** لتغيير التركيبة السياسية للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير النخب الحاكمة فيها.

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص .27 .
[2] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ،ص .21.

وهناك عدة محددات تحكم **السياسة الخارجية** وتلعب دور كبير في توجهها ، وتنقسم هذه المحددات إلى **داخلية** و**خارجية** ، ترتبط الأولى أساسا بالبيئة الداخلية والمتمثلة في أهمية الموقع الجغرافي من عدمه ،حجم الموارد المتاحة والإمكانيات الاقتصادية ، القوة العسكرية ، شخصية صناع القرار وتوجهاتهم ، أما الخارجية فهي متعلقة بالبيئة الخارجية أي بالنسق الدولي وتفاعل الوحدات الدولية المختلفة فيه ، ونمط هذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية لدولة ما وذلك حسب أهدافها.

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية.

إن **صنع السياسة الخارجية** يتطلب دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة ، وتبدأ هذه العملية عندما يواجه المسؤولون موقفاً معيناً كأزمة دولية مفاجئة ، وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءاً على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ، ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر، وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدراً مهماً للمعلومات وتساهم إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات ، كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه ، كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات ، وتعتبر المحددات مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل ، ونقصها يقيد من حريته وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل والمحددات مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية والبيئة النفسية ، فإن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار.[1]

وتعتبر **البيئة الداخلية** مجموعة العوامل التي تنشأ عن البيئة المحلية وهي متعددة:

كالجغرافية والبشرية ووفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية ، ومختلف العوامل المجتمعية والثقافية، وتتضمن **البيئة الخارجية** بنية النسق الدولي والحوافز والسلوكات والتفاعلات الناشئة على

[1] لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية** ،ترجمة :محمد بن احمد مفتي ، ومحمد السيد سليم (الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،1989)، ص .317.

المستوى الدولي ، والتي تتطلب ردود أفعال بشأنها ، كما تلعب الخصائص النفسية والشخصية لصناع القرار من اتجاهات وميولات دوراً مهماً في التأثير على عملية وضع السياسة الخارجية.

إن عملية فهم **صنع القرار السياسي** للدولة تنطوي على معرفة **طبيعة النظام السياسي** الحاكم ، ودرجة التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي وذلك للبحث في حجم الأدوار الفعلية وليست الرسمية المنصوص عليها في وثائق الدولة ، حيث إنه وبالرغم من وجود المؤسسات الرسمية لصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية كالسلطة التنفيذية من وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والسلطة التشريعية وغيرها ، إلا أنه قد يكون صانعوا القرار الفعليون هم جماعات مصالح سواءاً المنضوون تحت الأحزاب أو الممثلون لمختلف المصالح الاقتصادية والتجارية والإيديولوجية ... ، ويجادل بعض المختصين حول فعالية السياسة الخارجية أن الأنظمة المغلقة أكثر فعالية من الأنظمة الديمقراطية وذلك للسرية المتبعة والمركزية ، ولقلة الضغوط مما يوفر سرعة وسهولة في اتخاذ القرارات مع ضمان الإذعان للخيارات وذلك بتجاهل أصوات المعارضة ، بينما يرى المعارضون لهذا الرأي أن الأنظمة المغلقة تفتقد إلى روح الابتكار والمبادرة، حيث تميل المجتمعات المتقدمة إلى انتخاب الكفاءات القادرة على إدارة التفاوض والعملية الدبلوماسية بشكل فعال كما أن الانفتاح يشرك العديد من الأطراف مما يؤدي إلى توفير المعلومات اللازمة واختيار البدائل المناسبة[1]

وتمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات **بمراحل** متعددة تبدأ بعملية **جمع المعلومات** المتعلقة بالحافز ، و**تفسير** هذه **المعلومات** في ظل العقائد والخبرات السابقة ، ثم تأتي مرحلة **دراسة البدائل** المتاحة وتقييمها ، لتأتي مرحلة **إعلان القرار وتنفيذه** أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواءاً كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.

وقد حاول الكثير من العلماء والمهتمين بالسياسة الخارجية ، وضع نماذج ونظريات لفهم عملية صنع القرار السياسي بهدف فهم السلوك الخارجي ومختلف العوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية صياغة القرارات ، وقد اقترنت هذه المحاولات بتطور النظريات العامة في العلاقات الدولية ، والتي اعتبرت الدولة فاعلاً أساسياً ، وقد كان أصحاب هذه النظريات من العلماء السلوكيين

[1] لويد جنسن،**مرجع سابق**،ص ص.126-128.

الأمريكيين الذين بدأوا العمل في هذا المجال في خمسينيات القرن العشرين[1] ، ومن أمثلة هذه المحاولات كان نموذج اتخاذ القرار **لريتشارد اسنايدار** والنماذج التحليلية **لغراهام أليسون** ونموذج السياسة الخارجية المقارنة **لجيمس روزنو** وغيرها من النماذج ، التي حاولت التوصل إلى الفهم الدقيق لمختلف القوى والعوامل الثابتة والمتغيرة والمتداخلة التأثير والتي يشكل تفاعلها مجموعة القرارات الخارجية ، ولدعم بنائها النظري فقد عملت هذه النماذج على الجمع بين عدة متغيرات ومستويات للتحليل من البيئة الداخلية بمختلف مكوناتها وعناصرها إلى البيئة الخارجية على تعدد نظمها وبنياتها إلى عامل البيئة النفسية مع إعطاء الأهمية لعنصر الإدراك وقد ركزت هذه الدراسات على أوروبا وأمريكا الشمالية.

المطلب الثالث: مفهوم الإقليم.

سعت العديد من المحاولات التنظرية لتعريف **الإقليم** و**الإقليمية** و**النظام الإقليمي** ، حيث يقول "**ميشيل بانكس**" **MICHEL B UNKS** أن :" الأقاليم هي ما يريدها الساسة والشعوب أن تكون"، فليست هناك معايير واضحة ومحددة يتم على أساسها تعريف ما المقصود **بنظام إقليمي** ، فلقد سبق "**لجوزيف ناي**" **JOSEPH NAY** وأن ذكر :"أن ساعات كثيرة أهدرت في مؤتمر الأمم المتحدة **بسان فرانسيسكو (1945)** في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم ولكن دون جدوى" [2].

وخلال القرن التاسع عشر ظهرت العديد من إتحادت الدول والمنظمات والجمعيات ، التي تؤكد بأن الإقليمية ليست بالظاهرة الجديدة ، فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً أمنياً تحت مسمى **مبدأمونرو** الذي رفع شعار **أمريكا للأمركيين** مما جعل القارة الأمريكية كتلة إقليمية واحدة تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

[1]Chris Brown, **Understanding International Relations**, (Second Edition , New York: Palgrave publishers,2001), p.76.

[2] Rodrigo Tavares, The state of the Art of regionalism : the past, the present and future of a discipline, Avaiabeal at: http://www.cris.unu.edu/admin/documents/WProdrigo%20tavares.pdf, p8 in:(19/06/2014).

[3] Louis Fawcett , **Regionalism in global politics :The past & present.** Avaiabeal at : www.garent-eu.org/fileadmin/document/phd-school/6th-phd-school/professionspapers/fawcett,PDF. In : (25/07/2015)

أما عن مفهوم الإقليم من الناحية القانونية فقد ظهر منذ أن نبه **جون بودان** إلى مفهوم السيادة كصفة لصيقة بالدولة ، أو بعبارة أخرى السيادة كوصف قانوني للواقع السياسي في عصره ، الذي كان يتمثل في الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في يد أمير واحد على حساب الأمراء الإقطاعيين القدامى والانفراد بالقرار السياسي في مواجهتهم في الداخل ، وفي مواجهة البابا في الخارج.[1]

ويبدو هذا المفهوم جلياً في ظل النظام الإقطاعي حيث كانت علاقة الإنسان بالأرض هي التي تحدد توزيع السلطة داخل الدولة ، ويضاف إلى ذلك ما أفرزته ظاهرة الاتحاد بين الوحدات السياسية من تجديد في **تحديد الطبيعة القانونية للإقليم**، ويستند هذا التجديد في المفهوم إلى ضرورة تبرير إزدواجية السلطة في الدولة الاتحادية ، فكيف يمكن اعتبار رقعة معينة من الأرض جزءا من إقليم الدولة العضو في الاتحاد ، بمعنى أنه يحق للدول الاتحادية استعمال **أقاليم الدول المنظمة** تحت الاتحاد بوصفها **إقليم إتحادي** ، وبغض النظر عن قضية إزدواجية السلطة والإشكالية القانونية الخاصة بقانون أي اتحاد ما إذا ما كان للدولة المنضوية تحت الاتحاد لها صلاحيات التمتع بالإقليم أم لا؟؟

وعليه يمكن أن نفهم أن الأقاليم من الناحية القانونية هنا يبدو وكأنه إطار جغرافي لممارسة اختصاصات يحددها القانون ، وبالتالي يعتبر القانون الدولي والدستوري أن الإقليم بمعناه القانوني ، إنما يتضمن سطح أرض الدولة ، ما تحتها من الأعماق وما فوقها من الطبقات الجوية ، وسبب الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الدولية[2].

إتجهت النظرية القانونية إلى الإقرار بضرورة وجود إقليم في تكوينها ، ويحدد هذا الإقليم مدى سيادتها على الذين يقيمون تحتها ويمرون بأراضيها ، وبتعيين حدود الإقليم لكل دولة في العالم اليوم بشكل قانوني وبإعتراف سائر الدول يزول أحد الأسباب الرئيسية الذي من أجله كانت تنشب الخلافات في الماضي[3]

أما في الوقت الحالي نجد ما يسمى بـــ **الإقليمية الجديدة أو (الإقليمية المفتوحة)** ويعود استخدامها الأول إلى المفكر **بالمر** سنة **1991**، في دراسة مقارنة بين **الإقليمية القديمة** و**الإقليمية**

---

[1] أحمد خيضر الزهراني، "دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية :دراسة تطبيقية على المملكة السعودية"، **مجلة الدبلوماسية** ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، ع . 15 (يونيو 1992)، ص. 58.

[2] [2] أيمن عبد الوهاب ، "مفهوم المنظمات الإقليمية و تطورها" ، عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، (تم تصفح الموقع يوم 2015/03/12).

http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2014/01/01youn51.HTM

[3] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، مجلد.1(بيروت:المؤسسة العربية للدراسة و النشر،1979)، ص .246.

الجديدة ، ويقصد بهذه الأخيرة تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور ابتداءاً منتصف الثمانينيات في شكل تجمعات وكتل تجارية ومجالات اقتصادية كبرى ، وقد كانت وراء هذا الظهور مجموعة من العوامل منها:[1]

- حدوث تغيرات اقتصادية وتجارية بعد انهيار نظام **"بريتون وودز"**.
- صعود قوى اقتصادية في شكل **مؤسسات إقليمية** كالاتحاد الأوروبي الذي استكمل مسارات التكامل الاقتصادي وتحول إلى مسار التكامل الأمني وقضايا السياسة الخارجية.
- بروز **منظمات إقليمية** ناجحة خاصة في القارة الآسيوية وانتقالها إلى الاستقلال عن المركز وبناء هوية أمنية وثقافية مشتركة.
- نتيجة حدوث أزمات مالية وعجز المؤسسات المالية عن حلها، زاد ذلك من المطالبة بتفعيل دور **المنظمات الإقليمية** ومناشدة الأمين عام للأمم المتحدة آنذاك **كوفي عنان K.ANAN** المنظمات الإقليمية للعب دور أكثر فاعلية في مجال الدبلوماسية الوقائية التي تعمل على التدخل لمنع نشوب النزاعات الداخلية وانتشارها.
- تراجع القوى الكبرى خاصة **الولايات المتحدة** عن **التدخل في الأقاليم** نتيجة التكاليف الباهظة، مما ترك المجال أكثر **للمنظمات الإقليمية** سواء في المجالات الأمنية أو الاقتصادية من خلال لم شمل الدول الضعيفة في إقليم واحد لمواجهة تحدي العولمة.
- أخذت **المنظمات الإقليمية** الطابع الحضاري، فأغلب الأقاليم تعبر عن قيم مشتركة، فمنظمة **الحلف الأطلسي** كانت نشطة في عملية اكتشاف الذات وتكييف وجودها التهديدات الأمنية الجديدة.
- زيادة جدول أعمال الدول أدى إلى خلق ما يسميه **روبرت كيوهان R .KOEHANE** كثافة القضايا التي أدت إلى ارتباطات متراكمة مما زاد من حاجة الدول إلى المنظمات الدولية خاصة الوظيفية منها.

وتحليل لهيكلة النظم الإقليمية يقوم حسب موقعها وفاعليتها على :[2]

[1] [1] محمد سعيد إدريس ، **النظام الإقليمي للخليج العربي** (بيروت:لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،2000)،ص. 125.

[2] عبد القادر محمودي ، **النزاعات العربية-العربية و تطور النظام الإقليمي**، (الجزائر : منشورات ANE، 2000) ص. 80.

1-دول القلب core states : وتمثل محور التفاعلات السياسية، وتشارك في أكبر تفاعلات الإقليم، كفرنسا وألمانيا داخل النظام الإقليمي الأوروبي والصين والهند داخل نظام جنوب شرق آسيا.

2-دول الهامش Margin states : وهي الدول التي تعيش على هامش النظام لقربها منه، لكنها لا تدخل في إطاره لأسباب جغرافية أو ثقافية أو سياسية، كتركيا القريبة من النظام الإقليمي الأوروبي.

3-دول الأطراف_periphery states : هي الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي ، بل تتأثر به سواء سلباً أو ايجاباً تبعاً للمعطيات الاقتصادية والسياسية لتلك الدول في منطقة ما.

ويضاف للأسس البنيوية **لتحليل النظام الإقليمي** ما جاء به كتاب **ديفيد مورز David Mauers** في كتابه " **تصور الردع الإقليمي وإستراتيجية الردع** "، حيث قسم النظم الإقليمية إلى نوعين :

1-المهيمن الإقليمي_Regional hegemonos : وهو ما يعرف عند البعض بالدول الأصل أو المرجع، والتي تقود النظام الإقليمي سواءاً سياسياً ، أو اقتصادياً أو قيمياً.

2-المتطلع للهيمنة Aspiring hegemonos : أي الدولة التي تمتلك بعض عناصر القوة ، التي تستغلها بمساعدة تحالفات داخلية أو خارجية لتكون قطب مهيمن في الإقليم كالهند في نظام جنوب شرق آسيا.[1]

المطلب الرابع: تحديد أقاليم الدراسة.

إن تحليل ودراسة الجغرافيا السياسية للمنطقة يساعد في فهم أبعاد الأهمية الإستراتيجية لها ، وفهم محاور التنافس فيها ، وذلك لما للجغرافيا السياسية من أهمية بالغة في الدراسات الحديثة حيث تعرف هذه الأخيرة بأنه **العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة والطريقة التي يؤثر بها الموقع الجغرافي ، المساحة، التضاريس والمناخ على أحوال الدول و الناس.**

[1] عبد القادر محمودي ، **مرجع سابق**، ص. 80.

إن المؤسس الأول للجغرافيا السياسية هو **الالماني راتزل** ، والجغرافية السياسية هي قراءة التفاعل بين المنطقة الجغرافية والعملية السياسية، وتمتاز هذه الأخيرة بطابع الشمول والعالمية واتساع مجالاتها، لكثرة دول العالم وتعقد العلاقات الخارجية والداخلية.[1]

وقد عرف **هارتس هورن** الجغرافيا السياسية عام **1954** ، بأنها :" **العالم الذي يهتم بدراسة التماثل والتباينات في الشخصية السياسية للمساحات المختلفة ، ويجب النظر إليها على أنها أجزاء مترابطة في كل مركب ، أقرب ما يكون إلى التماثلات والتباينات العامة**".[2]

وانطلاقاً من هذه المقاربة فإنه وفقاً لتواجد تركيا في منطقة تتجاذب فيها تيارات سياسية مختلفة من حيث الايديولوجيا والتركيبة السكانية ، والموارد الطبيعية ، وما لهذه العوامل من تأثيرات على الدور الإقليمي التركي في المنطقة ، سوف نتطرق بالتحليل للجغرافيا السياسية للمنطقة ، على التوالي : **منطقة البلقان ، الشرق الأوسط ، آسيا الوسطى.**

الفرع الأول: الجغرافيا السياسية لمنطقة البلقان.

البلقان أو **شبه جزيرة البلقان،** هي منطقة جغرافية وثقافية تقع في الجزء الجنوبي من قارة أوروبا ، في شرق شبه الجزيرة الإيطالية، وفي الغرب أو الشمال الغربي من منطقة الأناضول، تُعرف أيضًا في بعض المصادر بمنطقة جنوب شرق أوروبا، تستمد المنطقة اسمها من اسم سلسلة جبال **البلقان** الممتدة من الغرب إلى الشرق، وتقسم بلغاريا إلى قسمين.

تأتي منطقة **البلقان** على رأس المناطق الأوروبية ذات النزاعات، وذلك نتيجة لتأخر وتخلف بعض المناطق بها ، إذ اعتبارًا من انتهاء السيطرة العثمانية على المنطقة، اندلعت الصراعات والدعوات لتقسيم **البلقان،** ولاتزال هذه القضايا مستمرة حتى الآن، يعيش في منطقة البلقان ما يقرب من **49** مليون نسمة .

[1] يحي فرحان و نعيم الظاهر، **الجغرافيا السياسية،** ط .1 (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2010) ، ص 24.

[2] Richard Hartshorne , Political geography , in preston Jams & Clarence Jones (eds) , American – 2 . Geography , inventory & prospect , syracus university press , 1954 , P. 178.

ومن السمات الطبيعية البارزة لشبة جزيرة البلقان انقسامه إلي قسمين غير متساويين وغير متماثلين علي الإطلاق، فالقسم الجنوبي الذي يشمل اليونان يمثل شبه جزيرة فرعيا مصغر لايزيد متوسط اتساعه على12 **ميلا(200 كم)**، ويتميز بتقطع سواحله وكثرة خلجانه ووفرة جزره، بحيث يسمح للبحر بالتوغل في كل أجزائه وقربها من الطرق البحرية بينما القسم الشمالي تبتعد أجزاؤه الداخلية عن البحار المحيطة بسبب اتساعه وطبيعة سواحله واتجاه جباله ، كذلك يختلف القسم الجنوبي اليوناني كثيرا عن القسم الشمالي من الناحية المناخية والنباتية والمحاصيل الزراعية ، وقد أدي ذلك كله الي اختلاف القسمين من حيث التوجه الجغرافي لكل منها ، فالقسم الجنوبي شريك اصيل في حوض البحر المتوسط وتاريخه السياسي والحضاري ، بينما القسم الشمالي يولي وجهه نحو وسط أوروبا وشمالها.[1]

و**البلقان،** هي شبه جزيرة تحاط بستة بحار، البحر **الأيوني** والبحر **الأدرياتيكي** من الجنوب الغربي ، ومن الجنوب **بالبحر المتوسط** ، ومن الجنوب الشرقي بحر **إيجه** وبحر **مرمرة** ، كما تحاط من الشرق بالبحر **الأسود** ، تتشكل حدودها الشمالية من أنهار **الدانوب** ، **سافا** ، **وكوبا** ، حدودها الممتدة من الشمال الغربي إلى الشرق والغرب تحاط بمجموعة البحار **ومضيقي البسفور والدردنيل** ، ويصب نهر **الدانوب** الواقع في الشمال على سواحل البحر الأسود حتى يصل إلى **بلفراد** ، وتدخل حدودها الشمالية الممتدة في الغرب من الشريط الحدودي **لكرواتيا والبوسنة والهرسك.**

بينما حدودها الشمالية الغربية الممتدة من نهر **كركا** في قرية **Čatež ob Savi** تصل إلى إيطاليا عن طريق نهر **Vipava** من غرب قرية **Gradiček** ، وتتصل حدودها المشتركة مع نهر **Soča**بالقرب من قرية **غوريتسيا** بالبحر **الأدرياتيكي** بالقرب من قرية **Monfalcone** المطلة على خليج **تريستي.**

وعلى الرغم من وجود وحدة فكرية على الحدود الشرقية، الجنوبية، والغربية لشبه جزيرة **البلقان،** فإن حدودها الشمالية محل خلافات ونزاعات وفقًا لبعض الجغرافيين، فإن حدودها الشمالية تنتهي بنهري **الدانوب والدرافا،** بينما يرى البعض الآخر من الجغرافيين أن حدودها الشمالية تمتد من شرق

[1] أمين محمود عبد الله، "مشكلات البلقان من منظور الجغرافيا السياسية" (تم تصفح الموقع يوم :2016/06/24)
http://www.ahram.org.eg/Archive/2001/10/10/opin13.HTM.

جبال كاربات، ووجودها على البحر المتوسط جعلها تتمتع بأهمية إستراتيجية ساهمت في جعل أغلب الدول في منطقة البلقان يتفوقون في المجالات البحرية.

الفرع الثاني: الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة،إذ أن التسمية لو قصد بها أو بغيرها تقسيم الشرق الأوسط إلى أقسام حسب البعد والقرب من أوروبا، فإن الإقليم في الواقع هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة ،والعالم القديم بصفة خاصة.

هذا ويمكن القول بصفة عامة أن **الشرق الأوسط** إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي ،ولكن السبب في **صعوبة تحديد الشرق الأوسط** ، وهذا راجع إلى أنه **إقليم هلامي** القوام ، بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية ،أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم.[1]

ومصطلح الشرق الأوسط قد حدد بالبلدان والمناطق الآتية: **تركيا، اليونان ، قبرص ، سورية ، لبنان ، العراق ، إيران ، الأردن ،مصر، السودان ، ليبيا ، وفلسطين** ، كما تطلبت عوامل جغرافية من المسؤولين في أحيان كثيرة ربط أفغانستان وباكستان بشؤون الشرق الأوسط .

وفي منتصف خمسينيات القرن الماضي ،عرف وزير الخارجية الأمريكي **جون فوستر دالاس** معنى مصطلح **الشرق الأوسط** بأنه المنطقة الواقعة بين ليبيا في الغرب ، وباكستان في الشرق ، وتركيا في الشمال ، وشبه الجزيرة العربية في الجنوب ، الإضافة إلى السودان وأثيوبيا.[2]

[1] يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط و صراع العولمة**، ط.1 (بيروت: دار النهضة العربية،2002)، ص. 120.

[2] عبد الله تركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده**، ط.1 (تونس: دار نقوش عربية ، 2010)، ص.29.

ومن الناحية التاريخية، استخدم أولاً مصطلح **الشرق الأدنى**، الذي ظهر في فترة الاكتشافات الجغرافية الكبرى في القرن الخامس عشر،أما تعبير **الشرق الأوسط** فقد ارتبط بتطور الفكر الإستراتيجي البريطاني، واستخدم المصطلح لأول مرة عام **1902** بواسطة ضابط بحري أمريكي هو الكابتن **ألفريد ماهان (*)** في مقال له صدر تحت عنوان : **الخليج الفارسي والعلاقات الدولية**، وفي سنة **1911** تحدث اللورد **كيرزن** الحاكم الإنجليزي للهند عن **الشرق الأوسط** باعتباره المدخل إلى الهند.

ويبدو أنه من الضروري الانتباه إلى دلالة إصرار الباحثين الغربيين، منذ الحرب العالمية الثانية ،على استخدام مفهوم **الشرق الأوسط** للدلالة على المنطقة العربية، فمن إستعراض الكتابات الغربية عن **الشرق الأوسط** تبرز لنا ثلاث نتائج:

1- أن هذه المنطقة لا تسمى باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، لكن سميت دائما من حيث علاقتها بالغير.

2- أن هذا المصطلح ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها.

3- أن **الشرق الأوسط** يبدو في الكتابات الغربية، منطقة تضم خليطا من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، القاعدة فيه التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل.[1]

وهكذا يتضح أن توارد استخدام هذا المصطلح يستهدف تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي ، فما دامت المنطقة خليطا من القوميات وشعوب مختلفة الأعراق واللغات والأديان، فإن لكل قومية منها الحق في أن تكون دولة قومية ، وفي هذا الإطار تكتسب إسرائيل شرعيتها كإحدى الدول القومية في

[1] عبد الله تركماني،**مرجع سابق**، ص.31.

(*)ألفريد ماهان صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ و له مقال آخر في هذا الصدد صدر سنة 1903 تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية".

المنطقة، وهذا الهدف قد يفسر لنا اهتمام إسرائيل المتواصل بتشجيع مطالب وحركات الأقليات في أكثر من بلد عربي.

فمنذ انعقاد **مؤتمر مدريد للسلام العربي ـ الإسرائيلي** في عام **1991** ، كان واضحا لنا أن الترتيبات الشرق أوسطية سوف تؤدي إن عاجلاً أو آجلاً، إلى نهاية المفهوم المعروف للنظام الإقليمي العربي لصالح النظام الشرق أوسطي مما يعني ، أن **نظام الشرق الأوسط الجديد** ، بوحداته وتفاعلاته ونزاعاته، هو **شرق أوسط متعدد** الأيديولوجيات والأديان والسياسات والأساطير والقوميات والثقافات، وستشهد المنطقة في هذا النطاق صحوة للثقافات والعرقيات الفرعية تحت حماية التنظيم الجديد للمنطقة، وتحول الاهتمام بالأقليات والقيم الفرعية إلى إهتمام عالمي.[1]

وقد تجاذبت العديد من الآراء حول التركيبة الحضارية **الشرق أوسطية** ومرجعية ذلك التقسيم انتهت إلى وجود ثلاث حضارات عريقة، هي الحضارة العربية والفارسية والتركية التي يجمعها الإسلام كدين مشترك، في مقابل الأقليات المسيحية واليهودية المحسوبة على الحضارة الغربية.

وعليه يمكن **تقسيم الشرق الأوسط** إلى **منظومة شرق أوسطية إسلامية** و**منظومة أقرب** إلى الحضارة **الغربية** تتمثل في الأقليات المسيحية واليهودية التي هي إمتداد لها بشكل أو بآخر، خاصة وأن تقسيم " **صاموئيل هنتغنتون SAMUEL HUNTINGTON** " العالم إلى ثمانية حضارات لم يشمل تقديم اليهودية كحضارة بل احتسبها كامتداد للحضارة الغربية خاصة بعد ظهور الكنيسة الأنجليكانية التي تجمع بين مبادئ اليهودية والمسيحية، وهي الأكثر انتشاراً في أمريكا عنها في أوروبا.[2]

[1] عبد الله تركماني ، **مرجع سابق** ، ص. 32.
[2] ماهر مسعود ، "قراءة صدام الحضارات" ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/10/13).
http://www.aljumhuriya.net/3333.

الفرع الثالث: الجغرافيا السياسية لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

يقسم الجغرافيون **آسيا** إلى ست مناطق جغرافية متباينة هي : جنوب آسيا **(الهند، باكستان، وبنغلاداش، بوتان، نيبال، سيريلانكا، ومالديف)**، وشمال شرقي آسيا **(اليابان، الصين، الكوريتان، ومنغولي)**، وجنوبي شرقي آسيا**(تايلاندا، كمبوديا، لاوس، فيتنام، ماليزيا، سنغافورة،أندونيسيا، بروناي، والفليبين)**، وجنوب غربي آسيا**(أفغانستان، إيران ، العراق ، تركيا ، سوريا ، لبنان ، الأردن، فلسطين، ودول شبه الجزيرة العربية)**، ووسط آسيا **(القوقاز، قازخستان، طاجيكستان، قيرغيزيا، تركمانستان، أذربيجان ،جورجيا، وأرمينيا)**، وأخيراً آسيا الروسية بما في ذلك سيبيريا.[1]

ومنه تعتبر منطقة **آسيا الوسطى** كمنطقة جغرافية باباً مفتوح نحو منطقة الخليج والشرق عموماً، ومن يسيطر عليها يسيطر على منطقة الشرق، وبلاد **القوقاز أو القفاس.***

وكانت **آسيا الوسطى** من الناحية التاريخية مترابطة بشكل وثيق، ونتيجة لذلك كانت منطقة تقاطع الطرق، لحركة الناس والسلع بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرق آسيا على طول أحد فروع **طريق الحرير****.

وتعتبر **آسيا الوسطى** من المناطق التي تدخل ضمن النطاق الجيوسياسي والاستراتيجي لمنطقة أوروآسيا، وتتمتع آسيا الوسطى بأهمية جيواستراتيجية، خاصة بالنظر لكونها تشكل حلقة الوصل بين قارتي أوروبا وآسيا، كما تعد هذه المنطقة بمثابة **الجسر** الذي يربط الشمال بالجنوب ، والشرق بالغرب، وتتمتع هذه المنطقة بثروات نفطية ضخمة تجذب إليها أنظار الدول الإقليمية والقوى الكبرى، وتحديداً بعد اكتشاف ثروات النفط والغاز الطبيعي في **بحر قزوين**، ولقد تضاعفت الأهمية

[1] عبد الفلاح عودة العضايلة، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص. 21.

***القوقاز= القفاس:** هي منطقة جبلية واسعة الامتداد كثيرة الارتفاع ، صعبة الاجتياز، قليلة الممرات تمتد على مسافة 1200 كم لتصل بين البحرين الأسود و الخزز (القزوين) و هي الحد الفاصل بين أوروبا و آسيا،أما آسيا الوسطى فهي تلك المنطقة الملاصقة للقفاس.

****طريق الحرير:** هي مجموعة من الطرق المترابطة كانت تسلكها القوافل و السفن و تمر عبر جنوب آسيا، بحيث تربط تشان في الصين مع انطاكيا في تركيا.

الاستراتيجية لهذه الدول نظراً لقربها من مواقع ساخنة من آسيا تتصارع فيها القوى الدولية والإقليمية العظمى.[1]

وبالتالي يمكن حصر الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في الموقع الجغرافي الوسيط لمنطقة **آسيا الوسطى**، والذي أهلها لأن تكون **همزة وصل** بين النظم الإقليمية،[2]فقد أصبحت آسيا الوسطى أحد محاور الاهتمام الرئيسي للدول الصناعية نظراً لأهمية المنطقة من زاوية الجغرافيا السياسية التي تتمتع بها، فهذه الميزة لها دلالة كبرى لدى الغرب أكثر من كونها مخزون للطاقة.[3]

المبحث الثاني: التحول في مسار العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

لقد عرف عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة **تحولات** كبيرة، وقد مست هاته التحولات والتطورات مجموعة من القضايا، حيث شملت **الجانب التنظيري** ببروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفسير الظواهر الدولية بعدما فشلت النظريات التقليدية للعلاقات الدولية في مواكبة الحركية المتسارعة التي أصبحت تميز المجتمع الدولي، حيث إن هذه الحركية أثرت باتجاه ظهور الكثير من العوامل على عكس ما كان سائداً، أشرت كلها لبروز تحديات كبرى أصبحت تطرح بحدة على جداول أعمال المؤتمرات والملتقيات الجهوية والدولية، وأضحت المشاكل تأخذ طابع الكونية مما استدعى التحرك على صعيد يتجاوز الفواعل التقليدية.

المطلب الأول: التحول على المستوى التنظيري.

إن الدراسة النظرية للعلاقات الدولية شهدت تعاقب عدة منظورات مختلفة الفرضيات والتصورات والأطر، عكست كل منها مميزات الفترة التي ظهرت فيها ورؤية باحثيها، حيث ركزت في النصف الأول من القرن العشرين على صراعات القوة، لكن التغيرات الكبيرة التي عرفتها السياسة الدولية قادت باتجاه تراجع أهمية تلك الدراسات لصالح محاولات أكاديمية أكثر جدة وملائمة للمعطيات الجديدة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى توسيع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط وعلى مفاهيم القوة والمصلحة والصراع وذلك ببروز فاعلين جدد غير الدول.

---

[1] عبد الناصر سرور،"الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي في آسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على دول المنطقة :1991-2007"، **مجلة جامعة الأزهر**، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد. 11، ع. 1(2009)، ص ص. 8-9.

[2] إبراهيم عرفات، **آسيا الوسطى طريق الحرير الجديد**، في محمد سليم و آخرون، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2001)، ص. 112.

[3] هدى راغب عوض، "مستقبل الدول المستقلة حديثا في مناطق القزوين و القوقاز و وسط آسيا"، **السياسية الدولية**، (د.د.ن) ، ع.137 (2010)، ص .384.

فقد فرضت تحولات ما بعد الحرب الباردة تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية ، وهي تحولات جعلت دعاة وأنصار هذه النظريات يقومون بمراجعة نقدية لأنساقهم وأطرهم الفكرية والتحليلية ، وهي إن كانت –في معظمها– تتماشى مع طبيعة العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة وما قبلها ، فإنها أصبحت تواجه صعوبة التكيف مع تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة ، الأمر الذي يتطلب من دعاتها وأنصارها الاقرار بمختلف التحولات الدولية التي حصلت في الفترة ما بين **1986 و1991** والاعتراف بها ، وما أعقبها من تحولات على المستويات الهيكلية ، وإعادة ترتيب وتوزيع أنماط القوى وعلى مستوى المنظومة القيمية للعلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة ، وهي تحولات أحدثت ثورة منهجية وفكرية على كل تلك النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية.[1]

وبالفعل ، شرع المنظرون المعاصرون المنتمون لكل من المدرسة المثالية ، المدرسة القانونية ، المدرسة الواقعية ، المدرسة الماركسية ، ونظرية التكامل الدولي في مراجعة نقدية لأطرهم وأنساقهم الفكرية والتحليلية ، سعياً منهم للوصول إلى حلول تمكنهم من الغوص وبشكل دقيق في التفسير ومن ثمة التنبؤ بصورة عقلانية وفعالة لما سيحدث من تحولات وتغيرات في العلاقات الدولية للألفية الثالثة ، فمنظر العلاقات الدولية بحاجة ماسة لخريطة ذهنية ، يوضح من خلالها التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة المعقدة وما يعقبها من تحولات أخرى.[2]

لقد تجسد التطورات التي عرفها هذا الحقل ، في انكفاء التيارات الوضعية المتمثلة أساساً في النظرية الواقعية والليبرالية والماركسية ،وبروز تيارات ما بعد وضعية بتطويرها لأساليب ومناهج تحليلية جديدة، إن من شروط نجاح النظريات ومدى قدرتها على بناء أطر متكاملة وشاملة الدراسة هو في أخذها بأكبر عدد من العوامل والفواعل والعناصر المؤثرة والمميزة لظاهرة معينة محددة الزمان والمكان، وهذا ما فشلت في حصره النظريات السابقة، فعملت الاتجاهات الجديدة على تداركه من خلال أخذها بعين الاعتبار مجمل التحديات وأهم تأثيرات الفواعل الجديدة التي اعتبرت أبرز تجليات عالم ما بعد الحرب الباردة، أو كما اصطلح عليه في الكثير من الأدبيات بالنظام الدولي الجديد أو العولمة الكلية.

---

[1] عبد الناصر جندلي ، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة ، مجلة المفكر ، ع. 5 ، ص . 118 ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/10/12)
Fdsp.univ-biskra.dz /images /revues/mf /r5 /mf5a8.pdf.

[2] Antij Herrberg , **the post – cold war order and the search for new research methodologies** , Avaiabel at : http://www.iol.ie/-mazzoldi/toolsforchange/postmet/postcold.html-36k.(in : 13/10/2016)

تعتبر **النظرية البنائية** أحد أهم المحاولات التي مثلت هذه التيارات الجديدة بمختلف مقارباتها ، حيث عملت هذه النظرية على رصد مختلف التفاعلات وتأثيرها في النسق الدولي الشديد التغير، وذلك بإدخالها متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية على المستوى الأنطولوجي، فمشاكل الهوية والعرقيات، زادت تفاقماً وأدت بالكثير من الدول إلى الانقسام، كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دوراً متزايد الأهمية بحسب أراء العديد من المفكرين **كصامويل هنتكتون.**

إن **المنظور البنائي** وبمنهاجه التفكيكي وتقنية تحليل الخطابات ، دأب على تجميع مختلف مظاهر التحول والنشاط سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدول، ورغم اعترافه بأهمية مركز الدولة إلا أنه يعتبرها فاعلاً ذا أهمية إلى جانب مجموعة فواعل أخرى، وبالرغم من المرجعية الفلسفية والاجتماعية لهذا المنظور، إلا أن بعض مفكريه **كـــ روبرت كوكس** قد نجحوا في نقله إلى حقل العلاقات الدولية ليعطي نظرة أكثر موضوعية وأكثر تفاؤلية بإمكانية القدرة على الوصول إلى بعض التعميمات المتعلقة بالتنظير لحقل العلاقات الدولية ،ومن جهة أخرى فقد عملت المنظورات الكلاسيكية المتمثلة في **الواقعية والليبرالية والماركسية** على إعادة النظر في بعض فرضياتها محاولة إيجاد إطار للتكيف الأنسب مع المتغيرات الجديدة، وذلك من خلال بروز مجموعة من الرؤى المستحدثة حول بنية النظام الدولي ودور الفاعلين فيه ، كما ركزت على أهمية المؤسسات والتكتلات الدولية، وتجسدت هذه التصورات في أفكار كل من نظريتي **الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة** بالإضافة إلى نظرية **الماركسية الجديدة.**

ويربط فريق من المفكرين والمحللين نجاح أو فشل النظرية في العلاقات الدولية بمدى قدرتها على التنبؤ للمستقبل المنظور.[1]

مما يعني أن جل النظريات التقليدية لفترة ما قبل نهاية الحرب الباردة هي حسب هذا الفريق – نظريات فاشلة – في تفسير الظواهر الدولية ، ولكي تكون النظرية تنبؤية ، ينبغي أن تركز على التحليل البنيوي للتحولات الدولية ، بدلاً من اعتمادها على تفسير مضمون النسق الفكري والعقائدي.[2]

[1] Kjll Goldmann , « Intoduction : three debates :about the end of the cold war » , in : Pierre Allan & Kjll Goldmann (eds) ,**The endof the cold war : evaluating theories of international netherlands** , Martins Nijhoff publishers , 1992 , p . 5 .
[2]Kjll Goldmann , Op . Cit . 6.

المطلب الثاني :التحول على مستوى القضايا.

إن مختلف النظريات والمقاربات التي سبق ذكرها، جاءت نتيجة لعمليات تغير كبيرة عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ،حيث انفجرت العديد من الصراعات المسلحة والتي أخذ بعضها طابعاً عرقياً واثنياً مثلما حدث في **البوسنة والهرسك** بعد تفكك الفدرالية **اليوغسلافية،** أو ما حدث في **رواندا وبوروندي** بين قبيلتي **الهوتو والتوتسي،** حيث عرف هذين النزاعين أحد أكبر عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ ،وقد جاء الرد الدولي متأخراً، وعموماً فإن التغييرات الحاصلة مست الكثير من المجالات الأخرى وإمتد تأثيرها ليشمل العديد من القضايا ولعل أبرزها:

<u>أولاً:</u> من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.

إن العامل الجوهري الذي رسم معالمه مع نهاية الحرب الباردة، هو الانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الغربية التي تسير في فلكها، وقد كان لهذا التحول الأثر البالغ في تحول ميزان القوى العالمي، مما تبعه تغير في أنماط سلوك القوى الكبرى ،وبالتالي فسقوط الشيوعية أذن بوضع الليبرالية في وضع الصدارة في مرحلة نهاية التاريخ التي عبر عنها **فوكوياما،** ومن الناحية النظامية دائما فقد واكب ذلك تحول العديد من دول العالم من النظام **الاشتراكي الماركسي** إلى **النظام الديمقراطي** والأخذ بآليات حرية السوق والمبادلات.

إن الغياب المفاجئ للعدو التقليدي للغرب جعل المنظومة الغربية تبحث عن عدو جديد تبرير سياساتها وضمان استمرار **مصالح الرأسمالية،** خاصة تلك المتعلقة بإنتاج وتسويق الأسلحة وتطويرها وذلك من خلال تجريبها في حروب قد لا تبدوا شرعية في الكثير من الحالات، وهذا ما يفسر زيادة **النزعة الاوليغارشية** على مستوى النسق العالمي حيث السيطرة والتحكم بيد **الولايات المتحدة** وهذا في ظل انسياق الغرب وحتى **روسيا** للسياسة **الأمريكية** وكذا انتهاج **الصين** لسياسة تقوم على الحذر **والبراغماتية،** وهذا ما سهل على **الولايات المتحدة** والدول السبع الأكثر تصنيعاً فرض رؤاها على العالم ،حيث بات الجميع مطالب بالانصياع والامتثال وهنا ظهر جلياً إتباع الازدواجية في التعامل خاصة مع قضايا العالم الثالث وأضحت الثقة هشة بين الشمال والجنوب.

<u>ثانيا :</u> تراجع مكانة الدولة وبروز مصادر تهديدات جديدة للأمن.

حيث لم يعد الفعل والتأثير في السياسة العالمية حكرًا على الدولة القومية ، بسبب بروز ومزاحمة فواعل تفتقد للصفة الدولاتية وتعمل خارج إطار السيادة وتنافس الدولة في أداء وظائفها التقليدية

كوظيفتي الدفاع/الأمن، مما ساعد على ظهور شبكات وخرائط جديدة للتفاعلات والمصالح لا تتطابق بالضرورة مع خريطة التقسيم السياسي للعالم على أساس الدول القومية (اختراق فوقي) [1]، كما أن عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول الفاشلة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية ، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجيه إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، وهدفها بالتالي ليس الاستيلاء على السلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها.

إلا أن اعتمادها على إستراتيجية إشاعة الفوضى جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دوليا الأمر الذي أدى إلى التحول في طبيعة الصراعات ذاتها إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول.

لقـد انتقلنا من مبـدأ سيادة وحرية الدول إلى سيادة وحرية الفـرد داخل الدول ، وبدأت هذه المنظمات والشركات تطالب الدول بالتقيد بقضايا كانت تعتبر شؤون داخلية ، كالتركيز على مبادئ حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحريات، خاصة حرية التملك والتعبير، وقد ساهم في هذا التحول التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال ومصادر المعلومات والدور الذي لعبته في اختزال المسافات ونقل الأفكار.

لقد واكب تراجع دور الدولة كما ذكرنا بروز لاعبين أصبح يمتد تأثيرهم إلى النسق الدولي وهكذا تطور مفهوم الأمن، وحسب **باري بوزان** فإن هذا المفهوم يبقى عصياً على الصياغة الدقيقة وغامض التعريف ،حيث وفر ذلك للنخبة السياسية والعسكرية هامشاً واسعاً للتنظير الاستراتيجي واستخدام القوة .[2]

احسن نافعة ، "سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي" ، (متحصل عليه يوم : 2015/07/12)

.http:// afkaronlin/org/arabic/archives/mar-avr2003/nafia. html

[2] منذر سليمان ، "دولة الأمن القومي و صناعة القرار الأمريكي: تفسيرات و مفاهيم"، **المستقبل العربي** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 325 (مارس 2006)، ص. 30.

إن التطورات الكبيرة التي سبق التطرق إليها وبالرغم من أهميتها في جانبها الايجابي، إلا أنها جعلت الحديث عن الحصانة الأمنية شيء من الماضي، حيث ازدادت المخاوف والتحديات الأمنية بشكل كبير وأصبحت ذات طابع عالمي.

وقد تنوعت مصادر التهديد لمختلف عناصر الأمن **الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي** ،وعلى مختلف مستوياته **الوطنية والإقليمية والدولية**، فلم تعد الحروب بشكلها التقليدي مصدر التهديد الوحيد، بل برزت الكثير من المصادر كالجماعات الرافضة للهيمنة الغربية، وأصبحت تشن هجمات ضد مصالح هذه الدول وقد تأخذ هذه التنظيمات الطابع الديني كتنظيم القاعدة ، أو القومي...، بالإضافة إلى بروز تحديات أمنية أعقد وأشمل كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتلوث البيئي والهجرة غير الشرعية وانتشار الجريمة واتساع دائرة نشاطات التنظيمات **المافيوية** المختصة في تجارة المخدرات وتبييض الأموال.

وهكذا يمكن استخلاص أن الوضع الجديد أصبح يضم ثلاث مكونات متعايشة ولو بتنافر وهي الدولة القومية التي لاتزال لاعباً أساسياً رغم تراجعها وانتكاستها، والسوق العالمية الخارجة عن أي رقابة أو سيطرة، والشبكات المنفلتة بشكل كامل أو جزئي من قبضة الأجهزة المركزية كالشركات متعددة الجنسيات .[1]

وقد أضحت ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل السمة الأبرز للنظام العالمي الحالي ، سواءًا في إطار الروابط المباشرة بين الدول والأفراد، أو من خلال الاندماج في التكتلات والتحالفات في عالم شديد التنافس على مقومات المكانة والسيطرة.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

شهد حقل التنظير في العلاقات الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة زخماً متزايداً من المقاربات النظرية، حيث يبدو أن النظريات التقليدية التي إحتكرت الحقل طوال فترة الحرب الباردة لم تعد **الوحدات النظرية** المهيمنة عليه، بل ظهرت مقاربات أخرى مثلت في مجملها إستجابة لتوسع أجندة العلاقات الدولية من حيث الفواعل والقضايا ، من جهة وللتطورات التي لحقت بفلسفة العلوم الإجتماعية من جهة أخرى، وتستعرض الكتب الصادرة حديثاً عدداً متزايداً من المقاربات النظرية المساهمة في الحقل، يمكن رصدها بشكا غير حصري فيمايلي: **الواقعية التقليدية، الواقعية الجديدة،**

[1] السيد ولد أباه ، **عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الاشكالات الفكرية و الاستراتيجية**، ط1 (بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004)، ص . 18.

الليبرالية، المؤسساتية الجديدة، البنيوية، الماركسية الجديدة، ما بعد البنيوية، البنائية، النقدية، النسوية، مابعد الكولونيالية، المدرسة الإنجليزية، وفي معرض دراستنا إرتئينا أن النظرية الواقعية، والليبرالية، والبنائية هي ما يتماشى وموضوع دراستنا فهي القادرة على تفسير السلوك الخارجي لتركيا في ظل التغيرات الراهنة.

المطلب الأول: المنظور الواقعي.

تعود جذوره إلى الفكر السياسي اليوناني، مع كتابات **ثيوسيديدس Thycydides** من خلال مؤلفه الحرب **البولوبونيزي The polopannesian war**وإلى العصور الوسطى مع كتابات **مكيافللي Mechiavelli** في كتابه الأمير **The prince و توماس هوبز T. Hobbes** مع كتابه **التنين Leviathan** ،و عرفت **الواقعية** تأثير الفكر العسكري الاستراتيجي خاصة بعد الحرب العالمية الأولى من خلال كتابات **كلاوز فيتش Clausuvit** في مؤلفه " عن الحرب"[1] **On war** وترتكز كفكر إستاتيكي على :

1) **الدولة** هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فهذه الأخيرة عبارة عن تصادم ما بين كرات البلياردBillard Balle .
2) **القوة** هي أساس العلاقات الدولية، فالدول تتصارع من أجل امتلاك أكبر قوة، وقد ارتبط مفهوم القوة في البكتايات التنظرية **للواقعية** مع مفهوم ميزان القوة **The Balance of power** أين تتدخل إحدى الدول القوية إلى جانب الطرف الأضعف في الحرب لتحقيق التوازن ومنع الطرف الأقوى من قلب نظام التوازن . وقد اعتبر **مورغنتاو Morgentheau** نظام توازن القوة أكثر أنظمة العلاقات الدولية استقرارا حتى أنه ذهب إلى أن نظام ثنائي القطبية الذي ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية سينقلب إلى نظام متعدد الأقطاب، تسعى **الدول اللاملتزمة** فيه داخل كل معسكر إلى امتلاك قوة أكبر، وقد حصر هذه الدول واقعيا في كل من الصين وألمانيا.[2]

[1] عمار حجار، "السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، باتنة ، 2002)، ص. 5.

[2] Roche Jean-Jaques, **Theories des Relationinternational,** (Paris :Montechrestien,2004),p34.

3) **المصلحة الوطنية** هي مرجع كل فعل سياسي، غير أن عدم وضوح المفاهيم الأساسية للنظرية، وانطلاقتها الفلسفية القائلة بالطبيعة الشريرة للإنسان أثر على علمية النظرية، وأدى إلى ظهور الواقعية الجديدة بمنهج وأهداف مختلفة، وكان ذلك من خلال **كينيت والتز K.Waltz** في كتابه نظرية السياسات الدولية **Theory of international politics** وقد حاول من خلال مجموعة من المنطلقات **المنهجية** الأكثر منها فكرية بناء نظرية علمية ومن تلك المنطلقات:

1/**فوضوية النظام الدولي Anarchry of internatioal system** وذلك لغياب سلطة عليا تفرض قراراتها على الوحدات السياسية لذلك تسعى الدول لامتلاك القوة للاستقلال بسلوكاتها.

2/ **الدول تتصارع من أجل الهيمنة**،لذلك لجأت النظرية لبناء نماذج لتفسير ظاهرة الهيمنة **Hegemony** .

3/ **لا يمكن لأية دولة أن تثق في نوايا الدول الأخرى**، وهذا ما يجعلها دائما في حالة مأزق أمني **Security Dilemma** ، يدفعها إلى زيادة تسلحها.

4/ **الدول فواعل عقلانية National Actors** تسعى دائما لتحقيق المصالح الآنية **Relative Gains**.[1]

أما منهجيا فقد اعتبر **النظام الدولي** أحسن مستوى لتحليل حيث اعتبره **والتز** قاعدة تفاعل الوحدات وهو بنية منفصلة عن الوحدات السياسية، لذلك يجب على الباحث لدعم وتغيير سلوك الوحدة السياسية فهم البنية الكلية لنظام الدولي فكل واحد يؤثر على الآخر لكن تأثير النظام أكبر وأشمل.

وتمثل المدرسة **الواقعية** السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كردة فعل أساسي على التيار المثالي في حقل العلاقات الدولية، والتي جاءت لدراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقتها ببعضها، وعلى الرغم من الكم الكبير للنظريات في العلاقات الدولية إلا أن النظرية **الواقعية** استحوذت على مساحة كبيرة من النقاشات والانتقادات الفكرية التي ساهمت في بنائها وتطويرها من جهة، وفي بقائها واستمرارها من جهة أخرى، وهو ما جعلها ولفترة زمنية طويلة تهيمن

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 115.

على جل النظريات في مجال العلاقات الدولية، وأن تصبح النظرية المهيمنة على جل التحليلات والتفسيرات لمعظم الظواهر الدولية خاصة منها المتعلقة بالنزاع والحرب، الأمر الذي أكسبها قيمة تفسيرية كبيرة وشهرة علمية واسعة ،كما تعد هذه النظرية النقطة التأسيسية للكثير من المقاربات والنظريات الجزئية التي جاءت لتفسير ظواهر بعينها، كالنزاع ، التكامل ، السياسة الخارجية، الأمن وعليه **فالمقاربة** المقدمة للتحليل في هذه الدراسة لا تشمل كل المسلمات والفرضيات الأساسية لهذه النظرية ، بقدر ما تشمل الجزء الذي يهمنا في التحليل ، وهو تفسير السياسة الخارجية، والفرضية الرئيسية التي ترتكز عليها هذه **المقاربة** هي أن السياسة الدولية لا تعرف حدودا لحركة الدول، بمعنى أنه تتوقف مكانة القوى في التفاعلات الاقليمية على مدى إدراكها لمقدراتها المادية والمعنوية التي تخول لها لعب دور إقليمي فعال، وتكفل لها ما تحافظ به على أمنها ومصلحتها الوطنية، وبالتالي بقدر ما يكون هناك تصميم وأهداف واضحة للدولة بقدر ما تستطيع أن تتحرك في تفاعلاتها الخارجية، فهذه **المقاربة** مبنية على أساس **التوظيف العقلاني** والمجدي للموارد الاقتصادية والبشرية وللموقع الجيوسياسي.

وهذه **المقاربة** في تفسيرها للسياسة الخارجية تنطلق من أن طبيعة الفاعل تتخذ شكل نموذج الفاعل العقلاني، بحيث يكون سلوك الفاعل مبني على أساس حسابات عقلانية لكل الموارد المتاحة لديه لتحقيق الأهداف التي تكون واضحة ومسطرة مسبقا، كما أنها تتصور أن هذا الفاعل يتصرف أيضا من **مصلحته الذاتية**، أو بصفة أخص انطلاقا من **أهدافه** بحيث يسعى هذا الفاعل إلى أن تكون أفعاله رشيدة وأن يضمنها بحساب التكاليف والفوائد المرجوة من سلوكه ، ولتحقيق الأهداف بحد أدنى من التكاليف[1].

وعلى هذا الأساس قامت **المقاربة الواقعية** بشكل أساسي على دراسة العلاقات الدولية من منظور القوة كأداة لتحليلها وتفسيرها، فهي تنظر إليها على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة رافضة بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات، **فالواقعيون** يرون أن الدافع الغريزي الذي يحرك

[1] Volker Rittberger, (Approaches to the study of foreign policy derived from International Relations theories), Lentre of International Relations Insttiutets of Political Science, Ebrhard Karls University of Tubinge New Orleans, March 24-27 ,2002 .p2.

الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي وإثبات الذات، ولا يتوقف السعي إلا عند الموت.[1]

و**الواقعية** ليست نظرية واحدة بل تظم عدة نظريات :**الواقعية الكلاسيكية 1939** م، **الواقعية الجديدية** 1979 م، ورغم هذه التفرعات إلا أن **الواقعيين** يؤمنون بهذه العناصر الثلاثة :الدولاتية ، البقاء، العون الذاتي.[2]

وبالرغم من الاتفاق العام بين اتجاهات الفكر **الواقعي**، إلا أنه يوجد اختلافات جزئية فيما يخص أسباب سلوكيات الدول التنافسية والتنازعية، والتي سوف نتعرف عليها من خلال التعرض لكل من **الواقعية الكلاسيكسية والجديدية.**

1-الواقعية الكلاسيكية Classical Realisme

إن الظهور الرسمي للواقعية كقوة مسيطرة على دراسة العلاقات الدولية خاصة في الأوساط الأكاديمية الأمريكية في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى، كان كرد فعل مباشر على الطرح المثالي في العلاقات الدولية، خاصة في ظل المبادِئ الويلسونية.[3]

يعتبر **هانس مورغانتو** أن علاقات الدول فيما بينها مبنية أساساً على متغير القوة، إذ أن سلوكيات الدول تدفعها حوافز الحصول على المزيد من القوة والتنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك، وبالتالي تكون القوة هنا وسيلة وغاية في نفس الوقت، لأن العلاقات الدولية محكومة دوما بعلاقات القوة والصراع من أجل القوة.[4]

ويعتبر **الواقعيون** أن **ميزان القوى** من الوسائل الأكثر فعالية في تحقيق السلام والاستقرار، فتوازن القوى بين الدول يشكل وسيلة ردع أمام أي دولة تفكر في إعلان الحرب على دولة أخرى.[5]

حيث يجعل **الواقعيون** من **المصلحة الوطنية** معياراً أساسياً في فهم سلوك الدول الخارجي، ذلك أن الدول تامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياستها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها

---

[1] عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2007)، ص. 133.

[2] جون بيلس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث ، 2004)، ص .239.

[3] Jean Jacques roche ,**théories des relations internationales,** (Paris : montchrestien, 2 ed ,1997) , p 19 .

[4] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص. 147.

[5] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص .68.

المتعددة والمتنوعة ، والتي تصب كلها في قالب **المصلحة الوطنية،**[1] وفي هذا السياق يقول **هانس مورغانتو** أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي.[2]

2-الواقعية الجديدة Neo- Realism

نشأت **الواقعية الجديدة** في السبعينات من القرن العشرين متزامنة بذلك مع وصول **جيمي كارتر** إلى سدة الحكم في **الولايات المتحدة الأمريكية،** وعودة المبادئ الأخلاقية في الوقت الذي أثبتت فيه سياسة القوة عدم فاعليتها في حرب **الفيتنام،** لكن إستغلال **الاتحاد السوفياتي** سابقاً مرحلة الانفراج الدولي لمباشرة مسار توسع خارجي أثبت بسرعة أن الرد المنتظر من الإدارة **الأمريكية** كان غير عملي، فجاء فوز **رونالد ريغان** ليؤكد هذا التغيير في الرأي العام الأمريكي ويعزز العودة إلى سياسة القوة.[3]

وتقوم الواقعية الجديدة على افتراضات أساسية و تتمثل في:[4]

- الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية.
- تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل (لا يقصد **الواقعيون** الجدد أن النظام الفوضوي هو نظام مشوش بالضرورة، بل الفوضى تعني عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول).
- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن قبل كل شيء.
- ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية دون استنادها للتحليل البنيوي.
- نظام الثنائية القطبية أكثر إستقراراً من نظام التعددية القطبية.
- إستقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى.

و من جهته قد انطلق **جون مير شايمر** في بناء نظريته للواقعية الجديدة من خمسة افتراضات أساسية هي :

- أنه توجد حالة من الفوضى في النظام الدولي ، وهذا يعني عدم وجود تدرج هرمي للسلطة ، وبالتالي عدم وجود سلطة مركزية قسرية يمكن أن تضع قيوداً على سلوك الدول.
- كل القوى العظمى تمتلك قدرات عسكرية هجومية قادرة على استخدامها ضد دول أخرى.

[1] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق،** ص . 142.
[2] **المرجع نفسه،** ص . 155.
[3] Jean Jacques roche ,**théories des relations internationales, op.cit ,p 163.**
[4] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق،** ص . 175.

- لا يمكن للدول أبداً أن تكون على يقين من أن الدول الأخرى سوف تمتنع عن استخدام تلك القدرات العسكرية الهجومية.
- تسعى الدول إلى الحفاظ على بقائها (سلامة اراضيها و استقلالها الداخلي)، كهدف أساسي فوق الأهداف الأخرى، كما يعتبر وسيلة لتحقيق أغراض أخرى، ففي ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تتحدد طبيعة السياسة الخارجية للدولة، فالوضع الفوضوي للعلاقات الدولية يجبر الدول على اتباع سياسات واقعية[1]، ففي ظل الفوضى الدولية الدول تبذل مزيد من الجهد في سبيل تقوية أمنها الداخلي لأن الأمن يعتبر المصلحة الأساسية لأي دولة ، وبالتالي هو الذي يحدد سلوكها.
- تعتبر الدول فواعل عقلانية وهذا يعني أنها تنظر في العواقب الفورية وطريقة لأجل تحقيقها، وتفكر إستراتيجياً حول كيفية البقاء على قيد الحياة.[2]

وتضع **الواقعية الجديدة** الأمن فوق غيره من الأهداف الممكنة أو المرجوة ، فكل دولة تلعب دورها بناءاً على ما تمليه عليها الاحتياجات الأمنية ومكانتها في نظام توازن القوى بين الدول، فهدف **الواقعيين الجدد** هو تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن القومي، وقد أدت فكرة الأمن في **الواقعية الجديدة** إلى انقسام أنصارها إلى فريقين **(المهاجمين ، و المدافعين)**.[3]

أ-الواقعية الهجومية Offensive Réalisme:

يفترض أنصارها أن تزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسراً من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن و تزول حوافز النزعة التوسعية، وعندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، حينئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين ، وهي بذلك من تقلص من الطابع الفوضوي للساحة الدولية،[4] والقوة

---

[1] إكزافيه غيوم ،"العلاقات الدولية" ، تر: قاسم مقداد ،**مجلة الفكر السياسي** ، دمشق ، ع.11-12 مزدوج (2003) (تم تصفح الموقع يوم 20140/03/22).
http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12.004/htm.

[2] John Mersheimes ,**The tragedy of great power politics**.(New Yourk : 2001) p.p 30-31.

[3] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق** ،ص. 179.

[4] ستيف والت، **العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة** ، ترجمة : عادل زقاع و زيدان زياني، (تم تصفح الموقع يوم : 2015/03/12)
. http //Gcocils.com/adcel.2005.zeggegh/polreview.htm

عند **الواقعيين الهجوميين** هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب، معتبرين العلاقات الدولية بأنها لعبة صفرية.[1]

ب-الواقعية الدفاعية Defensive Réalisme:

يفترض أنصارها بأن الدول تسعى للحفاظ على وجودها فقط ، بينما تقدم القوى ضمانات لصيانة أمنها عن تشكيل تحالفات توازنية بإنتقاء آليات دفاعية عسكرية مثل القدرات النووية الإنتقامية[2]،ويرى الواقعيون المدافعون بتوافر الأمن، رغم الفوضى التي تميز النظام الدولي، والقوة حسبهم هي وسيلة لتحقيق الأهداف المرتبطة بالأمن،معتبرين أن العلاقات الدولية هي عبارة عن مأزق السجين، وينظرون إليها كلعبة غير صفرية.[3]

فالسياسة الخارجية و الأمنية **التركية** في هذه الفترة ومن منظور هذه المقاربة ، حان لها أن لا تكون محسوبة على أي تيار أو حلف معين باعتبارها قوة إقليمية ، ويقودها إعتبارها هذا إلى الشعور بالمسؤولية في تحقيق أهدافها لوحدها والتي تتقاطع مع حلفائها الغربيين، كما أنها لم تعد مصدر أمن لسياسات الاتحاد الأوروبي ، وبإلقاء نظرة سريعة في **السياسة الخارجية التركية** لاسيما فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالأمن يكشف عن نمط جديد من السلوك الخارجي المبني على الواقعية والمصلحة الوطنية في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء.[4]

وعلى ضوء هذه المقاربة تسعى تركيا إلى صياغة أهداف واضحة للتعامل مع هذه البيئة وتحاول الاستفادة منها لتبرز كقوة إقليمية، من خلال محاولة إدارة التفاعلات الإقليمية بما يخدم **مصلحتها القومية** ،هذا من جهة، ومن جهة أخرى النضال الحثيث لتصبح قوة إقليمية يستوجب عليها صياغة سياسات عقلانية لمواجهة مجموعة من التحديات والعراقيل التي قد تكون حجر عثرة أمام هذا الدور.

وبناءاً على ذلك يمكن أن نفهم تلك الأهداف في مجموعة الأسئلة التالية:

-كيف تستجيب تركيا لهذه التحديات؟

-ماهي السياسات الخارجية والأمنية العاجلة التي يجب أن تعنى بها تركيا في خياراتها الخارجية؟

---

[1] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص.187.
[2] ستييف والت، **مرجع سابق.**
[3] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص.187.

[4] Volker Rittberger , **Approches to the study of foreigen policicy derived from international relations theories ,** Centerof international relations,(institute of political science, Ebrhard Karls University of tubingen, New orleans.la.march 24-26 .2002), p2.

–من هم شركاء تركيا الجدد الذين يمكنهم مساعدتها في صناعة دورها الاقليمي والدولي، وصياغة سلوكها الخارجي؟

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي The liberalism paradigam :

تعود الليبرالية بجذورها التاريخية إلى ما قبل ظهورها كنظرية في العلاقات الدولية، وتمثل ذلك في إسهامات العديد من المفكرين مثل: **إيمانويل كانط** في عمله **مشروع السلام الدائم 1975، أدم سميث** في العلاقات الدولية وكذلك **جيرمي بنتام.**[1]

يحاول هذا المنظور الإجابة عن أسئلة تختلف عن تلك التي أجابت عليها الواقعية و منها :

- لماذا تتعاون الدول? **Why are the states cooperate .**
- كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أفعال الوحدات الدولية وغير الدولية؟ **How are the international behavior norms grew and progress to effect the actions of international and the no international units ?**

إنحصرت المرجعية الفكرية **للمنظور** إلى **الليبرالية** كفلسفة سياسية أين يعتبر المنظرون **الفرد** كمستوى للتحليل، أما الدولة فدورها ينحصر في إبقاء الاستقرار وحماية ملكيات الفرد، ويعتبر مؤلف **جون لوك Jhon Loke** " **The second treatise on government**" الاتفاقية الثانية للحكومة المرجع الأساسي للفكر الليبرالي الحديث، و ليبرالية الجماعة **Intrest group liberal** التي تعتبر كل من السياسة الداخلية و السياسة الخارجية امتداد لبعضهما البعض،و يعتبر كل من **روبرت دال Robert Dahl** و **لازويل Laswall** من أهم منظري هذه المقاربة .

و يقوم المنظور الليبرالي على الإفتراضات الأساسية التالية:

- أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية.

[1] Richared Bellamy, **liberalism and pluralism towards a politics of compromise,** (London and New York : routledge , 1999), p5.

- الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين الشكليين للوحدة المسماة الدولة، وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية للدولة.
- النظرة المجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية.
- الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الإعتماد المتبادل.[1]

واقعيا ارتبط الفكر الليبرالي مع معاهدة **واست فاليا سنة 1648** التي نصت على فصل الدين عن الدولة ، مما أدى إلى بروز مجموعة من المفكرين الذين رفضوا هذا الطرح ، ومن ثم انطلقت الكتابات الليبرالية لتعزز أكثر بعد الحرب العالمية الأولى من خلال الفكر الولسني ودعوته لإنشاء منظمة عالمية لحفظ الأمن والسلم الدوليين ، وتنقسم الليبرالية كمنظور إلى ثلاث فروع مهمة :

1- **نظرية السلام الديمقراطي Theory of democracy peace** : تعد هذه النظرية إمتداد لفكر اللبيراليين الدوليين وخاصة الفكر الفلسفي **الكانطي** في كتابه **السلم الدائم perptual peace** ، وأفكاره حول نشر السلم ،والتي نجد منها فكرة إقامة نظم سياسية جمهورية وليبرالية ، لأن الدول الليبرالية لا تتحارب فيما بينها، ولقد كانت نهاية الحرب الباردة ومارافقها من إزدياد لعدد النظم الديمقراطية فرصة لبعض الباحثين أمثال **مايكل دويل، وجيمس لي ري، وبروس راسيت** لإعادة طرح فرضية الارتباط بين إعتناق الدول للديمقرطية وتحقيق السلام الدولي، وتقدم مجموعة من الشواهد الإمبريقية والأدلة على ذلك[2]، وتركز فرضية السلام الديمقراطي على العلاقة بين المجتمع والدولة وأثرهما على السياسة العالمية[3] ، ومن أهم فرضيات هذه النظرية :

1- الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني يشكلون الفاعلين الأساسيين.

---

[1] Paul R Viatti and Mark Kauppi ,**International Relation theory :Realism, Pluralism, Globalism and Beyond,** (USA : Allyne and Bacon , 3 edition , 1999) ,pp199,200.

[2] ستيف والت، **مرجع سابق.**

[3] آندري موراتسيك، "الاتحادية والسلام : منظور ليبرالي بنيوي"، ترجمة عادل زقاع ، (تم تصفح الموقع يوم : 2013/03/25).

http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html.

2- كل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة، تمثل مصالح بعض وليس كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

3- سلوك الدولة الذي يعتبر محددًا لمستويات النزاع والتعاون الدولي يعكس شكل وطبيعة الدولة.

2- نظرية الاعتماد المتبادل Theoy of interdpendance :

يرى أنصار الإعتماد المتبادل أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينات، ولكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها إلا بعد مجئ **روبرت كيوهن ،وجوزيف ناي** من خلال كتابهما **العلاقات العبروطنية والسياسة العالمية 1971**، الذي عد المرجع الأساسي للمنظرين الليبراليين التعددين فيما بعد، وحفز هذا الكتاب العديد من المنظرين الليبراليين على تقديم أعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية تدعم الطروحات الأساسية لنظرية الاعتماد المتبادل، وعلى رأس هؤلاء نجد **ستانلي هوفمان، ريتشارد مانسباش، بيل فيرجسون، دونالد لامبتر**، وغيرهم.[1]

ويعرف **جوزيف ناي** الإعتماد المتبادل على أنه :"موقف التأثير المتبادل أو الإعتماد على الآخرين وبينهم".[2]

وتقوم نظلاية الإعتماد المتبادل على أن التعاون الاقتصادي ما بين الدول، سيؤدي إلى استبعاد الحرب التي تهدد حالة الرخاء لكل الأطراف الداخلين في عملية الاعتماد المتبادل، برزت هذه النظرية مع **روبرت كيوهان Robert Keohane** الذي أطلق عليها نظرية **الاعتماد المتبادل المركب**، وقد أخذ هذا المدلول شكل أداة تحليلية ومضموناً مفهومياً بإمكانه المساهمة في تطوير نظرية العلاقات الدولية لهذا طور كل من **كيوهان Keohan وجوزيف ناي Nye** وسيلتين تحليليتين هما :

[1] محمد وقيع الله، "مداخل دراسة العلاقات السياسية الدولية"، **إسلامية المعرفة**، ع .14 ، ص . 76.

[2] أحمد أبو زيد ، "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع .33 (شتاء 2012) ، ص. 96.

أ- **الحساسية Sensitivity** : تعني تأثر دولة ما أو عدة دول بما يحدث من تغيرات في دولة أو دول أخرى.[1]

ب- **الانجراحية Vuherability** : تعني قدرة (ب) على مقاومة فعل (أ)[2].

لذلك تؤكد **الليبرالية** على الاعتماد المتبادل كوسيلة لحل النزاعات ما بين الدول، أين تزداد أهمية القوة الاقتصادية وتوافر المعلومات والدبلوماسية على حساب إستخدام القوة العسكرية.

3- **النظرية الليبرالية الجديدة (المؤسساتية) The theory of new liberalism** : وهي تقوم على إفتراض أن إنتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الإعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي.[3] وتنظر للمؤسسات كعامل مسهل للتعاون، طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول، لكن ما يمكن قوله هو أن جميع **النظريات الليبرالية** يطغى عليها **النزعة التعاونية** وإن كانت بتوليفات مختلفة، وقد جاءت هذه النظرية نتيجة ثلاث أهم تحولات دولية أهمها :

1-تركيبة المجتمع الدولي : كبروز المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كفاعل مؤثر على حساب تراجع دور الدولة.

2-تغيير نمط التفاعل : بتحول التنافس في العلاقات الدولية من تنافس عسكري إلى إقتصادي وتصاعد بنية التكنوقراط في إتخاذ القرار.

3-التغيير في قيم التعاون : حيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، ومن خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها، ويقول الأستاذ **هوفمان *Hofman*** : " في وضع دولي كهذا قد لا تتشارك الدول في قيم واحدة، ولكن قد تتشارك في إجراء واحد وانشغالات واحدة " .

---

[1] مارتن غريفيتش و تيري أوكلاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث، 2008) ،ص . 65.

[2] ستيف والت، **مرجع سابق.**

[3] محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات و الأسس" (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015) ، ص . 157.

و يرجع **ونت** وصول البنائية إلى كل من **سنايدر** ،**وبورك** ،**وسابين** الذين بدؤوا مشروعاً بحثياص حول الدور الذي تلعبه نظم المعتقدات والقناعات والإدراكات في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، وطور فيها بعد ليشمل إضافات تنظيرية متعددة تتعلق بدور الهوية والإيديولوجيا والثقافة و الأفكار في فهم وتحليل الظواهر السياسية الدولية بشكل عام.[1]

ومن أهم أسس هذه النظرية :

1-التركيز على المؤسسات الدولية، باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة **Obsolut Gains** بالنسبة للدول.

2- يعتبر **مبدأ التبادلية Receiplty** والذي جاء به أكسلور **Axelord** ، من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحققه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين ، وقد عزز هذا المبدأ من أهمية الاتفاقيات التجارية.

3- طورت النظرية من مفهوم المجتمع المدني العالمي Global civil society ، والذي تعني به مجموع الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية، واعتبره **جون كين John Ken** أداة لنشر السلام، ومن أهم ما تعرض له المفهوم الليبرالي من انتقادات :

- منظور متفائل أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوباً وحكاماً في التعاون بل في تحقيق المصالح.
- دور المؤسسات الدولية كثيراً ما يتوقف على دور الدول التي تعتبر المحرك الأساسي لها.
- إعتبرت نظرية السلام الديمقراطي النزاعات والحروب سببها الأول هي الديكتاتوريات ،غير أن الواقع أثبت العكس، فأغلب الحروب حاليا تقوم بها أكبر الدول الديمقراطية.
- ترى **الليبرالية** أن عولمة الاقتصاد والقيم عامل ايجابي، غير أن هذه النظرية لا يؤيدها الكثير وذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.

[1] ألكسندر ونت ، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية** ، ترجمة :عبد الله جبر صالح العتيبي (السعودية :جامعة الملك سعود، 2006) ، ص . 139.

- وبالتالي **فالنظرية الليبرالية الجديدة** تتفق مع **الواقعية الجديدة** ،في أن الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية، لكن الليبرالية الجديدة ترجع هذه الرغبة إلى نوع مختلف من الفواعل،وهي الفواعل المجتمعية داخل الدول ، والفواعل المجتمعية تكون في وضع قريب من وحدات صنع القرار ولها القدرة في التأثير عليه ، ومسألة البقاء بالنسبة للفواعل المجتمعية لا تحدد في ضمان الوجود المادي، ولكن في الحفاظ على أو تعزيز الوضع الاجتماعي لها، فالبحث عن المكاسب هو التوجه الأولي المشترك لكل الفواعل المجتمعية ، وقد تكون هذه المكاسب مادية (الدخل، المبيعات...) ، أو غير مادية (كفاءة، صلاحيات...) ، وما دامت الأهداف المراد تحقيقها من طرف الفواعل المجتمعية تترجم إلى أهداف الدولة في تعاملاتها مع الدول والمجتمعات الأخرى ، فإن طبيعة السياسة الخارجية لهذه الدول يمكن إدراكها كسياسة موجهة للبحث عن المكاسب أكثر من سياسة القوة لدى الواقعيين الجدد.[1]

ورغم ما تقدم من انتقادات يبقى **المنظور الليبرالي** أهم **من المنظور الواقعي** في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية حيث ذهب الأستاذ **تشمبيل E.Jempiel** بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي كحلف شمال الأطلسي ***(Nato)***، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ***(CEE)***، واعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية والاعتماد المتبادل في نشر السلام كما أكدت على هذا المعنى **النظريات الوظيفية** في التكامل والاندماج الدولي.

-نظريات التكامل و الاندماج :

إن مختلف النظريات التي تبرز في العلاقات الدولية، ما هي إلا لتدعيم مركز الدولة فبعض مجالات العلاقات الدولية يحكمها اعتبار الصراع من أجل الوجود والحفاظ على الذات مثلما هو الحال ضمن **الاتجاه الواقعي**، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مجالات أخرى تنتمي إلى العلاقات الدولية لا يحكمها هذا الاعتبار، تتمثل في التعاون والتكامل الذي يبرز بشكل واضح مع الدراسات التعددية والتي تعد نظريات التكامل والاندماج أحد مساراتها.

[1] إيناس شيباني، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الإبن" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010) ، ص ص. 20-21.

تعريف التكامل :

يختلف الباحثين في تعريفهم للتكامل ،والسبب في ذلك راجع حسب **جوزيف ناي Joseph Nye** إلى اختلاف الزاوية التي ينطلق منها كل باحث في معالجته لظاهرة التكامل.

يعرف **أرنست هاس E.Haas** التكامل على أنه العملية **(Process)** التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية الاجتماعية ،والاقتصادية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، [1] فالتكامل إذن يهدف لخلق مؤسسات تكون لها القدرة على صنع القرارات المهمة.

ويتقارب تعريف **هاس E.Haas** مع تعريف **ليون ليندبرغ L.Lindbergh** للتكامل إذ يعتبرانه : " العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلاً من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة"، في حين نجد **كارل دوتش Karl Deutch** في تعريفه للتكامل يركز على زاوية أو معيار غير ذلك الذي أسند إليه **هاس E.Haas** ،بحيث عرف التكامل على أنه :" الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعوراً كافياً بالجماعية، وتماثلاً في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي".

من خلال تعريف **دوتش،** يتبين أهمية التجانس الاجتماعي الذي يتحقق وفق **دوتش** بالاعتماد على شبكة من الاتصالات، فكلما كانت هذه الأخيرة على نطاق واسع كلما كان تكامل الشعوب ممكناً وأكثر تحقيقاً.

عموماً التكامل هو عملية مستمرة، تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها ، والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها القدرة على اتخاذ القرارات في هذه المجالات.

[1] محمد بوعشة ، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية** (مصر: دار الهدى للنشر، ط1، 1998)، ص .167.

إن التعاريف السابقة تعكس مجموعة من الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية فالاختلاف في التعاريف ولّد التباين من حيث أساس التكامل ، يحدد **فيليب جاكوب** شروط التكامل بـــ [1]:

1- التجانس الاجتماعي.

2- التقارب.

3- التعامل المتبادل.

4- المعرفة المشتركة أو التقارب الذهني.

5- المصالح المشتركة.

6- مدى الروح الجماعية.

7- السيادة.

8- الفاعلية الحكومية.

9- التجربة الوحدوية أو التكاملية السابقة.

هذا بالإضافة إلى شروط أخرى يمكن رصدها أثناء العملية التكاملية في حد ذاتها ،ووجب الأخذ بعين الاعتبار أن توافر هذه الشروط لا يعني مباشرة نجاح مؤكد للعملية التكاملية كما أن غياب أحدها لا يعني فشلها، فالأمر مرهون بواقع التكامل أو بيئته وطبيعة وحداته، ضف إلى ذلك إمكانية بروز متغيرات جديدة تكون لها القدرة على تحويل مسار التكامل جذرياً.

يسعى التكامل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتبادلة عبر مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبصفة خاصة يهدف التكامل أو ينظر إليه على أنه أحسن طريقة تساعد على بناء السلم الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في النظام الدولي المتميز بالفوضى على حد قول الواقعيين، الذين يعتبرون أن اللعبة الدولية صفرية على عكس ما تراه الأدبيات النظرية حول التكامل التي ترى فيها لعبة إيجابية، إلا أن مثل هذا القول لا يمنع من الحديث عن وجود الصفة النزاعية في العملية التكاملية والناتجة عن الوحدات السياسية المشكلة للتكامل التي لا يمكن أن تبعد أنانيتها

[1] صلاح عباس ، **التكتلات الاقتصادية** (الاسكندرية : مؤسسة الشباب الجامعية ، 2006) ، ص ص . 66 – 67.

ومصالحتها الذاتية التي تهدف لتحقيقها بأقل الخسائر، وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صدمات.

وتتمثل أهم نظريات التكامل والاندماج في **الوظيفية Functionalism** والوظيفية الجديدة **Neo-Fonctionalism** والفدرالية **Federalism** والكونفدرالية **Confederalism** ،إضافة إلى اتجاه عرف بـ الكونسوسياسيوناليزم **Consociationalism** .

ويقول **براون** عن الوظيفية بأنها المحاولة الأكثر تفصيلاً وإحكاماً وطوحاً فكرياً والتي جرت لحد الآن، لا لفهم نشوء المؤسسات الدولية فحسب، بل أيضاً لرسم مسار هذا النشوء في المستقبل واستيعاب مضامينه المعيارية، فهي أهم مقاربة للمؤسسات الدولية ظهرت في القرن العشرين.[1]

وعن الوظيفية الجديدة فإن **هاس** من خلال كتابه **توحيد أوروبا :** القوى السياسية ، الإجتماعية، والإقتصادية **1950-1957** المنشور عام **1958** أعلن عن ميلاد نظرية للتكامل وفق أسس أغفلتها الوظيفية الكلاسيكية، وهي عدم إمكانية فصل الإقتصاد عن السياسة.[2]

إذ يرى **هاس** ضرورة إقحام السياسة والقوى السياسية في العملية التكاملية، بإعتبارها شرطاً أساسياً لنجاحها، حيث يعرف التكامل بأنه :"العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة".[3]

وبالنظر إلى السياسة الخارجية التركية من هذه المقاربة، نجد أنه على تركيا أن تتبنى سياسات تعاونية مع دول جوارها ، وذلك لربطها في اطار تعاوني والذي تتقاطع فيه المصالح الإقليمية ، وبالتالي يستحيل أن تكون هناك خلافات ، وبما أن تركيا هي الدولة التي لها مؤهلات لقيادة مثل هذه التكتلات فعليها أن تأخذ بزمام المبادرة ، وفي هذا السياق حاولت تركيا التنسيق والقيام بخطوات للتقارب بينها وبين الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقا، والتي تتيح لها فرص ذهبية لفرض

[1] كريس براون ، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ، ص- ص. 148.147.

[2] Aziz Hasbi ,**Théories des relation internationales** ,(France : l'harmattan, 2004), p. 169.

[3] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي (بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر، 1985) ، ص .271.

نفوذ سياسي وممارسة دور مؤثر في قلب آسيا ، كما أن تلك الجمهوريات تشكل فضاء ومصدر قوة للاقتصاد التركي، فهي سوق استهلاكية واسعة للمنتجات التركية، و من جهة أخرى هي مصدر لمواد خام تركيا بأمس الحاجة إليها وفي مقدمتها النفط والغاز، كما أن هذه المقاربة يمكن أن تفتح لتركيا آفاق تعاونية جديدة للتحرك إقليميا، فنجد اقتراح **تورغوت أوزال** الرئيس التركي الأسبق مشروع إقامة منطقة تعاون إقتصادي للدول القريبة والمطلة على **البحر الأسود** ، وقد قطعت هذه المنظمة شوطا كبيرا لأن تصبح منظمة إقليمية فاعلة.[1]

كما تعتقد الكثير من الأوساط التركية، أن المتغيرات الدولية والاقليمية، والتحولات الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتكا الإسلامية مفادها انتقال مركز هذه الجيوبوليتكا إلى تركيا بدلاً من العالم العربي وإيران، وحسب هذه الأوساط فإن العالم العربي في ظل التسوية السلمية **العربية ـ الاسرائيلية** وإدخال إسرائيل في البنية الجيوسياسية للمنطقة يتجه أكثر فأكثر إلى اتخاذ موقع طرفي إسلامياً وإقليمياً، فإيران وبحكم وضع الشيعة كأقلية في العالم الاسلامي لن تحتل سوى محوراً ثانوياً في جغرافية العالم الإسلامي وتحديداً في الجزء الشرقي منه ، في حين تعتقد هذه الأوساط أن تركيا تملك في الشرق الأوسط كل العناصر الضرورية والاستراتيجية التي تجعلها تتبؤ وتتزعم المركزية في العالم الإسلامي، وبرأيهم فإن الجيوبوليتكا الاسلامية الجديدة تمتد من عتبة أوروبا الوسطى إلى سهوب آسيا وهضابها في محاذاة حدود الصين ،ووفق هذه النظرية فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعداً[2] أوروبياً وأورآسياً وإسلامياً.

وعليه يمكن لتركيا أن تبلور علاقات تعاونية مع الدول العربية والشرق الأوسط بما يكفل لها الحل السلمي للعديد من القضايا العالقة خاصة منها قضايا تفكك العراق، والمشكل مع إيران وسوريا ، والمشكلة الكردية على وجه الخصوص، والنقطة المركزية في هذه المقاربة هي تحويل الجوار الإقليمي من مناطق نزاع محتملة إلى مناطق تعاون، إذن فالتعاون الاقليمي هو مدرسة للتفكير الذي يعالج التفاعل الاقليمي من منظور سلمي وتعاوني بين دول منطقة معينة، كما يعتبرونه يجعل من النزاع أمراً غير مرغوب فيه في أي منطقة في العالم.

---

[1] نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات** (لبنان: رياض الريس للكتب و النشر، 1997) ،ص. 20.

[2] خورشيد حسين دلي، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** (من منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1999)، ص .12.

المطلب الثالث: المنظور البنائي.

تعود الجذور التاريخية للنظية البنائية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي **جيمامباتيستا فيكو** ، والذي يرى أن العالم الطبيعي هو من خلق الله، لكن العالم التاريخي هو من صنع الإنسان، غير أن البنائية برزت كنظرية قائمة بحد ذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.[1]

ويعد **نيكولاس أوناف** أول من استخدم مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية عام **1989م،** وذلك في كتابه "**عالم من صنعنا**" ، ومقال **الكسندر وندت** الملقب بأب البنائية الصادر **1992 م،** والمعنون بـــ :"**الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة**" ، والذي يعتبرها منهج للعلاقات الدولية، ويفترض مايلي:

- أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية **Inter – Subjectivity** البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.[2]

ترجع البنائية سلوكيات الدول الخارجية إلى الضوابط المعيارية التي تتلقاها الفواعل من بيئتها، كما أن هذه الفواعل تتخذ قراراتها على أساس المعايير والقواعد التي تعكس تذاتانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية، وتتميز هذه المعايير بخصائص أساسية منها:

- للمعايير وضعيات إداركية، وهي توجه مباشرة سلوك الفواعل، ويمكن أن تتحول إلى أوامر إلزامية للفواعل **(إفعل هذا، لا تفعل هذا)**، وتشمل هذه المعايير مسائل العدالة ، وحقوق ذات ميزة أخلاقية وتستوجب إمتثال الفواعل، وعلى العكس الأفكار والمعتقدات تستطيع ولكنها لا تحتاج أن تشمل إدراكات ومكونات فئوية بعضها وصفي أو سلبي في طبيعته.
- المعايير تذاتانية مشتركة وليست مقتصرة على المعتقدات الفردية، وهي تعيد تقديم توقعات متبادلة للسلوك المشترك لمجموعة ما.
- المعايير تمتلك تلك الشرعية .

[1] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص .322.
[2] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق** ، ص. 323.

وعليه **فالبنائية كنظرية في العلاقات الدولية**، ظهرت مع نهاية الحرب الباردة وبالتحديد مع أواخر الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلمياً، وبالرغم من الظهور الحديث نسبياً للبنائية إلا أنهم ينتقدون نموذج التحليل العقلاني كونه تجاهل دور الأفكار في صناعة السياسة الدولية، والأفكار حسبهم في التصور الواسع الذي يتضمن كل أشكال الاعتقدات والادراكات والمعاني التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزامن.

إذن في الوقت الذي تميل فيه الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية ،فإن المقاربة البنائية تركز على التأثير على الأفكار، بدلاً من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية بالغة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول.[1]

الهويات لا يمكن اختزالها في المصالح، ذلك لأنها لا تشير إلى من هم الفاعلين، فهي تعين النوع الاجتماعي والكيان القائم، أما المصالح فإنها تشير إلى رغبة الفاعلين وماذا يريدون، ويعتقد **واندت** أن الهويات سابقة المصالح، لأنها تحدد ماهية الفاعلين ،في حين تعكس المصالح ما يود هؤلاء الحصول عليه، فالمصالح تقتضي وجود الهويات ، الفاعل لا يمكن أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من هو.

[1] ستيف ووالت، **مرجع سابق.**

خلاصة الفصل الأول:

رغم تعدد تعاريف السياسة الخارجية إلا أنها لاتخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية، التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافاً قريبة أم بعيدة الأمد، وتتميز السياسة الخارجية بالطابع الرسمي ، والواحدي ، الذي يحدد من يقوم بوضع السياسة كما أنها تتميز بالطابع الخارجي والذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية، والتي دوماً تكون خارج حدود الدولة، وتتنوع هذه الجهات وفقاً لتنوع الفواعل في العلاقات الدولية.

وقد كان لنهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي بالغ الأثر في العلاقات الدولية، سواءاً تعلق الأمر بمجالات الإهتمامات والقضايا ، أو بمجال التنظير والنظريات المفسرة لسلوكات الدول والأحداث الدولية، ونجد دائماً عدم الإجماع هو المهيمن، حيث يختلف الباحثين والمفكرين حول النموذج أو النظرية الأقدر على تفسير هذه الظواهر ، فنجد النظريات في العلاقات الدولية أيضاً تتعدد وفق رؤية كل باحث وكل مدرسة **فنجد النظرية البنائية، النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية** ، وكل نظرية لها حججها ، ومنطلقاتها، وأسلوبها في تفسير الأحداث الدولية.

الفصل الثاني :

توجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه دوائرها الجيو – إستراتيجية.

الفصل الثاني : توجهات السياسة الخارجية التركية إتجاه دوائرها الجيو-استراتيجية.

سعت تركيا للبحث عن مكانة إقليمية ودولية عشية بروز النظام الدولي الجديد، نتيجة للتغيرات التي عرفها العالم بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، فإنتهجت سياسة جديدة مغايرة للسياسة التركية في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة أملاً منها في أن تقودها هذه السياسة إلى تحقيق أهدافها وطموحاتها، وتفتك دور لابأس به إقلمياً يمكنها من لعب دور محوي في العلاقات الدولية ، وتخرج بذلك من تصنيف دولة هامش ، إلى دولة مركز.

ولكي تنجح تركيا في تحقيق هذا الدور عملت على توظيف موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل، وبالتالي استغلت **مفهوم النظرية البنائية** وتركيزها على الهوية الاستغلال الأمثل والإيجابي، بحيث انفتحت على عدة جبهات، كدول أوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى الإسلامية ذات الهوية التركية ودول المشرق العربي، بالإضافة إلى التوجه التقليدي نحو أوروبا الغربية لتفعيل دورها الإقليمي، وذلك ما أكده وزير خارجية تركيا **أحمد داوود أغلو** :" **إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز وستسعى لدور إقليمي أكبر**"

وهذا ما دعى تركيا إلى تبني **سياسة خارجية جديدة متعددة الأبعاد** ، والتي تقوم على خمسة أسس وهي:[1]

(1)-التوفيق بين الحريات والأمن ، ففي وقت كان اللاعبون العالميون ،وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد **11 سبتمبر 2001** ، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط في المتطلبات الأمنية، وهو ما جعل تركيا نموذجاً لبلاد أخرى.

(2)-تقليص المشكلات بين تركيا و جيرانها إلى نقطة الصفر، أو ما يسمى بـــ **تصفير المشكلات**، وبالتالي إخراج تركيا في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

[1] عبد الله تركماني ، **مرجع سابق** ، ص . 80 .

(3)–إتباع سياسة خارجية متعددة البعد ومتعددة المسالك، ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية، من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلاً من أن تكون تركيا **مصدر مشكلة** في استقطابات الغرب – الشرق والشمال – الجنوب وآسيا – أوروبا والغرب – الإسلام، تكون على العكس **مصدر حل للمشكلات،** وبلداً مبادراً إلى طرح الحلول لها، وبلداً يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي ، ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ، ولا مع كل الخيارات في الوقت ذات على أنه تناقض.

(4)–تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا على الساحة الدولية ، وذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تكون قادرة على تقديم الأفكار والحلول في القضايا الدولية سواء كانت متعلقة بالشرق أو الغرب على حد سواء ، وهذا ما أكده **داوود أغلو** حيث قال: "ستكون التزامات تركيا من تشيلي إلى إندونيسيا ، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزءاً من مقاربة شاملة للسياسة التركية ، وستجعل المبادرات تركيا فاعلاً عالمياً، ونحن نقترب من عام **2023** ، للذكرى المئوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية"[1].

(5)–الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية، إلى الحركة الدائمة ، وذلك للتواصل مع بلدان العالم المجاورة لها ، والفاعلة في الساحة الدولية.

وقد جسدت تركيا على امتداد سنوات حكم **حزب العدالة والتنمية** سياساتها الجديدة وفقا للتكتيكات أو الآليات التالية:

(1)– قوة المبادرة الدبلوماسية، أو ما يسمى "القوة الناعمة": فرغم القوة العسكرية الكبيرة التي تتمتع بها في المنطقة والعالم ،إلا أنها لا تبحث عن تكريس أهميتها السياسية من خلال نفوذها العسكري، بل أنها تسعى لتكريس دورها ونفوذها على المستوى الدولي والإقليمي من خلال اعتبارها **قوة ناعمة** جديدة

بولنت ارس،"داوود أغلو و السياسة الخارجية الجديدة لتركيا"، تر: الطاهر بوسامية ، في نافذة دراسات و تقرير مركز الجزيرة للدراسات ،(تم تصفح الموقع يوم 2011/02/19).

[1] http://www.aljazira.net/nr/exeres/2517c3b0-fdcc-45eb-a268-5702c736afic.htm

في السياسة الدولية والإقليمية ،عبر قيامها بدور الوسيط النشيط في أزمات العالم ومنطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن سياستها الخارجية سعت بدأب إلى تحقيق الاستقرار والتعاون في كل الاتجاهات.[1]

وفي الواقع أن تركيا عملت على تجسيد نهج **القوة الناعمة** منذ السنة الأولى لتسلم **حزب العدالة والتنمية** السلطة في **3 نوفمبر عام 2002**، فعندما يتحدّث الرئيس التركي عن خبرات، فهو بلا شك يعني التجربة التركية والنجاح الذي حققته تركيا على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الإقليمية والدولية خلال فترة تولي حزب العدالة والتنمية الحكم منذ العام **2002** وحتى الآن، وهي فترة قصيرة مقارنة بالمنجزات الكبيرة جدا المحققة.

فالنجاح، هنا هو أولى مصادر القوة الناعمة التركية وأهمها، هو بحد ذاته عنصر جذّاب يدفع الآخرين إلى اكتشاف معالم التجربة التي دفعت هذه الجهة أو تلك إلى الارتقاء بهذه السرعة وتجاوز كل العقبات وتحقيق أهدافها. وتستمد القوة الناعمة التركية قوتها أيضا من النموذج الذي قدّمه حزب العدالة والتنمية خلال فترة حكمه في السياسة والاقتصاد والسياسة الخارجية.[2]

وانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري، وأول تجليات ذلك جاء عبر مبادرة غير مسبوقة وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في **فبراير عام 2003** ولم يكن قد احتل بعد ، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال، وقد كانت الفكرة أولى رسائل الدخول التركي، وفقاً لسياساتها الجديدة إلى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يعهد من قبل، وهو دور الوسيط والساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت صورة تركيا تلك المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسلحين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل ،و توالت بعد ذلك تجليات **سياسة القوة الناعمة** في عدد من القضايا منها: **الوساطة** بين باكستان و إسرائيل ،**التواصل** مع **حركة حماس** بعد فوزها في الانتخابات النيابية واستقبالها رئيس مكتبها السياسي **خالد مشعل** ومحاولة إدراجها في العملية السلمية، بدلاً من حصرها وعزلها كما دعت وعملت لذلك إسرائيل والغرب، و**التوسط** في الأزمة اللبنانية بين **فريقي 8 و14 مارس/آذار**، وأيضاً بين السلطة الفلسطينية برئاسة **محمود عباس** وإسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين **محمود عباس** والرئيس الإسرائيلي **شمعون بيريز** بدعوة من الرئيس **عبد الله غول** في

[1] عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص .72.
[2] علي حسين باكير،" القوة الناعمة التركية في ميزان التحولات العربية" (تم تصفح الموقع يوم :2016/06/24)
https://bakeerali.wordpress.com/tag/

نوفمبر/تشرين الثاني من عام **2007** في ما يشبه **كامب ديفيد تركي**، إضافة إلى مساعي تركية متكررة **للتوسط** بين حركتي **فتح** و**حماس** بعد انفجار الخلاف بينهما، و**وساطة** تركيا بين سوريا وإسرائيل عام **2008** حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول ، والسعي لتخفيف الاحتقانات الداخلية في العراق وإقناع فئات سنية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية، **ومساعي الوساطة** بين باكستان وأفغانستان في نهاية عام **2008** ، والانفتاح التركي الواسع على أرمينيا وكسر الجليد في العلاقة بينهما رغم الحساسية وعمق الخلاف، ومبادرة تركيا إلى خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا في أغسطس/ آب **2008** وطرح تركيا مبادرة **منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز** وقيام **أردوغان** بحركة مكوكية بين روسيا وجورجيا، رغم أن تركيا كانت ترتبط بحلف موروث منذ تسعينيات القرن الماضي مع كل من جورجيا وأذربيجان ، وطرح تركيا مبادرات شجاعة في قبرص أخرجتها أمام الرأي العام العالمي من موقع المعرقل للحل في الجزيرة، حين قبلت خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان**، فيما رفضتها قبرص اليونانية، بعدما كانت تظهر بموقف مؤيد للحل، واستمرار الانفتاح أيضا على العلاقات مع اليونان، ولعل آخر الأدوار الوسيطة **للقوة الناعمة** كانت محاولات تركيا التوفيق بين العرب المقاتلين اتجاه العدوان على غزة في نهاية **2008** وبداية **2009**، وكذلك السعي لوقف فوري لإطلاق النار والتحرك بين أذربيجان وأرمينيا من أجل حل مشكلة إقليم **قره باخ** في فبراير / شباط **2009**.[1]

(2)– المؤسسات الإقليمية والدولية: سعت تركيا إلى إعادة تفعيل دورها وعضويتها في منظمات إقليمية عدة، وذلك لأهمية هذا الدور في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، وإذا كانت تركيا في الأساس عضواً في المنظمات الغربية إلا أن تركيزها كان على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي ، وذلك لكسب مصداقية وثقة لدى الدول الإسلامية مما يؤهلها لدور فعال في حل المشاكل التي تعرفها هذه الدول.[2]

(3)– قوات حفظ السلام: حرصت تركيا بأن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، فشاركت في قوات **اليونيفيل** في جنوب لبنان بعد عدوان تموز **2006**، وهذا أول حضور للجيش

[1] عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص.83.
[2] محمد نور الدين، " تركيا...إلى أين؟ دور و تحديات" ، **مجلة المستقبل العربي**، ع. 364 (جوان 2009) ،ص. 44.

التركي إلى المنطقة العربية مند نهاية **1918**، كما وافق البرلمان التركي في فيفري **2009** على إرسال قوات السلام إلى الصومال، بالإضافة إلى مشاركة تركيا في **قوات الأطلسي** في أفغانستان في إطار عملية **مكافحة الإرهاب**.

(4)- الانفتاح الاقتصادي والثقافي: برز الدور التركي بقوة على الصعيدين الاقتصادي و الثقافي، وعلى الرغم من أن المحور السياسي للاقتصاد التركي هو الإتحاد الأوربي **52 بالمئة تقريبا من حجم تجارتها الخارجية**، وروسيا شريكتها التجارية الأولى على صعيد الدول، عرفت الحركة التجارية بين تركيا والأقطار العربية قفزة نوعية وتنامت بشكل قوي في **عهد حزب العدالة والتنمية** أكثر من ثلاث مرات، واعتمدت تركيا على مشاريع المياه المنجزة في أواخر القرن العشرين، لتفعيل الحركة الاقتصادية من خلال استبدال المياه بالطاقة مع دول المشرق العربي المنتجة للطاقة.[1]

[1] عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص.84.

المبحث الأول:المحددات والعوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية التركية.

الفرع الأول: الإمكانيات والمقدرات الوطنية لتركيا.

1–الموقع الجغرافي:

في أي دراسة علمية للسياسية الخارجية ،لا يمكن إهمال العامل الجغرافي،وفي هذا الصدد يقول **نابليون بونابرت** :"أن الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسية".

كما أكد "**موسوليني**" على العامل الجغرافي ،عندما ألقى خطبته عام **1924**، والتي جاء فيها :"ما كانت السياسية الخارجية أمرا مبتكرا، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية.[1]

وتتمتع بعض الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد والحجم والأرض القابلة للزراعة والموقع، وتؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة وعلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه في النسق الدولي، كما أن العامل الجغرافي يؤثر على السياسية الخارجية للدولة بشكل مباشر وغير مباشر،ويكمن تأثيره الغير مباشر،في تحديده لعناصر قوة الدولة ،والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ويؤثر بشكل مباشر،من حيث تأثيره في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في صياغة سياستها الخارجية، ويذهب "**راتزال**" إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول.[2]

وفي نفس السياق، يتعرض **روزنو** إلى دور المعطى الجيو–سياسي في تحديد السلوك الخارجي لدولة ما، وإلى أهميته كمصدر القوة فيقول : "إن شكل الأرض، خصوبتها ومناخها، بالإضافة إلى موقعها بالنسبة للأقاليم الجغرافية الأخرى و الممرات و المعابر المائية ... يسهم كل ذلك في المحيط

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية** (بغداد : دار الحرية للطباعة ،1975) ،ص .13.
[2] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط1 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، 1998) ، ص .150.

السيكولوجي، الذي من خلاله يصوغ الساسة والأفراد علاقاتهم مع العالم الخارجي، وكذا المحيط العلمي الذي يظهر من خلاله تفاعلهم مع الدول الأخرى".[1]

إن دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما ، الهدف منه هو إبراز القيمة الفعلية للدولة ، لأنه يمنحها شخصية خاصة ، ويوجه سياستها باتجاهات معينة، كما يؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية، وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الإقليمي والدولي.

يمثل موقع تركيا الجغرافي– السياسي أحد المفردات المؤثرة في السياسة الدولية ، وهو حجر أساس في السياسة التركية المعاصرة، هنا تتكون اتجاهات السياسة التركية بتأثير ديناميكيتين ، **الأولى** هي تأثير الجغرافيا والموقع في النبض السياسي والتاريخي للسياسات التركية من جهة ، وللسياسات الدولية المعنية من جهة أخرى ، و**الثانية** هي استخدام **الأتراك** لمداركهم وإمكاناتهم السياسية والمعنوية الناشئة حول موقع البلاد في تفاعلاتهم الخارجية وموقفهم من السياسات الدولية.[2]

ويجب إيلاء هذا الجانب أهمية كبرى ، ليس في تحليل السياسة الخارجية فقط والعوامل المحفزة لسياسات تدخلية أو تقاربية من الأطراف الأخرى ، وإنما في المعنى العميق لإمكانات السياسة التركية أيضا، وبخاصة أن مجال تركيا الجغرافي هو من العوامل ذات التأثير المديد في التطور التاريخي والحضاري للمنطقة والعالم ، يمكن الإشارة هنا إلى تأثير تلك العوامل نفسها في تطور الإمبراطورية العثمانية ، وكذلك المسألة الشرقية وسياسات المساومة العثمانية والتركية مقابل سياسات **الاختراق** و**التغلغل** الأوروبي ، وصولاً إلى تأسيس الجمهورية وحتى الزمن الراهن ، حتى ليبدو ذلك كلياً أو جزئياً ، نوعاً من القدرية ، أو "**حتمية جغرافية**".[3]

تقع الأراضي التركية في منطقة الأناضول بالقارة الآسيوية ويقع جزء صغير من أراضيها في منطقة البلقان بالقارة الأوروبية ،يشكل الموقع الاستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوراسيا، ويعتبر نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا)، حيث تصل مابين القارة الآسيوية والأوروبية، تفصل تركيا الآسيوية عن الأوروبية بمضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق

[1] Mustafa Aydin , « Deteminents of Turkish foreign policy :historical framwork and traditional imputs » , Arab Studise Quarterly, vol 22, n° :4, 2000, P 157 .

[2] عقيل سعيد محفوظ ،**السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية و التغيير**،ط1 (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012)، ص. 32.

[3] عقيل سعيد محفوظ، **مرجع سابق**، ص .58.

الدردنيل، والتي تشكل معاً ارتباط المياه مع البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، تتميز تركيا بشكل مستطيل بطول (**1600كلم2**)، والعرض (**800كلم2**).[1]

تبلغ مساحة تركيا حوالي **780.567** كلم2 منها **24.000كلم2** في أوروبا ، و **756.567** كلم2 في آسيا، ويبلغ طول حدودها **2753** كلم، منها **877** كلم مع روسيا، و**269** كلم مع بلغاريا، و**330** كلم مع العراق، و**454** كلم مع إيران، و يبلغ طول سواحلها **8333** كلم على البحر الأسود، و **1577** كلم على البحر الأبيض المتوسط و **2705** كلم على بحر إيجه و **172** كلم على الدردنيل، و **90** كلم على البسفور، و **927** كلم على بحر مرمرة.[2]

وقد استدرك المنظرون وخبراء الاستراتيجية العالمية هذه الأهمية، وأخذوا ينظرون إلى تركيا بهدف الاستفادة من موقعها في منطقة الشرق الأوسط أولا، ومجاورتها للاتحاد السوفياتي **سابقاً**، **وجمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز** حاليا، عند وضعهم لمشاريعهم الدفاعية الاستراتيجية، كما أخذ التفكير الغربي يولي أهمية كبيرة لتركيا، كونها تعد نقطة انطلاق ثابتة أو محتملة لأية قوة عالمية تفكر في الوصول إلى منطقة الخليج أو السيطرة على منطقة المضايق البسفور والدردنيل وإطلالاتها البحرية المتعددة، ولكونها الجسر الذي يربط بين الشرق والغرب ، بعدما كانت تمثل حاجزاً ضد أي انتشار محتمل للقوة الشيوعية، ويقول **ألكسندر هيغ** القائد الأعلى السابق في حلف شمال الأطلسي : " أن منطقة شرق تركيا والبحر الأبيض المتوسط ودول الجوار الجغرافي التركي يمكن أن يكون حيويا لضمان الانتصار لحلف **الناتو** زمن الحرب ، إذ أن الدفاع عن شرق تركيا حماية لمصادر النفط في الشرق الأوسط وبحر قزوين".[3] وعليه فإن تركيا، بسبب موقعها الجيو سياسي تجد نفسها دولة متعددة الانتماءات ومبعثرة الأولويات : فهي دولة بلقانية ، ودولة آسيوية ،ودولة شرق أوسطية، ودولة أوروبية، وعليها وسط هذا كله أن تضع خريطة أولويات تتحرك وفقاً لها حتى لا تتوه بوصلة إدارة مصالحها القومية.[4]

---

[1] عصام فاعور مالكاوي، "تركيا و الخيارات الاستراتيجية المتاحة" (مداخلة قدمت في جامعة نايف العربية الأمنية، السودان ،3-5 فيفري 2013)، ص. 9.

[2] إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، ط1 (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014) ، ص. 78.

[3] William Hale, « Turkey, the Middle East anathe Gulf cridis »,**International affairs,** vol 68, N°: 4 ,1999 , P 671 .

[4] عبد الله التركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا (مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده)** ،ط 1 (تونس: دار نقوش عربية، 2010)، ص .57.

2- الإمكانيات العسكرية:

إن القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم ،وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقة للدولة زمن الحرب،إن القدرة العسكرية لبلد ما، كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، تتحد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات، وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها، وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية.[1]

يعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش حجماً وكفاءة ، إذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في الحلف الأطلسي، وتقدر ضخامة القوة العددية المسلحة التركية بـ **1.206.700** جندي منهم **639** ألف من القوات العاملة و**380** ألف من الاحتياطي و**180** ألف من القوات شبه العسكرية (درك و حرس وطني)،[2]وهي ثامن أكبر جيش عالمياً من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، وهي أكبر من الجيشين الفرنسي والانجليزي مجتمعين (دون احتساب الاحتياط التركي **380** ألفا).[3]

وبالنسبة للقوات البرية فهي تتألف من أربعة جيوش ميدانية ،و لها أربع قيادات وتتوزع على الشكل التالي:

- 1-الجيش الأول في منطقة مرمرة.
- 2-الجيش الثاني في جنوبي شرقي تركيا.
- 3-الجيش الثالث شمالي شرق تركيا.
- 4-الجيش الرابع ويسمى جيش "إيجه" في المنطقة الإيجية.

[1] أحمد داوود أوغلو ، **مرجع سابق** ،ص.48.
[2] جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية** ، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص .118.
[3] علي حسين باكير و آخرون، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص .36.

وقد تم تقسيم البلاد إلى أربعة مناطق عسكرية اعتماداً على العناصر الإستراتيجية من حيث التضاريس ، التموين، الاتصالات، والخطر الخارجي المحتمل.[1]

وفي عام **1998** ، أعلنت تركيا برنامجاً للتحديث بقيمة **160** مليار دولار أمريكي على مدى عشرين سنة في مشاريع مختلفة، بما في ذلك الدبابات والطائرات المقاتلة وطائرات هليكوبتر وغواصات وسفن حربية وبنادق هجومية، وتركيا تحتل المستوى الثالث كمساهم في برنامج "**جوينت سترايك فايتر***" (JSF).

وتعتبر أنظمة التسلح التي تستخدمها القوات المسلحة التركية أمريكية المصدر، لكن تركيا عملت خلال السنوات الأخيرة على اعتماد أنظمة تسلح من دول أخرى منها: ألمانيا، إنجلترا ، فرنسا ، روسيا وإسرائيل ، وفي موازاة ذلك تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصة بها لتحقق الاكتفاء الذاتي من ناحية صناعة الأسلحة ، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسلح مشتركة ، وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها ، وقد باشرت بعض المشاريع الخاصة بهافي هذا المجال.[2]

وبعد الانهيار السوفياتي ، دخل الجيش التركي في عملية تحديث شاملة كان الهدف منها:

أ–داخليا: العمل على توسيع القاعدة الصناعية العسكرية التركية، وبالتالي المساعدة على تحسين الوضع الاقتصادي المتردَي للبلاد وتأمين القاعدة الصناعية العسكرية التي تحقق الحاجات المطلوبة، لا سيما وأن التقديرات كانت تشير إلى أنَ تكلفة التحديثات تبلغ حوالي **30** مليار دولار لفترة **8** إلى **10** سنوات، تَم إعادة تقييمها لتصبح حوالي **150** مليار دولار على مدى **30** عاما،الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتوسيع دائرة تأثير وتدخل العسكر في السياسة الداخلية لا سيما بعد أن شعر هؤلاء بأنَ دورهم بدأ يتقلص نسبيا قياسا بالماضي الذي استطاعوا خلاله القيام بثلاثة انقلابات أعوام **1960 و1971 و1980.**

[1] علي حسين باكير و آخرون، **مرجع سابق**، ص .37.

***برنامج "جونيت سترايك فايتر"** برنامج تسلحي يحتل محل مجموعة واسعة من المقاتلات الموجودة و الطائرات الهجوم الأرضي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ،بريطانيا، كندا،استراليا و حلفائهم ،وبعد منافسات بين البوينغ و شركة "لركهيد" تم اختيار التصميم النهائي "السترايك فايتر" التي ستحتل محل الطائرات التكتيكية المختلفة و تقدر التكلفة السنوية لهذا البرنامج ب 12.5 مليار دولار و انضمت تركيا لهذا البرنامج عام 1998.

[2] حسين باكير و آخرون، **مرجع سابق**، ص .38.

ب-إقليميا: العمل على احتواء تداعيات الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة من خلال مواجهة النواعات الانفصالية التي اكتسبت زخما قويا في تلك الفترة ، خاصة أن تركيا أصبحت تقع في منطقة هشة من الناحية الجيو – سياسية مثلث الأزمات البلقاني –القوقازي –الشرق اوسطي، وهو ما فرض عليها تحديث وتطوير قوَاتها المسلحة لتكون قادرة على تحمل مسؤولية الدفاع عن وحدة وتماسك البلاد ومواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية التي قد تلحق بها.

ج-دوليا: العمل على تثبيت موقع تركيا كلاعب أساسي على الصعيد الدولي وكدولة محوريَة ذات دور حاسم من الناحية الجيو – إستراتيجية ليس من بوابة صد الشيوعية – بعد أن فقدت هذا الدور إثر إنهيار الاتحاد السوفياتي –، وإنما من باب القدرة على تزعم المنطقة عبر تحقيق الأمن والاستقرار وتأمين البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المحيط التركي الكبير وفي الشرق الأوسط أيضاً.

وتقوم عقيدة القوَات المسلَحة التركية على أربع نقاط أساسية:

1-الردع: عبر الحفاظ على قدرات تركيا العسكرية وتأمين تقدَمها في هذا المجال بشكل يؤمَن قوَة ردع في قلب المنطقة التي تعتبر بيئة خصبة لعدم الاستقرار والمخاطر المحيطة بتركيا، بمعنى آخر تأمين الناحية الدفاعية بشكل يمنع الآخرين من اعتماد الهجوم.

2-المساعدة في إدارة الأزمات أو حلَها عبر المساهمة العسكرية: إذ تعتبر هذه المهمَة من المهمات الأساسية في الجيش التركي، وهي تعطي نموذجاً عن الجيش الذي يعمل على نشر الأمن والاستقرار وتأمين السلام، وهو دور تفتقده معظم جيوش العالم، لذلك نرى تركيا من أكثر الدول مساهمة في عمليات حفظ السلام أو حل النزاعات عبر **الأمم المتحدة والناتو.**

3-الدفاع المتقدَم: ويعني القدرة على تشخيص المخاطر مبكراً، والعمل على تحديد التحرَك العدواني المرتقب ضد الدولة التركية، وضد قدرتها على المشاركة في حفظ الأمن والسلم الدوليين وإيقافه.

4-الأمن الجماعي: وهو عنصر مهم في عقيدة الجيش خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في أحلاف إقليمية أو منظَمات دولية.[1]

[1] علي حسين باكير و آخرون، **مرجع سابق،** ص .39.

واعتماداً على هذه العقيدة ، يعمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات عسكرية ودفاعية تتضمن:

1–أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات ومبادرات تؤمن الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحوها ونحو المنطقة.

2–أن تتحوَل إلى عنصر قوَة وتوازن في المنطقة.

3–أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الإيجابية مع الدول المحيطة.

وبذلك تكون تركيا الدولة قد استوفت مقوَمات القوَة التي تؤهلها لأن تلعب دوراً أكبر في النظام الدولي عبر احاطتها بالعناصر الجيو – سياسية اللازمة للقيام بهذا الدور، وعبر نموذجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي شكَل عامل جذب يزيد من قوَتها الناعمة المطلوبة لتحفيزه إلى جانب قوتها العسكرية التي تشكل عامل أمان وضمان لها، فيأتي صعودها الإقليمي والدولي بذلك منسجماً مع تاريخها وقدراتها الكامنة والطبيعة، إضافة إلى قدرتها على التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

وقد حافظت تركيا على قواتها في البعثات الدولية في إطار الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي منذ عام **1950**، بما في ذلك بعثات حفظ السلام في الصومال ويوغوسلافيا السابقة، وتقديم الدعم لقوات التحالف في حرب الخليج الأولى، وتحتفظ تركيا بـ **36,000** جندي في شمال قبرص، يدعم وجودها والتي وافقت عليها الحكومة المحلية بحكم الأمر الواقع، ولكن تعتبرها جمهورية قبرص والمجتمع الدولي قوة احتلال غير شرعية، وكانت تركيا قد أرسلت قوات في أفغانستان كجزء من قوة حفظ الاستقرار مع قوات الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وفي عام **2006**، نشر البرلمان التركي قوة لحفظ السلام من سفن دورية تابعة للبحرية والقوات البرية نحو **700** سفينة كجزء من قوة موسعة للأمم المتحدة المؤقتة في لبنان **يونيفيل*** في أعقاب حرب لبنان **2006**.[1]

[1] أوغلي ، "تركيا تقرر المشاركة في اليونيفيل وتؤكد عدم التدخل في سلاح حزب الله" ، **الشرق الأوسط** ، ع . 10136 (29 أوت 2006)
*أنشئ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان **يونفيل** في 1978 في الأساس لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، واستعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان عودة سلطتها الفعلية في المنطقة :

بالإضافة إلى المشاركة التركية في الحرب في العراق إثر الغزو الأمريكي سنة **2003** ، وأن القرار التركي ذو دوافع إستراتيجية تتعلق بموقع تركيا في المنطقة ومستقبلها كدولة موحدة، وسعيها لكسب الدعم الأوروبي والأمريكي، وارتباط هذه المسألة بمحاولات تركيا الحصول علي عضوية الاتحاد الأوروبي.

وانطلاقاً من الموقع الذي تحتله تركيا في التفكير الغربي بوصفها إحدى ركائز مشاريعها الإستراتيجية في أكثر من منطقة في العالم سعى الغرب إلى تطوير القدرة العسكرية التركية ، والمشاركة في تخطيط مشاريعها الدفاعية والإستراتيجية، إذ تعد تركيا ثالث أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية ، وهي أيضاً خامس زبون للسلاح الأمريكي بعد (السعودية، مصر، تايوان ، اليابان).

3–الإمكانيات الاقتصادية:

إن أهم ساحات التوتر التي شهدها مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هي الساحات الجيو–سياسية والساحات الاقتصادية السياسية، وقد أصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة عنصراً هاماً من عناصر إستراتيجيتها، وهذا هو حال القوى الكبرى التي تعد طرفاً في المنافسة الاقتصادية السياسية على المستوى الدولي[1].

شهد الاقتصاد التركي في مراحل سابقة تدهوراً نتيجة لبعض المشكلات و الأزمات، ولكنه يعد حاليا من أكثر وأهم الإقتصاديات حيوية ونمواً عبر العالم، وهذا رغم ما مر به من أزمات سواءاً أزمة **2001** الداخلية ، أو أزمة **2008** العالمية.[2]

تتدخل الدولة في الاقتصاد بكيفية مستمرة ولكن مضطربة،ويحقق ذلك لها إمكانية ضبط التغيرات المجتمعية والتداعيات السياسية المتأتية عن التحولات الاقتصادية،غير أنه يلقي عليها أعباء إجراء

[1] أحمد داوود أوغلو،**مرجع سابق**، ص. 43.
[2] علي حسين باكير و آخرون، **مرجع سابق**، ص . 76.

تغييرات جوهرية في الهيكلية الاقتصادية، انسجاما مع طموح الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة اقتصاديا بالاعتماد على علاقاتها مع الغرب والمعونات والتمويل الخارجي.[1]

وبالرغم من الجهود التي تبذلها تركيا في الاستخدام الأمثل لإمكانياتها ومواردها، إذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الاقتصادية الكبيرة، مثل القطن،السكر،التبغ، والفواكه....إلا أن الاقتصاد التركي كان يعاني أزمات هيكلية، من أعباء الديون والتضخم والبطالة والفساد البيروقراطية وضعف الاستثمار...، ويأتي في مقدمتها العبء العسكري وكذلك العبء الخاص بالعمليات الأمنية الداخلية، وبالتالي يدرك الأتراك أن معالجة أزمات الاقتصاد تتطلب مساعدة الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤسسات المالية الدولية.

وقد بدأت خطة انقاد الاقتصاد من خلال الاستفادة من أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة لزيادة الدخل القومي للبلاد دون فرض ضرائب جديدة فإرتفع إنتاج القطاع الاقتصادي من **4** بالمئة إلى **12** بالمئة من نسبة الناتج القومي، ورفع قطاع الصناعة بنسبة **58** بالمئة من الناتج القومي كما تمت إعادة هيكلة القطاع السياحي وزيادة نسبة الخدمة، وضخ استثمارات جديدة من خلال إعادة استغلال الساحل الجنوبي للبلاد فزاد الدخل القومي من **16** إلى **18** مليار دولار أمريكي سنويا، ووصل عدد السياح في تركيا إلى **30** مليون سائح.[2]

هذا وقد بدأ الإهتمام التركي بالوضع الاقتصادي مقابل تراجع كبير لسطوة الايديولوجيا، بالاتجاه نحو الواقعية العلمية المعتمدة على الاقتصاد، بعد الأزمة التي شهدتها في نوفمبر سنة **2000** والتي بلغت ذروتها سنة **2001**، بانخفاض الانتاج القومي الاجمالي بنسبة **9,5** بالمئة خلال نفس السنة، وهو ما شكل أسوأ آداء للاقتصاد التركي منذ عام **1945**.[3]

ومع الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في انتخابات **2002**، شرع في سلسلة من إصلاحات سياسية واقتصادية وحتى على مستوى السياسة الخارجية وغيرها من المجالات الرئيسة التي يشار إليها باسم **تركيا الجديدة.**

---

[1] عقيل سعيد محفوظ ،**سوريا و تركيا :الوقع الراهن و احتمالات المستقبل** ، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2009) ، ص. 120.

[2] محمد أبو العينين، "تركيا من صفر إلى نمر"، في **الأهرام المسائي** ،(تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/16). http://digital.ahram.org.eg/articlecs.aspx?Serial .

[3] عبد الحليم غزالي، **الاسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الاسلامية** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008)، ص .70.

أما فيما يتعلق بمناطق التبادل التجاري للإقتصاد التركي فهي كثيرة ومتنوعة ومن بينها الدول الغربية والعربية والإسلامية ، لكن النصيب الأكبر من هذه التبادلات هو مع الإتحاد الأوروبي حيث قدرت نسبة الصادرات التركية له في عام **2010** بـ **4340** مليون دولار[1]، وحاليا يتسم الاقتصاد التركي بكل أو بجل سمات الاقتصاد الإقليمي.

وتميل تركيا إلى الحصول على ما يمكن تسميته **الريع الاقتصادي للموقف السياسي** ، فهي تسلك مسالك سياسية ترضاها الولايات المتحدة ودول أوروبا وتطلب مقابلها مساعدات مالية واقتصادية وتقنية ، ويستمد الاقتصاد التركي قوته وحيويته وإمكانياته المستقبلية ، من كونها معبراً أو جسراً بين أسواق مناطق متعددة ، من الصين إلى أوروبا ومن روسيا إلى الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى جاذبية السوق التركي ، الذي صنف من قبل وزارة التجارة الأمريكية والبنك الدولي ،كأحد الأسواق التسعة الواعدة في العالم.

تقوم السياسة الخارجية التركية، إذاً بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي، وتتمثل بالقيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على **الريوع** الاقتصادية المتمثلة بالقروض والاستثمارات الخارجية والمساعدات والهبات الاقتصادية والتسهيلات المالية والمستوردات بشروط خاصة...إلخ ، وتنهج السياسة الخارجية مناهج شتى بغرض الحصول على تلك المكاسب منها [2]:

–تأكيد الروابط مع الاتحاد الأوروبي ، والسعي الحثيث إلى التوافق مع المعايير الاقتصادية الأوروبية لما لذلك من تأثيرات جدية في الاقتصاد التركي.

–التحالف مع الولايات المتحدة، ويتأتى عنه تسهيلات متعددة ومساعدات مختلفة ، ومنها المساعدات العسكرية و التكنولوجية.

–التفاعلات الإقليمية المتعددة مثل العلاقات مع كل من سورية والعراق وإيران ودول الخليج العربية...إلخ ، بهدف تعظيم فرص التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة والتسهيلات الاقتصادية والمعاملات التفضيلية...إلخ.

[1] طارق زياد الشرطي ، **السياسة الخارجية التركية إتجاه القضية الفلسطينية** ، ط1 (الأردن: دار الوراق للنشر و التوزيع، 2014) ، ص .113.
[2] عقيل سعيد محفوض، **مرجع سابق**، ص. 102.

سمح هذا النمو الذي شهد الاقتصاد التركي بتطوير الداخل ، كما زاد من شعبوية الحزب الحاكم من جهة، وأعطى لها وزن إقليمي ودولي لا بأس به ووضعها في مصاف الدول الاقتصادية الكبرى من جهة أخرى.

الفرع الثاني: بيئة صنع القرار وتنفيذه في تركيا.

1- البيئة السيكولوجية لصنع القرار:

تعتبر البيئة النفسية للقائد السياسي هي الوسيط الذي تنتج من خلاله المتغيرات الموضوعية البنيوية الداخلية أو الخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية،وتتألف هذه البيئة من مجموعة مكونات هي ، العقائد والإدراكات والتصورات وتداخل كل هذه المكونات الشخصية والنفسية يؤثر على صياغة صانع القرار لقراراته الخارجية.

ولطالما كانت مسألة الهوية مثار جدل كبير بين النخب في المجتمع التركي، خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا، منذ ثمانينات القرن الماضي، وكان للصراع بين النخب الإسلامية والنخب العلمانية **الجيش** انعكاس واضح على السياسة الخارجية التركية، فالعلمانيون ومنذ تأسيس الجمهورية التركية **1923**، أبحروا بتركيا إلى الشاطئ الأوروبي والغربي على العموم مبتعدين بها عن المرفأ الشرقي الإسلامي على وجه الخصوص الذي رست فيه أكثر من أربعة قرون.

وإشتد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في منتصف التسعينات عندما أعلن **نجم الدين أربكان** زعيم التيار الإسلامي في تركيا في أول تصريحاته بعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام **1997**، أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية ، ووعد بتحسين العلاقات مع كل من إيران وسوريا وليبيا، وأنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي، وإجراء تعديلات في اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا ،وبأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وإنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية-البريطانية-الفرنسية في شمال العراق، معتبراً أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية.[1]

[1] رضا هلال ، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي** (بيروت:دار الشروق للنشر و التوزيع ،1999) ،ص .166.

ولكن الوضع لم يبقى على حاله إذ سرعان ما تغير لصالح المصالح التركية عبر صعود حزب العدالة والتنمية وتوليه الحكم ، إذ تحولت السياسة الخارجية التركية من توجه واحد نحو الغرب ، إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية والعربية ودول آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان ، والغرب كذلك حيث لم تفرط تركيا في علاقاتها مع الغرب في جميع النواحي.

2- البيئة الداخلية لصنع القرار:

2-1 تركيبة النظام السياسي في التركي بعد مجئ العدالة والتنمية:

أ-المؤسسات الرسمية في تركيا:

في ظل التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، قررت حكومة **أجاويد** الائتلافية **(1999 – 2002)** إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من نوفمبر عام **2002**، وشارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة **عبد الله غول** بسبب الحظر المفروض على **أردوغان** منذ **1998**، تمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة **34,29** من أصوات الناخبين ليحصل على **363** مقعداً من المجلس الوطني ، وبذلك تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة ، وقد تصدرت مسألة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب **أردوغان** قائمة أولويات حكومة **عبد الله غول.**[1]

ترأس الحكومة الجديدة حزب العدالة والتنمية ممثلاً في **رجب طيب أردوغان** في **12 مارس 2003**، و قد كان شعاره الانفتاح على التنوير،انغلاق على العتمة، وهو الحزب الوحيد في تركيا الذي يزعم أن مرجعيته الفكرية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية، كما يتضمن برنامج الحزب أن العلمانية هي ضمانة الديمقراطية لا أساسها، وأنها المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي، وبالتالي فهو مفهوم يقيد أو يضع حدوداً للدولة لا للأفراد، وهي حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية.[2]

منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، لم يتمكن الحزب من أن يقضي أطول فترة في الحكومة ، ولكنه عزز شعبيته ، وفاز بثلاثة انتخابات متتالية وفي كل مرة كان يحظى بتأييد أوسع، ففي الانتخابات البرلمانية في **2007** تأكد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية للحزب، ونهجه

[1] زايد أسامة أحمد الرحماني، "دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء حكم العدالة و التنمية 2003-2010"(مذكرة ماجستيرفي العلاقات الدولية، كلية الآداب و العلوم الانسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2013)، ص .41.

[2] سعيدي السعيد، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية –العربية"، **مجلة المفكر**، ع. 10(د.س.ن) ، ص. 470.

وإصلاحه في الحكم، بعد محاولة المؤسسة العسكرية التأثير على انتخابات رئاسة الجمهورية بعد انتهاء عهدت **أحمد نجدت سيرز** في **أفريل** من العام نفسه، ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في التعامل مع مسألة انتخاب رئيس الجمهورية، وفوز مرشح الحزب **عبد الله غول** بثقة البرلمان التركي الذي أعيد في انتخابات دورته لعام **2007**، تأكيداً على تجذر الحزب في الحياة العامة والسياسية في تركيا.[1]

يعتبر النظام السياسي التركي هو نظام علماني ديمقراطي ذو صبغة عسكرية يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ، ويتكون من:

1–السلطة التشريعية: تتألف من الجمعية الوطنية– البرلمان، وتمارس صلاحية التشريع وفقاً للمادة **7** من الدستور، وهي صلاحية لا تفوض ، وتتألف من **550** عضواً يتم انتخابهم كل أربعة أعوام، و حسب المادة **77** يمكن أن تنظم إنتخابات جديدة قبل إنقضاء تلك الفترة ،كما يجوز إجراء إنتخابات جديدة بموجب قرار من رئيس الجمهورية أو وفق الشروط المنصوص عليها في الدستور وتجوز إعادة إنتخاب النواب الذين انتهت فترة عضويتهم ، كما يجوز إجراء انتخابات تكميلية في حال حدوث شواغر في أعضاء البرلمان حيث تجرى هذه الانتخابات مرة واحدة في كل فترة انتخابية.[2]

وتتمثل أهم صلاحياته في :

- إعلان الحرب، سن القوانين وإلغائها وتعديلها، إنتخاب رئيس الجمهورية.
- التصديق على الإتفاقيات الدولية.
- قيادة الجيش حسب المادة **177** من الدستور.

2–السلطة التنفيذية: تتمثل هذه السلطة في :

أ–**رئيس الجمهورية:** وهو على رأس الدولة ، ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، بعد التعديل الدستوري في **أكتوبر /تشرين أول 2007**، أصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة من بين النواب الذين أتموا الأربيعين من العمر مَمن أكملوا الدراسة العليا أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للانتخاب نواباً، فترة ولايته خمس سنوات، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر،علما أنه يجب أن يتنحى عن عضوية الحزب حال

[1] سونر كاجابتاي و جيمس جيفري، "الإرث الغربي عقبة أمام حزب العدالة و التنمية و النخب الإسلامية في تطبيق الشريعة آفاق أسلمة تركيا"، **مجلة العرب الدولية**، ع. 1583، (أفريل –ماي 2013)، ص. 8.
[2] زايد أسامة أحمد الرحماني، **مرجع سابق**، ص. 45.

اعتلائه السلطة ، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء ، ويتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة بالصلاحيات المعروفة لهذا المنصب، والذي يخوله تعيين أعلى سلطة في الأركان العامة والمتمثل برئيس هيئة الأركان، إلى جانب هذا يحق لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان الانعقاد، والنظر في بعض القوانين والمطالبة بالتعديل أو الاستفتاء عليها، ويستطيع أن يدعو المحكمة الدستورية للانعقاد لأخذ قرار إلغاء القوانين، والقرارات الحكومية صاحبة القوة القانونية على قاعدة عدم دستوريتها.[1]

ويحق لرئيس الجمهورية التركية إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية، ودعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد وهو يترأسه، ويقوم بتعيين رئيس المجلس الأعلى للتعليم ورؤساء الجامعات، وعلى رئيس الجمهورية فور انتخابه لهذا المنصب تقديم استقالته من حزبه، والبرلمان إن كان أحد أعضائه.

ب–رئيس الوزراء: وهو الركن الثاني في السلطة التنفيذية ، وهو المسؤول امام البرلمان، ويتم اختياره من الحزب الذي يحظى بأغلبية في البرلمان، وهو الذي يتولى مع طاقم الحكومة تنفيذ السياستين الداخلية والخارجية، ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية ويقوم رئيس الوزراء باختيار وزرائه من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب، ويعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم تعيينهم ، ويجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء.[2]

ت– مجلس الأمن القومي: يختص هذا المجلس بشؤون الأمن القومي ، ويقوم برفع توصياته لمجلس الوزراء بهذا الخصوص ليتخذ الإجراءات اللازمة ،ويتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة والقائد العام للأمن الداخلي، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة.

ويقسم الجيش في تشكيلته العسكرية إلى أربعة أقسام رئيسية: القوة البحرية ويتبعها حرس السواحل، والقوة الجوية، والقوة البرية، وقوة الجندرمة، ويتولى زمام القيادة من أعلى رئيس الدولة ، ويتبعه رئيس وزرائه ويليه رئيس هيئة الأركان، وقيادات الأقسام الأربعة للجيش، ويعتبر مجلس الأمن القومي هو المحدد لسياسة العسكر.[3]

---

[1] فادي محمود صبري صيدم، "المعارضة السياسية في تركيا (الإسلاميون نموذجا) في فترة 1996-2008" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الآداب و العلوم ،جامعة الأزهر غزة ، 2012)، ص ص. 54-55.

[2] علي حسين باكير و آخرون، **مرجع سابق**، ص. 29.

[3] فادي محمود صبري صيدم ، **مرجع سابق**، ص. 56.

لكن هذا المجلس للوهلة الأولى يظهر على أنه هيئة إستشارية ترفع توصياتها لمجلس الوزراء من أجل إتخاذ التدابير اللازمة، لكن في حقيقة الأمر أُنشئ هذا المجلس من أجل توفير الصلاحيات للجيش للتدخل بالشؤون السياسية وذلك من خلال إصدار قرارات ملزمة للحكومة ، وهو ما يعتبر نقطة مثيرة للجدل و عائق لإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.[1]

3-السلطة القضائية: تمثلها المحكمة الدستورية وهي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، مكلفة بحماية الدستور والدفاع عنه، وظهرت هذه المحكمة في عام **1961** للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنها الحكومة لمواد الدستور،وأعيد تشكيلها في عام **1982** ، وبحسب دستور **1982** تتألف المحكمة من **11** عضوا منتظما وأربعة أعضاء غير منتظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري التركي، وتعتبر أحكامها نهائية.

وينقسم القضاء بتركيا إلى ثلاث فئات هي : القضاء العدلي ،والقضاء الاداري، والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، ومع ألغاء المادة **(143)** من الدستور عام **2004** ، فقد تم إحلال محاكم أمن الدول وذلك في إطار مجموعة الاصلاحات التي أجريت في هذه الفترة ، حيث ألغيت هذه المحاكم استجابة لدعم تركيا لحقوق الإنسان.[2]

ب-الأحزاب السياسية:

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ الاستقلال في عام **1923**، لكن التفاعلات الحقيقة بدأت في العام **1950**، إذ إحتكر **حزب الشعب الجمهوري** الذي أسسه **مصطفى كمال أتاتورك** الممارسة السياسية إلى غاية صدور قانون التعددية الحزبية الذي أجاز إنشاء الأحزاب.

ففي **1954** لمَح الرئيس **عصمت إينونو** إلى ضرورة وجود حزب معارض بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد، ومع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات المعارضة من قلب **الحزب الجمهوري** قادها أربعة نواب **جلال بايار، عدنان مندريس، فؤاد كوبرلو، رفيق كوارلتان** ، والذين أسَسو عام **1946** الحزب **الديمقراطي**، الذي حقق عام **1950** بالانتخابات النيابية فوزاً ساحقاً وحصل على **403** مقعد من أصل **482** مقعد ، وبذلك أنهى هيمنة حزب **الشعب الجمهوري** على الحياة السياسية.

[1] طارق زياد الشرطي ، **مرجع سابق** ، ص . 120.
[2] زايد أسامة أحمد الرحماني، **مرجع سابق**، ص .46.

وقد عرفت السنوات اللاحقة ولادة العديد من الأحزاب التي يمكن تصنيفها في إطار ثلاث خانات أحزاب **اليسار**، وأحزاب **اليمين**، والأحزاب **الإسلامية**، اليسار احتفظ بوجوده عبر حزب **الشعب الجمهوري** لسنوات طويلة ،ثم مالبث حظره عقب الانقلاب العسكري عام **1980**، فترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها حزب **الشعب الاشتراكي الديمقراطي** وحزب اليسار **الديمقراطي** وحزب **الشعب الجمهوري** مجدداً.[1]

أما **اليمين** الذي مثله الحزب **الديمقراطي** بزعامة **مندريس** فترك موقعه لحزب **العدالة** بزعامة **سليمان ديميرل** وتلاه **حزب الوطن** الأم بزعامة **تورغوت أوزال** في الثمانينات وحزب **الطريق القويم** في التسعينات.

أما عن الحركة **الإسلامية** فقد أشارت الباحثة الأمريكية **جيني وايت** في كتابها المعنون بـــ **التعبئة الإسلامية في تركيا : دراسة في السياسة المحلية**، إلى ملحوظة مثيرة للإهتمام في معرض حديثها عن تاريخ تطور الحركة الإسلامية في تركيا ، وهي أنه على الرغم من التوحد البادي حول اهتمامات المؤسسات الإسلامية التركية، إلا أنها تتسم بدرجة كبيرة من التنوع ، سواءاً من حيث التنظيم أو التوجه العام، فعلى الرغم من كون طبيعة تنظيم هذه المؤسسات عادة ما تتسم بالهيراركية، إلا أنَها غالباً ما ترتبط في نشاطها بتنظيمات أخرى تتسم بكونها شبكات ذات طابع تنظيمي أفقي أو أكثر لا مركزية، كما تختلف مواقف تلك المؤسسات من حيث فهمها لطبيعة الدور الذي يتعين أن يؤديه الإسلام في الحياة السياسية.[2]

وتعود البداية الأولى لنشوء **التيار الإسلامي** في تركيا إلى **نجم الدين أربكان**، الذي قاد منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي عدداً من الأحزاب ذات **الطابع الإسلامي** والتي واجهت **النفوذ الكمالي**، الأمر الذي أدى إلى حظر هذه الأحزاب الواحد تلو الآخر، وقد كانت انطلاقته بـــ **حزب النظام الملّي**، وواصلت طريقها مع **حزب السلامة الوطني** ثم حزب **الرفاه الإسلامي** ثم حزب **الفضيلة** الذي تمخض عنه حزب **السعادة** وحزب **العدالة والتنمية**، وهو الحزب الحاكم حاليا ولهذا سنوليه عناية خاصة في الدراسة وسنفرده كنموذج للدراسة.

[1] علي حسين باكير و آخرون، **مرجع سابق**، ص .31.
[2] ابراهيم البيومي غانم و آخرون، **تركيا جسر بين حضارتين: على ضوء مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي** (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية و حوار الثقافات، 2012) ، ص .45.

-حزب العدالة والتنمية:

بعد حظر حزب **الرفاه** أعاد تشكيل نفسه مرة أخرى تحت زعامة **رجائي قوطان** ولكن بـ مسمى جديد هو **حزب الفضيلة،** شارك في الانتخابات التشريعية **أفريل 1999** وحصل على **102** مقعد في **المجلس الوطني،** إلا أن الحزب سرعان ما بدأ يواجه مشاكل أدت في النهاية إلى تشكيل حزب **السعادة** في العشرين من **جويلية** عام **2001،** والذي تحول فيما بعد إلى حزب **العدالة والتنمية.**[1]

تأسّس حزب **العدالة والتنمية** برئاسة **رجب طيب أردوغان** في **14 أوت 2001،** وجرى إشهار الأعضاء المؤسّسين الذين كانوا **74** شخصًا، ليس من بينهم أحد من أعضاء البرلمان في حزب **الفضيلة.**[2]

وعن الظروف التي أدّت إلى نشأة الحزب، **يقول يشار ياقيش،** نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية: "الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركيّة يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب، لقد كان معظم مؤسّسي الحزب أعضاءًا في **حزب الرفاه** بزعامة **نجم الدين أربكان*،** وقد حاولوا كإصلاحيين، ومنهم **عبدالله غول، وبولنت أرنج، ورجب طيب أردوغان،** تغيير أسلوب **أربكان** وسياساته، وأبدوْا رفضهم لممارساته وخاصة بناء كلّ موقف على أساسٍ ديني، فنحن في بلدٍ **علماني** ومثل هذه الممارسات غير مقبولة.

وعندما حُلّ حزب **الرفاه،** ظلّ المحافظون بزعامة **أربكان،** والإصلاحيّون الذين كان يقودهم **عبد الله غول،** في **حزب الفضيلة** إلى أنْ حُلّ هو الآخر بقرارٍ من المحكمة الدستورية،عندئذ كان لابدّ من الانقسام :**أنصار أربكان** شكلوا حزب **السعادة** بزعامة **رجائي قوطان،** والإصلاحيّون شكلوا حزب **العدالة والتنمية،** فلقد وجدوا أنفسهم في مفترق الطرق، والحياة السياسية قد تغيرت، فقرّروا الانقطاع عن الماضي ممثلاً في **الرفاه والفضيلة،** لكن هذا لا يعني إنكار الماضي أو الهويّة التركية.

---

[1] زايد أسامة أحمد الرحماني، **مرجع سابق،** ص 39.

[2] .ياسر أحمد حسن، **تركيا :البحث عن المستقبل** (القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006) ، ص.195 .

***نجم الدين أربكان،** أبرز زعماء التيار الإسلام السياسي في تركيا، بدأ أربكان حياته السياسية بعد تخرجه من كلية الهندسة ، و أصبح رئيساً لإتحاد النقابات التجارية ، ثم أنتخب عضواً في مجلس النواب عن مدينة قونية، لكنه منع من المشاركة في الحكومات المختلفة بسبب نشاطه المعادي للعلمانية، و كان تأسيس حزب الرفاه الوطني أول إختراق جدي لقوى العلمانية المهيمنة في تركيا.

ويضيف **ياقيش:** "قبل أنْ يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي أجروْا استطلاعات عدّة للرأي، سألوا الناس : **ما هي أوْلويّاتكم؟** ما هي طبيعة الحزب الذي تقبلونه؟ سألوا حتى عن الاسم المناسب والشعار المناسب، من هنا جاء نجاحه، وقد تولى **أردوغان** رئاسة الحزب، فأضاف إليه الكثير، لأنه كان رئيسًا ناجحًا لبلدية إسطنبول.

إن الخلافات مع **أربكان** والمحافظين التي قادت إلى تشكيل حزب **العدالة والتنمية** سببها الابتعاد من جانب **أربكان** عن **العلمانية** التي تحكم نظامنا، ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني كما يرغب حزب **السعادة** حزبنا جديد تمامًا، ليس له ارتباطات بالماضي، لكنه يراعي الحساسيات في بلد **99** بالمئة من سكانه **مسلمون**، والكثيرون من أبنائه **محافظون**، ولهم ثقافتهم الإسلامية، وليس من سبيل لإنكار ذلك".[1]

أعاد حزب **العدالة والتنمية** تعريف هويّته الفكرية والسياسية، بما ينسجم مع واقع الدولة التركيّة الداخلي وعلاقاتها الخارجية، فهو لا يُعرّف بنفسه حزبا **إسلامياً**، بل يبتعد عن كلّ ما يُفهم منه أنّ للحزب برنامجاً **إسلامياً** واعترف **بالعلمانية** أو النّظام العلماني كشرط مسبق أساسي للديمقراطية والحرّية، وعرّف العلمانيّة على أنها :"حيادية الدولة تجاه أيّ شكلٍ من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية"، وعلى هذا الأساس صنّف قادة الحزب هويّته الفكرية والسياسية بأنه من تيّار يمين الوسط، على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة.

أمّا عن طبيعة الحزب التكوينية، فقد انضمّ إليه أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط، مثل حزب **الوطن الأم** وحزب **الطريق القويم**،وشرائح من التكنوقراط وخرّيجي الجامعات والبيروقراطيّين والمهنيّين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميّون في مراحل سابقة، إضافة البرجوازية الوسطى والصغيرة سواء في إسطنبول والمدن الكبرى، أو في الأناضول حيث القاعدة الأساسيّة للإسلاميّين ،كما انضمّ إليه أيضًا عددٌ من الممثلين والفنّانين والصحافيّين والآدباء ، وهنا يبدو لنا **حزب العدالة والتنمية** تعبيراً عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة فلا هي علمانية تمثل يمين الوسط التركي كالطريق المستقيم والوطن الأم، ولا هي كماليّة بالمعنى الذي يعبّر عنه

[1] عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد في تركيا :ظلال الثورة والعلمانية الأصولية الصامتة** (مكتبة الشروق الدولية،2007) ، ص ص . 26-25.

يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي ولا هي إسلاميّة بالمعنى الذي عبّر عنه حزب الرفاه، ولكنها تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغةٍ جديدة.[1]

وقد تبنى مؤسّسوه ما أطلق عليه تسمية الديمقراطية المحافظة، وهي نظام سياسي و اجتماعي توفيقي، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب، والقيم الإنسانية مع العقلانية من جانبٍ آخر، فهي لا تقبل الجديد ولا ترفض القديم، وتحترم خصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسيّة أو عرقيّة أو أيديولوجية أو دينيّة واحدة تلغي ما سواها، وتؤكد أنّ دور الدولة يجب أن يتوقف عند تسيير الآمور من خلال الحدّ من التّناقض عبْر التوفيق بين مختلف الاتجاهات وتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئةٍ يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار.

أمّا شعار الحزب فهو عبارة عن مصباح كهربائي، ألوانه الرسميّة الأصفر والأسود والبرتقالي . وقد أعطى له أنصاره اسم **أكبارتي** وتعني باللغة التركية **الحزب الأبيض** رمزًا للبراءة والنّقاء.

أمّا برنامجُ الحزب، فقد صيغ بناء على نتائج استطلاعات رأي واسعة أجريت للتعرّف على احتياجات الناس ومطالبهم وتطلعاتهم من الحزب، وتقوم فكرة البرنامج على أنّ مشكلات تركيا ليست مستعصية، لأنّ تركيا غنية بالموارد الطبيعية فوق الأرض وتحتها، وشعبها يتميز بالشباب والنشاط ولديها تراث حكم عميق الجذور وشديد الغنى، وموقع جيو استراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دورًا مؤثرًا في بيئتها الإقليمية، وفرصاً سياحية مستمدّة من التاريخ والجغرافيا، وشخصيّة وطنية قائمة على التديّن والتّضامن، وسجلّ من الإنجازات، وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير عبّرت عنه نتائج الانتخابات النيابيّة التي جرت في العام **2002**.

وحدّد برنامج الحزب أهدافه الداخلية بما يلي:[2]

1–تحقيق السيادة من دون أيّ قيدٍ أو شرط في الجمهورية القانونية(الدولة الدستورية) التي تمثل القوّة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسّسات معًا.

2–الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

3– الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعدّ بمنزلة التراث بالنسبة للشعب التركي.

---

[1] كمال حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة :صراع الإسلام والعلمانية** (القاهرة :مكتبة جزيرة الورد،2010) ، ص. 360.

[2] الموقع الرسمي لحزب العدالة و التنمية ،(تم تصفح الموقع يوم : 2015/05/25).
http:/ / eng.akparti.org.tr/ english/ partyprogramme.html

4-تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقًا للطريق الذي رسمه **مصطفى كمال أتاتورك**.

5- تأمين الرّفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.

6-تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.

7-تحقيق العدالة بين الآتراك والتوزيع العادل للدّخل القومي.

ويسعى الحزب إلى تحقيق تلك الآهداف على النّحو الآتي:[1]

1-نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارَف عليها دوليا، والحرّيات، وسيادة القانون في جميع تركيا.

2-استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة، وجعْلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج.

3-خفض معدّل البطالة، وردْم الهوّة في توزيع الدّخل بما يزيد من مستوى الرّفاه.

4-اتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامّة، وإشراك المواطنين والمنظات المدنية في عمليّة صنع القرار.

5-الشفافيّة الكاملة والمحاسبة في كلّ جانبٍ من جوانب الحياة العامّة.

6- اتباع سياسات عمليّة معاصرة رشيدة، لإفادة الأمّة في مجالات الاقتصاد، والسّياسة الخارجية، والثقافة، والفنون، والتعليم، والصحّة، والزّراعة، والثروة الحيوانية.

وممّا جاء من مبادئ للحزب في لائحته الداخلية، أنه يحترم حقوق المواطنين كافة ، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض أنواع التفرقة والنزعات القومية أو الدينية كافة ، ويعمل على تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الكامل، وحماية الحريات والحقوق الأساسية لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، ويؤمن بضرورة نيْل النساء لحقوقهنّ السياسيّة ، وإتاحة الفرصة كاملة لحريّة الفرد والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتسق مع القانون، وضرورة منح المؤسّسات المدنية الحقوق والحريات والصلاحيات اللازمة لها، كما يؤمن بضرورة إقامة القواعد للازمة لخدمة اقتصاد السوق، وحماية البنية الأساسية للاقتصاد، وإزالة انعدام التوازن في توزيع الدّخل القومي.

ويؤكد الحزب أنّ أيّ نظام ديمقراطي لا يمكن أنْ يعيش في مجتمعٍ لا يسوده القانون، والديمقراطية تؤكد وجودها من خلال القانون، ولا بدّ أنْ يسود مفهوم دولة من قانون الدولة.

[1] معمر خولي، **الاصلاح الداخلي في تركيا** (المركز العربيء للأبحاث و الدراسات السياسية، 2011) ،ص .11.

ويتعهد الحزب بأنه سيضمن خلق أعلى درجات الثقة في النظام القضائي الذي يعدّ ضمانًا للنظام الاجتماعي بما يتسق مع مبدأ دولة القانون ومعايير الدول الديمقراطية، كما يتعهّد بالإعداد لدستور جديد يسمح بحريات تعد استجابة لحاجات المجتمع بأكمله.

ويرى الحزب في الديمقراطيّة نظامًا مبنيًّا على التسامح وفي الديمقراطيات ليس من الممكن لبعض المواطنين الاستفادة من حقوقٍ وحرّيات ومزايا أكثر من غيرهم، فالكلّ تحت حماية القوانين في هذه الديمقراطيات.

ويبقى الشيء المهم في البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية، هو ابتعاده عن سياسات الهويّة والتزامه بسياسات الخدمات، بمعنى أنه فكك تقيّد البرامج الإسلامية السابقة وغرقها في مسائل الهويّة والثقافة، ونقلها إلى مسائل السياسات الاجتماعية والخدماتية والاقتصادية، وقد أتاح له هذا الموقف الانتقال من الانشغال والانغماس بقضايا الهوية إلى الانخراط في قضايا الخدمات، ممّا جذب شرائحَ واسعة من الأنصار الجدد الذين صاروا يروْن في الحزب جهة تستطيع تغيير الأمور نحو الأفضل ، فنجاحه في الانتخابات البرلمانية في دورتين متتاليتين دليلٌ على نجاعة برنامجه السياسي.[1]

وقد نجح حزب العدالة والتنمية فعلاً في انجاح التجربة الديمقراطية واحترام آلياتها في تركيا، مع كل ما أثير حول دور الجيش في فرض نظام علماني أجبر الإسلاميين على احترامه إلا أن من المؤكد أن القسم الأكبر من التيار الإسلامي في تركيا تفاعل بانفتاح شديد مع الواقع الاجتماعي والسياسي المحيط به، مما ساعده على التحول من الخطاب الإسلامي التقليدي ، إلى خطاب المحافظين الديمقراطيين، وتجاوز الخطاب العلماني الأتاتوركي المدعوم من المؤسسة العسكرية، الذي اعتبر نفسه لفترات طويلة حارساً لقيم الغرب في المجتمع التركي المسلم، وأصبح أكثر إخلاصا منه في الانسجام مع المعايير الأوروبية الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاديات السوق، حتى يمكن لتركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية أن تندمج في تجربة الاتحاد الأوروبي خاصة بعد الانتصار الذي حققه الحزب مرتين في الانتخابات التشريعية، ووصول **عبد الله غول** إلى موقع الرئاسة بعد أن كان حكراً على التيار العلماني.

ونظراً لهذه المكانة التي تحتلها العلمانية في تركيا ارتأينا أنه لا يجدر بنا إهمال هذا المؤشر أو المتغير في الدراسة، وكان لابد لنا في هذا المجال الإشارة إلى خصوصية العلمانية التركية .

[1] معمر خولي، **مرجع سابق** ، ص. 12.

2-2 العلمانية في تركيا:

تتمايز العلمانية التركية**Laïcisme** عن نظيرتها الأوروبية **Secularism**، بأن الأولى تجعل الدين خاضعا للدولة ، تتدخل فيه كيفما تشاء فتبيح أو تحظر المؤسسات القائمة عليه وتحدد مقرراته الدراسية، وتتخير القائمين عليه من علماء ورجال الدين، في حين أن الثانية تمثل فصلاً بين المجالين، باعتبار أن المجال الأول يمثل مجالاً عاماً، والآخر يمثل مجالاً خاصاً يتعلق بعلاقة كل فرد / جماعة بما تؤمن به، وهو مجال مستقل تماماً عن المجال العام ويتعين على الدولة أن لا تتدخل فيه.[1]

ويعد مبدأ العلمانية كما طورته الثورة الكمالية أكثر شمولاً وجدلية من نظيره الغربي، والحقيقة أن "**العلمانية**" نفسها من المفاهيم القلية المثيرة للجدل والتباين مفاهيمياً، منذ قرون طويلة وإلى حد اليوم، ويمكن القول أنه مع النصف الثاني من القرن العشرين ،أخذت العلمنة ملامحها من علم الاجتماع الديني للمفكر الألماني " **ماكس فيبر**"، ويرى "**فيبر**" أن العلمنة جزء من المسار التحديثي المكتسح للدولة والمجتمع معاً.[2]

ولعل "**العلمانية**" كمفهوم لا يزال إلى حد اليوم مفهوماً ملتبساً ومظللاً، لذلك يقول "**موريس باربيه**" :"إن العلمانية مفهوم عسير التحديد لثلاثة أسباب: الأول أنه لا يحيل إلى واقع جوهري ذي مضمون خاص، وإنما إلى (علاقة) بين واقعين : الدولة والدين ،العلمانية لا تنتمي إلى مقولة (الجوهر)، وإنما إلى مقول (العلاقة)، فهي إذن في ماهيتها مفهوم نسبي، الثاني أن العلمانية تكتسي طابعاً سلبياً، لأنها تعبر عن إنكار وجود الدين في قلب الدولة، فهي لا تقيم علاقة إيجابية، وإنما فصلاً بين الدولة والدين، هي إذن لا تشير إلى علاقة جدلية فعلية، وإنما إلى غياب العلاقة ، وأخيراً ليست العلمانية مفهوماً سكونياً وإنما هي مفهوم تطوري، وهي قابلة لأن تتطور وتتخذ معاني مختلفة بحسب العصور والظروف.

و قد كان الإسلام والإسلاميون السلاح الأقوى في يد **مصطفى كمال أتاتورك** في حربه ضد القوى الاستعمارية التي احتلت الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى اثر هزيمة الدولة العثمانية،

[1] ابراهيم البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص .60.
[2] "قراءة جديدة في العلمانية والدين والديمقراطية ، مركز نماء للبحوث والدراسات" ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/10/13) http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=164

[1]إلا أن هذه الإستراتيجية سرعان ما تحولت إلى العكس إذ أصبح الإسلاميون يشكلون الهدف الأول في حرب **أتاتورك** ضد مناهضيه وأعدائه في الداخل ، وذلك بعد إعلان الجمهورية التركية عام **1923** بتهمة التمرد على النظام الجمهوري العلماني الجديد ، وعلى إثر ذلك شهدت الساحة السياسية التركية سلسلة من التوترات والاحتقان بين الإسلاميين والنظام العلماني الذي تشكل المؤسسة العسكرية رأس حربته.[2]

وقد تنامى وتزايد عدد المنظمات والجمعيات الإسلامية، الأمر الذي أزعج العسكر وحدى بهم إلى التدخل في **أيار 1960** لوضع حد نهائي لهذا المد الذي قالوا انه سيشكل خطراً على النظام العلماني.[3]

وقد كانت بداية تسرب الأفكار العلمانية إلى تركيا منذ القرن الثامن عشر أيام الدولة العثمانية عن طريق الطلاب الأتـراك الذين كانوا يدرسون فـي الـغرب خـاصة أولئك الذين كـانوا يدرسون في فرنسا، وبعد تأسيس الجمهورية تكرست العلمانية على شكل إجراءات منهجية وقوانين صارمة وأصبح للتيار العلماني مؤسسات تدافع عنه بشكل بلغ حد العنف في بعض الأحيان.[4]

وإذا كان ما سبق يمثل الإرهاصات الأولى للعلمانية في إمبراطورية إسلامية فإن تولي **مصطفى كمال** الحكم بعد حرب التحرير وضع للعلمانية قواعداً وأسساً ظلت راسخة حتى الآن بشكل أو بآخر.

في البدء لم يظهر أتاتورك أي مظاهر معادية للدين، بل إنه بعد أن قاد حرب التحرير قام بممارسات ذات طابع ديني محض حيث ألقى خطبة الجمعة في مدينة **بالي كسير**، وعندما ترأس المجلس الوطني الكبير عين مساعدين له من شيوخ الطرق الصوفية، ولكن **أتاتورك** لم يخف نياته طويلاً، وما لبث أن قام بحملة على المجتمع التقليدي في تركيا والمظاهر الدينية التي تمثل أبرز معالمه وحارب ممارسات المجتمع وقمع رموزه مع إعلان الجمهورية العلمانية في **29 أكتوبر**/ تشرين

[1] Ahmed Emin , **Turkey in the world war** (London, 1930), p .33.
[2]أحمد السعيد سليمان، **التيارات القومية و الدينية في تركيا المعاصرة** (القاهرة : دار المعرفة، د .ت)، ص .70.
[3] زينب أوسنة ، **تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي** ، ط1 (القاهرة : الدار الثقافية للنشر، 2006) ، ص . 160.
[4] فكري شعبان، **تغيير مفهوم الأمة في تركيا**، مركز الجزيرة للدراسات، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/18).
http://studies.aljazeera.net/reports.

الأول **1923**، ثم ألغى الخلافة الإسلامية في العام التالي وبعدها المحاكم الشرعية الدينية، وبدأ منذ العام **1925** في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد.

ومن أجل تكريس مظاهر النظام العلماني أصدر أتاتورك مراسيم عدة تضمنت:[1]

- إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة.
- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها، وإلغاء ألقاب الدرويش والسيد والبابا والأمير والخليفة، والعرافة....إلخ.
- حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية.
- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.
- تشريع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

وقد جاءت العلمانية صراحة إلى تركيا عام **1928** مع تعديل الدستور التركي لعام **1924** الذي أزال سطر دولة الإسلام، والعلمانية في تركيا تعني رقابة الدولة على الدين ومصادرتها له ،ومن خلال مديرية الشؤون الدينية تدفع الدولة رواتب حوالي 180 ألف رجل دين وبالتالي تسيطر على خطب الجمعة التي يلقونها في المساجد[2]

وفى نهاية ذلك العام فرض أتاتورك السفور على النساء وحظر عليهن لبس الجلباب وألزمهن ارتداء الفساتين، وإلا قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة، واستكمل محاولة تدمير المجتمع التقليدي بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس واستبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية ، واستكمل **أتاتورك** ثورته عام **1938** قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور.

وتقوم فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس لأيديولوجيا من أبرز محاورها:

---

[1] وسام إبراهيم ، "قرن من الصراع في تركيا العلمانية الأتاتوركية في مواجهة الإرث العثماني "، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/12)
http://alazmenah.com/index.php?page=show_det&category_id=44&id=97826

[2] فريد هوليداي، **الأمة و الدين في الشرق الأوسط** ، ترجمة: عبد الإله النعيمي (بيروت: دار الساقي، 2000)، ص . 249.

- فكرة الجمهورية بديلاً للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
- الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي "ملية" أو وطنية وليس الدين.
- فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات.
- فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة.
- وعليه يمكن القول أن العلمانية طبقت في تركيا خشية أن تؤدي سيادة الشعب إلى سيادة الإسلام.[1]

وهكذا يظهر أن هدف العلمانيين كان مسح تأثير الدين على حياة الناس وإن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على التدين، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن شن الحرب على التدين يخفي في ثناياه ضمنياً شن حرب على الدين ذاته، ومثال ذلك الحرب المفتوحة التي يشنونها على مدارس الأئمة والخطباء ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومنع الملتزمين بالدين من العمل بحرية في الوظائف العامة، كما أن حرمان النساء اللواتي يرتدين الحجاب من الدراسة وحقهن في العمل في الوظائف العامة وتخصيص مسابح خاصة بالنساء، وعدم السماح بإنشاء بنوك إسلامية تعمل بالنظام الإسلامي، وطرد كل من يثبت أن له علاقة بالدين من الجنود في الجيش التركي هي من مظاهر محاربة التدين.

من هنا أصبحت العلمانية التركية متطرفة معادية للدين، مستبدة، مغايرة للعلمانية العقلانية المعتدلة التي تفصل السياسة عن الدين ولكنها لا تعاديه ولا تحاربه ، فقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بآلة المؤسسة العسكرية بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية أي العلمانية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك، وما زال بعض العلمانيين يفكرون بطريقة

[1] فهمي الهويدي ،**المفترون خطاب التطرف العلماني في الميزان** ،ط2 (القاهرة :دار الشروق، 1999) ،ص . 249.

لإضفاء القداسة على العلمانية تلك القداسة التي تبرر لهم هدم أركان الديمقراطية إذا مثلت تهديداً لعلمانيتهم.[1]

ويرى العلمانيون أن العمل من أجل تحكيم الشريعة الإسلامية يعد رجعية وتخلفا وجريمة كبرى تستحق أقصى العقوبات، كما أنهم ينظرون إلى المطالبة بتغيير الدستور من أجل توفير الحرية الدينية اعتداء على الدستور ومحاولة لقلب نظام الحكم ، حتى إنهم يرفضون الديمقراطية إذا كانت توفر الحرية الدينية للشعب.

ويحاول العلمانيون في تركيا حبس التدين في وجدان الفرد وخفض درجة تأثير الدين على الفرد إلى أقل مستوى، والعمل على إبقاء المرافق العامة في الدولة بعيدة عن تأثير الدين وعدم الاعتماد على أي مصدر يتعلق بالدين فيما يخص المرافق العامة في الدولة.

فالعلمانية التركية فرضت بوصفها أيديولوجية صارمة وحادة وقمعية على المجتمع التركي، ولم تترك للشعب حرية ممارسة عباداته بل سعت إلى السيطرة على الدين من خلال تأسيس مؤسسة الشؤون الدينية وتعيين وزير دولة مسؤولاً عنها حتى تسيطر على المساجد والأوقاف الإسلامية وحبس مشاعر الدين داخل المساجد.

ومن المؤسسات التي تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على العلمانية في تركيا نجد وسائل الإعلام وهي أعم وأشمل لإنتشار العلمانية بالكلمة المقروءة ، وهي أكثر تأثيراً في قلوب الناس و أفكارهم.[2]

كماعمل الجيش على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة، ولعل السبب وراء عدم تصادم **حزب العدالة والتنمية** مع المؤسسة العسكرية تقديمه طرحاً متقدماً عن خطاب **أربكان** في الطابع البراغماتي ومتصالحاً مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الأتاتوركية.

ومن المؤسسات التي تقف في وجه كل من يهدد العلمانية المؤسسات القضائية ومنها محكمة الدستور والمحاكم العليا والمحكمة الإدارية العليا، والتي لا تتردد في الحكم لصالح النظام العلماني في كل قضية ترى فيها تهديداً للعلمانية كما في **قضية الحجاب** و**إغلاق** الأحزاب ذات **التوجه الإسلامي**

[1] فكري شعبان ،" نشأة العلمانية وقواها في تركيا" ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/10/13).
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2883aed0-ddb7-4bd5-9bfc-2210d59cf7ea

[2] محمد عبد الكريم الجزائري، **الديمقراطية و العلمانية في ميزان الإسلام** (الجزائر: مطبعة زاعياش [د.ت.ن]) ،ص . 200.

كما حدث مع حزب **الرفاه** وحزب **الفضيلة** وحزب **السلامة الوطني** وحزب **النظام الوطني** التي شكلها **نجم الدين أربكان.**

وهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات التي تنصب نفسها حامية للعلمانية في تركيا ومنها جمعية **دعم الحياة العصرية،** وجمعية **الفكر الأتاتوركي،** وجمعية **أتاتورك للغة والتاريخ، ونقابات المحامين** والعديد من **الجمعيات النسائية ونقابات رجال أعمال.**

غير أن قيادات حزب **العدالة و التنمية** قد أعلنت و بشكل متكرر أن ما تصبوا إليه هو أن تتبنى الدولة التركية العلمانية بمعناها الأوروبي و ليس **العلمانية الكمالية،** فقد صرح **أردوغان** في حديث له مع المفكرة الأمريكية **جيني وايت** أنه : " يفضل النظام العلماني الذي يمنح لكل فرد الحق في ممارسة نمط الحياة الذي يريده، سواءاً أكان إسلامياً أم غير ذلك،عن **الكمالية** التي هي **ديانة بحذ ذاتها** ولا تقر العديد من الحريات الشخصية للأفراد تحت لوائها ، كحق المرأة في الحجاب على سبيل المثال".[1]

3-2 المجتمع المدني و الرأي العام:

من الناحية التاريخية ومن منظور عملي وليس نظرياً يمكننا رد المنازعة حول المجتمع المدني بمعناه الحديث في تركيا إلى الإجراءات الأولى التي أقدم عليها بناة الجمهورية التركية بقيادة **أتاتورك،** وكان في مقدمتها حظر أغلب المؤسسات الموروثة التي شكلت قسماً رئيسياً من شبكة العلاقات الاجتماعية في العصر العثماني وقد شملت **قرارات الإلغاء : الزوايا والتكايا،** وكل أنواع **الطرق الصوفية،** وألقاب **مشايخها** وحظر استعمال عناوين تدل – ولو حتى دلالة رمزية– على الطرق الصوفية، إضافة إلى إلغاء وزارة الشؤون الشرعية والأوقاف، واستحداث رئاسة الشؤون الدينية ومديرية الأوقاف بدلاً منها،وتم إلحاقهما برئاسة مجلس الوزراء لضمان إخضاعهما للسيطرة الكاملة للبيروقراطية الحكومية، وافترض بناة الجمهورية الجديدة آنذاك أن إلغاء تلك المؤسسات الموروثة شرط لازم وضروري لتأسيس مجتمع مدني علماني عصري ، واعتقدوا أن البناء الجديد لن يقوم إلا على أنقاض البناء القديم الذي تراكم عبر مئات السنين في ظل الحكم العثماني، الذي نظر إليه **مصطفى كمال أتاتورك** باعتباره في جملته سحابة سوداء من الجهل.[2]

[1] ابراهيم البيومي غانم و آخرون، **مرجع سابق،** ص .62.
[2] ابتسام علي مصطفى، "التحول الديمقراطي في تركيا : في الفترة ما بين 1990 –ديسمبر 2004" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2007) ، ص . 296.

وفي الوقت الحالي تعد تركيا من الدول القليلة في العالم التي تتقدم فيها حركة المجتمع المدني على حركة الدولة، غير أن **المنظمات الأهلية** مازالت تصطدم في حركتها بنواظم الفكر **الكمالي** الذي أرسى تقاليد قاسية في الدستور والقوانين والأعراف تحول دون الانفتاح الكامل للمجتمع على المفاهيم المعاصرة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويحدد الدستور التركي لسنة **1982**، الحريات والحقوق الأساسية ، مثل الإضراب والتظاهر وحرية الصحافة ، غير أن حرية النشاط السياسي مقتصرة على فئات محددة ، بينما تمنع فئات أخرى ، فلا يحق للنقابات والجمعيات ممارسة أي نشاط سياسي ، كما يحظر على الموظفين،القضاة ،العسكريين،أساتذة الجامعة، والطلبة عضوية الأحزاب السياسية ولا يحق لهم امتلاك أي فروع نقابية.

ويوجد في تركيا آلاف المنظمات الأهلية والنقابية والفكرية والاقتصادية، التي تعكس تنوع المجتمع التركي وغناه العرقي والاجتماعي، ولكن أزمة المجتمع في غلبة الريف وطابعه، حتى أن ما يبدو مدناً هي في الحقيقة قرى كبيرة في نظمها الاجتماعية، ولم ينزع الناس بعد نحو التمدين إذ مازالوا ينتمون إلى مجتمعاتهم التقليدية، أو هم في مرحلة انتقالية قلقة بين الريف والمدينة، وهذا من أسباب الإقبال الكبير على الأحزاب الإسلامية في تركيا، برأي الباحث التركي من أصل يوناني **ستيفانوس يراسيموس**، الذي يدير المركز الفرنسي للدراسات الأناضولية.[1]

وبالرغم من التشكيلة المتعددة للمجتمع التركي إلا أنه سعى وبواسطة مؤسسات المجتمع المدني من منظمات و جمعيات ونقابات إلى الحفاظ على استقلاليته من أي أفكار أو إيديولوجيات أخرى.[2]

ومع بداية عام **1991** ، حيث ألغى الرئيس **أوزال** بعض مواد قانون العقوبات **(142،141،163)** ، التي كانت تعاقب بالاعتقال كل من يقوم بالدعاية الدينية أو اليسارية المتطرفة وكل من يقوم بإنشاء تجمعات، فكان هذا العامل مساعداً ومطمئناً لمنظمات المجتمع المدني خصوصاً الدينية منها، خلق هذا التوجه الجديد لدى غالبية مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات

[1] محمد نور الدين، **حجاب و خراب : الكمالية و أزمات الهوية في تركيا** ، ط1 (دار رياض الريس للكتب و النشر، 2010) ،ص 67.

[2] الجميل سيار ، **العرب و الأتراك : الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1997) ، ص 189.

بالأخص أصحاب التوجه الديني، من أبرزهم منظمات المجتمع المدني المنتمية للتيار المحافظ أو بالأحرى الإسلامي التي كانت السباقة في اكتساح مساحة العمل.[1]

وعلى هذا الأساس شهدت حركة المجتمع المدني التركي قفزة نوعية في عهد حكومة حزب **العدالة التنمية** حيث زاد عدد مؤسساته ليتجاوز **177** ألف منظمة ، أكثر من **110** ألف منها يغطي نشاطها كل أنحاء تركيا، وما بقي منها جمعيات محلية تنشط في القرى والمدن الصغيرة.

لقد فسح قانون الجمعيات في تركيا الذي تم تطويره في عام **2004**م المجال أمام حركة المجتمع المدني وأعطاها مساحة حراك واسعة تجعلها تتحمل مسؤولية كبيرة ليس فقط في مسيرة التنمية الشاملة بل و إشراكها أيضا في آليات صنع القرار السياسي والاقتصادي ، حيث يعطي لها القانون الحق في المشاركة في اللجان البرلمانية المكلفة بصياغة القوانين المطروحة على مجلس الشعب التركي، كما يحق لها الاعتراض على النصوص القانونية أمام المحكمة الدستورية، أو أمام اللجان البرلمانية.[2]

كما يحق لحركة المجتمع المدني بتركيا الاستفادة من الميزانية العامة للدولة باعتبار أنها تشارك إلى جانب المؤسسات العامة في تحقيق التنمية الشاملة بالبلاد، ولكن يقع على عاتق المجتمع المدني تفعيل دورها لتشكيل التوازن داخل تركيا.

وتعتبر البلديات التركية واحدة من أبرز شركاء المجتمع المدني حيث تساهم بقسم كبير في تمويل نشاطات الجمعيات والمنظمات بل إن البلديات تعد جزءاً لا يتجزأ من حركة المجتمع المدني التركي لأنها منتخبة في اقتراع مباشر، ولكونها مستقلة في السلطة التنفيذية ، وبالتالي ليست ذرعاً لها أو جهازاً تابعاً لها.

فمن جهته رأى حزب **العدالة والتنمية** أهمية إطلاق الحريات أمام المجتمع المدني ،من منظمات وجمعيات خاصة ذات التوجه المحافظ أي الإسلامي، فقد عرف المجتمع المدني عدة جمعيات مسلمة تنشط داخل المجتمع التركي، وقد كانت هاته الجمعيات والمنظمات تجذب أكبر عدد من المواطنين

[1] ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2006) ،ص ص. 110-111.
[2] أحمد شعبان، **"العمل الأهلي في تركيا"**، (تم تصفح الموقع يوم: 10/10/ 2012).
http://www.Ahl-Alquran.com

التركيين، هذا ما انعكس على واقع الحياة في المجتمع التركي حيث تتبلور كل أنماط المعيشة للمواطن التركي في صور إسلامية بحتة، إلا بعض الأقليات الأخرى الغير مسلمة.

وقد تخلص قطاع كبير من المجتمع المدني من المزج بين الفعل المدني والسياسي، حيث لم تعد منظمات المجتمع المدني التركي واجهات سياسية ،وذلك كنتيجة طبيعية لحرية التنظيم السياسي والأحزاب.

وعليه تتشكل مؤسسات المجتمع المدني في مجملها من المؤسسات الوقفية، حيث تتصدر الوقفيات قائمة مؤسسات المجتمع المدني، والطرق الصوفية ، وذلك بالغم من إغاء الطرق الصوفية وحظر نشاطها منذ بداية العهد الجمهوري لأنها في رأي الكمالية تهدف من خلال نشاطاتها إلى هدم الدولة[1]، إلا أنها احتفظت بتماسكها ومكانتها داخل المجتع التركي، ثم الجمعيات الأهلية والتي تحتل المرتبة الثانية بعد الأوقاف في تكوين المجتمع المدني التركي وينظم عملها قانون الجمعيات المعدل بتاريخ **17 يوليو 2004**، وينتظم رجال الأعمال الأتراك في جمعيات واتحادات من أهمها **التوسياد** (الجمعية التركية لرجال الصناعة والأعمال)، ذات التوجه العلماني ، و**الموصياد** (جمعية رجال الأعمال الأتراك المستقلين) ذات التوجه الإسلامي، كما أن أصحاب المهن لهم تنظيماتهم الخاصة مثل: جمعيات الأطباء ، والمهندسين، والمعلمين والمحامين...إلخ. [2]

4-2- دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية:

أ-المؤسسة العسكرية قبل العدالة والتنمية:

لم تكن المؤسّسة العسكرية في تركيا بمعزلٍ عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها ، ولبيان أهمية تلك الإصلاحات لابدّ لنا في البداية من توضيح دور المؤسّسة العسكرية في السياسة التركية في مرحلة ما قبل وصول حكومة حزب **العدالة وللتنمية إلى الحكم.**

[1] محمد نور الدين، **قبعة و عمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا** (بيروت: دار النهار، 1997) ، ص .38.
[2] ابراهيم البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 169.

قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بمجموعة من الإنقلابات العسكرية المباشرة* و هي:[1]

- **انقلاب 27 ماي 1960 .**
- **انقلاب 12 مارس 1971.**
- **انقلاب 12 سبتمبر 1980.**

وعمل الجيش على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة، ولعل السبب وراء عدم تصادم حزب العدالة والتنمية مع المؤسسة العسكرية تقديمه طرحاً متقدماً عن خطاب **أربكان** في الطابع البراغماتي ومتصالحاً مع المؤسسة العسكرية والجمهورية **الأتاتوركية.**

وتستمد المؤسسة العسكرية مكانتها المتميزة، من قوة الوضع السياسي والمؤسساتي الذي تتمتع به بموجب الدستور التركي، ومن خلال القنوات التي تمارس بواسطتها نفوذها، في عملية صنع القرار السياسي بصورة قانونية، و تتدخل المؤسسة العسكرية في تركيا في الحياة السياسية، من خلال مؤسستين: مجلس الأمن القومي، والمكتب الحكومي لإدارة الأزمات، والذي يرأسه الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وتتساوى صلاحياته إلى حد ما بصلاحيات رئيس الوزراء، كما يملك صلاحية إصدار القرارات الملزمة في حالات الطوارئ[2].

وبتراكم كل تلك السلطات والصلاحيات، أصبحت المؤسسة العسكرية التركية قوة تسيطر وتدير السلطة السياسية من خلف الستار، و فاعلاً أساسي لا يمكن تجاهله عند دراسة تحليل طبيعة النظام السياسي في تركيا.

---

[1] طارق عبد الجليل، **العسكر و الدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر** ، ط2 (مصر: دار النهضة للنشر ،2013)، ص ص. 81 – 83.

* **الانقلابات العسكرية المباشرة**: عرفت تركيا في تاريخها الحديث أربعة إنقلابات ، **في 1960** وقع إنقلاب عسكري أزاح الحزب الديمقراطي عن سدة الحكم، ثم تلا ذلك **إنقلاب سنة 1971** حيث قاد **ممدوح طغماتش** إنقلاباً ناجحاً إثر تعاظم قوة المعارضة في تركيا، و أجبر الجيش **سليمان ديميرل** على الإستقالة إثر موجة العنف السياسي التي عمت البلاد، ثم في **سنة 1980** قاد الجنرال **كنعان إيفرين** إنقلاباً عسكرياً أطاح بالحكومة المدنية و فرض الأحكام العرفية.

[2] جلال عبد الله معوض، "صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية"، **المستقبل العربي** ، ع. 127 (جانفي 1998)، ص .21.

ب- المؤسسة العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية:

مع وصول حزب **العدالة والتنمية** إلى الحكم، ورغبته في الإصلاح والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان لابدّ من إجراء تعديلات جوهريّة في بنية المؤسّسة العسكريّة ومجلس الأمن القومي ، فكانت على النحو الآتي:

- **عدّلت المادّة 4** من قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامّه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهامّ ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامّة قد تحوّلا إلى جهاز استشاري، وفقد الكثير من وضعيّته التنفيذية.

- **عدّلت المادّة 5** من من قانون مجلس الأمن القومي، ليصبح اجتماع المجلس مرّة كل شهرين بدلاً من كلّ شهر.
- **عدّلت المادّة 13** من قانون مجلس الأمن القومي، لتفقد أمانته العامّة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسّسات، لتصبح مهمّة أمانته قاصرة على تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.
- **عدّلت المادّة 15** من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفقرة الخاصّة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق، لتنصّ بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنيّة منصب الأمين العام للمجلس[1].

وبالفعل عيّن **محمد البوجان** في **2004/08/17** ، ليكون بذلك أوّل شخصية مدنيّة تتولى الأمن القومي.

- **عدّلت المادّة 30** من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكريّة من الخضوع للرّقابة الماليّة، لتصبح المؤسّسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.

[1] طارق عبد الجليل ، "الساسة و العسكر في تركيا :واقع العلاقة و مآلها"، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/06/24) http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/10/20121016111018502194.html.

- **عدّلت المادّة 131** الخاصّة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث ألغيت عضويّة الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري.

ألغيت الفقرة الخاصّة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وبهذا أصبح ولأوّل مرة المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسّستيْن مدنيّتين بالمعنى التام، دون وجود أيّ رقيب عسكري.

- شملت التعديلات الدستورية والقانونية، السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد وإلزام العسكريّين بالإدْلاء بالتّصريحات الإعلاميّة في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني فقط، وتحت إشراف السلطة المدنيّة.[1]
- تضمّنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية، و هو ما لم يكن مسموحا به من قبل، مع بقاء فقرات سرّية تعتبر من أسرار الدولة[2].
- وتضمّنت التعديلات أيضًا اختصاص المحاكم المدنيّة بمحاكمة العسكريّين، بمن فيهم رئيس الأركان وقادة صنوف القوّات المسلحة.

وعلى الرغم من تلك التعديلات التي قلصت وضعية الجيش القانونية ودوره السّياسي داخل مجلس الأمن، فلا ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى القول إن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولى، فلا يزال التدخل مكفولا له في دستور **1986** السارية أحكامه حالياً لحماية مبادئ الجمهورية، ولذلك فإنّ **جهود** حزب **العدالة والتنمية** لسنّ **دستور مدني** جديد ترنو إلى وضع المؤسّسة العسكريّة في مكانها الصّحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحديثة[3].

---

[1] محمد عبدالعاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت :الدار العربية ناشرون، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات،2010)، ص ص. 79-81.

[2] .هشام حمامي، تركيا الجديدة، **وجهات نظر**، ع.105(أكتوبر 2007) ، ص .13.

[3] محمد عبدالعاطي ، **مرجع سابق** ،ص ص. 83-84.

المطلب الثاني : انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على التوجه التركي إقيميا ودوليا.

أحدثت هجمات **11 سبتمبر 2001** على أمريكا تحولاً على مستوى الإستراتيجية الأمريكية خاصة اتجاه منطقة الشرق الأوسط، والتي تشكل أحد أهم المناطق الإستراتيجية والهامة في العقيدة الأمريكية، وتسعى من خلالها إلى حماية مصالحها وتحقيق أهدافها.[1]

حيث سجل يوم **11 سبتمبر 2001** بداية عهد جديد من التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فقد قارنت الولايات المتحدة الأمريكية بين هذا الهجوم و هجوم **بيرل هاربر** في **ديسمبر 1941** الذي أقحم الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية.

ويعتقد الكثير من المفكرين الاستراتيجيين أن هجمات **11 سبتمبر 2001** وضعت نهاية لعهد ما بعد الحرب الباردة، لأنها مثلت تحدياً كبيراً للأمن القومي الأمريكي، وأصبح هاجس انعدام الأمن داخل الولايات المتحدة الأمريكية هو السمة التي طغت مباشرة عقب هذه الأحداث التي لم يسبق لها مثيل، والتي أدت في النهاية إلى أن تلجأ الولايات المتحدة إلى إجراء مراجعة للعديد من أجهزتها وسياساتها المرتبطة بالأمن القومي.[2]

لقد أدى الوضع الدولي الذي نشأ عقب هذه الأحداث إلى حدوث حالة من الإرباك في العلاقات الدولية، وهذا يرجع إلى أن الطرف المستهدف **الولايات المتحدة** يمتلك كل الوسائل والإمكانات لإحداث عملية الرد وإجراء أية عملية تغيير، فلا بُدَ للولايات المتحدة من أن تسعى إلى إرجاع هيبتها، لهذا استنفرت جميع حلفائها في العالم، فضلاً على إمكاناتها لمواجهة هذا الخطر الذي أطلق عليه **الإرهاب**، فظهرت استراتيجيا أمريكية كبرى تقوم على التدخل العسكري في الدول التي من الممكن أن تكون دعمت هذه الهجمات، كما جاء في قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الذي نص على مايلي:" يخول الرئيس استخدام كل قوة مناسبة ولازمة ضد الدول والمنظمات والأفراد الذين يقرر بأنهم سمحوا أو ارتكبوا أو ساعدوا في تنفيذ الهجمات الإرهابية التي حدثت في **11 سبتمبر 2001** وذلك بغية منع أي أعمال **للإرهاب الدولي** في المستقبل **ضد الولايات المتحدة.**

لم يختلف دور تركيا في هذه المرحلة، فهي شريك استراتيجي للولايات المتحدة، ومرتبطة بتحالفات أمنية وعسكرية معها، إذ كان موقفها هو المشاركة في أي ترتيبات تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، وعزز هذا الموقف زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق **دونالد رامسفيلد** إلى أنقرة قبل هذه الأحداث،

[1] حسن الرشيدي، "الشرق الأوسط الكبير و النيات الخفية"، ط1، الرياض، **البيان**، العدد 2، 2004 ،ص 307.
[2] محمد مصطفى كمال، "أحداث 11 سبتمبر و الأمن القومي الأمريكي: مراجعة الأجهزة و السياسات"، **السياسة الدولية**، ع.147 (2002)، ص. 54.

مما أعطى دفعة إلى التحالف ، فالتقى **دونالد رامسفيلد** برئيس الوزراء آنذاك **بولند أجاويد** ، ووزير الخارجية **إسماعيل جيم** ، كما اجتمع مع وزير الدفاع التركي ونائب رئيس الأركان التركي ، وكان اهتمام وزير الدفاع الأمريكي **دونالد رامسفيلد** بقضايا ذات المصلحة المشتركة ، مثل سياسة الدفاع والأمن ، والوضع في العراق ودور تركيا في تحسين وتعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط ودول البلقان، وكانت هذه الزيارة قد سبقتها زيارة وزير الخارجية التركي إلى واشنطن **إسماعيل جيم** في **26 مارس 2001**، وقد التقى خلالها بنظيره الأمريكي **كولن باول**، ونائب الرئيس الأمريكي **ديك تشيني**، ومستشارة الأمن القومي الأمريكي **كوندااليزا رايس**، فضلاً على وزير الدفاع آنذاك **دونالد رامسفيلد**.[1]

كانت هذه الزيارات بين الطرفين فرصة كبيرة لتعزيز آفاق الشراكة بين تركيا والولايات المتحدة، وقد توضحت أبعادها بعدما أعلن المسؤولون الأتراك بسرعة تضامنهم مع الولايات المتحدة ومشاركتهم لـــ" أساها و حزنها"، كما أكدت القيادات التركية رسميا أن **الإرهاب** يجب ألا يكون مرتبطاً بأي دين أو ثقافة أو قومية، وقد أعلن الجنرال **يشار بيوكانت** ، نائب رئيس هيئة الأركان التركية، موقف المؤسسة العسكرية التركية من هذه الهجمات بقوله: "بالنيابة عن القوات المسلحة التركية أنا أدين وأشجب هذا العمل الإرهابي بكل قوة..."[2]

وقد أعلن المسؤولون الأتراك بوضوح أنهم سوف يقفون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها العالمية ضد **الإرهاب**، فانضمت تركيا إلى التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة، إذ كانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان لإسقاط نظام طالبان.[3]

كان دور تركيا في هذا التحالف مهما للولايات لمتحدة لأسباب عديدة منها:[4]

- القرب الجغرافي من منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان.
- كون تركيا قاعدة عسكرية مهمة قريبة من أفغانستان، وخاصة أن هيئة الأركان في الجيش التركي تعتبر أفغانستان واقعة في نطاق الأمن الإقليمي لتركي.

---

[1] « The Strategic Dimension in Turkish – American Relations », Ministry of Foreign Affairs of Turkish (2004) ,Avaiabel at : «http://www.mfa.gov.tr/gvupa/ae/abd .htm ».(in : 2014/03/25)

[2] لقمان عمر محمود أحمد النعيمي، **تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في موقف تركيامن حرب العراق 2003** (الموصل: دار ابن الأثير للطباعة و النشر، 2007)، ص .254.

[3] لقمان عمر محمود أحمد النعيمي، **مرجع سابق**، ص. 2.

[4] **التقرير الاستراتيجي العربي 2000: العرب و التفاعلات الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، 2002).

- إقناع القادة العسكريين الأتراك للولايات المتحدة الأمريكية بأن تجربتهم في ضرب حزب العمال الكردستاني تستحق الاستفادة منها،وخاصة أنهم صوَروا أن هناك تشابها بين **عبد الله أوجلان،** زعيم حزب العمال الكردستاني، و**الملا عمر زعيم طالبان.**

لهذا خاضت تركيا الحرب مع الولايات المتحدة، مما عزز الروابط الاستراتيجية بشكل كبير، فتركيا فتحت القواعد العسكرية أمام التحالف، ووفرت قطعاً عسكرية للإسناد ، وأعطيت مسؤولية قيادة قوات **إيساف*** في أفغانستان لمدة ستة أشهر، وكان إسهام تركيا في هذه القوات كبيراً، فقد كانت قواتها تتألف من **1400** قطعة عسكرية من القوات الكلية البالغة **4500** قطعة عسكرية، فضلاً عن ذلك كان للضباط الأتراك دور كبير في مساعدة الضباط الأمريكيين في مسائل **حروب العصابات،** وبالتالي فإن هذه المشاركة رفعت من قيمتها الإستراتيجية.

يضاف إلى ذلك، أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** ذات أولوية قصوى للاستراتجيا الأمريكية ، إذ عملت الولايات المتحدة على ملاحقة وضرب حركات الممانعة الإسلامية في منطقة قوس الأزمات وعدم الاستقرار، وبفعل ما يسمى الحرب على الإرهاب صارت الولايات المتحدة الأمريكية تسوق يومياً للجغرافية السياسية الجديدة التي تنوي فرضها على العالم بالقوة العسكرية لتحقيق أهدافها وهيمنتها ، و من أجل مواجهة مراكز القوى، مثل الصين والهند اللتين تسعيان إلى زيادة روابطهما بروسيا ،سعت الولايات المتحدة إلى أن تحصل على دعم لوجيسيكي جديد، وتسهيلات وقواعد أكثر حيوية ومهمة تتناسب مع التكتيكات والتكنولوجيا العسكرية الحديثة، التي دعا إليها العديد من المسؤولين الأمريكيين، وفي مقدمتهم وزير الدفاع الأمريكي **دونالد رامسفيلد،** الذي أوصى بضرورة بناء هذه القواعد في مناطق جغرافية استراتيجية، مثل تركيا في منطقة الشرق الأوسط، لهذا حاولت الولايات المتحدة أن تشرك تركيا في عملية اجتياح العراق، غير أن هذا العنصر تحول إلى عنصر خلاف بينهما.[1]

المطلب الثالث: تداعيات غزو العراق 2003 على المكانة التركية في الشرق الأوسط.

[1] أيمن هشام عزريل ، " الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر " ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/10/12)

http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/63021.

اعتبرت قضية العراق بعد أحداث **2 أغسطس 1990** من المسائل المعقدة في العلاقات **التركية – الأمريكية**، فالطرفان لهما مصالح كبيرة في المنطقة، وقد أخذت تركيا تسعى من جهتها إلى تقوية التعاون الاقتصادي، والاستفادة قدر الإمكان من موارد العراق الطبيعية، فضلاً عن ذلك، كانت تركيا تتخوف من تكوين دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق، مما قد يهدد أمنها القومي، فكان موقفها واضحاً، وهو تحديد سلطات النظام العراقي، مع الابقاء على العراق موحداً، أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد سعت منذ فترة سابقة إلى تحجيم قدرات النظام السياسي في العراق، كخطوة أولى وإلى تغيير النظام في مرحلة لاحقة ،نتيجة لتضارب المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق.

وبالرغم من التأييد التركي للسياسة الأمريكية حيال العراق منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، إلا أنها في البداية أضَرت بالمصالح الاقتصادية التركية.

فقد أيدت تركيا التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام **1991**، بالرغم من الآثار السلبية التي كانت متوقعة على الاقتصاد التركي نتيجة لهذه الحرب، وتوضحت هذه المسألة بصورة أكبر عندما لم تتلق تركيا المساعدات الاقتصادية التي كانت تتوقع الحصول عليها، إذ لم تحصل تركيا من الولايات المتحدة إلا على مليار دولار فقط عام **1990**، وثلاثة مليارات عام **1991**، فوصلت خسائرها الاقتصادية بعد **2 أغسطس 1990** إلى **6** مليارات دولار، وازدادت بعد نشوب الحرب في عام **1991** إلى **8** مليارات دولار، بسبب إنخفاض عائدات السياحة، وتوقف التجارة مع العراق، وتوقف صادرات النفط العراقية عبر موانئ تركيا، فضلاً على تحملها عبء اللاجئين، ولكن بالرغم من ذلك كانت تركيا تسعى، ليس فقط وراء المساعدات الاقتصادية، وإنما أيضا إلى الحصول على أهمية جديدة لها في المنطقة بعد انتفاء التهديد السوفياتي.[1]

إختلف الموقف التركي عام **2003** عن عام **1990** و **1991**، فقد كان الموقف التركي قبل الحرب واضحاً، وهو رفض التدخل العسكري في العراق، بسبب إدراك تركيا للآثار السلبية على مصالحها نتيجة هذا التدخل، لذلك حددت تركيا مجموعة من الثوابث الأساسية التي توضح موقف تركيا من العملية العسكرية:[2]

[1] لقمان عمر محمود أحمد النعيمي ، **مرجع سابق**، ص. 4.
[2] محمد نور الدين، **تركيا: الصيغة و الدور** (بيروت: رياض الريس للنشر و الكتب، 2007)، ص ص. 239-238.

- منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، انطلاقاً من أن إقامة دولة كردية في شمال العراق سوف يشجع أكراد تركيا على الاحتذاء بأشقائهم في العراق.
- أن يكون العرب والتركمان والأكراد عنصراً مؤسساً في الدستور الجديد، وألا تعتمد الفيدرالية في العراق الجديد.
- على الولايات المتحدة تقديم تعويضات عن الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد التركي جراء هذه العملية، فقد تمّ الاتفاق على منح تركيا قروضا مباشرة بقيمة **24** مليار دولار، وهبة بقيمة ستة مليارات دولار، مع شطب ديونها العسكرية التي تصل إلى نحو أربعة مليارات دولار.
- لا سيطرة للأكراد على الموصل وكركوك، وعدم السماح للقوات الكردية بدخول هذه المناطق ولا مناطق آبار النفط، فضلاً على عدم تسليح الأكراد من قبل الولايات المتحدة.

وفي منتصف **سبتمبر 2002** حددت الولايات المتحدة مطالبها من تركيا، وخصوصاً في ما يتعلق بالشق العسكري، فقد تم الاتفاق على تمركز نحو **60-70** ألف جندي أمريكي على الأراضي التركية، ومن تم يتم عبورهم إلى شمال العراق مع آلياتهم ومعداتهم، على أن يدخل إلى شمال العراق نحو ضعف هذا العدد من القوات التركية دون أن تشارك هذه القوات في العمليات العسكرية، إلا إذا اضطرت إلى ذلك بحسب الظروف.[1]

ولكن تركيا كانت تؤيد الموقف الروسي ، وهو العمل على منع العملية العسكرية ضد العراق، خوفاً على مصالحها في المنطقة، كون انعكاسات غزو العراق على تركيا بإعتبارها إحدى القوى الرئيسة في الشرق الأوسط تختلف جوهرياً عن الانعكاسات المتوقعة لدول أخرى في المنطقة، نظراً للعلاقات التاريخية التي تربطها بالعراق، وخصوصية الموقع الجغرافي لتركيا والتداخل الإثني والحدودي، والذي يربط شعوب البلدين، وإن كان لتركيا شأنها شأن القوى الإقليمية مصالح دائمة في العراق[2]، وقد تعزز هذا الموقف نتيجة وجود حكومة حزب العدالة والتنمية **ذات التوجه الإسلامي** بتاريخ **28 نوفمبر 2002** في الحكم، وأصبحت تركيا في وضع حرج بين الضغط الأمريكي للمشاركة والموقف الأوروبي الرافض لهذ الحرب ، فوجدت حكومة العدالة والتنمية أنها أمام **خيارين:**

[1] محمد نور الدين ، **مرجع سابق** ،ص ص. 244-245.
[2] مصطفى اللباد،"احتلال العراق و مستقبل الدور التركي"،(تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/18) .
http://elaph.com/News papers/2004/8/4535.

إما أن تستجيب وهذا سيؤثر في علاقاتها مع حلفائها في الشرق الأوسط وأوروبا، أو تعترض على مطالب الولايات المتحدة ، وبالتالي سوف يؤثر ذلك في علاقاتها مع الولايات المتحدة وتخسر التأييد الأمريكي لها.

لهذا حولت حكومة أردوغان هذا الأمر إلى المجلس الوطني التركي، وحملته مسؤولية الموافقة النهائية، كمحاولة منها لتخفيف الضغط عليها، وقد رفض المجلس الوطني بدوره هذا الأمر، لأنه إعتبر أن في وسع حكومة **العدالة و التنمية** التي لديها في البرلمان الأغلبية المطلقة، أي **363** عضواً أن تبث في هذا الأمر بنفسها، وكان الأتراك يراهنون على أن لا حرب على العراق دونهم، ولكن بعد إطلاق **بوش** إنذاره الشهير إلى الرئيس العراقي الراحل رحمه الله **صدام حسين** فجر الثلاثاء في **18 مارس 2003**، أدرك الأتراك أن رهانهم قد سقط، لهذا اجتمع المسؤولون الأتراك على عجل **رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، ووزير خارجيته، ورئيس أركان الجيش**، وقرروا بالاجماع أن يبلغوا الإدارة الأمريكية أنهم سيشاركون في الحرب، وسيفتحون الجبهة الشمالية، لكن ذلك لم يثمر، إذ كان جواب وزير الخارجية الأمريكي إلى نظيره التركي **عبد الله غول:** "شكرا لسنا بحاجة إليكم، لكن إذا كنتم تريدون المساعدة، فافتحوا ممرا جوياً لطائراتنا".[1]

أدت هذه المواقف التركية إلى تحديد دور تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية، وهذا ما أشار إليه **بول وولفوفيتز**، نائب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، بقوله: "إن تركيا ارتكبت خطأً كبيراً برفضها تقديم الدعم الكافي للولايات المتحدة في حربها ضد نظام صدام حسين..."، و أضاف موجها كلامه للأتراك:"حاولنا إشراككم في معادلة إقليمية تشمل على السواء منطقة الشرق الأوسط ، لقد كانت فرصة لحل الكثير من مشكلاتكم وتوفير الكثير من احتياجاتكم، لكن قيادتكم رجحت الرهان على قوى ودوافع و أماكن أخرى، متجاهلة أهمية العلاقات مع واشنطن وشموليتها"، كما أضاف قائلا :"ومن أجل تجاوز السلبيات الناجمة عن الموقف الأخير، فإن الاعتراف بالخطأ وحده لا يكفي، بل من أجل إعادة العلاقات الاستراتيجية إلى سابق عهدها، فإن على تركيا اتباع سياسة خارجية تنسجم ومواقف وسياسات واشنطن وتجنب السير في اتجاه المجهول السوري الإيراني"، فضلاً على ذلك فقد وصل حدَ التصريحات إلى التهديد المبطَن، إذ أشار إلى أن: "شمال العراق ليس حديقة خلفية لتركيا، بل إنه تحت سيطرتنا الآن،

[1] محمد نور الدين ، **تركيا الصيغة والدور**، مرجع سابق، ص .248.

ولم يعد مسموحاً لتركيا الدخول والخروج منه كما تشاء...وحتَى ملف حزب العمال الكردستاني سيعالج بالتنسيق معنا".[1]

لم تؤثر هذه المسألة في دور تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية إلى حد كبير بقدر ما حدَدت مسارات هذا الدور، فقد تغلبت على ذلك أهمية تركيا الاستراتيجية وموقعها، و خصوصاً بعد احتلال العراق.

المطلب الرابع: المكانة التركية في مشروع النظام الشرق أوسطي.

مع إنطلاق مبادرة الشرق الأوسط الكبير في أعقاب حرب الخليج أرادت تركيا أن تجد لنفسها مكاناً خاصاً فيه، بما يكفل لها مصلحتها وعودتها إلى الساحة الإقليمية والعربية، كما رحبت بالمشروع، بينما تحفظ العرب عليه، وأصبح هذا المشروع وما فيه من إعادة ترتيب لموازين القوى مدخلاً نظرياً وأساسياً في علاقات تركيا بالدول العربية والشرق الأوسط ككل.[2]

وتستند الإستراتيجيا الأساسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير إلى منهج عسكري، رغم وجهته السياسية، وتعتتبر حرب الخليج عام **1991** أول ممارسة على أرض الواقع لهذا المشروع لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد هيأت هذه المرحلة أرضية لاحتلال العراق في الوقت الراهن.[3]

وقد ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقريري التنمية البشرية العربية لسنتي **2002-2003** اللذين حددا جملة من المشاكل التي تعانيها الدول العربية، والتي كان أبرزها نقص الحرية والمعرفة وتمكين النساء من الحياة السياسية، وهو ما جاء على لسان وزيرة الخاريجية الأمريكية في حينها **كونداليزا رايس** في صحيفة **واشنطن بوست** ، حيث قالت :" منطقة الشرق الأوسط يؤخرها العجز في الحرية، فيؤمن الشعور باليأس في أنحاء عديدة منها أرضاً خصبة لعقائد الكراهية التي تقنع الناس بالتخلي عن تعلمهم الجامعي ومهمتهم وعائلاتهم، والطموح إلى تفجير أنفسهم".[4]

ومشروع الشرق الأوسط الكبير هو نتاج استراتيجيا تم التخطيط لها منذ فترة ، ولكنها برزت في مرحلة ما بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** ، وتوضحت معالمها عن طريق احتلال أفغانستان والعراق، فمع الغزو الأمريكي للعراق اتضحت طبيعة هذا التدخل الذي هو جزأ من استراتيجية للإدارة الأمريكية وفق أسلوب تعاطيها وتواجدها وسعيها نحو وضع يدها على واقع المنطقة ككل، فالعراق يشكل الزاوية

[1] " تركيا بين أمريكا و الاتحاد الأوروبي"،**الديمقراطية**، ع. 354 (ماي 2003)، ص. 225.
[2] مجموعة باحثين ، **العلاقات العربية – التركية: حوار مستقبلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص .400.
[3] أحمد داوود أوغلو، "تركيا و الديناميات الأساسية للشرق الأوسط" **شؤون الأوسط**، ع. 116 (خريف 2004)، ص. 134.
[4] عبد الله رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005) ، ص .60.

الجغرافية السياسية والاقتصادية والاجتماعية كمركز قيادة حقيقي لترتيب أوضاع المنطقة ، على حدود إيران وتركيا والكويت وسوريا والسعودية حتى الخليج العربي عبر إطلالته على شبه القارة ، إضافة إلى الأردن كممر على إسرائيل، ومن جهة أخرى شنها الحرب على أفغانستان واستخدام حقوق الانسان والسعي الأمريكي نحو اعادة استعمار العالم ونزع أسلحته الحمائية الذاتية ، وهو ما تسعى إليه من خلال متابعة الملف النووي الإيراني ، كما عملت أمريكا على تشديد الرقابة على الدول التي تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية بشكل سري، على اعتبار أن هذا الأمر سيهدد مكانتها في المنطقة، وسيسمح ببروز قوى إقليمية فيها قد تتطور لتصبح قوة عالمية موازية لها أوتنافسها على قيادة النظام الدولي، وقد أسفرت سياسة رقابتها في المنطقة على اكتشاف السعي التركي واليوناني لاقتناء عدة أنواع من الأسلحة من سوق الاسلحة العسكرية السرية، وذلك عقب إعلان معهد أمريكي بريطاني متخصص في شؤون الدفاع عن بيع بعض الدول الغربية كميات هائلة من الأسلحة لليونان وتركيا أثناء إنشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحرب الخليج الثانية.[1]

وعليه فتفاصيل هذا المشروع تتصف بنوع من الغموض، لذلك نجد أنها لا تكاد تظهر إلا عبر التصريحات الرسمية لبعض المسؤولين الأمريكيين كالرئيس الأمريكي السابق **جورج بوش**، مرورا بـ **كولن باول** و **هيس** المستشار السابق لوزير الخارجية الأمريكي.[2]

وقد تأكد ذلك من خلال تصريحات وزيرة الخارجية السابقة **كوندا ليزا رايس** ، خاصة بعد الحرب الاسرائيلية على لبنان خلال صيف **2006** في تلميح لها على أن هذه الحرب ماهي إلا البدايات الصعبة لمشروع الشرق الأوسط الكبير.[3]

أما هدف هذا المشروع، فهو منع المنافسين المحتملين للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل من تكوين محدد أو موجة في معادلة الطاقة في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق السيطرة التي تحاول الولايات المتحدة إحكامها على موارد الطاقة، أما منطقته فهي الشرق الأوسط وبحر قزوين ومنطقة الخليج، وبالتالي فهو مهم ليكون أرضية تصادم استراتيجيتين أساسيتين: الأولى هي استراتيجية القوى التي تؤيد وحدة الأراضي، أما الثانية فهي استراتيجية الذين يرغبون في البنى الصغيرة المقسمة (البنى

[1] أحمد سليم البرصان، **الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة مشروع الشرق الأوسط الكبير** (قطر: مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، 2004)، ص ص. 30-36.

[2] حسن الرشيدي، **النووي الإيراني و الموقف الأمريكي** (الجزائر: مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الانسانية، 2006) ، ص. 319.

[3] مارينا أتاواي ، و آخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، في مؤسسة كارينغي للسلام، 2008، ص 37. (تم تصفح الموقع يوم: 2016/01/16).

www.Caregieen dowmet.org/files/new_middle_east_arabic.pdf.

الفدرالية، أو الدول الصغيرة)، وهذا المشروع يهدف إلى ممارسة الخيار الثاني، وبهذا سيتم كسر مقاومة البنى الموحدة للدولة القومية، وإضعاف قدرة البنى الفدرالية الصغيرة على المساومة، وسيتم إيجاد سوق جديدة ، والسيطرة على الموارد الطبيعية، بطريقة أسهل من قبل الولايات المتحدة، وبالتالي هو أداة تشكل حدوداً جغرافية جديدة منسجمة مع ظروف المرحلة الجديدة، ويهدف الاستراتيجيون الأمريكيون من هذا المشروع إلى:

1–السيطرة على مصادر النفط والغاز الطبيعي.

2–ضمان أمن إسرائيل.[1]

3–ضبط حركات المنظمات الإسلامية (الأصولية).[2]

وفي ظل هذه التجاذبات في المنطقة والناجمة عن مشروع الشرق الأوسط، سعت تركيا لتوطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم توجهاتها نحو الريادة الإقليمية في المنطقة مع الوعي الأمريكي بذلك ، وكانت الإشارة الأولى حول دور تركيا في هذا المشروع أثناء لقاء رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** مع الرئيس الأمريكي **جورج دبليو بوش** في البيت الأبيض يوم **28 يناير 2004** ، ورشح حينها الطرفين اتفاق على التعاون في إطار هذا المشروع.[3]

وقد أرادت تركيا من خلال هذا المشروع أن تؤدي دوراً قيادياً في منطقة الشرق الأوسط ، و أن تكون في قمة الهرم في هذه المنطقة الحيوية ، وبرز ذلك بشكل علني أثناء مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق الذي عقد في الكويت ، فقد دعا **عبد الله غول** ، وزير الخارجية التركي – آنذاك– المجتمعين إلى أن يكونوا أصحاب منطقتهم ، ويشكلوا منظومة أمنية وإقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوروبي ، تضم معظم دول منطقة الشرق الأوسط في اطار **اتحاد شرق أوسطي** ، محذراً ، أنَه إذا لم تقم هذه الدول بعملية تغيير نفسها ، وعن طريق قناعة ، فإنها قد تتعرض لعملية إملائية من الخارج.

وقد كان ذلك إشارة واضحة إلى مستقبل الدور التركي في إطار هذا المشروع ، وفي ظل سعي الدول الغربية إلى توسيع مهام حلف الناتو، إذ أن مستقبل هذا الحلف هو في الشرق ، ويكون لتركيا القيادة في هذا المشروع كونها:

---

[1] مجموعة باحثين، **العلاقات العربية التركية : حوار مستقبلي**، مرجع سابق، ص. 402.
[2] محمد نور الدين، "تركيا و الشرق الأوسط الكبير"، **شؤون الأوسط**، ع.114 (ربيع 2004)، ص ص. 147-148.
[3] محمد نور الدين ، **مرجع سابق** ، ص . 148.

- تمتلك الكثير من القواسم المشتركة مع دول هذه المنطقة ، فضلاً عن العلاقات التاريخية التي تمتد إلى أكثر من **400** عام.
- تعتبر جزءاً من المنظومة الغربية ، فهي عضو فاعل في حلف شمال الأطلسي ، إذ تمتلك ثاني أكبر جيش في الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
- تتطابق مصالحها والمصالح الأمريكية في هذه المنطقة.
- ترغب في الحفاظ على مصالحها وربطها في حلقة واحدة من العلاقات، عن طريق توسيع مصطلح الشرق الأوسط، وكما ذكر الرئيس التركي **عبد الله غول** :" ليشمل كلَ الشرق الأوسط شرق البحر المتوسط وجنوب أوراسيا، وبالتالي إدخال البلقان والقوقاز في هذا المشروع".[1]

[1] محمد ياس خضير الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993،2010)** ، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ، ص. 158.

المبحث الثاني : تركيا و البلقان.

منطلق التفكير الجيوبوليتيكي ينطلق أساساً من الدولة ككيان سياسي وكيان عضوي، أما منطلق التفكير الجيوستراتيجي فينطلق من دراسة إقليم يضم عدد محدود أو كبير من الدول كأقليم الشرق الاوسط، وإقليم البلقان، وإقليم آسيا الوسطى والقوقاز ... الخ ، ووظيفة الدولة في التفكير الجيوبولتيكي هي النمو والتوسع غير فكرة المجال الحيوي ، أما وظيفة الاقليم في التفكير الجيوستراتيجي فهي الجذب ، بمعنى جذب قوى إقليمية أو دولية للتنافس عليه نظراً لما يتمتع به من خصائص ومميزات.[1]

وتبعاً لما تقدم فنحن ندرس إقليم البلقان ليس كمجالاً حيوياً تنافسياً لروسيا وتركيا والعديد من القوى العظمى، وإنما كأقليم جذب لمصالح العديد من الدول بعد الحرب الباردة.

فإقليم البلقان تاريخيا برز إلى الوجود كأحد المناطق الحيوية والاستراتيجية التي شغلت مساحة واسعة في التفكير السياسي والأمني والعسكري الأوربي ، وخصوصاً في نهاية القرن التاسع عشر، حيث أن المسألة الشرقية التي طفت على سطح الأحداث الأوربية وتصارع قواها الاستعمارية لم تكن إلا لإيجاد الكيفية التي من شأنها انتزاع إقليم البلقان من السيطرة العثمانية

وتحظى منطقة البلقان بأهمية دولية كبيرة منذ العصور القديمة وحتى يومنا هذا ، وقد إزدادت أهميتها بصورة ملحوظة أكثر في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما كانت مسرحاً للصراع بين الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر **إمبراطورية هابسبورغ** من جهة ، وبين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية من جهة ثانية ، وقد إنطلقت شعلة الحرب العالمية الأولى **1914–1918** من البلقان وبالذات من البوسنة والهرسك.

وفي أواخر العهد العثماني شهدت البلقان حركات استقلالية قومية للتحرر من السيطرة العثمانية وكانت الدول الأوروبية تدعم هذه الحركات للحيلولة دون إنتشار الإسلام في أوروبا من جهة ، ولمد نفوذها في المنطقة من جهة أخرى ، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى ظهرت الوحدات السياسية تعبيراً ليس عن التطلعات القومية للمجموعات العرقية وحسب ، بل تعدى ذلك ليشمل القوى الخارجية التي كانت تتطلع إلى أن يكون لها موطئ قدم في البقان.

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، "آثار انتهاء الحرب على يوغسلافيا على منطقة البلقان"، **مجلة دراسات سياسية**، بغداد: بيت الحكمة ، ع.3 (1999) ، ص .16.

وقد شهدت منطقة البلقان تطورات سياسية، وإقتصادية، وإجتماعية ملموسة منذ إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينات، كما شهدت تنافس العديد من القوى العظمى والدول للسيطرة على الإقليم.

المطلب الأول: دوافع تحرك تركيا نحو البلقان.

مع تفكك الإتحاد السوفياتي وجدت تركيا نفسها في مواجهة عالم جديد في آسيا الوسطى، عالم أرادت أن تثر فيه وأن يكون له دور أساسي في رسم ملامحه وتوجيه سياساته.[1]

وتعد منطقة البلقان من بين أهم المناطق الإستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى في العالم ، وتتبع الأهمية الجيو–إستراتيجية للبلقان من أهمية موقعها وموضعها معاً ، فهي تجمع بين خصائص البر والبحر، كما أنها تتمتع بمزايا الإنفتاح عليهما معاً ، وبمعنى آخر فإن موقعها يجمع بين الموقع البري والبحري، وتعد شبه جزيرة البلقان أكثر إتصالاً بالقارة الأوروبية وإنفتاحاً عليهامن مثيلتيها، شبه الجزيرة الإيطالية وشبه جزيرة إيبيريا.[2]

وتتمتع منطقة البلقان بمنافذ بحرية مثلما تكون لها منافذ برية، إذ تطل بسواحلها الطويلة نسبياً على البحر الأسود وبحر إيجة والبحر المتوسط والبحر الأدرياتيكي ، وعلى الرغم من إحاطة شبه جزيرة البلقان بالمياه من جوانبها الثلاثة، إلا أنها ليست منعزلة عن الأقاليم المجاورة لها في الشرق والغرب والجنوب، ففي الشرق يشكل مضيق البوسفور والدردنيل ممراً مائياً طبيعياً بين البلقان والأناضول، وفي الغرب لا تبعد شبه الجزيرة الإيطالية عن البلقان أكثر من **65 كم** عبر الأدرياتيكي من ألبانيا، وتشكل جزر بحر إيجة والبحر المتوسط في الجنوب معابر إلى البحر المتوسط الشرقي ، وبالتالي إلى بلاد الشام ومصر وليبيا.[3]

[1] بيتر تيلور و كولن فلنت، تر: عبد السلام رضوان و إسحاق عبيد ،**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الإقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات** (الكويت: مطابع السياسة، يونيو 2002)، ص. 101.

[2] فهد بن عبد الرحمان بن حمد آل الثاني، "البلقان مفتاح السيطرة العالمية : دراسة جيوبوليتيكية عن منطقة البلقان" قطر: **مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الإجتماعية**، ع. 24 (2001) ، ص. 31.

[3] فهد بن عبد الرحمان بن حمد آل الثاني، **مرجع سابق**، ص. 32.

المطلب الثاني: العلاقات التركية مع دول البلقان.

من الحقائق المعروفة تاريخياً أن إقليم البلقان خضع للسيادة العثمانية لأكثر من خمسة قرون ولم تكن تلك السيادة موضع ترحيب من شعوب الإقليم بسبب الإختلافات القومية والدينية مع العثمانيون، وسوء إدارتهم للإقليم ، مما تمخض عن ذلك العديد من ثورات **الشعوب السولافية** المطالبة بالاستقلال عن الدولة العثمانية كالثورة اليونانية عام **1821** ،وثورة عام **1875** التي أدت إلى تقسيم النفوذ في البلقان بين روسيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية بموجب معاهدة **سان ستيفانوا** عام **1877** ، وبإنهيار الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى وبروز تركيا الحديثة عام **1923** إنتهى أي وجود عثماني في الإقليم، بحيث أن تركيا الحديثة قد تخلت عن إرتباطاتها الإسلامية وإتجهت نحو تكوين هوية غربية أوربية ودخلت بأحلاف الغرب خلال حقبة الحرب الباردة لذا كانت اهتماماتها بأقليم البلقان ثانوية.[1]

ولكن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وما كان يعنيه ذلك من ضعف مركز تركيا في الاستراتيجية الغربية ، كان مدخلاً مهماً لإحياء المصالح التركية في إقليم البلقان ساهم في تقويتها مجموعة من الحقائق الموضوعية، فـ **10 %**من سكان تركيا هم من أصول بلقانية ولديهم روابط عائلية مع شعوب البلقان المختلفة، إذ أن الإنسحاب العثماني من البلقان كان مصحوباً أيضاً بموجات هجرة بلقانية عديدة إلى تركيا ، كما أن قسماً كبيراً من مسلمي البلقان أظهر إشارات الإنتساب إلى تركيا التي تشترك معهم في الدين[2]، ونتيجة لذلك ظهر في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي مفهوم –أتراك الخارج –كجزء مهم في السياسة الاقليمية التركية حيال البلقان، فمصير الأتراك في الخارج ومسلمين البلقان أصبح مبرر للارتبط التركي بالإقليم، فمشروع الدولة العثمانية الجديد سواء كان سياسة علنية أو ضمنية للحكومات التركية قد دفع للعودة إلى الإقليم، إذ يرى صانع القرار في أنقرة أن هذه العودة هي طبيعة نتيجة الروابط الجغرافية والثقافية والتاريخية.

إلا أن العامل العرقي ليس كافياً لتفسير الإهتمام التركي بالمنطقة، بمعنى أن العامل العرقي بمفرده لا يستطيع أن يشكل قاعدة صلبة في الإستراتيجية التركية في البقان ، بل أكثر من ذلك فإن النظر من الزاوية العرقية إلى الشأن البلقاني لن يكون في مصلحة تركيا ، في ظل النزعة

[1] Lano- Lesser, **Greece's New Geoplitics**, (RAND, coroporation, press, santa monica, 2001), p.67.
[2] Heinz Kramer, " Achanging turkey the challenge to Europe and united states Brooking's" ,**institution press**, wastinfton, 2000, p.147.

القومية لدى المجموعات العرقية في البلقان ، والتي قد تستغل هذا العامل لتهديد الكيان التركي في حد ذاته الذي يشهد تنوعا عرقياً و إثنياً كبيراً.[1]

ومن جهة أخرى بدأت تركيا بعد إنتهاء الحرب الباردة بإتباع سياسية بلقانية نشطة من شأنها تقويض النفوذ اليوناني في الإقليم المدعوم من روسيا.

وقد سعت تركيا في هذا الإطار إلى توقيع العديد من الإتفاقيات البينية مع دول المنطقة ، إن هذه الروابط من العلاقات والاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع بعض دول إقليم البلقان قد جعلت منها قوة اقليمية مؤثرة فيه ، وهو أمر بقدر ما أثار قلق روسيا فقد أثار قلق اليونان ، حيث،نظرت الى هذه الروابط على إنها محاولة تركية لخلق قوس إسلامي على حدود اليونان الشمالية.[2]

وكان من نتائج هذه السياسة التركية انقسام دول البلقان الى معسكرين، ضمن جهة تتقاطع تركيا ومسلمي البوسنة وألبانيا ومقدونيا وإقليم كوسفو، مع تحالف روسيا صربيا اليونان ، إذ تشكل مطامع اليونان في مقدونيا وجنوب ألبانيا عاملاً أساسياً في وقوف هاتين الدولتين مع تركيا.[3]

كما قد تساعد تركيا على فتح الأسواق أمام الصناعة والأعمال المتطورة ، بالمقابل تعتبر المنطقة البلقانية جسراً إستراتيجياً بين تركيا وأوروبا الغربية ، كما ثمة حوالي مليونان ونصف المليون من المواطنين الأتراك يعيشون في أوروبا الغربية ، وما يزيد عن نصف التجارة الخارجية التركية تتم مع تلك المنطقة ، كما قد تساعد الاقتصاديات البلقانية الهشة من أن تمكن لتركيا الإستفادة من التطور الحاصل في هذه البؤرة التنموية الإقليمية ، لابد إذن لجملة هذه المصالح المتداخلة من أن تشكل الأساس الذي تستطيع تركيا أن تستند إليه في نسج شبكة من علاقات التعاون مع دول البلقان بإستثناء اليونان وصربيا، كما أن التعاون العسكري والذي يكمن في أن تختزل تركيا على هذه الدول وأوروبا الغربية الهواجس الأمنية الموجودة في المنطقة وتعزيز الثقة المتبادلة وتؤدي إلى أشكال التعاون الإقتصادي والإقليمي الموسع.[4]

---

[1] حسن الأمين، محمد الأرناؤوط و محمد نور الدين، "مسلموا البلقان بين عدوان الصرب و أطماع الغرب"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/01/13).

http //www.islamicfeqh.com/m-almenhaj-a.htm

[2] F- Stephen, Larrabee," Greece's Balkan policy in New strategic", Era, **Journal of southeast European and Black sea studies** , No 3, 2005, p.409.

[3] محمد نور الدين، "تركيا و الشرق الأوسط الكبير"، **مرجع سابق** ، ص .294 .

[4] هاينكس كرامر ، **مرجع سابق**، ص .256.

أما عن العلاقات البينية التركية بدول المنطقة، فنجدها تستند في **علاقتها مع ألبانيا** إلى إتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة في **1992**، والتي تنص على تقديم مساعدات كبيرة في ميدان التنمية الإقتصادي وتحسين البنية التحتية، شملت تللك المعونات تدعيم قطاع التعليم، كما تم في سنة **1995** التوقيع على إنشاء طريق **أتوستراد** عابر للبلقان يصل إلى إسطنبول بميناء **دوس** الألباني وهذا المشروع وقع عليه رؤساء كل من : تركيا ، بلغاريا ، مقدونيا ، وألبانيا ، والذي شكل خطوة على طريق تحسين متطلبات البنية للتجارو البينية في شبه جزيرة البلقان ، ومن شأن ذلك أن يوفر لتركيا معبراً برياً مريحاً يوصلها إلى البحر الأدرياتيكي دون العبور على اليونان.

أما عن علاقتها بمقدونيا ، فهي متميزة بأن تركيا كانت من الدول الأولى التي إعترفت بها كدولة جديدة وتحت الإسم الذي أرادته لها ، وإفتتحت سفارة لها في تركيا ، كما تُعلق تركيا أهمية كبيرة على علاقتها مع مقدونيا من خلال الإتفاقيات الثنائية التي تم إبرامها بين الطرفين ، وبين سلسلة الزيارات الرفيعة المستوى بين العاصمتين.[1]

أما بلغاريا فهي تعد إحدى أهم الدول البلقانية الجارة لتركيا ، إذ لم تكن الأهم بصفة مطلقة ، ويعتبر هذا تطوراً إذا ما نظرنا إلى توتر العلاقات في الثمانينات من القرن الماضي ، ولكن مع بداية التسعينات تم التوقيع على العديد من الإتفاقيات على صعيد التعاون الإقتصادي ، والعسكري وتبادل المعلومات العسكرية ، والتعهد بالإمتناع عن إجراء مناورات عسكرية داخل مسافة خمسة عشر كيلو متر عن الحدود المشتركة، كما تعد تركيا رابع أكبر دولة مصدرة لبلغاريا ، كما ترتب تركيا ضمن العشر الأوائل من أكبر المستثمرين في بلغاريا.[2]

أما العلاقات مع رومانيا ، فقد شهدت تحسناً بعد سقوط نظام **تشاوتشيسكو**، فالمصالح بين البلدين تتطابق على صعيد سعي رومانيا إلى عضوية الناتو فضلاً عن إندفاع الطرفين نحو الإلتحاق بالإتحاد الأوروبي ، كما أن حجم التجارة الخارجية بين البلدين مرتفعة مما يجعل تركيا تحتل المرتبة الخامسة في قائمة شركاء رومانيا.

كما لعبت تركيا في فترة ما بعد الحرب الباردة دوراً لايستهان به في حفظ السلام والتدخل لحل النزاعات وضمان الإستقرار في المنطقة ، سواءاً في إطار المبادرات الأممية أو خارج إطارها ، كما

[1] هاينكس كرامر ، **مرجع سابق** ، ص .269.

[2] Alexandre Toumarkine , « La politique dans les Balkans : Volonté d'intégration, risque de marginalistation, dans : http://www.cairn.info/article.php? id revue=cpe&id_numpublie=cpe_039&id_article =cpe039_0040 .pdf ,p 7-8 . (le: 05/07/2014).

بادرت تركيا أيضاً إلى قبول حصة لا يستهان بها حوالي **26** ألف من اللاجئين الكوسوفيين الذين إلتحقوا بتركيا ، كما قامت السلطات التركية بإنشاء مخيمات اللاجئين الألبانيين والمقدونيين في ترابها على إقليم **قرقلارايلي** الواقع في الزاوية الشمالية الغربية من الدولة قرب الحدود البلغارية.[1]

المطلب الثالث: حدود الدور التركي في المنطقة.

تواجه تركيا في ظل مساعيها في البلقان العديد من القضايا التي تشكل عقبة في سبيل تحقيقها ما تطمح إليه ، خاصة تلك الأزمات التاريخية التي لا تزال عالقة بينها وبين بعض دول المنطقة ، مما يحد من مجال تحركها وكذا من الدور الذي ينتظر من تركيا لعبه في المنطقة ، ومن أهم هذه المشكلات:

الفرع الأول : النزاع التركي – اليوناني:

يتجاوز **النزاع التركي – اليوناني** في العمق المشكلات والأزمات الطارئة بين البلدين لأسباب تاريخية حضارية ، وأخرى سياسية وجغرافية يكاد يكون من المستحيل حصرها وتسويتها ، فهو نزاع مقترن بتاريخ طويل من الصراعات المريرة والعدوان والحروب بين شعبين مختلفين في القيم والمعتقدات الحضارية وكان بالنسبة لليونان يتمحور حول التخلص من الحكم الأجنبي واستعادة أرضه التاريخية ، وهذا النزاع يضفي حاليا طابع حدة مسيرة تشكيل القوى في البلقان.[2]

وقد كان للشعار الذي رفعه **أوزال** في بداية التسعينات **العثمانية الجديدة** عاملاً في عودة شعار الفكرة العظيمة في أثينا ، وبالتالي في إيصال الحزب الاشتراكي اليوناني **باسوك** من جديد إلى السلطة ، وعليه مع التغيرات والتحولات الجارية حضرت **العثمانية والهيلينية** بقوة في سياسات أنقرة وأثينا تجاه البلقان ، لتكون الأبعاد التاريخية والحضارية والقومية الممزوجة بالمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية هي التي تفسر وتسيطر على الممارسات اليونانية والتركية معاً تجاه عدد كبير من القضايا والمشاكل بين البلدين ، وأضحت المشاكل القومية والمذهبية والدينية التي تفجرت عقب انهيار الاتحاد اليوغوسلافي واشتدادها في البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا وألبانيا وكوسوفو ...إلخ ، تخيم بضلالها على توجهات البلدين وتبعث في كل منهما العوامل التاريخية لخريطة النزاع ، فاليونان تؤكد على الأرثوذوكسية كعنصر من عناصر السياسة الخارجية وهو عملياً ما أدى إلى بروز نوع من

[1] هاينكس كرامر، **مرجع سابق**، ص. 259.

[2] خورشيد حسين دلي، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية**، دراسة، (د.ب.ن: اتحاد الكتاب العرب، 1999)، (تم تصفح الموقع يوم 2015/12/22:).

www .politics-dz.com/thseads/trkia-uqdaia-alsias-alxargi.306/.

التحالف السياسي الأرثوذوكسي، اليوناني، الروسي، البلغاري ، الصربي في مواجهة تركيا المسلمة، التي لها مشاكل عديدة مع دول المنطقة وأهمها الخلاف **التركي – اليوناني**.[1]

الفرع الثاني : النزاع حول بحر إيجة:

ويعتبر هذا الخلاف من أقدم ملفات الخلاف بين اليونان وتركيا، ومنشأهُ أن الاتفاقات والمعاهدات التي رسمت الحدود البحرية بينهما لم تستطع أن تكون مرجعية قانونية وسياسية لحل الخلاف ، رغم وجودهما في حلف واحد **الأطلسي** وأهم هذه الاتفاقات والمعاهدات:

أ-**معاهدة لوزان** التي وقعت في **24 تموز 1932** وحددت الحدود التركية – اليونانية.

ب-إتفاق 4 كانون الثاني 1932، الموقع بين بريطانيا وتركيا ، ويحدد أوضاع مجموعة جزر **الدوديكانيز** (12 جزيرة).

ج-معاهدة باريس الموقعة في **10 شباط 1947** بين بريطانيا واليونان بشأن أرخبيل **الدوديكانيز**.

د- اتفاق القانون البحري عام 1982 والذي يحدد عرض المياه الإقليمية لكل دولة بـ **12 ميلاً**.

وقد تفجر الخلاف **اليوناني – التركي** حول المياه الإقليمية بعدما صدَق البرلمان اليوناني على اتفاق **أيار 1995**، حيث يسمح لأثينا ببسط سيطرتها على مياهها الإقليمية في **بحر إيجة** ، وتعتقد أثينا بموجب هذه الاتفاقية أن أيَاً من الجزر **2800** الموجودة في بحر إيجة يقع تحت سيطرتها إذا مدت مياهها الإقليمية إلى إثني عشر ميلاً ، أين يصبح **72%** (الآن **44** %) من بحر إيجة تحت سيادتها مقابل **9 % (الآن 8 %)** لتركيا و19 **% (الآن 48 %)** مياها دولية ، وبالتالي يتحول بحر إيجة من بحر مفتوح كما هو حاله الآن ، إلى بحيرة يونانية ويترتب على ذلك ماعدا الساحل الجنوبي إغلاق منفذ تركيا على البحر المتوسط ، وعليه ترفض تركيا تطبيق القانون **البحري لعام 1982** على مياه بحر إيجة وتعتقد أن لمياه هذا البحر أوضاعاً خاصة.

وفي مواجهة الطموح اليوناني هذا ترفض تركيا الأمر بشدة ، وتهدد مؤسساتها العسكرية بالخروج إلى الجزر في كل لحظة كتعبير عن التحدي والاستعداد للمواجهة العسكرية إذا مدت اليونان سيطرتها إثني عشر ميلاً في بحر إيجه ، وقد وصلت الأمور بين البلدين إلى حافة الحرب في تموز عام **1996**، عندها أنزلت القوات الأمريكية علما يونانياً من فوق جزيرة **إيميا** في بحر إيجة.[2]

[1] خورشيد حسين دلي، **مرجع سابق.**
[2] حسين خورشيد دلي ، **مرجع سابق** .

وارتباطاً بمساحة المياه الإقليمية يتحدد المجال الجوي وذلك وفق لاتفاقية **شيكاغو 1945**، وكذلك الجرف القاري وهذا يعني أن الأتراك يقتصر مجالهم الجوي فوق بحر إيجة على ستة أميال كما أنهم سيحرمون من الاستفادة من الثروات الموجودة في هذه الجزر، حيث كان موضوع التنقيب عن النفط في جزر بحر إيجة موضوع خلاف شديد بين البلدين.

ورغم أن اتفاقية سويسرا **(بيرن عام 1976)** نصت على وقف التنقيب عن النفط في هذه الجزر من قبل البلدين، إلا أن اليونان استأنفت التنقيب عن النفط في إيجة من جديد ، ومنذ عام **1987** رغم مطالبة تركيا لها مراراً و تكراراً إما بوقف هذا النشاط أو الحصول على حقوق مماثلة.

وكذلك تأتي قضية تسليح بعض الجزر وإقامة القواعد العسكرية عليها ضمن بؤر النزاع المتجددة بين البلدين، وتتهم تركيا اليونان بإقامة قواعد عسكرية في إثنى عشر جزيرة معروفة بإسم جزر **الدوديكانيز**، بغية فرض سياسة الأمر الواقع في هذه الجزر، في حين تتهم اليونان تركيا بتوسيع قاعدة مطار جزيرة **غوكجيه** الواقع شمالي بحر إيجة كي يصلح لهبوط القاذفات رغم أن اتفاقية باريس عام **1947** تحرم تسليح الجزر المذكورة واستخدامها لأغراض عسكرية.

وقد أسهم الاتحاد الأوربي بشكل مباشر في تأجيج هذا النزاع عندما قرر عام **1997** قبول عضوية قبرص اليونانية ورفض قبول تركيا وقبرص التركية، إذ تمثل رد الفعل التركي برفض قبول عضوية قبرص اليونانية لكونها مخالفة لاتفاقية استقلال الجزيرة عام **1960** ، والتي تؤكد على عدم جواز إنضمام قبرص لأي منظمة دولية تكون تركيا واليونان أعضاء فيها، وبالمقابل قامت تركيا بعقد إتفاق في العام نفسه ربط بينها وبين الجزء التركي من قبرص من أجل تحقيق تكامل إقتصادي ومالي،[1] ويبدو أن غرض الإتحاد الأوروبي من هذا الاجراء زرع إدراك لدى الأتراك بأن هوية الإتحاد هي هوية مسيحية ولا يمكن أن تقبل فيه دول إسلامية، ناهيك عن إتهام تركيا بعدم إحترام حقوق الإنسان والأقليات القومية فيها.

[1] Andrew mango, "Cyprus and The European union The relevant Factor", **Foreign policy**, No 3-4, Ankara, 2000, p.6.

الفرع الثالث : المسألة العرقية في البلقان.

مع تفكك يوغوسلافيا إثر انهيار الاتحاد السوفياتي برزت المسألة العرقية بحدة في البلقان ، وكان من آثار بروز تقاطع مصالح تركيا ومسلمي كرواتيا والبوسنة وألبانيا ومقدونيا وكوسوفو وأتراك بلغاريا ،في مواجهة تقاطع مصالح صربيا واليونان وروسيا وبلغاريا حيث يعيش في منطقة تراقيا الغربية الواقعة شمال شرقي اليونان على الحدود مع تركيا نحو **120** ألف مسلم من أصل تركي، وتتهم تركيا السلطات اليونانية بمحاولة طمس الهوية الاسلامية والتركية لهذه الأقلية، من خلال سياسة تهجيرهم من أراضيهم ،وطمس هويتهم وتغيير أسمائهم ،وتقييد حركتهم ومنع انتخاب زعمائهم الدينيين وحرية التعليم والتملك ، في حين ترفض اليونان الاتهامات التركية وتعتبرها تدخلاً في شؤونها الداخلية، وتؤكد على حرية الأتراك فيها بصفتهم مواطنين يونانيين،[1] وفي مواجهة الاتهامات التركية هذه تطالب اليونان تركيا بمنح بطريركية الروم الأرثوذوكس في اسطانبول وضعاً خاصاً، والاعتراف بها كدولة مستقلة على غرار دولة الفاتيكان الكاثوليكية، وتستند اليونان في طلبها هذا إلى أنه عندما فتح السلطان محمد الثاني اسطانبول أقر استمرار الوضع الديني القائم في المدينة، لكن تركيا بدورها ترفض الطلب اليوناني وتعتبره مخالفا معاهدة لوزان عام **1932** التي أقرت بتبعيتها للسيادة التركية.

ورغم الخلفية التاريخية للنزاع **التركي – اليوناني** على البلقان إلا أنهما تتنافسان على إيجاد مدى اقتصادي وجيو–سياسي في هذا المنطقة التي تتشكل من جديد أمنياً وسياسياً، وربما يتجسد هذا التنافس بنوع من التعاون الإقليمي من خلال إقامة منظمات إقليمية للتعاون الاقتصادي والمالي والتجاري بين دول البلقان، وقد ظهرت ملامح مثل هذا التعاون في المؤتمر الأول لدول البلقان الذي عقد في جزيرة **كريت** في **تشرين الثاني 1997** ، وقد حضره كل من تركيا اليونان وألبانيا ورومانيا ويوغسلافيا ومقدونيا والبوسنة.

الفرع الرابع : المشكلة القبرصية.

تعد المشكلة القبرصية واحدة من تلك المشكلات المعقدة والتي تنذر تطوراتها بتأزم خطير في العلاقات بين تركيا واليونان، وتعود جذور المشكلة إلى بداية القرن الحالي عندما انتقلت الجزيرة إلى السيادة البريطانية عام **1878** بموجب اتفاق خاص بين بريطانيا والدولة العثمانية بعد أن كانت تتبع للأخيرة منذ عام **1517**، ثم تخلت تركيا عن كامل حقوقها في الجزيرة بموجب معاهدتي **سيفر 1920** و**لوزان 1932**، وبقيت الجزيرة تحت السيطرة البريطانية حتى عام **1960** حيث تم الاعلان

[1] خورشيد حسين دلي،**مرجع سابق.**

عن استقلال قبرص وتعيين الأسقف **مكاريويس** رئيس لها، إلا أن الجزيرة التي يشكل اليونانيون فيها نسبة **80 %** من السكان والأتراك نحو **20 %** ، ظلت موضع جذب وخلاف ونزاع بين تركيا واليونان لأسباب تتعلق بالدور الإقليمي لكل منهما.

وتعقدت المشكلة أكثر عندما دخلت القوات العسكرية التركية عام **1974** الجزيرة واحتلت القسم الشمالي منها والذي تقدر مساحته بنحو **38 %** من مساحة الجزيرة وتحتوي على **70 %** من الموارد الطبيعية فيها، ويعود السبب المباشر لاجتياح القوات التركية الجزء الشمالي من قبرص إلى الانقلاب العسكري الذي حدث في الجزء الجنوبي منه عام **1974** بدعم وتوجيه من المجلس العسكري الذي كان يحكم أثينا آنذاك والدعوة لتوحيد قبرص مع اليونان، وقد أعلن القبارصة الأتراك في عام **1983** عن قيام الجمهورية شمالي قبرص التركية، ولم تعترف بها سوى تركيا بل أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم **541** الذي اعتبر الجمهورية الجديدة غير شرعية.[1]

الفرع الخامس : التنافس التركي – الروسي في البلقان.

يمثل إقليم البلقان مصلحة حيوية لكل من روسيا الإتحادية وتركيا، وبالنسبة لروسيا يحظى هذا الاقليم بقدر عالي من المزايا الجيوستراتيجية منذ العهد القيصري مروراً بفترة الحرب الباردة وما كان يمثله الإقليم من أهمية قصوى في صراع الشرق والغرب وصولاً إلى الوقت الحاضر، فالرؤية الاستراتيجية الروسية ما انفكت ترى في هذا الاقليم بوابة خروج الأساطيل عبر الأدرياتيك نحو ميـاه البحر المتوسط لتعزيز الحضور البحري الروسي الذي يعد ضرورياً في التأثير على تفاعلات السياسة الدولية، كما وما انفكت روسيا تنظر إلى هذا الإقليم من زاوية العلاقة بالشعوب السولافية أو كحامية للديانة الأرثدوكسية، فضلاً عن أن مجاورة الإقليم لأوروبا الغربية وإطلالته على تركيا يرتب وضعاً جيوستراتيجياً يمكّن الروس من التأثير في مسألة المطابق التركية من جانب ،وعلى الجناح الجنوبي لحلف الناتو من جانب آخر[2]، وفي ضوء المكانة التي إحتلها إقليم البلقـان في الادراك الاستراتيجـي الروسي، عُد الإقليم لاعتبـارات الجـوار الجغـرافي والإرتباطات القومية والدينية مجالاً للنفوذ وعمقاً للأمن القومي الروسي بعد الحرب الباردة.[3]

---

[1] خورشيد حسين دلي ، **مرجع سابق.**

[2] السيد ولد أباه، "ليست حرب باردة"، **صحيفة الشرق الأوسط**، ع. 10305 (شباط 2007)، ص. 3.

[3] مالك عوني،" حلف الأطلنطي وأزمة كوسوفو :حدود القوة وحدود الشرعية"، **مجلة السياسة الدولية**،القاهرة: مؤسسة الأهرام، ، ع.137 (1999)، ص. 113.

لاشك أن انهيار الشيوعية في أوروبا وتفكك القوة العظمى السوفيتية قد حرر روسيا الإتحادية من أثقال الماضي وأتاح الفرص للعودة إلى الجذور والذات القومية فأنطلقت دعوتها لوحدة الشعوب السولافية تجمع بينها وبين شعوب بلغاريا واليونان وقبرص وصربيا، وتحقيق هذه الوحدة يتطلب مواجهة الكاثوليكية وألمانيا الموحدة من جانب ومسلمين البلقان وعلى أرسهم الأتراك من جانب آخر، بحيث تضمن هذه الوحدة إيجاد مواطئ قدم روسية عبر الصرب، واليونان في الادرياتيكي والمتوسط، مقابل دعم روسيا لليونان وقبرص في بعض مطاليبها الإقليمية والحيلولة دون تطويقها بدول إسلامية.[1]

وقد أسهم في قوة الدعوة للوحدة السولافية بروز الكنيسة الأرثدوكسية كعامل مؤثر في السياسة الخارجية الروسية، بعد إنهيار الشيوعية، فأثناء الزيارة التي قام بها **البطرياك** الروسي **اليكسي الثاني** راعي هذه الكنيسة كان قد دعا إلى الوحدة الروحية بين الكنائس الأرثدوكسية الروسية والصربية.[2]

وتمتلك روسيا علاقات متميزة مع اليونان العدو التقليدي لتركيا، وتعود أسباب ذلك إلى أمور عدة منها:[3]

1-اليونان لديها بنية سياسية وإقتصادية مستقرة تعطي فرصة مؤكدة للاستثمارات الروسية.

2-موقعها الجغرافي يمنح روسيا موضع قدم في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

3-وجود علاقات تاريخية وثيقة بين البلدين منذ العهد القيصري، ولاننسى أن الروس دعموا الثورة اليونانية عام **1821** م المطالبة بالاستقلال عن الدولة العثمانية، وأثمر هذه الدعم عن حصول اليونان على الاستقلال عام**1831**.

4-سعي روسيا الإتحادية إلى تقليل الإعتماد على تركيا في تصدير الطاقة من أجل ضمان منفذ على البحر المتوسط يتجاوز البسفور ويتم من خلال اليونان ، إذ أن أكثر ما تخشاه روسيا سعي

[1] عزت إبراهيم،" الأرثدوكسية وحلف الناتو اختيار أولي لنظرية صراع الحضارات"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع. 137 (1999) ، ص .130.

[2] C- cem oguz, orthodoxy and The Re-emergence, of the church in Russia politics, perceptions, journal of international Affairs, No 4, 1999, p.3.

[3] Constantions Filis, Greece role in Russia, planes for southeast Europe, Russia in GlobaL Affairs, No 2, 2006, p.63.

تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى حرمانها من المشتقات النفطية المستخرجة من بحر قزوين ومن آسيا الوسطى وتجنب مرورها عبر الأراضي الروسية لتمر عبر تركيا وأذربيجان.[1]

ولتحقيق هذا المسعى نجحت روسيا في عقد إتفاقية مع بلغاريا واليونان عام **2007** لبناء خط أنابيب **بورغاس الكسندر بوليس** لنقل النفط الروسي ونفط بحر بحر قزوين إلى الأسواق الغربية عبر البلقان دون المرور بمضيقي البسفور والدردنيل التركيين، ومن **ميناء بورغاس** البلغاري على البحر الأسود إلى ميناء **الكسندر وبوليس** اليوناني المطل على البحر المتوسط [2]، فروسيا ترى في مسعى تركيا لانشاء انبوب نفط **باكو -جيهان** واحداً من الرهانات التركية لتهديد مصالح للقوى السولافية والارثدوكسية وعلى رأسها روسيا واليونان.[3]

وهكذا نصل إلى نتيجة هي أن المصالح القومية الروسية والتركية تتقاطع بشكل كبير في إقليم البلقان لأسباب حضارية وتاريخية وقومية ودينية وإقتصادية، وهذا التقاطع يشكل مدخلاً لتنافس الأدوار بينهما في حسم أزمات الإقليم أو تصعيدها وفقاً لمتطلبات المصلحة القومية لكل منهما.

[1] محمد النعماني،" روسيا والدور القادم في منطقتي البلقان وحوض البحر الأسود"، **صحيفة الأهرام**، القاهرة، ع.67 (2007) ،ص .3.

[2] Metin GeZen, "Russia's Move to Blance, turkey's energy transit role", **tarkish Weekly**, 2007, p.3.

[3] موسى الزغبي،" الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة :حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق :اتحاد الكتاب العرب، ع.21 (2005) ، ص .28.

المبحث الثالث : تركيا والشرق الأوسط.

المطلب الأول: الشرق الأوسط كمجال حيوي لتركيا.

تماشيا مع التحولات الإقليمية والدولية وتكيفاً مع معطياتها ، ورغبة في الحصول على أدوار ريادية وزيادة نفوذها وتأثيرها في مناطق متعددة ، تعالت الأصوات والدعوات ، بضرورة انتهاج مقاربة جديدة في السياسة الخارجية التركية ، قائمة على عنصري الجرأة والفاعلية، وترتكز إلى تعدد الأبعاد، بدأت بمشاركة تركيا في حرب الخليج الثانية ،واستمرت وبرزت بشكل أكبر في منتصف التسعينات[1]،أين باشرت تركيا تدخلها في شؤون الأوسط من جديد ،وقد نبعت السياسة التركية تجاه المنطقة من نهج اختطه صانعوا القرار الخارجي التركي قوامه سبع مبادئ، والتي كانت بمثابة البوصلة الموجهة للعلاقات التركية بدول المنطقة، وإطاراً محدداً لكيفية التعامل مع شؤونها منذ الستينات وحتى نهاية الحرب الباردة.[2]

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط.
- عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة (كما كان الحال أثناء الحرب الإيرانية – العراقية).
- تطوير العلاقات الثنائية مع جميع دول المنطقة.
- بناء علاقات اقتصادية إلى أقصى حد ممكن.
- الحفاظ على توازن دقيق في موقفها من القضية الفلسطينية، وعلاقتها مع إسرائيل.

وإذا حاولنا رصد الأسباب التي كانت رواء التحول في السياسة الخارجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط نجد:

1–**الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي**،إضافة إلى التهديدات والتحديات التي باتت تركيا تواجهها والتي ينبع معظمها من الشرق الأوسط ،خاصة بعد احتلال العراق، مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في الناتو واقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من الشرق الأوسط ،والتي يمكن تلخيصها في:

- تصاعد التحدي الكردي، خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل.

[1] Stephane Larrabee Jan. O,Lesser ,**Turkish Foreing Policy in an age of uncertainty,**(RAND:the Center for Middle East Public Policy,2003),P8:

[2]Philip Robins, **Turkey and the Middle East,** (Royal institue of international affairs, 1991) , P .P 65-66 .

- تصاعد التحدي الإيراني، إذ نتج عن احتلال العراق إخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران، مما أدى تزايد نفوذها في المنطقة.
- إذن تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية.[1]

2–**تعثر الدور الأمريكي في المنطقة:** حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش للقوى في المنطقة للاستفادة منه ، وفي هذا الإطار تأتي التحركات التركية ومصر والسعودية.[2]

3–**تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:** حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي منذ عام **1453**، حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبي من أن انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدوداً مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات **(سوريا، العراق، إيران)**، ويقحمه في سياساتها وبالمقابل تدرك تركيا أن دورها الإقليمي المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين سيؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي إذ أنها ستكون صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوروبي.

إذن فالرفض الأوروبي لتركيا يعد واحدا من الأسباب التي دفعت أنقرة لمراجعة العديد من خياراتها، حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي الإسلامي، الأمر الذي يدفعها اليوم لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية وحتى الإفريقية.

4– **تمتد تركيا إقليميا في المنطقة سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه،** بحيث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماما في حالة الشرق الأوسط، وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني والذي استثمرت فيه إيران ماليا وإيديولوجيا لبناء شبكة من

[1] فتيحة ليتيم،"تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة المفكر**، بسكرة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ع.5 (مارس2010) ،ص. 212.
[2] إسلام جوهرو شادي عبد الوهاب، "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق و سوريا و لبنان"،**مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، ع.43، (جانفي 2009) ، ص ص. 150-151.

التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما، المقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف تشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة ولكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير.

5-**أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية**، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، وألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الروسي.[1]

6-**الصورة إيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة**، والترحيب الغير مسبوق بهذا الدور من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ عام **1923**، ووصل الأمر إلى حد الحديث عن النموذج التركي وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها، مثل التناوب السلمي على السلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية والفصل بين الحزبي والدولتي.

7-**المصالح الوطنية التركية في المنطقة** والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تشكل الدول العربية أولا سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية.
- تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات الطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لعاملين أساسين هما تعاظم قدرات الإقتصاد التركي وطموح تركيا لتصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.
- توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري بنها وبين الدول العربية ، وهو ما لا يجعل تركيا عنصراً وافداً إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور.

8-**التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا** على قيامها بدور إقليمي جديد في المنطقة، حيث كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العدالة وللتنمية دور كبير في توجيه سياسة تركيا الخارجية ، ويرى الحزب أن دور تركيا كدولة تابع أصبح شيئا من الماضي ، ويجب أن تحتل مكانة جديدة لضان أمنها واستقرارها تضطلع بموجبها بدور

[1] فتيحة ليتيم، **مرجع سابق**، ص. 213.

دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز من خلال استعمال القوة اللينة كنموذج داخلي يحظى بالاحترام العالمي سياسياً واقتصادياً ثقافياً (كجسر يربط بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة اقتصادية رأسمالية) والقيام بدور أكثر فاعلية لرفع مكانة تركيا الدولية.

المطلب الثاني: العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط.

الفرع الأول: العلاقات التركية – العراقية.

قد يكون العراق البلد الأكثر أهمية لتركيا ، نظراً إلى الجوار الجغرافي من جهة ، وإلى تداخل المشكلة الكردية بصورة عضوية بينه وبين تركيا من جهة أخرى.[1]

وقد عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في ثلاثين سنة الأخيرة وذلك حسب التحولات التي شهدها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران **1979م**، والتدخل السوفيتي في أفغانستان، وتفكك الاتحاد السوفيتي فيما بعد، وقيام الحرب العالمية الثانية، وأحداث **11 سبتمبر 2001م** واحتلال العراق **2003م**، وذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة ككل، وفي العراق على وجه الخصوص.

جاء غزو العراق للكويت ليضع حداً للعلاقات **التركية – العراقية** اتسمت بالإيجابية والتحالف طيلة ثمانينات القرن الماضي،ما جعل تركيا تنضم للمعسكر الغربي ضد العراق، واعتبرت أن غزو العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الاتحاد السوفيتي، فسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ عملية غارات ضد العراق، إن مسارعة تركيا لفتح أراضيها لقوات التحالف لبدء عملية تحرير الكويت جاء وفقا لإستراتيجية تركية للسيطرة على منابع النفط العراقي المتمركز شمال العراق ضمن خطة لاسترجاع مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين[2]

[1] أحمد يوسف ونفين مسعد ، **حال الأمة العربية : 2009 – 2010 النهضة أو السقوط** ، ط1 (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) ، ص . 72 .

[2] محمود سالم السامرائي،" المساومة في السياسة الخارجية التركية"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.13(شتاء 2007) ،ص. 227.

ومنذ انتهاء **حرب الخليج الثانية** *، انتهجت تركيا سياسة التدخل العسكري في شمال العراق بشكل مستمر بحجة تعقب متمردي حزب العمال الكردستاني، ففي **1991/12/18م** انتقلت السياسة التركية من دور الوسيط والحامي للأكراد في شمال العراق، إلى دور المراقب على تحركاتهم[1]

ومن أهم القضايا التي كانت سببا في توتر العلاقات **التركية – العراقية** حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والذي طالما شكل تهديدا أمنيا بالنسبة لتركيا بدعم من العراق بحسبها، وبالإضافة إلى القضية الكردية، فإن قضية الموصل وكركوك كانت سبباً لتأزم **العلاقات التركية – العراقية** في بداية تسعينات القرن الماضي، وذلك إثر التصريحات العديدة لمسؤولين أتراك حول تبعية مدينتي الموصل وكركوك لتركيا بدل من العراق.

في هذا الشأن أكد الرئيس التركي **سليمان ديمريل** في **1995/05/01م** على ضرورة تعديل الحدود **العراقية – التركية** ،لأسباب أمنية، وإشارته إلى أن الموصل مازالت تابعة إلى تركية[2].

وبعد الحرب الأمريكية على العراق والتي اعترضت عليها من البداية، وجدت تركيا نفسها أمام معطيات مختلفة ، فعلى سبيل الكمثال ليس سهلاً على تركيا البقاء مكتوفة في حال استمرت العمليات التي يشنها حزب العمال الكردستاني داخل أراضيها انطلاقا من كردستان العراق، وليس سهلاً عليها أن تكتشف أن إيران هي المنتصر الأول والوحيد من الاحتلال الأمريكي للعراق، وأنها صارت لاعبا إقليمياً لا يمكن تجاهله، بعدم صارت تمسك بمعظم الأوراق في العراق وتتحكم بقرارات الأحزاب الشيعية الكبيرة التي ليست سوى امتداداً لأجهزتها، وليس سهلاً على تركيا أن تكتشف أيضاً أن كل الأحداث التي يشهدها العراق تصب في اتجاه تهميش دورها على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك استمرار حرمانها من النفط العراقي الذي بعض آباره قريبة من حدودها.[3]

وإستناداً إلى المعطيات السابقة يمكن فهم وتفسير الحراك السياسي والدبلوماسي المكثف لتركيا إتجاه العراق، ويبدو أنَ الأولوية بالنسبة لتركيا هي الحفاظ على الوحدة الإقليمية للعراق، والخوف من أن يؤدي تغيير الحدود إلى إطلاق شرارة الإنقسام داخل تركيا نفسها، مما يعكس خوف وقلق تركي من

---

[1] وليد رضوان،**العلاقات العربية التركية :دور اليهود و التحالفات الدولية و الإقليمية و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية نموذجا** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع،2006) ، ص. 249.

***حرب الخليج الثانية**، تسمى كذلك **عملية عاصفة الصحراء** أو **حرب تحرير الكويت** (17 يناير إلى 28 فبراير 1991)، هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. تطور النزاع في سياق حرب الخليج الأولى، وفي عام 1990 اتهم العراق الكويت بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة،وعندما اجتاحت العراق الكويت فُرضت عقوبات اقتصادية على العراق وطالب مجلس الأمن القوات العراقية بالانسحاب من الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط.

[2] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات** (بيروت: رياض الريس للكتب و النشر) ،ص. 248.

[3] عبد الله تركماني ، **مرجع سابق**، ص. 159.

سيناريوهات متعددة للعراق من تقسيم وإعادة صياغة، طبقا للتوازنات الاستراتيجية المتغيرة في المنطقة، بعد أن أزال سقوط الرئيس السابق صدام حسين ذلك الثقل الموازن للثقل الإيراني، ولن يكون للعراق المتصدع حالياً قادراً على القيام بأية أدوار استرتيجية توازي الأدوار الإيرانية والتركية.[1]

وقد سعت تركيا إلى تدعيم علاقتها بكافة الفصائل السياسية في العراق وذلك في إطار إستراتيجيتها لحفظ الاستقرار هناك، فعلى سبيل المثال قام الرئيس العراقي الجديد، جلال الدين طالباني بزيارة رسمية لأنقرة في مارس **2008** وذلك بدعوة من نظيره التركي **عبد الله غول** الذي أكد ضرورة تعميق العلاقات بين الطرفين، كما تم تعيين مبعوث تركي خاص للعراق هو **مراد أوزليك** من أجل مناقشة القضايا العالقة مع حكومة كردستان العراق.

وفي يوليو/ تموز **2008** قام رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** بزيارة تاريخية لبغداد هي الأولى من نوعها لمسؤول تركي منذ **18** عاماً، وقد نجح أردوغان خلال الزيارة في الحصول على موافقة حكومة **نوري المالكي** على التصدي لحزب العمال الكردستاني، كما وقع الطرفان اتفاقية لإنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي الذي يتولى مناقشة القضايا الاستراتيجية بين البلدين من خلال اجتماعين سنويين لرئيسي وزراء البلدين، وقد سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية ببغداد.

وخلال السنوات التالية للاحتلال، أصبح العراق واحد من أبرز مسائل السياسة الخارجية التركية، وتنطوي سياسة تركيا اتجاه العراق على بعدين أساسيين: القضية الكردية، وسعي تركيا لأن تكون معبراً رئيسياً للطاقة لأوروبا:

أ–سياسة تركيا اتجاه القضية الكردية:

يمثل الأكراد ونمو ظاهرة الإرهاب الدولي قوى تؤثر بشكل متزايد سواء في أسلوب أو مضمون السياسية الخارجية والأمنية التركية، والواقع أن النقاش حول هذه القضايا التي يعاد فيها طرح كيفية تكييف النظام السياسي المحلي مع المتغيرات والقضايا الخارجية ، وذلك بما يحفظ لتركيا مكانتها ودورها الإقليمي، كما يحافظ على وحدة الكيان التركي الذي أصبح مهدد بالتشتت والتمزيق من جراء النزعة العرقية.[2]

وتتمحور السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الكردية في:

[1] **المرجع نفسه** ، ص. 160.

[2] Setphen Larsabee, Ian O Lesser, Turkish foreign policy in the age of uncertainty, rand publications ,N-y USA 2003, P 1-2.

-تصفية حزب العمال الكردستاني وحرمانه من ايجاد ملاذ آمن له في شمال العراق، خاصة في ظل إتهام تركيا لحكومة إقليم كردستان بدعم حزب العمال الكردستاني.

-الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة أو كونفيدرالية عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط.

ولقد توضحت معالم السياسة إتجاه العراق في خطاب **أردوغان** أمام نواب حزبه في **09** جانفي **2007** والذي أكد فيه على دعم وحدة العراق، ورفض تقسيمه وتصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العرقية وضرورة الاشراف الحصري للحكومة المركزية على ثروات النفط والمصادر الطبيعية الأخرى.[1]

ولتحقيق أهدافها في العراق استخدمت تركيا العديد من الوسائل التي تراوحت بين خيار الضغط الدبلوماسي والخيار العسكري والتهديد بفرض العقوبات الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

- فتح باب الحوار مع الأكراد في العراق وذلك من خلال دعوة **جلال طالباني** لزيارة تركيا في فيفري **2008**، ولقاء مراد أوزجلك المبعوث التركي الخاص و**أحمد داوود أوغلو** المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي للشؤون الخراجية مع رئيس وزراء إقليم كردستان.
- **التهديد باستخدام القوة العسكرية واستخدامها فعليا:** حيث هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة ضدهم إذا حاولوا الإنفصال أو الإستيلاء على مدينة كركوك، ولقد شنت القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق عدة مرات منها كما حدث في أكتوبر **2008**.
- **احتفاظ تركيا بقواعد عسكرية في شمال العراق:** من بينها القاعدة الموجودة في دهوك، وباميرني وغيرها، وتضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدهم من مدرعات وطائرات هيليكوبتر.
- **التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية** : يعتمد إقليم كردستان على تركيا إقتصاديا من عدة نواحي توظفها تركيا تركيا كأداة ضغط على الإقليم، ويقدر عدد الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان بحوالي **300** شركة، كما تبيع تركيا الوقود لإقليم كردستان، يضاف إلى ذلك تدير نفط شمال العراق عبر الأراضي التركية من خلال أنبوب النفط **كركوك – جيهان** التركي.

[1] فتيحة ليتيم، **مرجع سابق**، ص .217.

- انطلاقاً من هذا التاريخ الحافل بالإضرابات في العلاقات البينية للبلدين حول القضية الكردية، يجع العقيدة الأمنية التركية لا تتضمن أي فصل بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا، لأن كل واحدة من هاتين المنطقتين تشكل الإمتداد الجغرافي والثقافي والإثني للمنطقة الأخرى، ففي نظر العديد من الأتراك يمس مستقبل العراق عموماً ومستقبل أكراد العراق خصوصاً جوهر المصالح الأمنية التركية.[1]

وفي أواخر عام **2010** شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقا في مجال الأمن والطاقة، خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق تذمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي.

إن هذا التحول في السياسة التركية تجاه العراق نابع من قناعة الساسة الأتراك أنه لا يمكن الوصول لحل لمشكلة الأكراد إلا بإقامة علاقات تعاونية مع العراق، المعني الأول في المنطقة بهذا المشكل، كما أن التقارب **التركي– العراقي** أتى في إطار سياسة تركيا الجديدة والمبنية على تعدد الأبعاد ومبدأ تصفير المشكلات مع الجوار.

الفرع الثاني: العلاقات التركية – السورية.

شهدت العلاقات **التركية – السورية** منذ الثلاثينات من القرن العشرين توتراً ملحوظاً، بسبب إتفاقية أنقرة عام **1921** م، التي تنازلت فيها فرنسا كدولة إنتداب على سوريا آنذاك على أراضي سوريا لتركيا والمتمثلة في **أضنه، ومرسين و لواء الاسكندرونة** ، وعلى إثر ذلك احتلت تركيا هذا الإقليم وضمته لها وسمته **هاتاي**، خلافاً لقرارات عديدة صدرت من عصبة الأمم آنذاك تقر بملكية سوريا لهذا الإقليم المهم والاستراتيجي والذي تبلغ مساحته **14000** كم2، ولايزال هذا الملف أحد القضايا الحساسة في العلاقات التركية السورية.[2]

خلال فترة التسعينات من القرن الماضي شهدت العلاقات **التركية – السورية** العديد من النزاعات والصراعات، فأزمة نهر الفرات أحد الأزمات التي تساهم في تعميق الخلاف في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تمثلت هذه الأزمة في مشروع جنوب الأناضول الذي تقيمه تركيا على منابع نهري الدجلة والفرات، وأرادت تركيا من وراء هذا المشروع تعزيز هيمنتها على النهرين بشكل كامل ، والانفراد

[1] بيل بارك، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق : المشكلات و الآفاق المستقبلية** (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2005)، ص ص. 13-15.
[2] صايل فلاح مقداد السرحان، **مرجع سابق**، ص. 228.

الكلي باستثمارهما، مما يعني بوضوح تهديد مشاريع التنمية في سوريا في مجالات الزراعة وتوليد الطاقة، ونقص في الموارد المائية، وفي ظل التوتر السوري التركي هذا فقد تعاظم التقارب التركي الإسرائيلي في أنقرة قائلاً : بأن تركيا ذات أهمية بالنسبة إلى موارد المياه في المنطقة،[1]ومن هنا يتبين لنا أن التقارب **التركي – الإسرائيلي** من خلال مشاريع المياه ، من شأنه أن يتسبب في توتر بين تركيا والدول المجاورة خاصة سوريا ، فهذه المشاريع تشكل تهديدا للأمن المائي داخل الدول المجاورة.

هذا وقد توترت العلاقات التركية السورية بسبب القضية الكردية ، وقد هددت تركيا سوريا عام **1998**، في حال لم تضع حداً لنشاط حزب العمال الكردستاني، كما تهم الرئيس السابق سليمان ديميريل سوريا عام **1996** في واشنطن بأنها تدعم الإرهاب في كل من لبنان والأراضي المحتلة.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة خلال عام **2002**، كانت سوريا العنوان الرئيس لسياسية تصفير المشاكل التي انتهجتها تركيا في هذه الفترة، فقد تحسنت العلاقات **التركية – السورية** بشكل غير مسبوق ، إثر الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في عام **2004**، ورد الرئيس التركي **أحمد نجدت سيرز** آنذاك بزيارة خلال عام **2005**، كما دخلت تركيا كوسيط بين إسرائيل وسوريا في المفاوضات غير المباشرة التي جرت في اسطنبول في عام **2008**، غير أن العدوان على غزة نهاية عام **2008** وبداية **2009**، وما نتج عنه من توتر في العلاقات التركية الاسرائيلية أدى إلى توقيف الوساطة.

أما عن التعاون الإقتصادي والذي يعتبر أهم الأسس لتفادي النزاعات والخصومات وذلك ما تجلى في العلاقات السورية التركية ، وبدت بوادر الانفتاح الاقتصادي بين الطرفين مند زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية التركية **1999/04/28**م وتم خلالها لاتفاق بشأن تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل الجوي والبحري والبري والسكك الحديدية.

في نوفمبر **2000**م جاءت زيارة عبد الحليم خدام لتركيا، ووقع الطرفان بروتوكول سياحي ، ثقافي ومذكرة تفاهم مشتركة تحدد خطوات تطوير التعاون في مجالات التجارة العلمية والفنية والتعليمية والثقافية ، وإحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة ، وفتح معبر حدودي جديد وإعادة تشغيل خط حديدي دمشق – اسطنبول وإلغاء الازدواج الضريبي.

[1] هيثم الكيلاني،**تركيا و العرب دراسة في العلاقات العربية التركية** (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات، 1996)، ص ص. 65-69.

وعرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطور كبير خاصة على مستوى التبادل التجاري ففي **2004**م قام الرئيس السوري **بشار الأسد** بزيارة إلى أنقرة، وتعتبر أول لرئيس سوري إلى تركيا منذ العهد العثماني، وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات:

–اتفاقية منع الازدواج الضريبي.

–اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار.

–اتفاقية البرتوكول السياحي.

في **مارس/آذار 2004** زار وزير التجارة التركي مدينة حلب رفقة **140** رجل أعمال تركي، وفي دمشق بحث مع مسؤولين إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة سورية – تركية، وفي لقاء **بولنت ارينج** رئيس البرلمان التركي برئيس مجلس الوزراء السوري **ناجي عطري** قال الأخير: "إن الشركات التركية لها الأولوية في تنفيذ المشروعات في سوريا"، وفي **نوفمبر/تشرين الثاني 2004م** قام وزير الدولة التركي لشؤون التجارة كورشاد توزمان بزيارة إلى سوريا رفقة وفد يضم **300** رجل أعمال تركي وبحث مع دمشق تفاصيل الاتفاق التجاري وفتح الحدود.[1]

وفي نهاية عام **2004** زار رئيس الحكومة التركي رجب طيب أردوغان سوريا، وتم خلالها التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين البلدين ،ومناقشة موضوع إقامة مراكز التجارة الحدودية وسبل تنسيق الجهود ونزع ملايين الألغام المزروعة على طول الحدود الممتدة على **859 كلم2**، وفي **2006**م وضع الجانبان السوري والتركي برنامج لتطوير التعاون في عدة مجالات.

إن هذا التقارب الاقتصادي الجاد بين الدولتين أتى في ظروف دولية فرضت على الدولتين التعاون والتنسيق فيما بينهما، وخاصة بعد تمركز الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والنشاط الدبلوماسي لإقليم كردستان العراق ،والأهم من ذلك تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة مما إستوجب على سوريا وتركيا احتواء هذا النفوذ وتنسيق سياستهما تجاه قضايا المنطقة، وبسبب العزلة التي فرضت على سوريا بسبب الضغوط الدولية عليها في قضية الأزمة اللبنانية **2005**م، كان لابد لها من الانفتاح على تركيا.

[1] وليد رضوان،**العلاقات العربية التركية :دور اليهود و التحالفات الدولية و الإقليمية و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية نموذجا** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، 2006) ،ص. 385.

بلغت العلاقات **التركية** – **السورية** ذروة التنسيق الاقتصادي سنة **2007**م، فبعد نمو التبادل التجاري بين عامي **2002–2003م** بنسبة **37** بالمئة و بلوغ حجم الاستثمار التركي في سوريا **400** مليون دولار، إذ تعتبر تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا[1]، و في سنة **2006**م بلغت صادرات تركيا إلى سوريا **620** مليون دولار، أما صادرات سوريا إلى تركيا فقد بلغت **400** مليون دولار وهي أعلى قيمة تبلغها منذ **2003**م[2].

نجح التعاون الاقتصادي السوري – التركي، وأفرز نتائج سياسية جيدة حيث تكللت العلاقات بين تركيا وسوريا بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين البلدين في صيف **2009**م، بعد إعلان البلدان إنشاء منطقة تجارة حرة عام **2007**م، كما شهد عام **2009**م حدث مهم للبلدين حيث نظما مناورات عسكرية في شهر **نيسان/أفريل**، وفي أكتوبر تم إلغاء التأشيرة بين البلدين، وفي ديسمبر تم الإعلان عن مجلس تعاون التركي_السوري.[3]

إن إعلان الطرفين إنشاء هذا المجلس جاء في ظرف يبحث فيه كلا الطرفين عن لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط، وأدركا أنه يجب عليهما التنسيق سياستهما الخارجية تجاه قضايا المنطقة حتى لا تتناقض ، ما قد يتسبب في حدوث شرخ في علاقتهما ببعضهما ، هذا من جهة ومن جهة أخرى إدراك تركيا أن عضويتها في الاتحاد الأوروبي قد تستغرق المزيد من الوقت ، وحتى لا تبقى في قاعة الانتظار طويلا رأت أنه يجب عليها لعب دور إقليمي خارج الدائرة الأوروبية ، وهو ما دفعها إلى توطيد العلاقات مع كل من سوريا وإيران وفلسطين ضد إسرائيل الحليف الاستراتيجي والتاريخي لتركيا.

أما بعد الأحداث التي شهدتها سورية سنة **2011** ،حيث إنطلقت شرارة الأزمة من مدينة **درعا** يوم **15 مارس 2011**، وكان الحراك سلمياً مطالباً بإصلاحات سياسية، لكن القيادة السورية إنزلقت منذ البداية في الحل الأمني وقابلت الإحتجاجات بالرصاص الحي فإنتقلت الشرارة إلى المدن الأخرى، ومنه أنفلتت الأوضاع.[4]

ولقد إختارت القيادة السورية الحل الأمني، لأنه ساد الإعتقاد لدى النظام السوري بأن عدم قدرة النظام السياسي في كل من تونس ومصر على التحكم في المظاهرات التي إندلعت في كل منهما،

---

[1] فتيحة ليتيم، **مرجع سابق** ،ص. 220.

[2] Fatih Ozatay ,''Turkey's transformation and some commentson Turkey – Syria relation »,tepav ,3January 2007.Avaiable at , www.tepav.org.tr/eng/admin/.../Fathi Ozatay Suriye Heyeti Sunumu.pdf. (in : 14/04/2010).

[3] Carol Migdalovitz,''Turkey's :selected forgeign policy issues and US '', views congression all research service :v 07,N° 5700,p17 Avaiable at :www.fas.org/sgp/crs/93ideast/RL34642.pdf (in :. 25/11/2010).

[4] عمار عزون، **ثورات العرب في القرن الحادي و العشرين**، ط1 (لبنان: دار الفرابي ، 2013)، ص. 158.

كان نتيجة عدم إستخدامهما للقوة بسبب عدم موالاة الجيش للنظامين، وهو الأمر الذي يحضى به النظام السوري، الأمر الذي مكنه من قمع المظاهرات في درعا وهو ما ساهم في تردد الفئات المدنية في الإنضمام إلى الثورة.[1]

ولكن بالرغم من ذلك ، ومع تسارع الأحداث أخذت المظاهرات منحى جديداً مع إنتقالها إلى **حمص وبانياس،** ومواجهة الأمن لها بإطلاق النار والتفريق والإعتقال، ومع إزدياد عدد القتلى والجرحى نتيجة الأعمال القمعية، تدخلت أحزاب المعارضة والتي إندمجت لتشكل المجلس الوطني السوري لتمثيل الثورة السورية في المحافل الدولية، بغية التحرر من الإستبداد وبناء دولة ديمقراطية في الوقت الذي واجه فيه النظام السوري هذه المعارضة والمظاهرات بالقمع والترويج لفكرة إنتقال السورية إلى وضع اللاّ–أمن في حالة سقوط نظام الأسد.

وتعتبر مجموعة الضغوطات الداخلية والواقع المتدهور نتيجة زيادة نسبة من هم تحت خط الفقر، إضافة إلى التأثر برياح ثورات الربيع العربي والتدخل الخارجي، من أهم العوامل التي كانت سبباً رئيسياً لإنفجار الوضع في سورية ودخولها في قلب حراك يعتبر حدثاً مفصلياً في منطقة المشرق العربي ، وفصلاً مهماً من فصول التغيير وإعادة بناء الأوطان على أساس مفاهيم إنسانية تشاركية فاعلة ، خاصة بعد فشل الأنظمة الشمولية في إدارة التفاعلات الإجتماعية.[2]

لقد أحدثت الأزمة السورية ارتباكاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا والمحطات الأكثر استقبالا للساسة الأتراك ، إلى جانب آخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب عن زيادة المواجهات في سوريا، وخوفها أيضا من تدفق اللاجئين، لذلك أقامت معسكر للهلال الأحمر داخل الأراضي التركية ، فتركيا تريد تحول سلس في سوريا و ليس تحولاً تلفه الفوضى.[3]

–**الموقف التركي تجاه الأزمة السورية:** تبنت تركيا مدخلا مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع في بداية الأمر بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني في إستضافة أنشطتهم على الأراضي التركية، لكنه تطور بعد ذلك إلى مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن

[1] عزمي بشارة، **سورية : درب الآلام نحو الحرية** (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013)، ص ص.34-36.
[2] معن فهد، **الثورة السورية قصة البداية** (سورية: مركز عمان للدراسات الإستراتيجية، 2014)، ص ص. 2-3.
[3] نظير محمود أمين، "موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية " ، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ،كلية القانون و العلوم السياسية، جامعة ديالي 2013)، ص. 21.

السلطة ،[1]وقد شجع ذلك **أردوغان** وحكومته على إعتبار أن تركيا مرشحة لملء الفراغ في حال ذهاب النظام في سوريا ، وخاصة في ظل تقلص الدور المصري في قيادة العالم العربي، لكن صمود النظام السوري وترابطه وردود الفعل الإيرانية والمواقف الروسية والنشاطات التركية، فضلاً عن الرفض السعودي الكامل للإقتراحات التركية في التغيير والإصلاح، كل ذلك كان له تأثير على الموقف التركي مما يجري في سوريا.[2]

وتشكل الأزمة السورية هاجساً لتركيا ، وذلك مع إمكانية تزايد النشاط والعمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، الذي أصبح له عمق إستراتيجي داخل الأراضي السورية في المناطق الكردية الشمالية التي تخلى عنها النظام السوري لصالح حزب الاتحاد الديمقراطي – الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني–، يضاف إلى ذلك الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن مشكلة اللاجئين السوريين إليها ، الذين فروا هرباً من القصف وتدمير النظام السوري للمدن والبلدات ، وقد تجاوز عددهم المائة ألف ، وكل ذلك يرمي بثقله على الحكومة التركية.

وقد مرت مواقف تركيا إزاء الأزمة السورية بعدت مراحل الأولى هي مطالبة النظام السوري بالإصلاحات واستعدادها لتقديم المساعدة، ثم احتضان المعارضة ودعمها ، وفي **ماي 2012** وصل الأمر حدقطع العلاقات نهائيا مع نظام الأسد وذلك بطرد الدبلوماسيين السوريين من أنقرة إحتجاجاً على الإنتهاكات التي يقوم بها الجيش في مدينة الحولة، ثم مرحلة مابعد الإتفاق الأمريكي الروسي على إثر مؤتمر فيينا الذي ينص على بقاء الأسد على رأس السلطة إلى حين إجراء انتخابات وهو ما وافقت عليه تركيا.

[1] محمد الخليفي، "تركيا و الربيع العربي: التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية" ،**صحيفة القدس**، (2013/03/12).
[2] علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي و السناريوهات المتوقعة** (المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2012)، ص ص. 20-21.

الفرع الثالث: مواقف تركيا إزاء القضية الفلسطينية.

إن القضية الفلسطينية حاضرة تاريخياً لدى الشعب التركي منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، حيث رفض إعطاء أرض فلسطين لإقامة دولة اليهود عليها، ويبقى الموقف التركي ثابتاً، فكان بعض القادة الأتراك يعبرون عن مشاعرهم الضمنية تجاه فلسطين كلما أتيحت فرصة لذلك، ولكن إرتباط النخبة السياسية التركية المتشددة بعلاقات تحالفية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، كان يحول دون إتباع سياسات مؤيدة للقضية الفلسطينية.

ومع إعتلاء حزب **العدالة والتنمية** لسدة الحكم سنة **2002**، ساهمت الجذور الإسلامية لهذا الأخير في إتخاذ مواقف تضامنية قوية لجانب الشعب الفلسطسني، معتمدة في ذلك على الدعم والحضور القوي للقضية الفلسطينية في أوساط الشعب التركي، ومع اعتماد تركيا على الدبلوماسية الإستباقية الرامية لحل النزاعات بأدوار بسيطة بين الأطراف المتناقضة، كان لزام عليها أن تتمتع بعلاقات طيبة مع الجميع بما في ذلك إسرائيل.[1]

ولعل أهم المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية، هي رفض رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** طلباً لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق **شارون** للقائه في **تشرين الثاني/2003** احتجاجاً على المجازر التي ارتكبها هذا الأخير في حق الفلسطينين، واستقبل **خالد مشعل** رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الخارج.

كما رفض **أردوغان** مقابلة **إيهود أولمرت** نائب رئيس الحكومة الإسرائيلي في زيارته لأنقرة على رأس وفد تجاري اقتصادي في **2004/07/13** وفي نفس اليوم استقبل **أردوغان** رئيس الحكومة السوري **ناجي العطري** وصرح **أردوغان** حينها أن:" هناك أطفال يرشقون بالحجارة وإسرائيليون يطلقون الصواريخ فإن كان الأطفال إرهابيين، فكيف نصف من يطلقون النار من المروحيات، إنها دولة إرهابية".

لقد تحدى **أردوغان** إسرائيل بوصفها بالإرهابية باعتبار أنَها هي وكل من يؤيدها كانوا يطلقون هذه الصفة على حركة حماس التي تدافع عن الأرض وتسعى لاسترداد الحقوق الضائعة، وبالتالي كان هذا الوصف بداية لبلورة فهم مغاير لمصطلح الإرهاب بالنسبة للدول الأخرى.

[1] محمد نور الدين، "مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**،ع. 8 (2010).

ونددت تركيا على لسان رئيس وزرائها باغتيال الشيخ **أحمد ياسين*** زعيم حركة حماس عام **2004**م وسحبت سفيرها من إسرائيل.[1]

وفي عام **2006** رحبت تركيا بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتواصلت معها حيث كانت من أولى الدول التي استقبلت **خالد مشعل** رئيس المكتب السياسي للحركة.[2]

وخلال عام **2007**م انتهجت تركيا سياسة متوازنة إزاء الملف العربي – الإسرائيلي، فهي من جانب قامت بالوساطة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين الرئيس الفلسطيني **محمود عباس** والرئيس الإسرائيلي **شيمون بيريز** بدعوة من الرئيس التركي والسماح **لبيريز** بالتحدث أمام البرلمان التركي، ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.

ومن جانب آخر سعت تركيا للتوسط بين **محمود عباس** وحركة حماس لتسوية الخلافات بينهما ،وقد قام الموقف التركي تجاه حركة حماس على ضرورة ضم الحركة إلى العملية السياسية، والعمل على إقناعها بوقف إطلاق النار وإيجاد تسوية سياسية مع مختلف الفصائل الفلسطينية وقد التقى وزير الخارجية أحمد داود أغلو مرتين في سوريا مع **خالد مشعل** ،وجاءت زيارته الثانية نتيجة طلب الرئيس الفرنسي السابق **نيكولا ساركوزي** مد يد المساعدة من **أردوغان**، وهذا يعني أن تركيا قامت بالوساطة بين حماس والفاعلين الدوليين في وقت حافظت فيه على الاتصالات مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية **ومحمود عباس**، وكانت مساهمة تركيا في هذه المسألة هي تحفيز حماس على اتخاذ خطوات براغماتية، وضمان حدوث تقارب بين الفصائل الفلسطينية.

وفي عام **2008**م أعاد الموقف القوي لحكومة **أردوغان** من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر **2008/ يناير 2009** تركيا مرة أخرى إلى بؤرة المشهد الإقليمي، وجاء التحرك التركي تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ليؤثر على الدور التركي الفاعل في الساحة الإقليمية ،

---

[1]Carol Migdalovitz , « Turkey : selected foreign issues and US view »**, congression all research service** , vol.07,n° 57000, P .10 . Available at : www.fas.org/sgp/RL34642.pdf. in(13/06/2014)

*الشيخ **أحمد إسماعيل ياسين** (28 يونيو 1936 - 22 مارس 2004) من أعلام الدعوة الإسلامية بفلسطين والمؤسس لحركة المقاومة الإسلامية حماس وزعيمها حتي وفاته. لقي أحمد ياسين حتفه في هجوم صاروخي شنته الطائرات الإسرائيلية على سيارته في الصباح. حيث قصفت الطائرات سيارة ياسين أثناء عودته بعد أداء صلاة الفجر بمسجد بالقرب من منزله. تمتع الشيخ أحمد ياسين بموقع روحي وسياسي متميز في صفوف المقاومة الفلسطينية، مما جعل منه واحداً من أهم رموز العمل الوطني الفلسطيني طوال القرن الماضي

[2] Ibrahim Kalin, ‘’Turkey and Middle East :Idology or Geo-Politics ?’’,private view, (Istanbul , 2008) ,pp.10-13.

وكرسالة لأوروبا على أن تركيا يمكنها التواصل بسهولة مع تيار الممانعة في المنطقة، وتنسيق الملفات مع تيار الاعتدال.

وقد تمثل الموقف التركي في انتقاد أردوغان السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينين في قطاع غزة ، ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بوقف العدوان وتحقيق وقف إطلاق النار، وفتح المعابر إلى غزة وإرسال المساعدات الإنسانية والشروع في إجراءات متبادلة لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين إضافة إلى انتقاده تلك السياسة الإسرائيلية في مؤتمر **دافوس** عام **2009** عندما ذكَر **شيمون بيريز** بأنه حفيد للعثمانيين الذين احتضنوا اليهود الهاربين من اسبانيا ومناطق أخرى من العالم، ولم يضطهدوهم على عكس ما تفعل إسرائيل بالفلسطينيين في غزة[1]

وعندما شنت إسرائيل عدوان آخر قطاع غزة في شهر أفريل عام **2011م**، أدانت تركيا هذا العدوان الإسرائيلي الذي أسفر عن وقوع ضحايا بين المدنيين وطالبة بإنهاء العنف في غزة ،ولعبت دوراً مباشراً وفاعلاً حيث ندد **أردوغان** بالعدوان على القطاع ، ورأى أن إسرائيل لم تحترم شروط التهدئة على رغم من إلتزام حركة حماس بها ، كما عد الرد الإسرائيلي غير المناسب بالمرة مع ما تفعله حماس، ولخص **أردوغان** الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأنه عمل غير إنساني ، وظالم وغير مقبول، ودعى إلى وقف الغارات الإسرائيلية ، وأدان ما رآه ضربة للمبادرات **العربية- الإسرائيلية** ، كما حث مجلس الأمن الدولي على التدخل بأسرع ما يمكن.[2]

وبالرغم من أن خطاب حزب **العدالة والتنمية** حيال القضية الفلسطينية جاء منتقداً لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة ، لكن هذا لا يعني أن تركيا تعادي إسرائيل ، أو أنها على استعداد لاتخاذ إجراءات للضغط عليها ، أو أنها تسعى إلى تغيير أسس العلاقة بينهما مما يجعل علاقتها الجديدة مع العرب بديلاً لعلاقتها بإسرائيل ، بل يمكن القول أن تركيا سعت إلى تحويل علاقتها بإسرائيل من خصم إلى رصيد لها في علاقتها بالمحيط العربي من خلال إبداء الرغبة في ممارسة دور الوسيط بين العرب وإسرائيل وانتهاج سياسة متوازنة تقوم على الانخراط الفعال في سير الأحداث ،وليس أدل على ذلك من استمرار التعاون التركي- الإسرائيلي العسكري المشترك حتى الآن، والذي يتم من خلال ستين معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك بين البلدين في قضايا الأمن والتعاون العسكري، والتعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب،وفي مجال الاستخبارات والتعاون في مجال الصناعات العسكرية والمشروعات

[1] عبد الله تركماني، "تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط"، **الوقت** (جريدة إلكترونية)، ع.1074 (2009/1/29)، ص ص. 1-2.
[2] قسم الأرشيف و المعلومات، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، ص. 49.

العسكرية المشتركة، بما فيها التنسيق العسكري والمناورات العسكرية المشتركة وتوريد ونقل السلاح ، حيث تحتل أنقرة المرتبة الثانية في إستيراد الأسلحة من إسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن مشروع القرن الذي يمد خطوط النفط والغاز والكهرباء والمياه من ميناء **جيهان** التركي إلى ميناء **عسقلان** إلى **إيلات** ومنها إلى جنوبي آسيا.

الفرع الرابع: اللعلاقات التركية – الإيرانية.

يمكن وصف العلاقات **الإيرانية – التركية** بأنها ليس حميمية ولا عدائية، ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما، لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع العثماني – الصفوي، ولأسباب معاصرة تتعلق بالأيديولوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركةعبر الحدود ،فمنذ قيام الثورة الاسلامية في إيران عام **1979** أصبحت تركيا العلمانية ترى أن إيران الراديكالية تشكل خطراً على نظامها العلماني، وترى أن صعود التيار الإسلامي في تركيا سببه إيران التي تمارس جهود لتصدير الثورة إلى تركيا.

في الوقت نفسه ،تتقاسم أنقرة وطهران الهموم الأمنية المشتركة عبر الحدود، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، واستقلال الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا برز عنصر جديد في العلاقات التركية – الإرانية، وقد تمثل هذا العنصر في المنافسة على ربط هذه الجمهوريات اقتصادياً بشاريعهما الاستراتيجية خاصة في مجال مشاريع النفط والغاز.[1]

فالعلاقات التركية – الإيرانية لها جذور ضاربة في القدم ،وقد شهدت فترات من الشد والجذب، غير أنها ومنذ قيام الجمهورية في تركيا عام **1923** وتلك العلاقة تسير في منحى مميز انعكس اقتصادياً وسياسياً وأمنياًعلى البلدين ، غير أن الأمر لا يخلوا من التنافس وخلافات بشأن بعض الملفات المهمة والحاسمة ، فالشعار االذي رفعته تركيا مع قيام الجمهورية هو **السلم في الوطن والسلم في العالم** وقع طيب على إيران التي لت تكن تشعر بالراحة للسياسات الاسلامية والطورانية التيشهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها ، وبفضل هذه التطورات شعرت طهران بأنها تخلصت وإلى حد كبير من الخطر التركي الذي كان يهددها تاريخياً من جهة الغرب.[2]

[1] خورشيد حسين دلي، **مرجع سابق**، ص ص. 48-49.
[2] حقي أوغور ، "تركيا وإيران ... البعد عن حافة الصدام" ،تحرير: محمد عبد العاطي، في : **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر: الدار العربية للعوم ناشرون، 2009) ، ص . 227.

وبعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا وإيران اللتين تعتبران السد المانع لوصول السوفيات إلى المياه الدافئة الحل لدرئ التهديد السوفياتي في التوجه إلى الكيانات الإقليمية المدعومة من طرف التحالف الغربي ، وقد كانت الفترة بين **1953 – 1979** هي الأكثر تقارباً وتعاوناً بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية في المجالين العسكري والإستخباراتي تحت تأثير الحرب الباردة، ولكن بدأت العلاقات بين تركيا وإيران تشهد فتوراً ملحوظاً بعد إنتهاء الحرب الإيرانية العراقية والحرب الباردة ،وفي تلك الفترة ذاتها كانت أهم النقاط التي إنتقدت فيها إيران تركيا هي العلاقات التركية – الإسرائيلية ، واهتمام تركيا بالأقلية الأذرية في إيران ، هذا إضافة إلى ما يتكرر على ألسنة الغرب فيما يتعلق بجعل تركيا المثل الأعلى لدول آسيا الوسطى والقوقاز،فقد شكل ذلك مجالاً للتنافس البلدين ،وفي الظاهر بدأ تحسن العلاقات التركية – الإيرانية بعد إستبعاد حزب الرفاه من السلطة وما أعقب ذلك من أحداث **11 سبتمبر 2001** وظهور نية الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في العراق، فتركيا تعتبر أن أكبر تهديد لها هو إنشاء دولة كردية شمال العراق، وفي هذا السياق أبدت إنزعجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أكراد العراق، وهو ما دفعها إلى المزيد من توثيق تحالفها مع إيران.[1]

وعليه فالعلاقات التركية – الإيرانية هي علاقات تتسم بالتذبذب فتارة تطبع بالتعاونية في العديد من المجالات، وتارة أخرى بالتنافسية، لكن لا تصل إلى مستوى الصراع والحرب، فطبيعة العلاقات بينهما ترسم على أساس المصالح والأهداف ،فتداعيات زلزال انهيار الامبراطورية السوفياتية وتوابعه أوجد حالة من السياسات التنافسية بين تركيا وإيران، في ظل وجدود فراغ القوى خاصة في منطقة آسيا الوسطى وحوض قزوين والقوقاز، والسعي لملء هذا الفراغ.

– موقف تركيا من الملف النووي الإيراني:

بإعلان إيران عن برنامجها النووي بدأت المساعي الدولية للتفاوض معها بغية تحديد أهدافها من تطوير قدراتها النووية، ومن ناحية أخرى منع تحالف دولي ضد إيران ، وكان التحالف في تلك الفترة يجري في ظل حكومة الرئيس الأسبق **محمد خاتمي** الإصلاحية وبرئاسة رئيس مجلس الأمنوضا القومي آنذاك والرئيس الإيراني الحالي **حسن روحاني** ، ومع تولي الرئيس الأسبق **أحمدي نجاد** لمقاليد الحكم فقد قرر الإستمرار في تخصيب اليورانيوم ، الأمر الذي أبدى بشأنه المجتمع الدولي وعلى رأسه

[1] حقي أوغور، **مرجع سابق**، ص ص . 228- 229 .

الولايات المتحدة الأمريكية قلقاً من عدائية الرئيس الإيراني **محمود أحمدي نجاد** للغرب وإسرائيل ،[1]وهو الأمر الذي أدخل الطرف الأمريكي للمفاوضات إلى جانب بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ومع إستمرار إيران في مساعيها لتطوير برنامجها النووي تم فرض عقوبات إقتصادية عليهاعبر قرارات مجلس الأمن رقم **1737، 1747، 1835**، هذه الأخيرة التي أنهت جولة المفاوضات الأولى مع الطرف الإيراني وفي ظل هذا الفراغ الدبلوماسي دخلت الجهود الدبلوماسية التركية البرازيلية سنة **2009**، واقترحت استبدال اليورانيوم منخفض التخصيب والموجود لدى إيران بيورانيوم مخصب جاهز، يتم تزويد إيران به لأغراض توليد الطاقة، ولكن أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على وقف عملية تخصيب اليورانيوم وتمسك الطرف الإيراني بمشروعه ومطالبته برفع العقوبات الإقتصادية المفروضة عليه، كما أن إيران لم تكن لديها رغبة في منح تركيا أي نقطة تفوق دبلوماسي مستقبلاً، من خلال نجاح دور تركيا في حل مشكلة النووي الإيراني، ويعود هذا الأمر إلى حالة القلق الإيراني من السياسة الخارجية التركية فيما يتعلق بالحديث عن مزيد من الحقوق للأكراد، لا سيما وأن الأكراد في إيران قد يحاولون تقليد أكراد تركيا.[2]

هذا ويشكل سعي إيران نحو تطوير قدرتها العسكرية أحد مصادر القلق لتركيا، خاصة في ظل التعاون الإيراني الروسي في هذا الصدد، والذي بدأ سنة **1995** مع قبول روسيا إستكمال بناء مفاعلات محطة **بوشهر** النووية الإيرانية، إضافة لتوقيع العديد من الصفقات العسكرية بين البلدين.

وتعتبر تركيا الأمر بمثابة تهديد لأمنها رغم إدراكها أن هذا الأمر ليس موجها ضدها، فهذا الأمر قد يؤدي إلى إيجاد تعاون إيراني روسي في آسيا الوسطى، ومن جهة أخرى يشكل إحتمال التدخل العسكري ضد الطرف الإيراني مصدر تهديد لتركيا، كما يشكل إحتمال التدخل العسكري ضد إيران أضراراً بالإقتصاد التركي المتشابك مع المصالح الإيرانية لا سيما في مجالي النفط والغاز ، والتقليل من حظوظ تركيا بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي في ظل إنتشار الفوضى والحروب في محيطها.

ومع سعي البلدين نحو إيجاد سبل أكثر لعلاقات تعاونية إيرانية تركية على كل المستويات، فقد برزت المساعي التركية لحل أزمة الملف النووي الإيراني وذلك من خلال دخولها كطرف في مفوضات سنة **2006** إلى جانب البرازيل ، وكذا عقد مسؤولون أتراك وإيرانيون سنة **2009** إجتماع لمناقشة اقتراح الوكالة الدولية ، والذي تمخض عنه قبول **طهران** في **ماي 2010**، إحتفاظ تركيا باليورانيوم

[1] محجوب الزويري، **مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فينا: ماذا بعد** (قطر: المركز العربي للأبحاث و الدراسات، 2014)، ص. 3.
[2] محجوب الزويري، **مرجع سابق**، ص .4.

الإيراني لمبادلته خارج أراضيها مع تأكيد إيران على الإطلاع التركي بحسن النوايا الإيرانية فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وهو ما جعلها تسمح بمشاركة الطرف التركي في المفاوضات.[1]

الفرع الخامس: العلاقات التركية – الإسرائيلية.

تعود العلاقات **التركية** – **الإسرائيلية** إلى فترة القمع الديني التي عاشتها أوروبا في القرون الوسطى وسقوط غرناطة عام **1492** م، وذلك عندما نظمت إسبانيا حملة تهجير لليهود إلى الإمبراطورية العثمانية التي استقبلتهم دون قيود وشروط، وانطلاقاً من مبدأ التسامح الديني منحتهم الحماية، والحرية لكي يتمكنوا من الاندماج بكل سهولة داخل المجتمع العثماني.[2]

لقد رغبت إسرائيل في بناء علاقات حسنة مع تركيا، نظراً للموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به الأخيرة بين أوروبا والشرق الأوسط، والذي يمثل قيمة كبيرة لعلاقات تل أبيب الإقليمية، كما أن الأغلبية السكانية التركية المسلمة شكلت عامل جذب آخر لإسرائيل بما يساهم في تخفيف التوتر الديني في الصراع العربي – الإسرائيلي، وكذا إعتبار هذه العلاقات ضمانة لعدم عزلة إسرائيل إقليمياً.[3]

ومنذ التسعينات شهدت العلاقات **التركية** – **الإسرائيلية** تطورات متنامية بلغت ذروتها بعقد إتفاق التعاون العسكري سنة **1996**، والذي يختص بصناعة الطائرات الإسرائيلية ، وتهدف تركيا من وراء هذا التعاون إلى إستعراض القوة العسكرية والنفوذ عبر المنطقة الكردية المبهمة ومنع عودة النشاط الكردي لأراضيها، ويضع التعاون الإسرائيلي تركيا في وضع يتصف بأفضلية إستراتيجية عند مقارنته بوضع كل من إيران والعراق.[4]

مع وصول حزب **العدالة والتنمية** إلى سدة الحكم عملت تركيا على إظهار الطابع غير المتشدد وكسب التأييد الغربي لها، خصوصا التأييد الأوروبي والأمريكي لهذا فقد سعت إلى توثيق علاقاتها العسكرية مع إسرائيل باعتبارها بوابة للوصول إلى الدول الغربية، ولهذا وقعت تركيا مع إسرائيل في **2002** عقدا بقيمة **668** مليون دولار لتحسين **170** دبابة من طراز **M60**، كما قررت تركيا في

---

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين، "البرنامج النووي الإيراني و انعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي"(مذكرة ماجستيرفي العلاقات الدولية كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم الدراسات العليا، غزة، 2011)، ص ص. 96-97.

[2] محمد عبد الله حمدان ، **الجماعات اليهودية في تركيا ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية** ، ط1 (دمشق : دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011) ، ص . 12 .

[3] سمير العيطة، و آخرون، **العرب و تركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل** (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2011)، ص. 702.

[4] أحمد شكارة، **إيران و العراق و تركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003)، ص. 25.

أوت من ذات العام شراء **50** طائرة قتال عمودية متقدمة من طراز **.K.B** طبقا لعرض مشترك قدمته شركتان روسية وإسرائيلية بقيمة **3.2** مليار دولار مقابل عرض قدمته شركة **بيل تكسترون** الأمريكية بمبلغ **4** مليار دولار.[1]

في أول ديسمبر **2005** قام قائد القوات الجوية التركية بزيارة إسرائيل، واصطحب معه خمسة مسؤولين عسكريين ،حيث قابل نظيره الإسرائيلي المارشال **اليعازر شيكادي** وفي الوقت نفسه قام رئيس أركان الجيش الإسرائيلي **دان حالوتس** بزيارة أنقرة وبمقابلة نظيره التركي الجنرال **حلمي أوزكوك،** لمناقشة مشروعات ذات اهتمام مشترك مثل **الإرهاب ، وأنشطة إيران النووية،** حيث وافقت كل من إسرائيل وتركيا خلال المحادثات على استمرار التدريبات العسكرية المسماة بمناورات **حورية البحر المتمكنة،** واستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لمراقبة الجماعات الإرهابية وأنشطتها في المنطقة[2].

واصلت حكومة **العدالة والتنمية** خلال سنة **2006** الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع إسرائيل، كما حضرت الاجتماعات الثنائية أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما، ففي **مارس 2006** قامت القوات العسكرية التركية بإبرام صفقتين دفاعيتين في إسرائيل ،الأولى **لبرنامج استطلاع الاستراتيجية عالية التقنية،** والثانية **لأغراض التشويش على الرادارات،** وقد أكد المحللون أنه لا يوجد دافع سياسي وراء تحرك من هذا النوع.[3]

وفي عام **2008** تواصل التعاون بين البلدين في أكثر من مجال، فقد تعددت زيارات المسؤولين العسكريين بين البلدين، سواء على مستوى وزير الدفاع أم على مستوى القوات الجوية والبحرية، بالإضافة إلى إجراء مناورات عسكرية وجوية وبحرية مشتركة مع إسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة، واستمر التعاون الاستخباراتي بين تركيا وإسرائيل بشأن الأكراد وغير ذلك.[4]

ونتيجة لحادثة **دافوس** في المنتدى الاقتصادي **دافوس** جانفي **2009،** بدأت العلاقات **التركية الإسرائيلية** تمر في مرحلة جديدة يشوبها الاضطراب ، وقد تسببت في رفض إسرائيل قيام **أردوغان** بزيارة رسمية إلى قطاع غزة في **سبتمبر 2009** ومقابلة ذلك بردود فعل عنيفة، وكرد فعل على ذلك ألغت أنقرة مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في التدريبات السنوية التي كان مزمعاً إجراءها في **أكتوبر**

[1] يسري عبد الرؤوف، "أثر صعود حزب العدالة و التنمية التركي على العلاقات التركية-الإسرائيلية" (مذكرة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية،جامعة الأزهر ،غزة، 2011)، ص .130.
[2] محمود معين، **إسرائيل و اختراق جبهة آسيا** (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2009)، ص. 103.
[3] محمود معين، **مرجع سابق،** ص. 57.
[4] يسري عبد الرؤوف ، **مرجع سابق،** ص. 133.

2009، والتي تقيمها تركيا سنوياً بالإشتراك مع إيطاليا والولايات المتحدة وقوات الناتو، وقد انتهى الأمر بدعوة الولايات المتحدة إلى إلغاء التدريبات كلها نتيجة الموقف التركي.

ولقد توترت العلاقات بين تركيا وإسرائيل أيضاً عندما انتقد وزير الخارجية التركي **علي باباجان** اختراق طائرات إسرائيلية للأجواء السورية عبر المجال الجوي التركي في **سبتمبر 2007** ، وطلبت من إسرائيل إيضاح حول الحادث الذي كانت سوريا قد أكدت وقوعه، وكان هذا البيان أول إشارة إلى عدم استعداد تركيا إعطاء إسرائيل حرية حركة واسعة في مجال التعاون العسكري والأمني المحكوم بالعديد من التفاقيات منذ عام **1996**[1].

كما لقي موقف الحكومة التركية تجاه الحرب على غزة، والانتقادات التي وجهت إلى السياسة الإسرائيلية انتقاداً شديداً من قبل إسرائيل، حيث تم استدعى رئيس دائرة تركيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في إسرائيل، وتم تبليغه استياء إسرائيل من الموقف التركي وردود الفعل التركية، وجاء في هذا البلاغ "**إن إسرائيل تعمل لصالح تركيا لمنع إقرار قانون الإبادة الأرمـينية في الولايات المتحدة، وبالتالي كنا ننتظر من تركيا أن تدعم إسرائيل ضد الإرهاب**".[2]من خلال ما سبق نجد أن الرسالة التي وجهتها إسرائيل لتركيا بواسطة سفيرها، هي رسالة مساومة و ابتزاز، فقد ربطت إسرائيل موقف تركيا من القضية الفلسطينية، بموقفها من قضية الأرمن.

لقد تعززت أجواء عدم الثقة بين تركيا و إسرائيل نتيجة الموقف التركي المناهض لإسرائيل ، فقد جنحت إسرائيل إلى ابتزاز تركيا ، إذ لم تتورع عن مساومة الأخيرة على الملفين الكردي والأرميني، حيث أعلن أحد القادة العسكريين الإسرائيليين بعدما جرى في ندوات منتدى دافوس، وما تلاها من مشادات كلامية بين المسؤولين الإسرائيليين والأتراك، بأن على تركيا أن تراجع نفسها قبل أن تنتقد إسرائيل كونها تحتل شمال قبرص، وتضطهد الأكراد والأرمن.[3]

---

[1] جاسم يوسف الحريري، **الأبعاد الإستراتيجية للتحالف التركي –الإسرائيلي لعام 1996م و انعكاساته على الأمن القومي العربي** (قطر: مركز الوثائق و الدراسات الإنسانية ،2004)، ص .28.

[2] رائد محمود أبو مطلق، "العلاقات التركية الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية،جامعة غزة، 2012) ، ص. 36.

[3] بشير عبد الفتاح، "أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، ع. 179، م45، (جوان 2010)، ص .135.

كما كشفت السلطات التركية عن وجود عناصر موصاد في شمالي العراق ، فذكرت أن عملاء إسرائليين يقومون بتدريب عصابات كردية في العراق ، وهذا الأمر أدى إلى حدوث فتور في الصداقة الاستراتيجية بين أنقرة وتل أبيب.[1]

إستمر التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في **2009**، ويظهر ذلك من خلال التصريحات المتبادلة بين الطرفين، ففي **7 أفريل 2010** وصف رئيس الحكومة التركية **رجب طيب أردوغان** خلال زيارته إلى فرنسا، وذلك أثناء حديثه للصحفيين في باريس قبل أن يجتمع بالرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** بأن "**إسرائيل تشكل أكبر تهديداً للسلام في منطقة الشرق الأوسط**"، مما أدى برئيس الحكومة الإسرائيلية **بنيامين نتنياهو** للرد بأنه : "**يأسف للهجمات اللفظية التركية المتكررة على إسرائيل**".[2]

وفُجرت أزمة حادة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل خلال أحداث **أسطول الحرية** في **31 ماي 2010** ، ففي ظل الحصار المفروض على قطاع غزة أرسلت تركيا قافلة إغاثة إنسانية أطلق عليها إسم أسطول الحرية ، ومع قيام الجيش الإسرائيلي بالإعتداء على هذه القافلة وقتله لتسعة أتراك كانوا على متن سفينة مرمرة التركية[3] ، أدى هذا إلى رفع درجة التأزم في العلاقات بين البلدين.

وكرد فعل على هذه الحادثة قامت تركيا بسحب سفيرها من إسرائيل، كما استدعت خارجيتها السفير الإسرائيلي للاحتجاج على الاعتداء ، وعلقت الرحلات السياحية البحرية مع إسرائيل، كما وجه رئيس الوزراء التركي **أردوغان** انتقادات لاذعة إلى الحكومة الإسرائيلية معتبراً أن الجريمة التي ارتكبتها ضد سفن الإغاثة أسطول الحرية في المياه الدولية "**عمل دنئ و غير مقبول**"، وأن عليها دفع ثمن ذلك، وأن الإبادة الدموية التي بدأتها إسرائيل انتهاك للقوانين الدولية واستهداف للسلام العالمي الذي أصيب بجرح بالغ، كما اعتبر **رجب طيب أردوغان** هجوم إسرائيل على أسطول الحرية بمثابة إرهاب دولة، وأن على الأمم المتحدة ألا تكتفي بقرار الإدانة، وأن على المجتمع الدولي أن يقول كفى لإسرائيل.[4]

---

[1] سعيد اللاوندي ، الشرق الأوسط الكبير : مؤامرة أمريكية ضد العرب (القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2006) ، ص . 45 .

[2] بشير عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص. 135.

[3] محمود محارب، **العلاقات الإسرائيلية – التركية في ضوء رفض إسرائيل الإعتذار** (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012)، ص. 1.

[4] يسري عبد الرؤوف ، **مرجع سابق** ، ص . 123 .

وعليه فإن موقف **أردوغان** من العدوان الاسرائيلي على غزة، وما تلاه من أحداث على غرار حادثة **دافوس** و **حادثة أسطول الحرية** ،دفع بالأوساط اليهودية في الولايات المتحدة إلى تحذير **أردوغان** من عواقب مواقفه المعادية لإسرائيل، حيث قال في هذا الصدد مدير إحدى المنظمات اليهودية الأمريكية **ديفيد هاريس** عن **أردوغان** :" أن شعبيته في بلده قد تزداد لكن موقفه الخاطئ لن يخدم بلده".[1]

بالرغم من التوتر الشديد في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، إلا أن كلا الطرفين لم يفكر اطلاقاً بقطع العلاقات حفاظاً على مصالحه، وقد ظهر ذلك جلياً في أقرب فرصة سمحت لكلا الطرفين بالاتصال وتمثلت في أحداث حريق جبل **الكرمل**، حيث بادرة تركيا بإرسال طائرات لإخماد الحريق والمساعدة في الخروج من الكارثة البيئية، وتلا ذلك اجتماع كلا الطرفين في **جنيف** حيث مثل إسرائيل **يوسيف تشيحانوفير** ومثل تركيا وكيل الخارجية التركية **فريدون سينير لولو** ، لبحث آلية الخروج من الأزمة بين البلدين.[2]

وعليه يتبين لنا أن العلاقات **التركية – الإسرائيلية** لم تتأثر مع وصول **حزب العدالة والتنمية** للسلطة في تركيا عام **2002** ، بالرغم من التوترات المتفاوتت الحدة والتي كانت تشهدها من حين إلى آخر.

وذلك أن تركيا تعتبر المصلحة الوطنية أهم عنصر يجب الحفاظ عليه ومراعاته وهذا ما دفع بها إلى إقامة علاقات عسكرية مع إسرائيل ،فقد سعت تركيا إلى الإستفادة من الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال، كما أن هذا التعاون سيساعدها في **التصدي لأعمال حزب العمال الكردستاني** ، وذلك لتوظيف خبرات إسرائيل الفنية والأمنية والعسكرية لتحد من نشاطات هذا الحزب.[3]

ومن الإستراتيجية التركية أيضاً نجد تقوية قدراتها العسكرية، وإسرائيل تعد المصدر الأكثر استقراراً لتزويد تركيا بالسلاح، وهذا راجع إلى أن الولايات المتحدة هي أحد مزودي إسرائيل بالسلاح، وعلى الرغم من أنها تعاني من ضغط اللوبي الأرميني واليوناني على تزويد إسرائيل لتركيا بالسلاح، إلا أن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الدفع بالتعاون التركي – الإسرائيلي إلى الأمام، كما أن أوروبا وعند حصول إحتكاك بين اليونان وتركيا تلجأ إلى وقف تصدير السلاح لتركيا، وبالتالي فإسرائيل هي المصدر الدائم والمستمر الذي يزود تركيا بالسلاح وكل التقنيات الحربية.

---

[1] أسد أرسلان، "حلف شمال الأطلسي و موقع تركيا المستقبلي"، **شؤون الأوسط**، ع. 116، (خريف 2004) ، ص .127.
[2] رائد محمود أبو مطلق ،**مرجع سابق**، ص. 38.
[3] هشام فوزي عبد العزيز،" دور التحالف التركي الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي"، **مجلة البصائر**،ع.2، (سبتمبر 2000)، ص .6.

وترى تركيا أن مساهمة إسرائيل في تحديث قواتها العسكرية سيجعلها مؤهلة لأن تساهم بفاعلية في المجال الإقليمي، أي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، هذا بلإضافة إلى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها، وموقعها الاستراتيجي الهام، ومن شأن ذلك أن يتيح لها القيام بدور إقليمي بارز في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف مواجهة الإرهاب الذي يتمثل في وجهة نظرهم **بالإسلام الأصولي** ، ممثلاً في بعض المنظمات الإسلامية المتطرفة في تركيا، ومنظمة **حماس** الفلسطينية **وحزب الله** اللبناني، وحزب **العمال الكردستاني**، كما تسعى تلك الدول من وراء تعاونها الإقليمي إلى نشر الاستقرار والأمن، وحفظ التوازن الاستراتيجي ومنع انتشار الأسلحة غير التقليدية لدى الدول الأخرى غير تركيا وإسرائيل وبالذات الدول الإسلامية.[1]

فالأتراك يعتقدون أن تعزيز علاقاتهم مع إسرائيل يساهم في موافقة الاتحاد الأوروبي على انضمام تركيا إليه، وأن ذلك يثبت علمانيتها وعدم تعصبها فهي دولة مسلمة وتقييم علاقات طيبة مع دولة يهودية، فالأتراك يريدون بتلك العلاقات توجيه رسالة لأوروبا بأن انضمامهم إليها لن يهدد ناديهم المسيحي، وبالتالي يعتقد الساسة الأتراك أن حدوث أي توتر في العلاقات **التركية – الإسرائيلية**، يمكن أن يؤثر في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لما يتمتع به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية من نفوذ على دول الاتحاد وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا.[2]

وعليه انطلاقاً من منظور القوة في المنظور الواقعي نجد أن تركيا تعمل على أن تصبح قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال تعزيز مصادر قوتها العسكرية والاقتصادية ونفوذها السياسي ، بطرح نفسها كطرف فاعل في أي ترتيبات حالية أو مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط ، ويظهر ذلك من اعتبار **تورغوت أوزال** أن تركيا أقوى دولة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن ، وهي قوية بمافيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص ليس كشرطي للغرب في المنطقة ، بل أنها تتطلع إلى أن تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا والصين.[3]

ومن وجهة نظر إسرائيلية فأهم ما يمكن قوله عن العلاقات التركية الإسرائيلية هو:

---

[1] ياسين أحمد القطاونة، "الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية 1991 – 2008" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية،جامعة مؤتة، 2009)، ص. 64.

[2] شيماء أحمد منير ، **مستقبل العلاقات التركية – الاسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة** ([د.ب.ن] ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2009) ، ص . 2 .

[3] عماد الضميري، **تركيا و الشرق الأوسط** (مركز القدس للدراسات الإستراتيجية، 2002)، ص .103.

- أن إسرائيل تحتاج إلى العلاقة مع تركيا، وهو أمر ليس بجديد ولا يعتبر مشكلة، إذ أن العلاقة بين الدول غير متناظرة، لذا على إسرائيل أن تعمل بشكل دائم للحفاظ على العلاقات مع تركيا.
- ستواصل تركيا انتهاج سياسة التوفيق والحوار بين الدول، وعلى إسرائيل أخذ هذا بعين الاعتبار والاهتمام به.
- أي تراجع إضافي في العلاقات **الإسرائيلية – التركية** أو قطعها يزيد بشكل كبير من عزلة إسلرائيل في المنطقة ، نظراً لأهمية العلاقات بين البلدين يجب تنسيق المواقف بين وزارات الدولتين، كما أن العلاقة مع تركيا لا تخضع لاعتبارات إئتلافية نظراً للإجماع الإسرائيلي حول أهمية العلاقة مع تركيا.
- إحدى النقاط المضيئة في العلاقات **التركية – الإسرائيلية** أنها لا تعتمد على التعاون الأمني فقط، بل تشمل الجانب الاقتصادي والمدني، وعلى إسرائيل العمل على تطوير العلاقات على المستوى المدني وتشجيع المستثمرين من الطرفين للإستفادة من منطقة التجارة الحرة.
- على ضوء تراجع مكانة تركيا في أوساط الجمهور الإسرائيلي يجب العمل على توضيح الأهمية الاستراتيجية لهذه العلاقات.
- تحسين العلاقات بين إسرائيل وتركيا سيتحقق نتيجة لتقديم المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ومع الفلسطينين إذ تم إشراك تركيا بها، لذا من الخطأ إستخدام مفهوم وسيط موضوعي بل يجب البحث عن وسيط فعال.
- يمكن لإسرائيل التعلم من سياسة تركيا الخارجية المبادرة من أجل المساهمة في حل المشاكل التي تواجه إسرائيل، إضافة إلى تحسين صورتها الدولية، كذلك يمكن التعلم من السياسة الخارجية التركية حول دور القادة في حل الصراعات والنزاعات.[1]

[1] غاليا ليند نشترواس،تر: يوسف غنيم، **فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية و الأمنية و انعكاسات ذلك إسرائيل، دراسة** (تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي) ، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/22).
Blog.amin. org/alianalhinidi/ 2010/10/04/.

المطلب الثالث: حدود الدور التركي في الشرق الأوسط.

تواجه تركيا أمام مساعيها لتعظيم دورها في الشرق الأوسط وطرح نفسها كبديل لا خيار غيره ، وأمام طموحاتها في المنطقة كدولة محورية ومتزعمة للمنطقة عدت مشاكل وعقبات ، والتي قد تحد من هذا الدور والطموح أو تحجمه وتتمثل أهم هذه العقبات فيمايلي:

الفرع الأول : النزاع التركي الكردستاني:

في أعقاب حرب الخليج زالت سيطرة بغداد عن المنطقة الشمالية التي تقع فوق ما يسمى بخط العرض **36** ، وهو في الحقيقة خط متعرج تم تحديده من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشكل يضم مناطق كردية كثيرة تحت هذا الخط مثل السليمانية، وكان الغرض آنذاك هو رسم المنطقة التي تقطنها كثافة سكانية كردية.[1]

ومنذ ذلك التاريخ أي منذ عام **1998**، بدأت الحركة الكردية بخطوات أسرع وأكثر شمولا لإعمار المنطقة وتشكيل مؤسسات هامة لابد منها في كل دولة مثل البنك المركزي، والجهاز الأمني والعسكري، إلى جانب تصعيد نشاطات الحكومة المحلية وأخيرا أقدمت على إحياء البرلمان الكردي الذي كانت أعماله قد توقفت بسبب الصراع الداخلي، وتوصل الحزبان الكرديان إلى اتفاق لتوحيد النشاطات وإعداد دستور فدرالي للمنطقة، وفي النهاية انعقد البرلمان الكردي في الرابع من أكتوبر **2011** في مدينة أربيل، هذه النشطات لم تتم بين عشية وضحاها، بل تدريجيا وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة أي **(2008، 2009، 2010)** ، ولكن ما الذي دفع تركيا إلى تصعيد حدة لهجتها إزاء قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة إلى درجة التهديد بإستخدام القوة وإجتياح المنطقة؟؟

الحقيقة أن تركيا عارضت بشدة قيام دولة كردية شمالي العراق منذ البداية ، والسبب المعروف هو أنها تخشى من انعكاس ذلك على مواطنيها الأكراد القاطنين في منطقة **كركوك** المأهولة بأكثرية تركمانية والغنية بالثروة النفطية تحت سيطرة الأكراد وستقوى شوكة هذه الدولة الكردية إلى درجة شروع أكراد تركيا في المطالبة أولاً بالدولة الفدرالية ويلي ذلك انفصال المنطقة تماماً عن تركيا، وتأسيس دولة كردستان الكبرى التي يحلم بها الزعماء الأكراد مهما نفى **البرزاني** ذلك.

لا يخفى على أحد الصراع التركي الكردي على الحدود **العراقية – التركية** ، ولانستغرب أن هذا الصراع من عقود منصرمة ولكنه عاد ليطفو على السطح مؤخراً نتيجة الظروف المستجدت والتي لم

[1] سمير ذياب سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، ط1 (الجنادرية للنشر و التوزيع، 2012)، ص .157.

تكن سابقاً، وقد يكون بعضها التحولات التي حصلت مؤخراً في الساحتين التركية والعراقية، ويبقى أن نشخص هذا الصراع على أنه خلاف قديم بين الطرفين.[1]

الفرع الثاني : مشكلة المياه في الشرق الأوسط.

تلعب الموارد المائية دوراً مهماً في إعادة تعريف العلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط لاسيما مع تضاؤل الموارد المائية بصورة مستمرة ،حيث ارتفع عدد الدول التي تتذر فيها الموارد المائية في هذه المنطقة من ثلاثة عام **1955**م ،وهي البحرين ،الأردن والكويت إلى أحد عشر بلداً عام **1990**م من بينها إسرائيل، فلسطين، قطر، السعودية ، الصومال، الإمارات، اليمن، ومن المتوقع أن تنضم إلى هذه القائمة سبعة دول أخرى هي مصر، إيران ، ليبيا، المغرب، عمان، سوريا مع حلول عام **2025**م، وتأتي هذه النذرة في المخزون المائي بفعل النمو السكاني والتلوث والمشاريع الزراعية والصناعية[2]، ولقد أصبح من الحقائق القائمة في المنطقة أن يكون للصراع على المياه تأثير مباشر على الأمن والاستقرار خصوصاً وأن المياه تعد قضية من قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية والاستقرار الداخلي.

وعندما تحاول تركيا إحصاء مصادر قوتها في عالم تلاقي فيه فائض عمالتها صداً من قبل أوروبا، وتتعلق فيه أهميتها الإستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد انتفاضات أوروبا الشرقية، وتهدد وحدة أراضيها مشكلة كردية متفاقمة، عند ذلك تتجه الأفكار التركية نحو **المياه**[3]باعتبارها وسيلة تدفع تركيا نحو المشاركة الايجابية في علاقاتها مع المنطقة ، وهو ما ترنو إليه تركيا من خلال مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه ، وقد أكد وزير خارجية تركيا **حكمت تشيتن** في **1993/11/06**م بأن تحقيق المصلحة التركية يتطلب بذل جهود تركية كبيرة لإنجاح هذه المفاوضات خاصة وأن تركيا تتمتع بموارد مائية متنوعة ويمكن لها أن تساهم في تحسين الوضع في المنطقة[4] ومن الممكن أن هذه المساهمة ملموسة باعتبار أن تركيا تشكل الخزان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الأوسط، حيث يوفر لها موقعها الجغرافي أمطاراً غزيرة وتسمح مناطقها الجبلية بتجميع هذه الأمطار وإقامة السدود لتوليد طاقة كهربائية ضخمة ، وتكمن عناصر قوة تركيا في مجال المياه ، في أن معظم أنهارها داخلية أي تنبع منها وتصب في البحار المحيطة بها، حيث يبلغ مجموع أطوالها

[1] سمير ذياب سبيتان، **مرجع سابق**، ص. 158.
[2] إيلان مان و بول مايكل وهبي، "سياسات المياه الجديدة في الشرق الأوسط"، **شؤون الأوسط**، (نيسان/أبريل 2010) ،ص.49.
[3] Bruce .R.Kuniholm,**Turkey and the Wast foreign affairs,**(spring:1991),p46.
[4] عوني السبعاوي،**إسرائيل و مشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997)، ص. 33.

هذه الأنهار نحو **2903** كلم، كما ينبع منها وتجري فيها**523** كلم من مجرى نهر دجلة قبل دخوله الحدود العراقية و **971** كلم من نهر الفرات قبل دخوله الحدود السورية، أي أن نحو **88%**من مجموع المياه السطحية ، ويقدر التدفق السطحي السنوي لمياه الأنهار التركية الوطنية ومياه الأنهار الدولية النابعة منها كنهري دجلة والفرات بـ **186** مليار **م3** سنويا.[1]

وتعتبر مياه الفرات ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سورية ،تفوق أهميتها في كل من تركيا والعراق نظراً لشح الموارد المائية السورية بالمقارنة مع الحال في تركيا والعراق، وتعتمد سورية بما يزيد على **80%** من احتياجاتها المائية على مياه نهر الفرات[2].

ويوجد في العراق نهر دجلة الذي يحمل كمية مياه كبيرة أكبر من نهر الفرات والذي يمتاز بوجود روافد مائية له من العراق ومن إيران، ويقدر إجمالي موارد المياه في العراق بحوالي **84,4** مليار م3، تعتمد بنسبة كبيرة منها على نهري دجلة والفرات[3]، يعتبر نهر الفرات ذا أهمية كبيرة للزراعة في العراق إذ أن حوالي مليون هكتار من الأراضي تروى من مياه الفرات وهي تشكل ما يقارب **30%** من الأراضي الزراعية في العراق.[4]

منذ بداية السبعينات برزت المشكلة المائية بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، وقد بلغت **حد الأزمة** ومرشحة للتفاقم ، تتمثل المشكلة في تنفيذ تركيا **مشروع الغاب** على مجاري وروافد نهري دجلة والفرات ، وجوهر المشكلة أن تركيا تريد الانفراد باستثمار الثروة المائية باعتبار أنه لا يمكن أن تكون موضوع نزاع بين هذه الدول لأنها لم تبرم اتفاقية بشأن تقسيم المياه واستغلالها، وبذلك أصبحت المسألة المائية تحتل مكانة متقدمة في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار العربي.

حيث أتاحت حالة التوتر في العلاقات **السورية – العراقية** على مدى العقود الماضية، منفذاً هاماً وظفته تركيا بما يحقق مصالحها في مواصلة مشاريعها المائية في حوض نهر الفرات والتملص من إبرام اتفاقية دولية لتقسيم وتنظيم مياه النهر بين الدول الثلاث.

وتدرك تركيا أن علاقاتها بسوريا والعراق تتأثر دائما من حيث تحقيق مصالحها بوجود أو غياب أو ضعف التوتر بين هاذين البلدين، فعندما يتجاوز البلدان خلافاتهما ،يتبنيان اتجاهاً أكثر تصلباً إزاء

---

[1] طارق المجذوب، **إشكالية المياه و أثرها على العلاقات العربية التركية**، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، أورهان كولوغلو و آخرون (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)،ص .182.

[2] ساطع الزغلول، **إشكالية المياه العربية** (عمان: مطبعة الفجر،1997)، ص .19.

[3] Nurit ,**Raultledge Water Ressources and Conflict in the Middle East** ,(London,1994),p143

[4] زكريا السباهي، **المياه في القانون الدولي و أزمة المياه العربية** (دمشق:دار طلاس، 1994)، ص .150.

تركيا بصدد المشكلات المثارة مع الأخيرة، وعندما تتوتر العلاقات بينهما يتجه كل منهما إلى تدعيم علاقاته مع تركيا بما يحقق مصالح الأخيرة،[1]وبذلك تستغل تركيا هذه المسألة في الضغط على البلدين ،فتارة تزعم أن دمشق ترفض التباحث مع بغداد في التوصل إلى تفاهم حول تدفق مياه نهر الفرات، وتارة أخرى تدعي بأن سوريا ستحتفظ بالمياه الإضافية إذا وافقت تركيا على مطالب العراق بشأن حصصه المائية ، كما ويشير الأتراك إلى أن مشكلة نقص مياه الفرات التي تصل إلى العراق ينبغي تسويتها بين العراق وسوريا ولا شأن لها **بمشروع الغاب.**[2]

وجددت تركيا في **أيلول/سبتمبر 2000م** سياسة الصراع المتوازن ودعت دمشق إلى مطالبة العراق بحصة أكبر من مياه الفرات، بحجة أن العراق يمكنه الاعتماد على نهر دجلة وهو الأغنى بمصادر المياه من بين الدول الثلاث.

وتربط تركيا بين التوصل إلى تسوية نهائية لتوزيع الحصص المائية في حوض الفرات وبين تسوية الحصص المائية في نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويمر بسوريا ثم يصب في البحر المتوسط عند **الاسكندرونة** وتهدف تركيا جراء ذلك الحصول على اعتراف سوري بسيادتها على **الاسكندرونة،** وهي مسألة ترفض سوريا مناقشتها من حيث المبدأ، وتؤكد سوريا أن السيادة السورية على نهر العاصي الذي لا يعد من الأنهر الدولية غير قابلة للتفاوض قبل الاتفاق بشأن نهر الفرات[3]، وتستغل تركيا نحو **90%**من مياه نهر العاصي لري منطقة تقدر مساحتها بحوالي **25** ألف هكتار أي ما يزيد عن ثلث إجمالي المساحات التي تروى في سوريا، تضاف إليها المساحات الجاري التخطيط لريها من مياه النهر[4]، بحيث لا يتبقى لتركيا سوى **120** مليون **م3** سنويا من المياه وحسب مصادر تركية، يتوقع أن ينخفض هذا التدفق إلى تركيا إلى أقل من **50** مليون م**3** سنويا إذا تم إكمال مشروع وادي الغاب السوري.[5]

ويمكن تلخيص الموقف التركي الرسمي من قضية المياه في نقطتين أساسيتين:

1–تنظر تركيا إلى نهري دجلة والفرات باعتبارهما حوضا نهرياً واحداً أو شبكة واحدة عابرة للحدود، حيث يتصل النهران عبر مسارهما الطبيعي عندما يلتقيان في شط العرب، وأيضاً بواسطة قناة الثرثار

---

[1]جلال معوض،" تركيا و الأمن القومي العربي،السياسة المائية و الأقليات"، **المستقبل العربي**، ع.160 (1992) ،ص. 95.
[2]جلال معوض،**المياه و الدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج**، في **حتى لا تنشب حرب عربية –عربية أخرى، دروس من حرب الخليج**، كامل السيد (محرراً) (القاهرة:مركز البحوث و الدراسات السياسية 1992)،ص 770.
[3]طارق المجذوب، **مرجع سابق**، ص.195.
[4]مأمون كيوان، **الخلاف المائي التركي السوري العراقي، خلفياته و أبعاده و احتمالاته المستقبلية، شؤون عربية**، ع.87، (1996)، ص .135.
[5]خليل الناصري، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية** (بغداد: مطبعة الراية، 1990)، ص. 172.

الصناعية التي تصل ما بين النهرين في العراق، وتطرح تركيا إمكانية إعطاء حصة أكبر من مياه نهر دجلة لسوريا والعراق ولا سيما العراق، على حساب حصته في مياه نهر الفرات حيث أن ذلك غير وارد من الناحية الفنية حيث تعد عملية تحويل مياه نهر الفرات عبر القناة غير مجدية لأن مياه القناة منخفضة نسبيا وخزان الثرثارة ذو ملوحة عالية بسبب قلة التصاريف المائية والمناخ الحار مما يؤثر على مياه الفرات، إضافة إلى أن هذا الأسلوب لن يخدم إلا الجزء الأسفل من نهر الفرات والواقع بعد قناة الثرثار، فيما تبقى مسافة **120 كلم** من الحدود **السورية-العراقية**، وحتى القادسية غير مستفيدة من هذا التحويل.

2-حسب وجهة النظر التركية لا يُعد نهري دجلة والفرات من الأنهر الدولية وإنما ينطبق عليهما وصف "**المياه العابرة للحدود**"*على أن تستخدم المياه استخداماً منصفاً ومعقولاً استناداً إلى نظرية "**السيادة الإقليمية**"** وهي تعطي لتركيا حق ممارسة السيادة على تلك المياه باعتبار أن الأنهر المعنية لا تخضع للقوانين الدولية وإنما تتبع تركيا قوانين حسن الجوار والإنصاف لمساعدة سوريا والعراق على مواجهة حاجتهما وليس هناك قوانين دولية تجبر الأتراك على اقتسام هذه **المياه**.[1]

ومن ناحية أخرى يرفض العراق وسوريا اقتراح تركيا بالتعامل مع مياه الفرات ودجلة باعتبارهما **حوض نهري واحد**، كما يعارضان صيغة التعاون الفني ويطالبان بقصر مباحثات المياه الثلاثية على مسألة المياه الفرات بغرض التوصل إلى اتفاقية ثلاثية تكون بديلاً **للبرتوكول السوري التركي** عام **1987**م، وللاتفاقية السورية العراقية عام **1990**م مع الأخذ بالاعتبار الاتفاقات الرئيسية الثنائية السابقة حول دجلة والفرات فضلاً عن قواعد القانون الدولي بالاعتماد على أهم الوثائق القانونية الدولية حول مجاري المياه الدولية.

---

[1] علي إحسان باغيش ،**إشكالية المياه و آثارها في العلاقات العربية التركية**: في **العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**، أورهان كولوغلو و آخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1995) ص. 178.

*يعرف النهر الدولي بأنه " النهر الذي يقع مجرى أي من روافده داخل أراضي أكثر من دولة، أو على حدود دولتين أو أكثر، و هو لا يتضمن الأنهار العابرة للحدود فقط بل يشمل تلك الأنهار التي تشكل حدودا بين الدول و البحيرات ،و أحواض المياه الجوفية التي تقطعها الحدود"، و طرح مفهوم شبكة المجرى المائي الدولي كبديل عن مفهوم النهر الدولي و تعرف بأنها "شبكة عناصر مائية تقع العناصر المكونة لها في دولتين أو أكثر، أنظر: أحمد الرشيدي،**الأنهار الدولية في الوطن العربي أوضاعها الجغرافية و تنظيمها القانوني، شؤون عربية**، ع. 86،(1996)، ص. 24.

هذه النظرية تقوم على الاعتراف للدولة بالسيادة المطلقة على جزء من النهر الدولي الواقع في إقليمها دون قيد أو شرط ، وبحقها في أن تقيم عليه ما تشاء من مشروعات للانتفاع بمياهه أو إحداث تغيرات في مجراه ،سواء بصورة جزئية أو كلية بغض النظر عما قد يترتب على ذلك من آثار ضارة للدول أسفل المجرى و التي لا يكون لها حق الاعتراض على ذلك، أنظر: زكريا السباهي، **مرجع سابق، ص ص. 94-95، علي إبراهيم، **قانون الأنهار و المجاري المائية الدولية** ، ط2 (القاهرة:دار النهضة العربية، 1973)، ص ص . 316-314، و تبعا لهذه النظرية قامت تركيا بقطع مياه نهر "قوبق" تماما في الخمسينات و هو نهر ينبع من تركيا و يمر بمدينة حلب و يروي سهولها، و بنت تركيا سدا كبيرا على مجرى نهر الفرات و من المنتظر أن يلقى نهر "جاسور" مصير نهر "قوبق".

وعلى العموم تطرح سوريا والعراق أسساً ومعايير من أجل التوصل إلى قسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات تتمحور حول[1]:

1-اعتبار أن نهري دجلة والفرات مجريان مائيان دوليان، وأنه يمكن تصنيفهما باعتبارهما موارد مشتركة وضرورة احترام الحق التاريخي للبلدين.

2-الاتفاق على الوارد الطبيعي السنوي للنهرين يتم تحديد الحاجات المائية للمشاريع القائمة أو التي هي قيد التنفيذ أو المخطط لها على النهرين في الدول الثلاثة.

3-تحديد الأسس القانونية الدولية التي ستستند إليها قسمة المياه والتي سيتم اقتسامها عبر التفاوض أو التحكيم من خلال هيئة دولية وبحضور مراقبين دوليين، وفي هذه المفاوضات مع فرض عقوبات دولية إجبارية على الدول التي قد تعوق إجراءات الاقتسام أو التي تخالف الحصص المقررة نتيجة تلك المفاوضات.

وتتضح السياسة التركية في تسيير الصراع حول المياه أكثر من خلال أهم مشاريعها في هذا الصدد والتي تعبر بوضوح عن أجندات تركيا وإستراتيجيتها في التعامل مع مشكل المياه في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهم هذه المشاريع **مشروع جنوب شرق الأناضول** "**الغاب**".

الفرع الثالث : مشكلة الحدود في الشرق الأوسط

تتمثل مشكلة الحدود في الشرق الأوسط والتي تعد تركيا طرفاً مباشراً فيها في قضايا **لواء اسكندرونة، والموصل وكركوك.**

حيث لا تزال **مشكلة لواء اسكندرونة** إحدى المشاكل القائمة بين سوريا وتركيا، والتي تطفو إلى السطح من وقت إلى آخر، وتلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين، وترجع **مشكلة لواء إسكندورنة** إلى **1921/10/20** عندما أقرت فرنسا وتركيا في إتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين سوريا وتركيا بإقامة نظام إداري خاص بمنطقة اللواء، علماً أن فرنسا كانت قد أقرت في وثيقة رسمية عام **1920** بتبعية اللواء لسوريا، وشكلت اتفاقية أنقرة مدخلاً لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص، وتقديم التسهيلات للأتراك مما جعل اللغة التركية لغة رسمية في اللواء، وفي إطار خطة لفصل اللواء عن سوريا وضمه لتركيا عقدت الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات مع فرنسا، منها افاقية أنقرة للصداقة وحسن الجوار في **1926/05/30**، و اتفاقية للغرض نفسه في **1926/06/22**، و في عام **1938**

[1] مجدي صبحي، **المسألة المائية في محادثات السلام الجارية**، في **المشكلات المائية في الوطن العربي**،أحمد يوسف أحمد (محررا)،(القاهرة:معهد البحوث و الدراسات العربية، 1994)، ص. 110.

أجرت تركيا بالتنسيق مع فرنسا انتخابات في اللواء، حققت الأقلية التركية الأغلبية في المجلس الأعلى لأدارة اللواء،وهكذا تآمرت فرنسا وتركيا على سلخ اللواء عن سوريا، فقد وقع البلدان في **1939/06/23** اتفاق الضم الذي أُدخل اللواء بموجبه في السيادة التركية وأصبح يعرف باسم **هاتاي.**[1]

لم تقبل سوريا بضم اللواء إلى تركيا ، ولا تزال قضية اللواء قائمة حتى الآن ، فلا يزال موقع اسكندرونة على الطوابع والخرائط السورية ، إلا أن ظروف الصراع مع إسرائيل وعدم رغبة سوريا في تشتيت جهودها، جعلها تؤجل هذا الملف ، ولكن مع أحداث العنف التي إنجرت إليها سوريا بعد الوضع الأمني الذي آلت إليه فإن قضية اللواء الآن ليس من أولوياتها ومؤجل إلى وقت غير معلوم.[2]

أما بالنسبة **لمشكلة الموصل** فعلى الرغم من مرور سبعين سنة أي منذ خسارة تركيا قضية دمج الموصل ضمن أراضيها أمام المملكة المتحدة المنتدبة على العراق آنذاك بتوقيعها معاهدة التسوية ودمج الموصل ضمن العراق تحت الإنتداب البريطاني إلا أنها مازالت موضع جذب لأنقرة في اتجاه اعتبارها منطقة انتزعت منها مع انهيار العراق إثر حرب الخليج الثانية، حيث أن الأتراك أظهروا بعد عام **1991** أطماعهم الإقليمية في منطقة كركوك والموصل ونشطت تركيا بالقيام بحملة دعائية واسعة لاستغلال تطور الأوضاع تجاه استعادة الموصل–كركوك التي ماتزال تعدها تركيا جزء من أراضيها [3]، على الرغم من أن **معاهدة حزيران 1926** بين **العراق–تركيا–بريطانيا** قد صححت المسألة نهائياً واعترفت بالحدود الحالية للعراق كون الموصل وكركوك جزء من الأراضي العراقية[4].

ولم تكن الأوساط الرسمية التركية بعيدة عن هذا الاتجاه وخير معبر عن ذلك الخريطة التي قدمها الرئيس التركي **توركت اوزال** التي تقضي تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات **عربية–كردية–تركمانية** في اتحاد فدرالي واستخدامه بعد مدة وجيزة عبارة الشعوب العراقية، وقام **اوزال** بجمع وإعداد الوثائق الخاصة بالمدة التاريخية التي شهدت النزاع بين تركيا والعراق حول الموصل[5].

---

[1] محمد علي زرقة، **قضية لواء اسكندرونة** (بيروت: دار العروبة، 1993)، ص ص. 475-471.
[2] سليمان المدني، **تركيا اليهودية** (دمشق: دار الأنوار، 1998)، ص .220.
[3] فيليب روبينس، **تركيا و الشرق الأوسط** ، ترجمة: ميخائيل نجم الدين (قبرص: دار قرطبة للنشر و التوزيع، 1993) ، ص . 30.
[4] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص .244.
[5] عوني عبد الرحمن السبعاوي، **مكامن العداء ونقاط التفاهم في كتاب قبيس عبد الفتاح، العلاقات العراقية التركية الواقع و آفاق المستقبل**، (العراق: جامعة الموصل، 1999) ، ص .42.

وكما أكد الرئيس التركي **توركت اوزال** بعد حرب الخليج الثانية لعدد من الصحفيين :"**أن على الغرب أن لا ينسى دور تركيا فنحن من نحكم هذه المنطقة لسنوات طويلة ومن حقنا اليوم أن تكون لنا حصة عظيمة**"، ومن خلال حديث **اوزال** أدرك العديد من المحللين انه يسعى لضم أجزاء من الأراضي العراقية[1].

ومن الأمور المهمة التي تؤكد أطماع تركيا في **الموصل وكركوك** هو ما نشر في كتاب عام **1994** أصدرته رئاسة الوزراء التركية وأنجزته المديرية العامة للدولة رقم **(11)** بعنوان: **المعلومات الأرشيفية المتعلقة بالموصل وكركوك،** ويعد هذا الكتاب دليلاً واضحاً على الأطماع التركية في المنطقة[2].

أما الرئيس التركي **سليمان ديمريل** فقد أكد بعد استلامه رئاسة الجمهورية التركية : "أن إقليم الموصل لم يترك للعراق بموجب **معاهدة لوزان** وأضاف لقد أبلغنا الأمريكيين لكن هذا المشروع لم يقر على الصعيد السياسي".

أما العراق فقد أكد انه سيعارض بجميع الوسائل تغير حدوده مع تركيا ويحذر تركيا من القيام بأي خطوة منفردة من شأنها المساس بالحدود الوطنية كما استدعت وزارة الخارجية العراقية القائم بالأعمال التركي والذي أوضح بأن الكلمة التي أدلى بها الرئيس التركي **ديمريل** كانت على النحو التالي : "أن الحدود **العراقية- التركية** غير صحيحة... ولكن تسوية هذه المشكلة ليست موضوع بحث في هذه اللحظة".

ولاشك أن دخول القوات التركية الأراضي العراقية قد يرتبط بالمخزون النفطي الكبير في الموصل وكركوك ولعل ما يؤكد ذلك قول الرئيس التركي **سليمان ديمريل** لـــ رؤساء تحرير الصحف التركية في **2/آيار/1995:** "أن حدود تركيا مع العراق هي خط النفط لقد حددها علماء الجيولوجيا ولم يتضمنها الميثاق"[3]، وقد طالب الرئيس التركي الأسبق **سليمان ديميريل** صراحة في **1995/05/03** بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق واسترداد إقليم الموصل.[4]

---

[1] خليل إبراهيم العلاف، "دور تركيا في تحقيق الأمن الإقليمي"، **أوراق تركية**، جامعة الموصل، ع.18(ربيع 2002)، ص .3.
[2] عوني عبد الرحمن السبعاوي، ، **مرجع سابق**، ص.45 .
[3] خليل إبراهيم العلاف ، **مرجع سابق** ، ص .7.
[4] جلال معوض، "عملية صنع القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية"، **المستقبل العربي**، (1998)، ص. 40.

الفرع الرابع : التحديات الأمنية الناجمة عن الأوضاع في المنطقة.

تعاني منطقة الشرق الأوسط العديد من التهديدات الأمنية جراء الأحداث التي جرت في الآونة الأخيرة، مما يجعلها أمام تحدي أمني يعرقل أو يعطل تحقيقها لأهدافها في المنطقة، وبإعتبار تركيا لنفسها من أهم الفواعل الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط كان لزاماً عليها لعب دور فعال إتجاه هذه التهديدات و محاولة المشاركة في حل الأزمات الناجمة عنها، مما يعظم من دورها في الإقليم.

1–تهديد تنظيم الدولة:

شرعت الولايات المتحدة في قيادة تحالف دولي ضد تنظيم **الدولة الإسلامية** بعد تعاظم قوة التنظيم في كل من سوريا والعراق، وتوسع نطاق سيطرته في **يونيو/حزيران2014**، فيما حاولت الإدارة الأميركية تجميع أكبر قدر ممكن من الحلفاء المشاركين والداعمين للتحالف بمختلف الأشكال.

ويكمن جزء كبير من خلفيات بلورة الموقف التركي في أن أنقرة لا تشارك واشنطن في جميع توجهاتها وأولوياتها في التحالف، حيث إن واشنطن تهدف إلى القضاء على تنظيم الدولة ولا تعطي تصورًا واضحًا لمرحلة ما بعد **تنظيم الدولة** ،فيما تنظر أنقرة لنفسها على أنها واحدة من أهم المتأثرين مباشرة من تداعيات الأمور سواءاً على ساحتها الداخلية، أو في التغيرات السياسية والأمنية لدى جيرانها، لذا فهي تحاول أن تصل إلى صيغة وقائية على أقل تقدير.

ومن جهة أخرى فإن واشنطن تتطلع إلى مشاركة فعالة من أنقرة، تقوم الأخيرة من خلالها بالمشاركة في الغارات الجوية مع فتح القواعد العسكرية على الأراضي التركية لقوات التحالف، وكذلك إرسال قوات برية عبر الحدود للقتال ضد قوات تنظيم الدولة[1].

تتمتع تركيا في هذا السياق بخصائص جيوبولوتيكية مهمة، يمكن إدراجها في الآتي:

1–امتلاك تركيا لحدود بمسافة **1200** كم تقريبًا مع كل من سوريا والعراق، كما تعتبر تركيا أهم وأقرب دولة جغرافياً إلى مناطق سيطرة تنظيم الدولة.

2–وجود قواعد عسكرية مهيأة لانطلاق العمليات من تركيا، كما أن سلاح الجو التركي مزود بأحدث تكنولوجيات الجيش الأميركي، فيما تحتضن تركيا قواعد عسكرية لحلف شمال الأطلسي، تعد أكثرها شهرة قاعدة إنجرليك الجوية بجانب مدينة أضنة الواقعة في جنوب شرق تركيا.[2]

[1] محمود سمير الرنتيسي، تقرير حول: **"تنظيم الدولة : معطيات و شروط تركيا"**، (مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص . 3.
[2] بشير عبد الفتاح، "الحسابات التركية في الحرب على تنظيم الدولة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/23).
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opininons/2014

3- يعني تنفيذ العمليات من تركيا إحكام الخناق على تسلل مقاتلين أجانب من تركيا إلى كل من سوريا والعراق، وكذلك القضاء على كل ادعاءات تصدير النفط عبر تركيا والذي يعد أكبر مصدر تمويل لتنظيم الدولة.

4-تمثل مشاركة تركيا بقيادة الحكومة الحالية ذات الخلفية الإسلامية السنية إضفاء لمزيد من الشرعية على عمليات التحالف.

5- توفر مشاركة تركيا وفتح أراضيها للقوات المشاركة كثيرًا من أعباء نفقات التحالف في حال تمت من دول أخرى.

6- سياسياً تعتبر مشاركة تركيا بالنسبة للغرب إما سحب لتركيا نحو الفلك الغربي من جديد بعد تبنيها توجهات نحو الشرق، أو زج بها في مستنقع الأزمات بعدما استطاعت أن تحافظ على إدارة دورها عن بُعد، مما قد يسبِّب زعزعة في الاستقرار السياسي لحكومة العدالة والتنمية إذا اختارت الانسجام التام مع التوجهات الأميركية.

الموقف التركي من التحالف:

جاء توقيت مطالبة تركيا بتوضيح موقفها من المشاركة في التحالف، في ظل وجود **24** رهينة من الدبلوماسيين الأتراك لدى تنظيم الدولة، وعلى الرغم من أن تركيا كان لديها أسبابها وتحفظاتها الجوهرية من المشاركة في التحالف بغض النظر عن موضوع الرهائن ،إلا أنها أعطت لحياة الرهائن أولوية خاصة فيما يتعلق بعملية إعلان موقفها من المشاركة، ويمكننا انطلاقًا من هذا أن نطَّلع على تطورات الموقف التركي باعتماد عودة الرهائن كفاصل زمني فحسب[1].

أولاً :الموقف قبل عودة الرهائن

تزايدت الضغوط الغربية لاتخاذ موقف تركي إيجابي وفعال من التحالف، غير أن أنقرة أعلنت موقفها المتحفظ بأشكال غير مباشرة وتدريجية من خلال الخطوات التالية:

1-التأكيد على تضامن أنقرة مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وشراكتها الاستراتيجية معها.

2-عدم التوقيع على بيان مؤتمر جدة، حيث كانت **11** دولة من الشرق الأوسط(دول الخليج الست وتركيا ومصر، والأردن والعراق ولبنان) بمشاركة واشنطن قد اجتمعت في مدينة جدة السعودية في **11 سبتمبر/أيلول 2014** لبحث مكافحة تنظيم **الدولة الإسلامية.**

[1] محمود سمير الرنتيسي، **مرجع سابق،** ص . 4.

وقد قال رئيس الوزراء التركي **أحمد داود أوغلو** موضحًا سبب عدم توقيع تركيا على المشاركة في الحلف الذي سيواجه تنظيم **الدولة الإسلامية** :"ما تريده الولايات المتحدة الأميركية من الحلف واضح ،والسبب من عدم توقيع تركيا على بيان قمة جدة واضح أيضًا، أتمنى أن يعي الجميع ما أقول لا أريد الدخول في تحليل ذلك، لأنني سأضر بالسبب وراء عدم توقيعنا على المشاركة في الحلف ".[1]

3-إعلان التزامها بدعم الحلف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة، مع تأجيل تحديد شكل الدعم.

4-الإعلان بعد ذلك عن أن الدعم هو عبارة عن تعاون لوجستي ومعلوماتي وسياسي، والقيام بإجراءات عملية لمنع انتقال عدد من المشتبهين من الأجانب الذين جاؤوا للقتال مع **تنظيم الدولة** في سوريا.

5- التأكيد على عدم مشاركة جنود أو أسلحة تركية مع التحالف وعدم فتح أراضيها أو مجالها الجوي لقوات التحالف.

وقد أدى عدم توقيع تركيا على البيان الختامي لمؤتمر جدة على وجه الخصوص إلى إثارة تساؤلات كثيرة حول طبيعة الموقف التركي من التحالف، وكان البيان الختامي للاجتماع في جدة قد أعلن اتفاق الدول المشاركة فيه عدا تركيا،على الانضمام لحملة عسكرية منسقة ضد تنظيم الدولة الإسلامية **إذا اقتضت الحاجة** ، والمشاركة في القيام بدور في الحرب الشاملة ضده[2].

وتحاول تركيا أن توضح للمجتمع الدولي خلفيات موقفها وطريقة تفكيرها تجاه حل الأزمة في العراق وسوريا، وتستند في ذلك على عدة نقاط وتحفظات رئيسية، منها:

1-أن تركيا ترى أن المواجهة العسكرية مع تنظيم الدولة دون معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت لظهوره أمر يفاقم المشكلات بالنسبة للمنطقة ، وقد تظهر حركات أكثر خطورة من تنظيم الدولة نفسه.

وقد أفاد رئيس الوزراء التركي **أحمد داود أوغلو** في هذا السياق ، بأن الاستراتيجية التي وضعتها الولايات المتحدة الأميركية لمواجهة **تنظيم الدولة الإسلامية** وحل الأزمة في المنطقة ضرورية، لكنها ليست كافية لتحقيق الاستقرار.

---

[1] زينب أكيل، "الأزمة لن تحل بتجاهل سوريا"، وكالة الأناضول، 13 سبتمبر/ أيلول 2014، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/18).

http://www.aa.com.tr/ar/turkey/388360

[2] محمود سمير الرنتيسي، **مرجع سابق** ، ص . 4.

وفي هذا يظهر أيضًا التخوف التركي من النوايا الخفية لواشنطن فيما يمكن أن تؤدي له الحرب من تداعيات، وتحديدًا تلك التي تتعلق بشكل وطبيعة الدور التركي.[1]

2-تعتقد أنقرة أن استمرار النظام السوري بممارساته الحالية، وإقتصار عمل التحالف ضد تنظيم الدولة دون وجود أي توجهات للقيام بنشاطات ضد نظام الأسد، بل على العكس من ذلك وجود تسريبات حول تعاون استخباري غربي مع أجهزة الأسد الأمنية (تم نفيه لاحقًا)، كلها عوامل تجعل أنقرة تقترب من توجه أنها غير مضطرة للدخول في تحالف من شأنه أن يقوّي خصومها.

3-يصب التحالف ضد **تنظيم الدولة** في مصلحة الحكومة العراقية الوريثة لحكومة المالكي، التي ما زالت تركيا تحمِّلها المسؤولية عن كل ما أصاب العراق من تدهور أمني وصراع طائفي، كما لا تزال تختلف معها في ملفات سياسية واقتصادية، وفي ذات السياق فإن تكريس قوة الحكومة العراقية بقيادة حيدر العبادي يفيد تنامي النفوذ الإيراني في العراق وهو أمر لا تفضله الحكومة التركية[2].

4-تسيطر على تركيا مخاوف من إحتمالية وصول السلاح المقدم للحرب على **تنظيم الدولة** إلى أيدي مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وهو ما يعتبر مهدِّدًا خطيرًا للأمن القومي التركي، كما أن أنقرة تحفظت على تكوين تحالف من أجل **مواجهة تنظيم الدولة**، فيما لم يتم فعل الأمر نفسه مع حزب العمال الكردستاني.

5-التخوف الذي كان يراود الحكومة التركية من **تصفية تنظيم الدولة** للرهائن الأتراك البالغ عددهم **49** رهينة منذ أن تم اعتقالهم من القنصلية التركية في الموصل **في يونيو/حزيران 2014** وحتى يوم عودتهم في **20 سبتمبر/أيلول 2014**، وقد شكَّلت النقطة سببًا مهمًا لتفهم الأوساط الغربية إعلان تركيا عدم إمكانية المشاركة المباشرة في التحالف، ويتبع هذا تخوف أنقرة من **قيام تنظيم الدولة** بتنفيذ أعمال انتقامية داخل الأراضي التركية تكون موجهة ضد السياح الأجانب في حدها الأدنى.

6-يُعتقد أن أنقرة تدرك أن دخولها في سوريا، سيضعها في مواجهة مع المصالح الروسية والإيرانية مما سيجعل موقفها أكثر تعقيدًا خاصة أن تركيا تعتمد في جزء كبير من وارداتها في قطاع الغاز على روسيا وإيران.

---

[1] بشير عبد الفتاح، **مرجع سابق .**

[2] محمود سمير الرنتيسي، **مرجع سابق** ، ص . 5.

7-تصر أنقرة على عدم المساواة بين الجماعات الإسلامية كلها تحت عباءة الإرهاب ، وترى أن هناك حركات معتدلة لا ينبغي وصفها بذلك في حين أن هناك دولاً منضوية في التحالف ضد **تنظيم الدولة** وتريد توسيع الحملة إلى ما هو أبعد من العراق وسوريا ، مثل مصر التي تطالب بإدراج جماعة الإخوان المسلمين في قائمة المنظمات الإرهابية.

ثانيًا :مرحلة ما بعد تحرير الرهائن

جاءت عملية تحرير الرهائن في **20 سبتمبر/أيلول 2014** ، بعد جهود قامت بها الاستخبارات التركية، اتضح أن وجود الرهائن كان له دور مؤقت في عدم الموافقة على بعض طلبات التحالف ويختلف في جوهره عن الأسباب المكونة للموقف التركي.

وفي هذا السياق قال الرئيس التركي :"كان بإمكاننا القول بأننا مستعدون للمشاركة إزاء بعض طلبات التحالف الدولي ضد **تنظيم الدولة** سيما وأن الدول العظمى في العالم مجتمعة ، لكن لم يكن بوسعنا أن **نقول نعم** لهذا الأمر مباشرة، لأننا نهتم بأرواح **49** شخصًا.[1]

إستمر الموقف التركي في إعلان معاداته للإرهاب وتأييده للتحالف من دون الإفصاح عن طبيعة دوره، والاستمرار في استعراض تحفظاته ومطالباته بحلول جذرية، كما حرصت تركيا أيضًا على نفي أن تكون أجواؤها أو القاعدة الأميركية على أراضيها قد استُخدمت في العمليات العسكرية التي يشنها التحالف الدولي **ضد تنظيم الدولة** الإسلامية في سوريا.

وتعتقد تركيا أنها تعيش حالة من الاستقرار النسبي في ظل اشتعال المحيط العربي حولها، وتريد أن تحافظ ما استطاعت على هذا الإنجاز، مما يجعلها أكثر تحفظًا وحذرًا من المشاركة في التحالف، لذا فإن الموقف التركي سيكون معتمدًا على طبيعة الحلول الدولية.

ونظرًا لارتفاع عدد الدول المنضمة للتحالف في اجتماع مجلس الأمن ، فإن الرئيس التركي **رجب طيب أردوغان** قد لفت إلى أن تركيا مرشحة أن تكون طرفًا في التحالف ، لكنه ربط ذلك بأمرين عامين، هما :الاستقرار الإقليمي والمقتضيات الإنسانية، ثم خصص ذلك بتحديد بثلاث نقاط مهمة، وهي:

1-إعتماد حل شامل للوضع الأمني في العراق وسوريا.

2- تأسيس منطقة عازلة آمنة في الطرف السوري وإعلان حظر طيران فيها.

[1] إدا أونلو أوزن، "أردوغان: تحرير رهائن القنصلية نجاح سيسجله التاريخ"، وكالة الأناضول، 21 سبتمبر /أيلول 2014، (تم تصفح الموقع يوم : 26/ 03/2016).

http://www.aa.com.tr/ar/turkey/392680

3– تحديد كل تفاصيل التعاون والتنسيق لدخول تركيا في التحالف ويندرج تحت هذا تدريب قوت المقاومة السورية المعتدلة.

كما أرجأ موضوع قيام الجيش التركي بعمليات عبر الحدود إلى أخذه تفويضًا من البرلمان التركي بذلك، وهو ما حصل بالفعل في الثاني من **أكتوبر/تشرين الأول** الجاري، حيث صادق البرلمان التركي على مذكرة تفوض الحكومة في إرسال القوات المسلحة خارج البلاد، للقيام بعمليات عسكرية وراء الحدود لمدة عام إذا اقتضت الضرورة ذلك، من أجل التصدي لأية هجمات محتملة قد تتعرض لها تركيا من التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق.

وورد في حيثيات المذكرة ،أن التهديدات والمخاطر زادت بشكل كبير بطول الحدود البرية الجنوبية للبلاد، وأن منظمة **بي كا كا** ما زالت موجودة في شمال العراق، وأن عدد التنظيمات الإرهابية ازداد بشكل كبير، وبالتالي فمن حق تركيا الدفاع عن أمنها القومي.[1]

ويمكن لهذه الشروط الثلاث التي أعلن عنها الرئيس التركي أن ترسم معالم الموقف التركي بشكل أكثر وضوحًا، وفيما يستمر الأتراك في تأكيدهم أن القصف الجوي وحده لا يمكن أن يُنهي **عمل تنظيم الدولة.**

وبالرغم من الهجوم على **كوباني***لم يتغير الموقف التركي، فبعد وقت قليل من قرار تفويض الجيش التركي بالعمل خارج الحدود، اقتحمت **قوات تنظيم الدولة** مدينة عين العرب كوباني السورية المحاذية للحدود التركية بعد أن بدأت هجوماً على المدينة منذ **16 سبتمبر/أيلول 2014**

وبالرغم من ذلك ظلت تركيا تمتنع عن أي تدخل عسكري، وظلت تضع شروطها للانضمام إلى التحالف العسكري.

لكن الهجوم على **كوباني** لم يؤدِّ إلى تدفق اللاجئين الأكراد إلى تركيا فحسب، بل شهدت عدة مدن تركية تظاهرات ومواجهات عنيفة احتجاجًا على سياسات القيادة التركية إزاء المعركة الدائرة

[1] محمود سمير الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص .11.

* بلدة عين العرب،أو مثل ما يطلق عليها الأكرد **كوباني**، تقع على الحدود السورية التركية، وهي من ناحية إدارية تابعة لمحافظة حلب، تبعد عن مدينة حلب 150 كلم، تتألف منطقة عين العرب من 384 قرية صغيرة، ويتجاوز سكانها 460 ألف نسمة، أغلبيتهم من أكراد سوريا ، و تمثل المنطقة تواصلا جغرافيا في المناطق الواقعة على الحدود بين سوريا وتركيا، وتكمن أهمية **كوباني** الاستراتيجية في أنها ثالث مدينة سورية ذات أغلبية كردية بعد **القامشلي** و**عفرين**، وتعتبر عين العرب من مناطق الثقل للفصائل الكردية.

في عين العرب **كوباني**، ما أدى إلى مقتل عدد من المواطنين الأتراك وإعلان حالة الطوارئ في عدة مدن تركية.

وفي هذا السياق، فقد هدد زعيم حزب العمال الكردستاني **عبد الله أوجلان** المسجون في جزيرة **إمرلي** بنسف عملية السلام بين حزبه وأنقرة، في حال حصول مجزرة في **كوباني**، وأمهل أوجلان الحكومة حتى **15** من الشهر الجاري لاتخاذ موقف واضح وصريح **ضد تنظيم الدولة** وحربه على الشعب الكردي.

وفتح هذا الأمر على الحكومة التركية باب المسألة الكردية مجددًا وهو ما جعلها تحاول تسويته بأسرع شكل ممكن.

من جهة أخرى، يُعتقد أن أنقرة تستفيد بشكل غير مباشر من عدم تدخلها في عين العرب من خلال كسر شوكة المقاتلين الأكراد الموالين لحزب العمال الكردستاني الذين **يحاربون تنظيم الدولة**، كما أنها تجنِّب نفسها المواجهة المباشرة مع **تنظيم الدولة**، وتبقى على موقفها القاضي **بوجود منطقة عازلة**[1].

ومع إصرار أنقرة على موقفها واقتراب التوتر كثيرًا من حدودها قالت أنقرة إنها ستبذل كل ما في وسعها كي لا تسقط **كوباني** لكن أنقرة أيضًا تبرر موقفها بعدم إمكانها التدخل في مكان وترك أماكن أخرى مماثلة، فكما يطلب منها الأكراد إنقاذهم من **تنظيم الدولة** فإن التركمان والسنة في سوريا يطلبون هذا أيضًا.

وهذا ما جعل من الواضح أنه أنقرة لن تقوم بعملية في **كوباني** بمفردها، وما زال خيارها هو تعزيز المساعدات الإنسانية للمدن السورية المحاصرة التي تجعل الحديث عنها مدخلاً لتأسيس منطقة عازلة ذات أهمية إنسانية وعسكرية.

وفيما ظلت المباحثات جارية بين الطرفين التركي والأميركي خاصة فيما يتعلق باستخدام القواعد العسكرية في تركيا، فإن الطرفين قد اتفقا على قيام جهاز الاستخبارت التركية **إم آي تي**، باختيار **2000** مقاتل من المعارضة السورية وتوفير معسكر خاص وآمن داخل تركيا لتدريبهم ،على أن يتم تشكيل هيئة مشتركة من الخبراء العسكريين الأتراك والأميركيين لتشرف على تدريب هؤلاء المقاتلين، شريطة أن تتكفل أميركا بتوفير كل الأسلحة والتجهيزات التي يحتاجونها.

[1] محمود سمير الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص . 11.

ويعد هذا الاتفاق مؤشرًا إضافياً على عدم مشاركة تركيا في عمليات برية ،اللهم إلا في أجزاء محدودة خاصة مع تأكيد واشنطن على عدم مشاركتها برياً، كما يعد هذا الاتفاق مقدمة لمزيد من التفاهم خاصة في فتح قاعدة **إنجرليك** العسكرية أمام طائرات التحالف، ولكن التعقيد يتمثل فيما يبدو في التوافق على المنطقة العازلة[1].

ويعني مما سبق أن تركيا **قررت المشاركة** في التحالف **ضد تنظيم الدولة** لكن خطواتها البطيئة لن تكون إلا في ظل اتخاذها كافة التدابير الاحترازية للحفاظ على حاضر ومستقبل أمنها واستقرارها.

وعليه لا شك أن تركيا لم تفضل الانخراط في الجزء العسكري من التحالف الدولي ضد **تنظيم الدولة** ، نظرًا لمعطيات كثيرة دافعها الخوف من دفع ضريبة باهظة مستقبلاً، إلا أن تركيا التي تعتبر أهم دولة تتاخم مناطق **سيطرة تنظيم الدولة** ، لا تريد أن تبدو بمظهر سيء في ظل الاتهامات المتزايدة لها، كما أن **أنقرة** التي تريد زوال نظام الأسد لا تريد أن تكون خارج سياق الاطلاع المباشر على الأحداث والتطورات، ولا تريد أن يملأ أعداؤها وخصومها فراغ غيابها.

وقد واجهت تركيا ضغوطًا كبيرة خاصة من الإدارة الأميركية وتعرضت لاتهامات وحملات إعلامية ، وقد امتنعت تركيا عن التوقيع على اتفاق جدة وأكدت في نفس الوقت على موافقتها على التعاون الاستخباراتي واللوجستي وكذلك على قصور وعدم شمول عمليات التحالف بما ينفي القدرة على تقديم حلول لمشاكل المنطقة الأساسية.

بدأت مؤشرات الحديث عن مفاوضات للدخول في التحالف بعد عودة الرهائن المحتجزين، إلا أن تركيا لم تكف عن الحديث عن ضمانات لاستقرارها المستقبلي فطلبت منطقة عازلة ومنطقة حظر طيران وأخذت موافقة البرلمان التركي على تفويض الجيش.

باختصار شديد تركيا لديها مخاوف كثيرة وعليها ضغوطات كبيرة، وقامت- وما زالت تقوم - بعملية تقييم مستمرة لدورها، وما زالت في طور تحديد شكل وطبيعة دورها تبعًا للتطورات.

[1] محمود سمير الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص . 12.

المبحث الرابع: تركيا وآسيا الوسطى والقوقاز.

وضع تفكك الاتحاد السوفيتي تركيا في حالة الدولة الأقوى في محيطها الإقليمي ، من حيث كتلتها السكانية الكبيرة ومميزاتها الجيوسياسية ، أو لجهة الفرص الكبيرة التي أتاحها هذا التفكك أمام تنامي القوة التركية دوراً واقتصادا ، وأولى هذه الفرص هي ، وبدون شك ، انكشاف عالم تركي كبير كان منكفأً في الغرفة السوفيتية لمدة سبعين عاماً في القوقاز وآسيا الوسطى وحتى داخل الاتحاد الروسي الحالي نفسه ، وهو ما حدا بالرئيس التركي الأسبق **توركت أوزال** لطرح فكرة **(العثمانية الجديدة)** ، التي هي قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من بحر الأدرياتيك إلى سور الصين مروراً بالشرق الأوسط وبذلك تكون فكرة العثمانية الجديدة هي تجاوز لأهم طروحات الكمالية في السياسة الخارجية في الانكفاء إلى حد الانعزال[1].

المطلب الأول: دوافع تحرك تركيا نحو آسيا الوسطى والقوقاز.

إن دول آسيا الوسطى ودول القوقاز **وبحر قزوين*** تتميز إلى جانب أهميتها كحاجز، بثروتها النفطية التي من شانها توفير القوة لمن يهيمن عليها، وبما أن هذه الدول الآسيويه الجديدة هي دول زراعية رعوية متخلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، لا تملك الأموال ولا التكنولوجيا ولا القدرة للسيطرة على ثرواتها ومقدراتها، وهي تنتمي إلى المستطيل الجغرافي الذي يبدأ من جنوب روسيا وينتهي في جنوب الخليج العربي، وهو مستطيل من دول غنية بالنفط والغاز، وهي دول تحتاج لمن يساعدها على استثمار مواردها بما يحقق لها التطور الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي، وهذا ما جعل منها مصدراً لتنافس قوى دولية عظمى[2].

ومع تفكك الاتحاد السوفياتي وجدت تركيا نفسها في مواجهة عالم جديد في آسيا الوسطى ، عالم أرادت أن تؤثر فيه ، وطرح عليها العديد من القضايا ، بحيث تنتمي مجتمعات تلك الجمهوريات في معظمها إلى المجموعة التركية التي تجمعها مع تركيا روابط قوية، ولها أهمية بالغة حيث تعد محور جذب اقتصادي وعرقي وسياسي، حيث يشكل الأتراك المجموعة السياسية المسيطرة هناك ويجري التحدث رسميا بلغة قريبة من التركية، ولقد كان التصور العام والمفاجئ لرفض الاتحاد الأوروبي

---

[1] حميد فارس حسن سليمان ، "السياسة الخارجية التركية مابعد الحرب الباردة" ، (اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006) ، ص .321 .

* **بحر قزوين:** أو بحر الخزر هو بحر مغلق بين آسيا و أوروبا ، و يعد أكبر مسطح مائي مغلق على سطح الأرض ، إذ تبلغ مساحته حوالي 371 ألف كم2 ،أقصى عمق له هو 980 م ، و بالتالي هو يحمل خصائص البحار و البحيرات، يسمى ببحر قزوين نسبة لمدينة قزوين بإيران و الشعب القزويني في تلك المنطقة.

[2] جواد صندل، "روسيا و جورجيا، النفط و الجيوستراتيجية: منظور جغرافي سياسي"، **مجلة ديالى**، ع.41، (2009) ، ص .2.

انضمام تركيا يبدي نوعا من عزلة تركيا نسبيا عن أوروبا التي يتوق شعبها إلى الانتماء إليها، وعن العالم العربي الذي لم يعتبر الأتراك أنفسهم قط جزء منه، وبناءاً على هاذين الخيارين السابقين، كان ينظر إلى توجه تركيا نحو الدائرة السياسية لدول آسيا الوسطى والقوقاز بإعتباره وسيلة للتعويض عن الصعوبات التي تواجهها تركيا مع أوروبا، هذا العزل الذي تعتقد تركيا أنه بإمكانها فكه حاليا والقيام بدور الدولة الإقليمية الكبرى حيال هذه الجمهوريات.

الخشية من عزلة تركيا عن بقية العالم والخوف من تراجع أهميتها الاستراتيجية، كان الدافع الأساسي إلى تبني تركيا إستراتيجية إقليمية نحو آسيا الوسطى والقوقاز، وحاولت أيضا استغلال الفرصة التي تلوح إليها أمريكا عن طريق إقامة حلف إستراتيجي مع تركيا، والذي يكفل لها الاستفادة والتوسع في تلك المنطقة، ويكفل لها أيضاً أن تحول المنطقة إلى دائرة نفوذ تركي، وإذا أردنا فهم المحدد الاساسي الذي يساعد على تبني هذا التوجه ودعمه بشدة، نجد أن النظام السياسي والتجاذبات السياسية الواسعة للأطراف الفاعلة في المجتمع والتي كانت تعيش فترات من الاحتقان نتيجة للأزمات الداخلية ، كان السبب في بروز تيارات داخل الأوساط الحزبية القومية والاسلامية التي أبدت آراء وتصورات حاولت من خلالها أن تدعم هذا التوجه، وذلك عن طريق التصريحات بأفكار لإقامة كتلة أو وحدة للأقوام التركية بزعامة تركيا، كما كان ساسة تركيا المنتمون لمختلف التيارات يحاولون أن يرسموا صورة جديدة لعالم تركي جديد ممتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين تشكل تركيا قلبه، وقد سارع الرئيس التركي السابق **تورغوت أوزال** إلى إبلاغ مواطنيه أن القرن الحادي والعشرين مرشح لأن يكون القرن التركي، وكان من أكبر الداعمين لهذا التوجه.[1]

لكن إذا نظرنا إلى هذا التوجه من محدد النظام السياسي، سنجد أنه ليس الوحيد المتحكم والمساعد على التوجه، فسرعان ما كان لعوامل نابعة من المنطقة في حد ذاتها حافز محرك لذلك التوجه، فلقد كان النقص النسبي على صعيد التطور الإقتصادي والسياسي في الجمهوريات الجديدة عامل مساعد على تمكين الأتراك من أن يشعروا بالتفوق، كما أن الفراغ السياسي في هذه المنطقة الغنية بموارد الطاقة الهائلة، أدى إلى ظهور طموح تركي نحو إقامة روابط إقتصادية وسياسية مع هذه الجمهوريات، وإقامة تكتلات تعاونية واقتصادية، على غرار مجلس العالم التركي، والجامعة التركية، كما نجد أن العامل العرقي كان له دور أساسي في عرض تركيا نفسها على أساس أنها الشقيق الأكبر لهذه الجمهوريات ، وخاصة أن خمساً من أصل ستة جمهوريات ذات أصول عرقية تركية، وتربطها

[1] خورشيد حسين دلي، **مرجع سابق** ، ص. 68.

بتركيا لغة مشتركة وهي: **أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان، أوزباكستان، قرغيرستان،** أما الجمهورية السادسة **طاجكستان** فتنتمي إلى الثقافة الإيرانية، ويتكلم أبناؤها الفارسية، كما حرصت على عرض نفسها لهذه الجمهوريات على أساس أنها تمثل النموذج العلماني الليبرالي الذي يصلح للاقتداء به.[1]

فبالنظر إلى العامل الاقتصادي للمنطقة حيث تقع دولتان من دول آسيا الوسطى وهما:

كازاخستان و **تركمانستان** إلى جانب **أذربيجان** القوقازية على بحر قزوين، و تمتلك الدَول الثلاث أكثر من ثلثي شواطئه ، ومن المعروف أن منطقة بحر قزوين تمثل أكبر احتياطي في العالم من النفط والغاز الطبيعي بعد منطقة الشرق الأوسط رغم تفاوت تقديرات هذا الحتياطي.[2]

أما فيما يخص نظرة تلك الجمهوريات إلى تركيا، ربما لم يكن لها الخيار في ذلك ، بل هي مضطرة لأن تصبح منطقة نفوذ تركية ، فهذه المنطقة ظهرت للوجود الجيو سياسي بعد زوال الاتحاد السوفياتي وأن توجهها هذا محدد أساساً بجملة من الآليات والسمات الاساسية المشتركة، النابعة من سعي جمهوريات **أذربيجان تركمانستان ، كزاخستان** وحتى **جورجيا وأرمينيا** ، إلى إيجاد منافذ لموارد الطاقة المتوافرة في المنطقة واجتذاب الاستثمارات الدولية بعيداً عن ما تقرره روسيا.[3]

وقد تحركت تركيا اتجاه هذه الجمهوريات على مستويات عدة إقليمياً من خلال القيام بنشاطات سياسية جديدة، والتي يمكن أن تفسر على أنها جهود تهدف إلى إقامة علاقة خاصة مع مركز مهيمن بما تملكه من موقع إستراتيجي ، ليس بالمفهوم الجغرافي فحسب ولكن حتى بمفهوم المكانة السياسية التي تملكها تركيا بالنسبة للغرب ، حيث تستطيع تركيا أن تأخذ بنجاح فرص فتح أبواب كثيرة لدول آسيا الوسطى لتكون قريبة أو لتشارك وتنظم إلى العديد من التنظيمات والمؤسسات الغربية والمنظمات الدولية بدءاً من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، إلى الاتحاد الأوروبي ، إلى حلف شمال الأطلسي ، وبالتالي تركيا تتيح لهذه الدول أكثر من طريقة تكون لهم بوابة أو مدخل إلى الغرب ، في الوقت ذاته عرضت تركيا دعماً كبيراً للتنمية الاقتصادية للجمهوريات الجديدة، وكان سعي تركيا حثيث وفعال في محاولة تقديم وصلات إقليمية اقتصادية وسياسية ،وخاصة فيما يتعلق بإحياء وتوسيع العديد من المنظمات.

---

[1] خورشيد حسين دلي، **مرجع سابق** ، ص. 68.
[2] محمد النعماني، "آسيا الوسطى و القوقاز و الصراع القادم في العالم"، **الحوار المتمدن**، ع. 4245، (2013) ، ص. 5.
[3] هاينكس كرامر ، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** ، ترجمة : فاضل جنكر ، ط1 (السعودية: مكتبة العبيكان، 2001) ، ص .157.

فالنهج التركي الذي تتبعه في آسيا الوسطى والقوقاز يصوغ رغبتها في إقامة تعاون شامل في المنطقة ، ويمكن إيجاز أهداف السياسة الخارجية التركية اتجاه هذه المنطقة على النحو التالي:

- الدعم القوي لتنمية السيادة الكاملة لتلك الدول من خلال الاسهام في توطيد هيكل الدول الحديثة الاستقلال وتحقيق الديمقراطية والرخاء في دول تلك المنطقة.
- المحافظة على استقرار وأمن المنطقة.
- دعم جهودها في سبيل إرساء الديمقراطية وتطوير اقتصادياتها وفق قوانين السوق الحرة، ومواصلة الاصلاح السياسي بما في ذلك حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز.

أدى إنهيار الاتحاد السوفياتي، ليس فقط إلى اختفاء العدو السوفياتي الرابض على الحدود التركية، لكن أيضا إلى تضاؤل الأهمية الاتسراتيجية لتركيا، بالنسبة إلى الحلف الأطلنطي وجاء ظهور دول آسيا الوسطى بمثابة فرصة استراتيجية جديدة، لإعادة بناء وتطوير المركز الاستراتيجي لتركيا، ليس بالنسبة للولايات المتحدة فحسب، بل أيضاً بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي تسعى تركيا جاهدة للاندماج في مؤسساته.[1]

ولقد أفضى انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى ظهور ست جمهوريات إسلامية **(طاجكستان ، أوزباكستان، تركمنستان، كزاخستان و قيرغيزستان)** في آسيا الوسطى، و**(أذربيجان)** في القوقـــــاز ، والتي تشكل محور جذب اقتصادي عرقي وسياسي بالنسبة إلى تركيا ،التي تربطها صلات تاريخية عرقية ودينية بشعوب هذه الجمهوريات، كما أدى زوال الضغط الناجم عن وجود سلطة الاتحاد السوفياتي إلى ظهور فراغ في هذه المنطقة الجغرافية الغنية بالثروات الطاقوية الهائلة، لا سيما النفط والغاز الطبيعي، وبروز طموح تركي نحو إقامة روابط سياسية واقتصادية مع هذه الجمهوريـــات وأتاحت بذلك فرصة لكسر العزلة التي وجدت تركيا نفسها فيها خاصة بعد غزوها لقبرص عام 1974.

وتزامناً مع ذلك، ظهر في الفكر السياسي التركي مفهوم العثمانية الجديدة ، الذي يتمحور حول وجود عالم تركي جديد يمتد من البحر الأدرياتيكي إلى صور الصين، وأن تركيا تقع في قلب هذا العالم ، وبذلك تضطلع بدور إقليمي جديد يتمثل في العمل كحلقة وصل بين الشعوب التركية في

[1] محمد السيد سليم، **آسيا و التحولات العالمية** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1998) ، ص 225.

الشرق والغرب ، أي في آسيا الوسطى والبلقان ، وأن تركيا هي الأولى بملأ الفراغ الناجم عن غياب الحكم السوفياتي وبأنها إن لم تبادر بذلك فإن الآخرين سيفعلون حتماً وسيكلفها ذلك خسارة كبيرة.

إضافة إلى ذلك ، فإن المزايا الاقتصادية والجيو اقتصادية التي توفرها المنطقة قد كانت دافعا قويا وراء الاندفاع التركي المحموم، وتوجيه نشاطها الديبلوماسي والاقتصادي نحو هذا المجال الحيوي للمصالح التركية، حيث وجدت في منطقة آسيا الوسطى سوقاً ناشئة، بإمكانها استيعاب المنتجات الصناعية والزراعية التركية التي حققت قفزة واضحة في الثمانينات من القرن العشرين،[1] كما أن النمو الذي شهده الاقتصاد التركي ، وتسارع النمو السكاني قد زاد في الاحتياجات الطاقوية التركية بشكل منتظم، حيث ازداد الطلب التركي على الغاز بمعدل أكثر من **10** بالمئة سنويا في التسعينات.

وانطلاقاً من ذلك ، ونظراً لكون منطقة آسيا الوسطى وأذربيجان غنية بالموارد الطاقوية الخاصة في حوض قزوين ، فإن تركيا قد وجدت فيه مورداً فعلياً لتلبية حاجاتها الطاقوية، خاصة أنها مؤهلة بحكم قربها الجغرافي للحصول على حصة ، سواءاً فيما يتعلق بالاستثمارات النفطية، أو فيما يخص مشاريع نقل النفط القزويني، إذ تــأمل تركيا في تحقيق عائدات مالية ضخمة في حال ما إذا تم تمرير خط أنابيب ينقل النفط من حوض قزوين إلى الأسواق الغربية عبر الأراضي التركية والمعروف بخط **باكو – جيهان**، والأهم من ذلك أن هذا المشروع سيكون بداية خطوط أنابيب أخرى تنقل النفط والغاز الطبيعي من دول المنطقة إلى الأسواق العالمية، بمايكفل لتركيا من خلال هذا العامل والموقع الجيو-إستراتيجي أن تلعب دوراً بالغ الحيوية في نقل البترول والغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يعزز من نفوذها الإقليمي بإتجاه آسيا الوسطى والقوقاز ويجعله ورقة رابحة للمساومة مع الإتحاد الأوروبي،[2] كما تسعى تركيا إلى انجاح مشاريع نقل نفط ضخمة باستخدام المنطقة ، مثل **مشروع نابوكو*** ، الذي يعد مكسبا لتركيا في منطقة آسيا الوسطى وكذلك مكسبا للاقتصاد التركي وكذا للمكانة الإقليمية التي تسعى إليها

[1] سعد عبد المجيد، " أهداف و مرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز"، **السياسة الدولية**، ع.138 (أكتوبر 1999) ، ص. 189.

[2] جانك بلاك، "تركيا و مشاريع الطاقة في حوض قزوين"، **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ع.109 (شتاء 2003) ، ص ص . 96-97.

***مشروع نابوكو**: المعروف بخط (باكو- تبليسي، جيهان) ، و الذي سيجعل تركيا الوسيط الرئيسي في نقل الغاز الآذري إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب الغاز (باكو –تبليسي- أضروم) ، الذي تم تشغيله في ديسمبر 2006، أو خط أنابيب (باكو- تبليسي- جيهان)، و يقضي مشروع (نابوكو) بإنشاء خط لأنابيب الغاز بطول 3300 كيلو متر من ميناء أرضروم التركي حتى مدينة باومغاردن اليونانية، ثم يمر عبر أراضي بلغاريا و روانيا و المجر و النمسا ، و ستبلغ طاقة المشروع الإجمالية 31 مليار متر مكعب سنويا على أن يكتمل في 2018.

وكذلك **مشروع انتركونتور** ** الذي لايقل أهمية عن مشروع نابوكو ،[1]وعلى أساس هذه الدوافع ، ورغبة في الاستفادة من المتغير الإقليمي الجديد ، رأت أنقرة أن توجه كل إمكانياتها، وأن تسعى بإصرار كبير لأخذ موقع محوري في التفاعلات والموازين الجديدة المتعلقة بالمنطقة ، واستندت في آدائها على مجموعة من العناصر أهمها:

- وضع تصور لإقامة العالم التركي عبر إعادة الروابط الثقافية الغوية والدينية لتركيا مع شعوب آسيا الوسطى، باعتبار أن الأتراك جاؤا في الأصل من آسيا الوسطى، كما أن شعوب آسيا الوسطى تتحدث لهجات متنوعة من اللغة التركية، بالإضافة إلى أنهم مسلمون سنيون، كما تظهر هذه النزعة العرقية – كأساس لتوثيق التقارب في أبرز صوره وذلك على اساس التاريخ المشترك، والروابط العرقية والثقافية العميقة لشعوب آسيا الوسطى وتركيا.
- خبرتها في بناء نموذج اقتصادي ، علماني وديمقراطي ، وهو اقرب إلى النمط الذي تسعى دول آسيا الوسطى إلى تشكيله على أنقاض النمط السوفياتي، كما أن تراثها النخبوي العلماني يحظى بجاذبية كبيرة لدى النخب الحاكمة في آسيا الوسطى، وهذا ما تعكسه تصريحات زعماء تلك الدول، التي عبرت بطرق مختلفة عن كون النموذج التركي هو الأصلح للإقتداء به لنقل بلدانهم إلى الديمقراطية واقتصاد السوق، حيث صرح **إسلام كريموف** الرئيس السابق **لاوزباكستان** في زيارته لتركيا :" إنني أعلن أمام العالم بأسره أن بلادي سوف تسير قدماً وفق النهج التركي ، وقد إخترناه ولن نعود إلى الوراء[2]، أما **حسن حسنوف** رئيس وزراء **أذربيجان** سابقاً فقد صرح :"إننا نريد أن تمثلنا تركيا أمام العالم الخارجي".
- دعم الغرب والولايات المتحدة للنموذج العلماني التركي في مواجهة النموذج الإسلامي الإيراني، واستغلال الدور التركي لمحاصرة النفوذ الإيراني والروسي في المنطقة، وعلى هذا الأساس صرح ممثل الإدارة الأمريكية أثناء زيارة **ديميريل** إلى الولايات المتحدة في **فيفري 1992** بأن:" الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد بشدة تفوق النفوذ التركي على النفوذ الإيراني، إن ذلك في مصلحتنا"، كما عبر السفير الامريكي السابق في أنقرة **ريتشارد باركلي** في **1992/04/10**، بوضوح عن هذا الدعم، عندما أعلن في مجلس العمل التركي – الأمريكي

[1] محمد النعماني، **مرجع سابق**، ص .10.

****مشروع انتركونكتور**: يهدف لتزويد ايطاليا و اليونان بالغاز الآذري عبر تركيا، و تصل طاقته لـــــ 11 مليار متر مكعب سنوياً، و يحدث المشروع خطوط نقل الغاز الموجود بالفعل في تركيا على أن يكتمل في 2017.

[2] طلعت مسلم و آخرون، **العلاقات التركية – العربية حوار مستقبلي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1995)، ص. 345.

:"إن الإهتمام بالجمهوريات التركية في آسيا الوسطى هو في مصلحة تركيا، وخلف تركيا في هذه المسألة توجد الولايات المتحدة الأمريكية...نحن سوف نساعدكم...بالله عليكم لا تفوتوا الفرصة".[1]

وضمن الإستراتيجيات الشاملة ، وضمن هذا الإستقطاب الدولي في المنطقة، حاولت تركيا بهذا التوجه الأخذ بالحسابات العقلانية لتحقيق مصلحتها الوطنية فيما يخص نصيبها من الطاقة في بحر قزوين، وبما أن تركيا حيف رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الإستراتيجية، فمدى قدرة تركيا عل مواصلة سياسة نشطة وفعالة في هذه الدائرة الجيو–سياسية ، سيكون مرهون ومتأثر بطبيعة وقوة روابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فعلى صعيد الخيار التركي ضمن مجموعة المشاريع وقعت تركيا مع أذربيجان في مارس **1993** لتصدير **25** طن متري سنوياً من باكو – جيهان، وإقترح مد خط أنابيب النفط عبر الطريق الجنوبي ، لكن لم تحدد ما إذا كانت سوف تمر عبر أرمينيا أم إيران ، ولم تكن شركة النفط الروسية **لوك أويل** جزءاً من الصفقة ، ولكن هذه الصفقة ألغيت بتغير الرئيس الأذربيجاني ، وفي **1994** عقدت صفت أخر كان عليها تنافس كبير بين روسيا وإيران وتركيا، ولكن بفعل الضغوط الأمريكية عل أذربيجان كان على باكو إسقاط الصفقة الإيرانية، وذهبت حصتها في النهاية إلى تركيا، مما رفع من حصتها إلى **6,75 %** ، ورغم كل الإختلافات سعت الولايات المتحدة إلى تغليب الخيار التركي.[2]

وفي سبيل تحقيق طموحاتها تجاه آسيا الوسطى اتخذت تركيا سلسلة من الإجراءات، والتي تصب في اتجاه تقوية الوجود التركي في المنطقة ، فعلى مستوى العلاقات الثنائية ، كانت تركيا أولى الدول المبادرة بالإعتراف باستقلال الجمهوريات الست وتبادل العلاقات الديبلوماسية معها، ومساعدتها على الانضمام إلى الأمم المتحدة، كما لجأت إلى إستخدام دبلوماسية مؤتمرات القمة مع رؤساء دول آسيا الوسطى، كان أول مؤتمر قمة في أنقرة في **1992**، ثم القمة الثانية في إسطنبول **1994** والثالثة في بشكيك **1996** والرابعة في **طشقنط** ، وقد حدد الرئيس التركي أوزال في القمة الأولى تصوراً لإقامة العالم التركي، عبر إعادة الروابط الثقافية العرقية... في هذه الجمهوريات من خلال خطة اقتصادية شاملة في مجالات التجارة، المواصلات، الجمارك، النفط والاستثمارات، كما قامت تركيا بتعديل هيكلي

[1] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية و صراع الخيارات**، ط1 (بيروت: رياض الريس للكتب و النشر، جانفي 1997)، ص .43.

[2] فيكن تشيتريان، "جدلية الصراعات العرقية و مشارع النفط في القوقاز"،**دراسات عالمية** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ع . 18(أبوظبي د. س. ن) ، ص ص . 58-59.

في وزارة خارجيتها بحيث أصبح لها أمانتان عامتان، إحداهما مخصصة لشؤون العالم التركي مهمتها متابعة والإشراف على السفارات التركية في عواصم هذه الجمهوريات ، ووقعت تركيا معاهدة دفاع مشترك مع أذربيجان ، كما وقعت عددا من الاتفاقيات العسكرية تشمل تبادل البعثات العسكرية مع العديد من دول المنطقة.

ووصل عدد الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع هذه الدول إلى أكثر من **250** اتفاقية تغطي مختلف المجالات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، التقني، الثقافي ، التربوي، النقل، الاتصالات...إلخ،[1] ويبرز النشاط التركي بشكل أكبر في المجال الاقتصادي، فقد قدمت تركيا لدول نسيا الوسطى إئتمانات وقروض ميسرة وضمانات تصديرية، بلغت قيمتها **1,2** بليون دولار، كما بلغت استثمارات القطاع الخاص التركي في البنى التحتية والبناء حوالي **5** بليون دولار.[2]

إلى جانب ذلك فقد سعت تركيا إلى إيجاد أرضية للتعاون والتنمية المتعددة الأطراف، من خلال إلحاق هذه الجمهوريات بعضوية منظمة التعاون الاقتصادي **(ECO)** ومبادرتها بإنشاء وكالة خاصة للتعاون والتنمية **(TIKA)** تابعة لوزارة الخارجية التركية.

وفي السنوات الأخيرة دخلت تركيا في منافسة شديدة مع روسيا وشركات النفط العالمية من أجل الفوز بنقل نفط حوض قزوين عبر أراضيها إلى موانئ البحر المتوسط، أما على الصعيد الثقافي والإعلامي، فقد نجحت تركيا في **مارس 1993** في التوصل مع أوزبكستان وتركمانستان وكزاخستان وقيرغيزستان وأذربيجان إلى الوضع أبجدية مشتركة، أطلق عليها الأبجدية التركية المشتركة، كما عملت على إعداد معاجم لغوية باللهجات التركية بهدف توحيد المصطلحات والرموز، وإيفاد مدرسين للغة التركية إلى هذه الجمهوريات بأعداد كبيرة، إضافة إلى إيفاد واستقدام وتبادل البعثات العلمية والتعليمية مع هذه الدول، وإقامة محطات تلفزيونية لبث برامج تركية، إمداد هذه الجمهوريات بأعداد كبيرة من الآلات الكاتبة وأجهزة الكمبيوتر، واحتياجات تأسيس المطابع بالحروف اللاتينية، وإلى غير ذلك من الإجراءات.[3]

[1] Roy Allison and Lena Jonson , **Centrel Asian security in the new international context,** (Swidish institut of international affairs , 2001), P 204 **.**
[2] Roy Allison and Lena Jonson, Op. Cit, 206.
[3] Samih Vaner , « La Turquie face a la transcaucasie », **Nouveau Monde**, N° : 8 ,été 1998 ,P 51 .

1-تطور علاقة تركيا مع دول آسيا الوسطى:

أ-المرحله الأولى (1991-1993): سياسة الأخ الأكبر والدولة النموذج

مثّل تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال ست دول إسلامية في آسيا الوسطى منها خمس دول ذات أصول تركيه فرصة كبيرة لفتح مجال جديد وواسع من العلاقات مع هذه الدول، وكسر حاجز العزلة عن تركيا فاستعادت من جديد أهميتها الجيوسياسية والاستراتيجية، وأثرت بقوه في الرأي العام التركي، مما مثل دافعًا لصناع القرار لاستلهام سياسة خارجية نشطة نحو هذه الدول، فزادت من زيارات مسئوليها إليها، خاصة في عهد **تورغوت أوزال**، وهذا الحماس الزائد دفع تركيا إلى اتخاذ مواقف متسرعة دون تخطيط واضح، حتى وصل الأمر إلى الحديث عن القرن الحادي والعشرين بأنه القرن التركي.

اهتم **الأخ الأكبر** بسياسات تشبه إلى حد ما **صلة الرحم** ، وتمثلت بإعادة الصلات الثقافية والتعليمية والاعلامية من خلال بناء المدارس والجامعات والمراكز الثقافية ، واستقبال الطلاب والدارسين ، والتغطيات الاعلامية متعددة الأشكال ، والتأهيل والتدريب ، وتسهيلات الشؤون المدنية والقنصلية ، والجمركية والاستثمارية والتبادل التجاري ، والصلات السياسية من خلال التنسيق بين المؤسسات المختلفة لدى الجانبين.[1]

واتساقًا مع هذا التصور منحت تركيا هذه الدول هبات وقروضًا، وقدمت لها وعودًا لم تستطع الوفاء بها، ولما انتبهت تركيا إلى الواقع المعاش بدأت تنظم علاقاتها في إطار مؤسساتي، فأنشأت في **يناير 1992** مؤسسة **تيكا**، وفي يوليو من العام نفسه مؤسسة **تورك صوي**، كما تم وضع حجر الأساس لمؤسسة الاتحاد الاقتصادي للبحر الأسود عام **1992**.[2]

وفي عام **1992** عقدت قمة الدول الناطقة بالتركية على أن تعقد بشكل مستمر كما انطلق مشروع **(العشرة آلاف طالب)** الذى لا يزال مستمرًا حتى الآن دعمًا للتعليم في تلك الدول، ومحاولة لخلق جيل يميل إلى تركيا، ونخبة مرتبطة معها فكريًا.

[1] Winrow , « Turky's relations with the trascaucasus and the cental Asian Republics » , avaiabel at : http://www.mfa.gov.tr/grupa/percept/il/default.htm. in / (17/10/2015).

[2] عبد المعطي زكي، "الدور التركي في آسيا الوسطى ... الواقع و التحديات"، (تم تصفح الموقع يوم :2015/12/18).
http://www.asiaalwsta.com/CountryInfoDetails.asp?Id=245

وفي المجال التعليمي، وفي عام **1992** أنشئت جامعة **خوجه أحمد يسوي** التركية- الكازكية الدولية، وسارعت تركيا للاعتراف بالجمهوريات المستقلة حديثًا، وسعت إلى إدخالها في المنظمات الدولية، ودمجها في الغرب.

وهذه السياسة رغم افتقارها للبرمجة والتخطيط في بعض الأحيان تشكل الأساس لسياسة تركيا اليوم في آسيا الوسطى والقوقاز.

ب-المرحله الثانية (1993-1995): خيبة الأمل ومواجهة الحقائق

قلنا فيما سبق أن تركيا تبين لها في المرحلة الأولى أن آمالها العريضة فاقت إمكاناتها، وأنها خلال ثلاث سنوات أصبحت غير قادرة على الوفاء منفرده باحتياجات الجمهوريات المستقله عن الاتحاد السوفيتي، وأن هذه الدول ليست في حاجة إلى أخ جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أو دولة نموذج لها، بل هي في حاجه ماسة إلى مساعدات مالية وفنية لتجاوز الفجوة الكبيرة التي خلقتها الحقبة السوفيتية.

كما أن عدم وقوف تركيا مع **أذربيجان** بصدد مشكلة **ناجور وكارباخ**، وهي الدولة الأكثر قربًا من أذربيجان سبب خيبة أمل لدى باقي الجمهوريات.

وإدراك تركيا لكل هذا جعلها تنتهج سياسة خارجيه أكثر واقعية، والعجيب أن التخطيط الاستراتيجي التركي لم يتحسب لانهيار الاتحاد السوفيتي، مما جعل تركيا لا تتحسب جيدًا لهذا الأمر، وهذا جعل كثيرًا من المشاريع التي أقامتها تتعرض للخسارة، ومثال ذلك الثمار المرجوة من قمة الدول الناطقة بالتركية كذلك، فإن تركيا أدركت خطأها في استبعاد روسيا من سياستها تجاه آسيا الوسطى والقوقاز، مما أثار قلق روسيا وريبتها.

كما أن تعامل تركيا مع الجمهوريات من منطلق قومي طوراني أثار انزعاج روسيا، وجعلها تعلن أن مناطق الاتحاد السوفيتي السابق مناطق نفوذ لها، وهذا الأمر جعل تركيا تعود إلى التصالح مع المنطقة، واعتماد مبدأ الجوار وتحسين العلاقة مع هذه الدول.[1]

ج-المرحله الثالثة (1995-2000): اللعبة الكبرى والصراع على الطاقة

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام **1991**، اكتسبت منطقة حوض بحر قزوين أهمية كبيرة، وأضحت تشكل بديلاً محتملاً عن سوق الطاقة في الشرق الأوسط، ورغم أن إنتاج النفط لا يضاهي السعودية أو

[1] عبد المعطي زكي، **مرجع سابق.**

الكويت إلا أن المنطقة تتميز باستقرارها بالمقارنة بالشرق الأوسط، وكذلك وجود احتياطي كبير من الطاقة.

وبالنظر إلى موقع المنطقة القريب من أوروبا، فإنها يمكن أن تساهم في تأمين الطاقة لأوروبا وتركيا، فبالنسبة لأوروبا تمثل الدوله المفتاح، فقد عرضت تركيا أن تكون ممرًا آمنًا لتأمين الطاقة لأوروبا، ومعروف أن حوض بحر قزوين يحتوي على **4%** من المخزون العالمي للنفط، وعلى نسبة **5%** من الغاز الطبيعي.

وفي هذا الإطار، فإن خط **باكو– تفليس– جيهان** كمشروع يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا لتكون جسرًا للطاقة، وممرًا لها بين الشرق والغرب، ويسمى هذا المشروع بمشروع القرن، ويهدف إلى نقل بترول أذربيجان، وربما كذلك بترول آسيا الوسطى، وبخاصه كازاخستان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر المتوسط، وقد بدئ في المشروع عام **1998**، وافتُتح رسميًا في يوليو **2006**، ويبلغ طوله **1776** كم، وهو بذلك ثاني أطول خط للأنابيب في العالم، والمخطط له أن تكون طاقته اليومية مليون برميل، وهذا الخط سيزيد في الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية لتركيا، كما يساهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي في القوقاز.

وفي نفس هذه الفتره ركزت تركيا على تفعيل مؤسسة **تيكا** المرتبطة بمجلس الوزراء، والتي تقدم المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية الموجهة إلى آسيا الوسطى، وحولت منظمة **كاي** إلى منظمة إقليمية، وبفضل هذا الانفتاح واصلت تركيا اهتمامها بالمنطقة، ولكن في الفترة من **2000-2003** آثرت الانسحاب طواعية من المنطقة، بسبب أزماتها الداخلية، ونتيجة الأزمة الاقتصادية التى هزتها في عام **2001**.

د-2003- 2008 وما بعدها مرحلة حزب العدالة والتنمية:

هذه المرحلة يتعين النظر إليها على ضوء مفهوم السياسة التركية الجديدة التي تشكلت مع مقدم حزب العداله والتنمية، حيث تغير مفهوم السياسة الخارجية، على يد **أحمد داود أوغلو** الذي بدأ عمله كمستشار لرئيس الحكومة **رجب طيب أردوغان**، ثم أصبح وزيرًا للخارجية بعد ذلك.

وتهدف هذه السياسة إلى تبني مبدأ تصفير المشاكل أي حل مشاكل تركيا مع جيرانها، مما أهل تركيا لأن يكون بإمكانها صياغة الأمن للمنطقة، وتصدير الاستقرار إلى محيطها، وتمثل هذا في سياسة نشطة لتركيا في محيطها القريب، فاهتمت بمناطق بحر إيجة والبحر المتوسط والبلقان وأوروبا والقوقاز والشرق الأوسط، وكانت حركة تركيا تقوم على المبادرة والتقدم لحل المشاكل والأزمات، مما

أكسبها صفة الدولة المنتجة للأمن، وهذا ظهر بوضوح أثناء الصراع الروسي الجورجي، حيث أظهرت قدرتها على إنتاج الأمن من خلال التدخل بواسطة التحالف التركي القوقازي، ومن خلال منتدى الاستقرار.[1]

والمبدأ الذي يحرك تركيا في سياستها الخارجية هو استخدام القوة الناعمة المتمثلة في الديمقراطية والدبلوماسية عوضًا عن استخدام القوه الصلبة المتمثلة في القوة العسكرية، ولأن تركيا تعتبر نفسها دولة مركزية بالنسبة للقوقاز وآسيا الوسطى استغلت موقعها الاستراتيجي للتفاوض من أجل تحصيل مكاسب في علاقاتها بالدول الكبرى الأخرى، مما مكنها من زيادة تأثيرها فى المحيط الإقليمي، ويرسخ هذا التوجه سعي تركيا إلى سد احتياجاتها من الطاقة، ورغبتها في فتح أسواق أمام منتجاتها.

ولأن حزب العدالة استفاد من تجارب الماضي، فقد كان حريصًا على عدم استبعاد روسيا من حساباته، وخلق نوع من التعاون الروسي التركي عوضًا عن علاقة التنافس والصراع.

ومما سبق يتضح أن السياسة التركية في مرحلة حزب العدالة والتنمية أصبحت ترتكز على أسس أكثر واقعية من الأهداف الكبرى التي كانت مرسومة في سنوات التسعينيات، وكمثال على ذلك، فقد تمت الاستعاضة عن فكرة وحدة العالم التركي بفكرة الوحدة الثقافية لدول المنطقة كذلك، فإن الحزب سعى في سياسته في القوقاز وآسيا الوسطى على إدخال روسيا في الاستراتيجيات المتعلقة بعلاقات تركيا مع دول المنطقة ، ويمكن في هذا الإطار فهم مساعي تركيا لإدخال روسيا في **مشروع نابوكو**، بينما يرمي هذا المشروع في الأساس إلى تجاوزها وعزلها.

كذلك فإن تركيا تواصل دعم المنطقة في مجالات مختلفة مثل البنية التحتية والمساعدات المالية والمواصلات والتعليم، وهذا يزيد من متانة علاقة تركيا بدول المنطقة، ومجال التعليم بالذات يسهل خلق جيل يحسن فهم تركيا، ويشعر نحوها بالميل والاحترام.

ومع الاعتراف بوجود علاقات حميمة بين الأتراك والنخب السياسية في دول آسيا الوسطى، إلا أن المنشود هو إقامة علاقات مستقرة ترتكز على الآليات المؤسسية، ولا يظللها الإيحاء بزعامة تركيا للقوقاز وآسيا الوسطى ، لأن هذا التوجه يحيي المرارات المتخلفة من العهد الشيوعي البغيض، وهو ما أظن أن زعماء العدالة والتنمية يدركونه جيدًا.[2]

[1] عبد المعطي زكي، **مرجع سابق.**
[2] عبد المعطي زكي، **مرجع سابق.**

المطلب الثالث: حدود الدور التركي في المنطقة.

تلاقي تركيا أمام طموحاتها في المنطقة عدت عقبات تحد من مشروعها وتحقيقها لأهدافها وتتفاوت هذه الأهداف بين ما هو متعلق بتركيا في حد ذاتها ، وعقبات أخرى تتعلق بـــ سواء منافسين إقليمين ، أو ضغوطات غربية.

الفرع الأول : عقبات تتعلق بالإمكانيات الذاتية لتركيا.

فتركيا تفتقر إلى الإمكانيات المالية والاستثمارية والعلمية والتكنولوجية والمعرفية اللازمة للقيام بدور إقليمي كبير تجاه هذه الجمهوريات التي تنتظر من تركيا مساعدات اقتصادية ، حيث مازالت هذه الجمهوريات تعاني من بنى قديمة متخلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية ، حيث لا تزال الفروقات شاسعة بين المدن والريف ، ولادراك أتراك آسيا الوسطى حقيقة إمكانيات تركيا الاقتصادية المتواضعة ، كانت خيبة الأمل الأولى لتركيا في نتائج القمة الأولى للناطقين بالتركية التي عقدت بأنقرة في **تشرين أول 1992** حينما دعى **أوزال** إلى إقامة سوق تركي وانشاء بنك تجارة وتنمية تركي مشتركين إلا أنه لم يتقرر عنها سوى إنشاء فرق عمل لتبني علاقات أوثق بين الدول المشاركة.[1]

وهناك أسباب تتعلق بهذه الجمهوريات نفسها، أهمها وجود خوف لدى عدد منها من تصورات تركية مركزية تجاههم، قد تؤدي إلى سيطرة أنقرة بالمعنى الإقليمي على هذه الجمهوريات، خاصة كازاخستان، حيث يكرر رئيسها السابق **نور سلطان نزار بابيف** عقب كل قمة "لمجموعة الدول التركية" قائلاً: "إن تركيا تريد العودة بنا إلى النموذج السوفيتي"،و"**إلى قاعدة الأخ الكبير**"، كما أن كلاً من كازاخستان وأوزبكستان ترغبان القيام بدور في منطقة آسيا الوسطى ومحيطها، نظرًا لثقلهما الاقتصادي والسكاني والتقني، ومن الأسباب الخاصة بهذه الجمهوريات أيضًا وجود نسبة كبيرة نسبيًا من السكان لا يتحدثون التركية، بل الروسية (في كازاخستان نسبة التحدث بالروسية **45%**)، فضلاً عن أن الثقافة الروحية في عدد من هذه الجمهوريات، وبخاصة طاجكستان هي أقرب إلى الفارسية، كما أنه توجد نسبة غير قليلة من الشيعة في مناطق عدة من آسيا الوسطى.[2]

أما على الصعيد الخارجي، فيمكن التوقف عند العقبات التالية:

[1] محمد نور الدين ، **تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر ، 1997) ، ص. 213 .
[2] عبد المعطي زكي، **مرجع سابق.**

الفرع الثاني : التحدي الروسي.

ستبقى روسيا الاتحادية أهم محدد لاتساع النفوذ التركي في الجمهوريات الاسلامية ، وذلك لمقومات الهيمنة والنفوذ المتاحة لروسيا في تلك المنطقة ، وستظل لها اليد الطولى في التاثير في الجمهوريات ، وما يقلق الأتراك هو التنسيق بين طهران وموسكو بشأن معظم القضايا في جمهوريات آسيا الوسطى لاسيما القفقاس.[1]

وجود روسيا كقوة أورآسية وأوروبية ضخمة لا تزال تهيمن على هذه الجمهوريات في العديد من المجالات، وتشكل تحديًا كبيرًا أمام الطموح التركي تجاه آسيا الوسطى، فهذه الجمهوريات تجمعها بروسيا العديد من المنظمات الإقليمية كمنظمة **الكومنولث** التي تضم كل ورثة الاتحاد السوفيتي السابق، ما عدا دول البلطيق الثلاث، ومنظمة **الاتحاد السلافي** التي تضم إلى جانب روسيا وهذه الجمهوريات روسيا البيضاء وأوكرانيا، ومن أهداف هذه المنظمات الإقليمية ملء الفراغ الذي ظهر في هذه الجمهوريات في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي من جهة، وللرد على المحاولات التركية والإيرانية الساعية إلى دور إقليمي من جهة ثانية، فضلاً عن هذا هناك صراع روسي– تركي على مد أنابيب النفط من هذه المنطقة عبر أراضي كل منهما لتصديرها من ميناء **نوفوراسيك** الروسي على البحر الأسود، أو جيهان التركي عبر البحر المتوسط.

وفي منتصف التسعينات روسيا أصبحت تنظر إلى تركيا عل أنها التحدي الأمني الكبير، ما جعل روسيا تصف تركيا على أنها قوة إقليمية تطمح لدعم الحركات الإسلامية ، كما ترعى الأفكار القومية التركية ، واتهمت روسيا أنقرة مراراً على أنها تدعم معنوياً ومالياً **الشياشان الإنفصاليين** خلال الحرب الشيشانية الأولى.[2]

كذلك وجود تحالف روسي أرميني غير معلن في مواجهة التحالف التركي– الأذربيجاني المعلن في هذه المنطقة.

وأساسًا قضايا الخلاف بين روسيا وتركيا تاريخية وكثيرة تمتد إلى المياه الدافئة والحلف الأطلسي، فحتى الأمس القريب كانت تركيا تلعب دور الشرطي في الحلف الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي، كما أن البعد الإسلامي في السياسة التركية يقابله بعد أرثوذكسي في السياسة الروسية تجاه منطقة آسيا

[1] ناصيف حتى ، " الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى " ، في : **العلاقات العربية – التركية ، حوار مستقبلي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995) ، ص. 488 .

[2] Igortor Bakov, « Turkey – Russian : cometition and cooperation »
http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav010203.shtm/

الوسطى والبلقان والقوقاز، حيث هناك ملامح تحالف روسي صربي بلغاري يوناني لمحاصرة تركيا، فالبعد الروسي بمضامينه المتعددة يشكل تحديًا كبيرًا لتركيا في آسيا الوسطى.[1]

الفرع الثالث : المحدد الإسرائيلي.

رغم حقيقة التوافق الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل الذي يغطي معظم اهتماماتهما ومصالحهما المشتركة ، ومنها التعاون الوثيق بين الجانبين لتفعيل أدوارهما في آسيا الوسطى والقوقاز[2] ، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة المخاوف الاسرائيلية من أن يكون الدور التركي في المنطقة مرتكزاً على الاسلام رغم الجهود الرسمية التركية لنفي الترابط بين توجهاتها تلك والتطلعات الاسلامية[(i)]، التخوفات الاسرائيلية هذهِ مبعثها الطبيعة والجذور الاسلامية لمجتمعات هذهِ المنطقة ، التي عجزت السياسات (الالحادية) السوفيتية عن تحجيمها بل رسختها في قناعات الناس من جهة ، ولوجود جهات ومنظمات تركية غير حكومية تدعو الى تبني الاسلام منهجاً للحياة السياسية في هذهِ الجمهوريات وتعزيز الروابط الاسلامية بين أتراك الأناضول وأشقاءهم الآخرين[(ii)].

وهكذا يبدو الرفض الاسرائيلي للمكون الاسلامي في علاقات تركيا مع الجمهوريات الاسلامية متوافقاً مع التخوف الغربي منه ومتفاعلاً مع ضعف أمكانيات تركيا ، الاقتصادية تحديداً ، وعدم رغبة أبناء هذهِ الجمهوريات من الخضوع لهيمنة دولة ما ، قد حد من فاعلية الدور التركي فيها .

الفرع الرابع : التحدي الإيراني.

إيران شأنها شأن تركيا تبحث عن دور إقليمي في هذه الجمهوريات لأسباب ودوافع لا تقل أهمية عن الأسباب والدوافع التركية، وتعمل إيران للاستفادة القصوى من هذه الجمهوريات عسكريًا، لاسيما في مجال استقدام الخبرات والتكنولوجيا العسكرية، وتسعى إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة مع هذه الجمهوريات، وعلى تنشيط دورها في منطقة بحر قزوين التي تضم بالإضافة إليها كل من روسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان.

وفي إطار الخطوات العملية، افتتحت إيران في أيار **1996** خطًا للسكك الحديدية يربطها بآسيا الوسطى **خط الحرير** يهدف إلى تسهيل نقل البضائع والتجارة بين إيران وهذه الجمهوريات، أما ثقافيًا، فقد نشأت منظمة اللغة الفارسية مع طاجكستان، وشأن إيران شأن روسيا من حيث الخلافات، وتعدد مواطن النزاع مع تركيا، بل إن مخاوف إيران إزاء الدور التركي في هذه الجمهوريات أقوى، وذلك لسببين:[3]

---

[1] خورشيد حسين دلي، **مرجع سابق**، ص .73.

[2] محمد رفعت الامام ، "الاستراتيجية الاسرائيلية في القوقاز : اللعب على المتناقضات " ، **السياسة الدولية** ، القاهرة ، ع . 154 (اكتوبر 2003) ، ص ص. 128 – 135 .

[3] عبد المعطي زكي، **مرجع سابق.**

1 – وجود نسبة كبيرة من الأذريين في إيران يقدر عددهم **بـ12 مليونًا**، وهؤلاء يتواصلون مع أبناء جلدتهم داخل أذربيجان، ومعظمهم من الشيعة، ومثل هذا الوضع يثير الخوف المستقبلي لدى إيران، لأنه إن أصبحت تركيا دولة إقليمية قوية، فقد تشجع الأذريين في إيران على المطالبة بالانفصال والانضمام إلى أذربيجان.

2– الدور التركي في هذه المنطقة يحظى بدعم نسبي من الغرب لأسباب تتعلق بالنموذج التركي العلماني الليبرالي لمواجهة المد الإيراني في هذه الجمهوريات من جهة، ولمصالحها الخاصة من جهة ثانية.

ومثل هذا البعد يشكل تحديًا للسياسة الإيرانية وثوابتها السياسية الخارجية، وفي مواجهة ذلك تسعى إيران لتفعيل دورها ونفوذها في هذه الجمهوريات اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا في مواجهة الدور التركي، وقد أصبح الدور الإيراني في هذه الجمهوريات ينظر إليه بعين التحدي بالنسبة لتركيا.

رغم هذه العوامل المحددة للتنافس الإيراني– التركي في آسيا الوسطى، فإن مسار التنافس بينهما بدأ يأخذ في السنوات الأخيرة طابع التعاون في مجال إقامة مشاريع البنية التحتية، لا سيما في مجال النفط والغاز والاتصالات والمواصلات، فالمصلحة المشتركة تقتضي التعاون وليس المجابهة.

الفرع الخامس : الضغوط والتدخلات الغربية.

يمارس الغرب والولايات المتحدة تحديداً ضغوطاً على تركيا لتقييد حدود وطبيعة توجهاتها نحو الجمهوريات الاسلامية ، مما يعرقل تالياً نفاذية سلسة لتركيا الى المنطقة ، فالولايات المتحدة غير الراغبة في أن تخلي ميدان التنافس هذا للأطراف الأخرى ، وإيران تحديداً ، خشية وقوع المنطقة تحت تأثير(الأنموذج) الايراني ، وهو ما أفصح عنه **جيمس بيكر** ، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ، أمام الكونغرس الأمريكي في **شباط 1992** بقوله أن أحد أسباب جولته في آسيا الوسطى " هو النشاط الدبلوماسي الايراني في تلك الجمهوريات" ، لذلك فأنها تقف تلقائياً الى جانب تركيا في هذا التنافس ، إلا أنها (واشنطن) في الوقت عينه ، لديها محدداتها كي ما تعطي دعمها لأنقرة ، ومنها أن لا يكون المعتقد الديني (الإسلام) أساساً للتحرك التركي ، لذلك يتوجب على الأتراك إقناع تلك الجمهوريات باختيار الأنموذج التركي بأبعاده العلمانية والديمقراطية وإقتصاد السوق ، وإدراك قادتها بأن تقدم بلدانهم مرهون باعتماد هذا الخيار[1].

[1] محمد نور الدين ، **مرجع السابق** ، ص ص.213 -214 .

ويشجع الغرب أيضًا الدور التركي الذي يقوم بمهام الجسر بين الغرب وهذه الجمهوريات إلا أنه يرفض الدور التركي في هذه الجمهوريات إلى درجة قيام "مجلس العالم التركي" لأن ذلك يعني الانقلاب على **العلمانية** والعودة إلى السياسة القومية الضيقة، أي **الطورانية**، كذلك يرفض دور الدولة الإقليمية المحورية القوية في هذه المنطقة، لأن ذلك يشكل خطرًا على المصالح الغربية، وقد يؤثر على التوجهات السياسية التركية الاستراتيجية في الانفكاك عن الغرب، والعودة إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية ، والقيام بدور فعال في هذه الدائرة، بما يشكل انقلابًا في موازين القوى والهياكل الإقليمية والدولية لخارطة القوى في البلقان وأوروبا والشرق الأوسط.

وعليه، فإن الغرب حريص كل الحرص على بقاء الدور التركي في آسيا الوسطى محدودًا بحدود الدور الوظيفي في استراتيجيته الدولية.

المبحث الخامس: تركيا و القوى العالمية.

عمدنا إلى دراسة هذا المبحث كون الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والإتحاد الأوروبي ليست ضمن الإقليم الجغرافي لتركيا، ولكنها تلعب دوراً كبيراً في صياغة السياسة الخارجية التركية إتجاه هذه أقاليم الدراسة، وسواء في دعم دورها وتعظيمه مثل ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية الحليف للسياسات التركية ، والحليف الإستراتيجي كما تراه تركيا في أكثر من مجال ودائرة ، وبحده مثل ما هو عليه الأمر بالنسبة لروسيا المنافس الإستراتيجي لتركيا في البقان وخاصة آسيا الوسطى والقوقاز، والاتحاد الأوروبي الذي كان وراء تغير العديد من السياسات التركية سواءاً تعلق الأمر بالجانب الداخلي والإصلاحات التي قامت بها تركيا وفق معايير كوبنهاجن أو على مستوى التحرك الخارجي وفق ما يخدم ملف إنضمام تركيا للإتحاد ، ونظراً لما لهذه الفواعل من الأثر الكبير في توجه السياسة الخارجية التركية كان لا بد علينا من دراستها وعدم إغفالها حتى لا تكون الدراسة مبتورة ، ونظراً لأن الصفة المميزة لهذه العوامل أنها فواعل إقليمية ودولية عظمى ، أطرنا الجزئية بـ تركيا والقوى العظمى.

المطلب الأول: العلاقات التركية – الأمريكية.

يعتقد الكثير من المختصين في العلاقات الدولية أن أهمية تركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتضح بشكل كبير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، بالرغم من أن العلاقات **العثمانية – الأمريكية** تعود إلى حقب تاريخية سابقة ، عندما كانت الامبراطورية العثمانية تمتلك مقومات القوة والنفوذ التي مكنتها من بسط سيطرتها على كثير من دول العالم ، وكان لها تأثير كبير في التغيرات التي حصلت في الساحة الدولية.

إن المنظور الأمريكي إلى تركيا هو **منظور مركب**، فمن جهة تعتبر تركيا مهمة لذاتها ، ومن جهة أخرى تعتبر ذات قيمة عالية في الاستراتيجيا الأمريكية ، نتيجة البيئة المحيطة بها ، فقد كان موقع تركيا الجغرافي العامل الرئيسي وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها.

وبعد انتهاء الحرب الباردة تحديداً وانهيار الإتحاد السوفياتي، برز دور تركيا كبلد مفتاح للولايات المتحدة بحكم موقعه الجيو–سياسي الحيوي، وبرز الدور التركي في القيام بأدوار مؤثرة في البلقان، وآسيا الوسطى والقوقاز، والشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن.[1]

فقد جاء تزايد الاهتمام الأمريكي بتركيا مع تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، ورغبتها في أن يكون لها دور في تلك المنطقة الحيوية والاستراتيجية،

[1] حسين خورشيد دلي، **مرجع سابق**، ص .29.

وكان الاهتمام منصبا على تركيا بشكل خاص في وقت مبكر، وفي اطار ذلك علقت صحيفة **نيويورك تايمز** على هذا قائلة :" إن واشنطن سعت إلى بناء القواعد العسكرية ، وإرسال قواتها العسكرية، وفقاً لمبادئ الرئيس **ترومان** العسكرية الاستراتيجية، و إحياءاً لمشروع **مارشال** للسيطرة على تركيا واليونان وباكستان، من أجل إحاطة منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط بسياج من الدول التي تحمي المصالح الأمريكية في الموانئ والقواعد والجزر البحرية".[1]

ولقد كان للقواعد الأمريكية العسكرية في تركيا دور كبير في جمع المعلومات ومراقبة نشاطات الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن استخدامها في عمليات التجسس داخل الأراضي السوفياتية، وفي شرق البحر المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط، وقد أعلن كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن المعلومات التي يمكن الحصول عليها بواسطة هذه القواعد لا يمكن الحصول عليها في بعض الأحيان من أي مصدر آخر، وتضمن هذه المعطيات، معلومات عن تطوير النشاطات السوفياتية الفضائية والصاروخية والأنظمة الحربية وعمليات التدريب والنشاطات النووية الإستراتيجية الأخرى، وقد وصف وزير الدفاع الأمريكي **هارولد براون، والجنرال جونز هيغ**، المعلومات التي جمعت عن طريق منشآت المراقبة التركية بأنها فريدة في الأغلب، ولا تعوض وحساسة، وقد أكد **هارولد براون** أيضا أن أعظم قيمة للمعلومات التي جمعت من القواعد الأمريكية في تركيا هي تلك المعلومات الخاصة بتطوير الأسلحة السوفياتية والخاصة باستعدادت وحركة القوات السوفياتية.[2]

وعليه فقد اتسمت **علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية** بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بشئ من الثبات، إذ جمعت بينها روابط متينة ،أي منذ إعلان **مبدأ ترومان** وسياسة الإحتواء الأمريكية[3]، فقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عدة ومحطات تنصت ورادار، فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة أن قوتها البرية تتلقى الحصة الكبرى بين قوات **الحلف الأطلسي**.

---

[1] عبد العزيز محمد عوض الله، **الحياة الحزبية في تركيا الحديثة** (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 2002)، ص. 143.

[2] مركز الدراسات التركية، **قضايا التعاون الدفاعي بين تركيا و الولايات المتحدة: دور القواعد الأمريكية العسكرية :** دراسات مترجمة، (الموصل: مركز الدراسات التركية سابقا/ الإقليمية حاليا، 1985)، ص .29.

[3] حسين دلي خورشيد، **مرجع سابق**، ص. 29.

وبعد **قرار بروكسل** السلبي بشأن قبول تركيا في **عضوية الاتحاد الأوروبي** ، حرصت تركيا على توطيد علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة أكثر فأكثر، بغية الحصول على مساعدتها في مواجهة المشاكل المختلفة وللضغط على الدول والعواصم الأوروبية للتخفيف من حدة معارضتها لحصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي، وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية لدعم تركيا في هذه المسألة رغبة منها في أن يكون ذلك مكافأة على ولائها للغرب ومصالحه.[1]

في كثير من الأحيان تتحرك تركيا والولايات المتحدة الأمريكية **بصورة مشتركة** في أكثر من قضية ومحور سواء **في الشرق الأوسط** في توطيد التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، أو **في البلقان** أي بشأن قضية كوسوفو وقبلها البوسنة والهرسك، أو في **آسيا الوسطى** بخصوص النفط ومشاريعه إضافة إلى قضية **كاراباخ** المتنازع عليه بين **أذربيجان وأرمينيا**، ولعل خير مثال على ذلك هو عندما تصاعد التوتر بين سوريا وتركيا في أواخر التسعينات ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقوفها بجانب تركيا حيث قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية :"**إننا قلقون لان هناك إرهاباً موجهاً ضد تركيا وينبثق من سوريا، وأعتقد أن من المفيد التذكير بأن تركيا حليف للولايات المتحدة في الناتو ولنا علاقات مميزة معها وسنقف مع تركيا**".

وبعد أحداث **11 سبتمبر** ، وفي إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإستعانة بحلفائها في حربها هذه، فتركيا شريك إستراتيجي لها ومرتبط معها بتحالفات أمنية وعسكرية، ولهذا انضمت تركيا إلى التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة للتدخل عسكرياً في أفغانستان، بغية إسقاط نظام حركة طالبان ، وهو الأمر الذي عزز الروابط الإستراتيجية بين البلدين بشكل كبير.[2]

لكن ومع مجئ حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام **2002**، بدأت تركيا بإنتهاج سياسة جديدة تحاول فيها الخروج من عباءة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وتنفيذ استراتيجية تخدم المصالح التركية قبل كل شئ، فبعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير بداية **2004**، حاولت تركيا طرح مشروع بديل هو الاتحاد الشرق أوسطي، وقد تم فعلاً خلال اجتماع

[1] فكري محمد علي، "مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، **مجلة الحرس الوطني**، (نوفمبر 2005)، ص . 46.

[2] محمد ياس خضير الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص . 120.

وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق في الكويت في **14 فيفري 2004**، حيث دعا **عبد الله غول** وزير الخارجية التركي آنذاك، دول المنطقة إلى تشكيل منظومة أمنية واقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوروبي تضم معظم دول الشرق الأوسط في إطار الاتحاد الشرق الأوسطي.[1]

أفرز هذا المنطلق التركي الجديد توتراً في علاقات تركيا مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ، بسبب اختلاف المصالح في عدة قضايا ، أهمها رفض تركيا استخدام أراضيها خلال الغزو الأمريكي للعراق، حيث قال في هذا السياق رئيس لجنة حقوق الانسان في البرلمان التركي :" لقد تحول الاحتلال الأمريكي إلى إبادة جماعية للعراق"[2]، ومن أسباب عدم التوافق التركي الإسرائيلي هو أن غايات إسرائيل هي تقسيم العراق كما أن الولايات المتحدة تعمل في هذا الاتجاه.[3]

وقد أكد كثيرون على أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز، وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها:[4]

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.
- الموقع الاستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.
- تركيا باعتبارها ممراً احتياطياً لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط **(باكو، تفليس، جيهان)** وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.
- النظر لتركيا باعتبارها نموذجا لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة وهو ما قد يحسن الصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لهذه الاعتبارت رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهما في أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثماني الماضية كي تخلق لنفسها حيزاً معتبراً في

---

[1] رنا عبد العزيز الخماش، **العلاقات العربية التركية و تأثيرها على المنطقة العربية** (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010) ،ص .66.

[2] ياشار حجي أوغلو، "تركيا و مشروع الشرق الأوسط الكبير"،**شؤون الأوسط**، ع.116، (خريف 2004)، ص .113.

[3] أشرف محمد كشك، "رؤية أمريكية لتقسيم العراق"، **السياسة الدولية**، ع.170، (أكتوبر 2007)، ص. 189.

[4] Ronald D .Asmus, Turkey and the risk of strategic rupture ,Hudson Institute, 27 March , 2007, P .64.

الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية ، وقد شجعتها على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها ما يلي:

- خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط ،وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلَفها سقوط نظام صدام حسين.
- محاولة الاستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الامريكية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق.
- الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال استخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة.

المطلب الثاني: العلاقات التركية – الروسية.

كان هناك عداء تقليدي بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، ويرجع هذا العداء إلى عوامل عديدة، منها الجغرافية والدينية والقومية، يتركز العامل الأول في أن روسيا القيصرية كانت تبحث عن المياه الدافئة، أما الثانية فإن روسيا القيصرية كانت القائدة والمدافعة عن الجماعة الأرثودوكسية، ورثة دولة الاتحاد السوفياتي التي جاءت على أعقاب ثورة أكتوبر العوامل نفسها، ولكن بغطاء آخر ، وهو أنها بدأت تشير إلى العوامل الجغرافية في العشرينات والأربعينات من القرن الماضي، ودخلت في خلافات أيديولوجية مع تركيا، منذ انضمام هذه الأخيرة إلى الأحلاف الغربية.[1]

ولكن بدأ نوع من التقارب بين تركيا وروسيا بعد حوادث عام **1964**، إذ تم تبادل في الزيارات بين المسؤولين الأتراك والسوفييت بعد عام **1965**، وقد أسهمت عوامل كثيرة في هذا التقارب ، منها تقرير **هرمل** الذي قدم إلى مجلس **حلف شمال الأطلسي** في عام **1964** والخاص بكيفية إقامة العلاقات الثنائية بين دول **حلف شمال الأطلسي** و**حلف وارسو** ومؤتمر **الأمن الأوروبي**، ومؤتمر **هلسنكي** الخاص بالوفاق الدولي والأزمة القبرصية عام **1974**، وحظر التسلح الأمريكي على تركيا عام **1975**.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية عام **1991** وما نتج عنه من انهيار المعسكر الاشتراكي واستقلال جمهوريات عنها، حلت روسيا الاتحادية محلها في جغرافية محددة ونظام سياسي يقوم على

[1] أحمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية الروسية : دراسة في الصراع و التعاون** (الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع، 2011) ، ص.7.

التعددية الحزبية، وفكر سياسي متباين على الفكر الذي هيمن على الحياة السياسية في الاتحاد السوفياتي.[1]

وبالرغم من كون تركيا كانت في مقدمة الدول التي اعترفت بروسيا الإتحادية في ديسمبر 1991، كما أبرمت عدة إتفاقيات ومعاهدات معها من أجل توثيق العلاقات ، ومع هذا ظل التباين في المصالح والتناقض في المواقف بين البلدين خاصة على المستوى الإقليمي لكل من روسيا وتركيا.

ويحتل العامل الجغرافي بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية أهمية كبيرة في تحديد أمور كثيرة، بسبب متاخمة الدولة العثمانية بحر إيجة والبحر المتوسط، وأن الأراضي الضيقة المواجهة لمضيق **البسفور** و**الدردنيل** و**مرمرة** التي تقع خارج مدخل البحر الأسود، جعلت من الدولة العثمانية صاحبة النفوذ القوي والتأثير الكلي في الممر المائي، وبالتالي تؤدي إلى تحديد تغلغل روسيا القيصرية إلى مركز أوروبا.

وعليه نجد أن المضايق التركية كانت لها أهميتها الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي فضلاً عن أهميتها الاقتصادية لأن ألف ميل من شواطئ البحر الأسود تكون حدود الاتحاد السوفياتي من ناحية الجنوب.

وقد ظلت روسيا طوال عهد **يلتسن** غائبة عن المسرح الشرق أوسطي ، ولكن عندما جاء **بوتين** إلى الرئاسة في **كانون الثاني/يناير 2000** سعى إلى استعادة دور روسيا العالمي والشرق أوسطي ، ففي **حزيران / يونيو 2000** قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت بمبدأ بوتين ، وفي مقدمة تلك المبادئ كان تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة ، والعمل على استعادة دور روسيا والشرق الأوسط وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية ، لكن أحداث **11 أيلول/ سبتمبر 2001** في الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من تحول في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب الهجومية ، واعتبار **الارهاب** بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية ، هذا دفع **بوتين** إلى استثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا على أنها شريك في **محاربة الارهاب** ، أملاً في الحصول على دعم أمريكي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية ، والتخلص من النظام الأفغاني المناوئ **نظام طالبان** ، وفي هذا الصدد تحدث **بوتين** مشيراً إلى أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية ، في إطار هذا التوجه ، أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان

[1] أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص. 21.

في **تشرين الأول/ أكتوبر 2001**، بل وسهلت للولايات المتحدة ولأول مرة الحصول على قواعد عسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان ، ليسهل منها غزو أفغانستان[1]، لكن الولايات المتحدة رأت في التحول الروسي علامة ضعف ، وبالتالي أمعنت في سياستها الانفرادية، وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق ، وانهاء الرئيس السابق **بوش** التعاون الروسي – الأمريكي في إطار مشروع الدفاع الصاروخي ، بل وانسحابه من جانب واحد من اتفاقية الحدَ من الأسلحة الاستراتيجية الأولى الموقعة عام **1976**، وذلك في **كانون الأول/ ديسمبر 2001**.

كـذلك ، فقد أدى إرتفـاع اسعار النفط إلى تقليل اعتمـاد روسيا على الدعم الاقتصـادي الغربـي، وفوق ذلك كلَه، تصرفت الولايات المتحدة وأوروبا في ملف **إقليم كوسوفو** دون التشاور مع روسيا، ونتيجة لهذا كله بدأت روسيا بناء عناصر سياسة جديدة تحمي مصالحها ، فقد عارضت إنشاء الولايات المتحدة للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية الشيك ، ورداً على المشروع الأمريكي وقع بوتين في **13 تموز / يوليو 2007** قانوناً ينص على أن ظروفاً استثنائية تحتم تجميد تطبيق الحدَ من القوات التقليدية في أوروبا ، بما يعني حقَ روسيا في تحريك قواتها المسلحة في أيَ مكان في أراضيها ، كـذلك سعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيـا الوسطى ، كذلك سعت روسيا إلى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين ودول آسيا الوسطى في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمدَ خطوط نقل النفط الروسي إلى الصين.[2]

وفي الشرق الأوسط، عادت روسيا إلى لعب دور جديد من بوابة دعم المشروع النووي الإيراني، كما سوَت مع سورية قضية الديون السوفياتية ، إذ أعفت سورية من ثلاثة أرباع تلك الديون ، وعقدت معها صفقات للسلاح أثناء زيارة الرئيس السوري لموسكو عام **2005** ، كما توصلت إلى اتفاق مع السعودية للتنقيب عن الغاز واستخراجه من حقل الربع الخالي لمدة **40** عاماً ، كما دخلت منظمة المؤتمر الاسلامي كعضو مراقب.[3]

---

[1] أتيان محجوبيان، و آخرون، **الحوار العربي- التركي بين الماضي و الحاضر**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2010)، ص. 79.

[2] أتيان محجوبيان و آخرون، **مرجع سابق**، ص .80.

[3] محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، **السياسة الدولية**، ع.170 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص ص. 40-45.

وبالرغم من أنه بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عمل صناع القرار الأتراك على تحسين العلاقات مع روسيا ، وذلك من خلال تعزيز التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري، وهذا في فترة **2002 -2004**.[1]

إلا أن الصعود الروسي ترى تركيا أنه يحد ويؤثر على نفوذها في أقاليمها الحيوية ، في الشرق الأوسط ، وآسيا الوسطى القوقاز، والبلقان ، أين تعد روسيا من أهم المنافسين الإقليمين لتركيا ، ولكن مع هذا تحاول تركيا الإبقاء وتحسين علاقاتها مع هذه الأخيرة، وذلك سعياً منها لأن لا تكون لها أي خلافات مع الدول الكبرى حتى لو تعارضت مع مصالحها.

كما شهدت العلاقات الروسية – التركية في الآونة الأخيرة توتراً جراء اسقاط تركيا لقاذفة السوخوي الروسية ، ورفض المسؤولين الاتراك الاعتذار في البداية واشتداد الحرب الكلامية بين البلدين، لم يتصور أحد أن مستقبل العلاقات بين الجانبين سيكون جيداً ، بل إضافة إلى ذلك يعتقد الخبراء أن هذه العلاقات ليس فقط لن تتحسن في المستقبل بل أن أزمة البلدين حول سوريا ربما ستنتقل إلى باقي الملفات الإقليمية أيضاً.

ورغم أن **أردوغان** قال في تصريحات لاحقة له "**ليتنا لم نسقط السوخوي**"، لكن الرئيس الروسي استخدم عبارات مثل "**الطعن في الظهر**" و"**شراء النفط من داعش**" و"**التواطؤ مع الارهابيين**"، وقد فتحت تصريحات **بوتين** المجال أمام باقي المسؤولين الروس ليهددوا تركيا برد قاس ،وطالب رئيس الحزب الليبرالي الروسي الحكومة الروسية بمعاقبة تركيا بهجوم نووي.

كل هذه التصريحات من الجانب الروسي أدت إلى توتر العلاقات التركية – الروسية أكثر، وسينعكس هذا بالتأكيد على آداء البلدين على كل الأصعدة و الأقاليم و تحديداً في الشرق الأوسط ، خاصة أنهما يعتبران متنافسين على النفوذ في أكثر من إقليمين.

أيضاً اختلف البلدان حول القضية السورية حيث تباين موقف كلا الطرفين، ففي حين تدعم روسيا النظام السوري ،فرغم ضعف دور موسكو في الشرق الأوسط ،إلا أن هذا لم يمنعها من لعب دور رئيسي في القضية السورية، وذلك بفضل علاقاتها السياسية والإقتصادية والعسكرية بين البلدين، فمنذ بداية الأزمة في سوريا وموسكو تقر بأنها مؤيدة للنظام، وهذا ما أكده **ميخائيل مارغيلوف** بأنها ستعمل على أن يكون الحل من الداخل نفسه أي حوار مفتوح بين المعارضة والقيادة.

[1] معمر فيصل خولي، **العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل** ،ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014) ، ص- ص . 30.29.

وطُرحت جدلية الصراع بين الدول الكبرى وكذا اختلافها في تقييمها للوضع في سوريا بسبب حق الفيتو الذي استخدمته روسيا في مجلس الأمن الدولي إزاء قرارين يتعلقان بالأوضاع في سوريا.[1]

في حين أن تركيا التي طالب الحكومة السورية بداية الأمر بإحتواء الاحتجاجات و الرذوخ لمطالب المحتجين ، والقيام بإصلاحات على مختلف الأصعدة من أجل تجاوز مؤثرات هذه الأزمة، وأبدت الحكومة التركية إستعدادها لتأمين المساعدة ، عادت لتحتضن المعارضة السياسية والضغط على النظام ، وإستقبال المرشد العام للإخوان المسلمين السوري في إسطنبول ، وسمحت تركيا للمجلس السوري المعارض بفتح أول مكتب رسمي في مدينة إسطنبول.[2]

وبعد قطع تركيا علاقاتها مع سوريا عادت على إثر الإتفاقية الأمريمية الروسية في مؤتمر فيينا لتقبل ببقاء الأسد على رأس السلطة إلى الإنتخابات المزمع عقدها.

المطلب الثالث : تركيا والاتحاد الأوروبي.

لا شك في أن الأوضاع غير المستقرة التي عاشتها تركيا منذ الستينات من القرن الماضي، والانقلابات المتكررة فيها، أدت إلى إضعاف فاعلية تركيا الخارجية، لذلك فإن فكرت إيجاد الحلفاء تلازمت مع الحكومات التركية المتعاقبة، وفي الوقت نفسه لم يغب عن صانع القرار التركي أهمية تحقيق هدف تركيا الرئيسي، و هو ربط تركيا كليا بالعالم الغربي ، واعتبارها جزءاً من أوروبا، لهذا سعت إلى الاندماج بالمؤسسات الأوروبية والغربية.

وتكمن أهمية إلقاء نظرة عن جذور العلاقات **التركية – الأوروبية** ، في معرفة طبيعة علاقة امتدت أكثر من تسعة عقود، وانطلاقاً من أن دراسة الماضي تساعد في فهم الحاضر، فضلاً على استشفاف المستقبل لتكوين صورة لما يمكن أن تؤول إليه الظاهرة موضوع البحث، لذلك تأتي أهمية أن يكون هناك إدراك مسبق لطبيعة هذه العلاقة لفهم طبيعة الترابط بين تركيا وأوروبا.

وتتفق غالبية الدراسات التي اهتمت بدراسة تاريخ العلاقات **التركية –الأوروبية** على أنها بدأت منذ القرن الخامس عشر ميلادي، إذ كان يغلب على هذه العلاقات جانب الصراع بدل التعاون بين الامبراطورية العثمانية والامبراطوريات الأوروبية، نتيجة سعي الطرفين إلى تحقيق مصالحه على حساب الطرف الآخر، ولم تتخذ هذه العلاقات جانب التعاون، إلا بعد انهيار الامبراطورية العثمانية،

[1] عزمي بشارة، **سوريا: درب الآلام نحو الحرية محاولة التاريخ الراهن** (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،[د.ت.ن]) ، ص .480.
[2] طارق زياد الشرطي، **مرجع سابق** ،ص . 173.

وتأسيس جمهورية تركيا الحديثة، فقد اتجه **مصطفى كمال أتاتورك** ، بعد أن ثبت أركان جمهوريته، إلى تطوير علاقاته مع الغرب على مختلف الأصعدة.

وعليه يمكن القول أن التوجه نحو أوروبا ليس خياراً جديداً لتركيا، فقد بدأ عمليا مع **مصطفى كمال أتاتورك** ، الذي نظر إلى أوروبا على أنها النموذج المضمون، وكان بذلك أول زعيم تركي يتبنى الحضارة الأوروبية نهجاً رسمياً للدولة، ويذكر **أتاتورك** :" أن الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا، مضموناً، وشكلاً، لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية، وهي الحضارة القائدة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة، وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة... وأن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار".[1]

الفرع الأول: المسعى التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

-أهم المحطات في العلاقات لتركية الأوروبية:

1-**بروتوكول أنقرة** :الذي تم توقيعه عام **1963** ، والذي كان في مرحلة حرجة كانت تركيا تعانـي من الانقلاًبات العسكرية واستئثار الجيش بالسلطـة، يؤهل هذا النوع من الاتفاقات الدولية الطرف فيه للحصول على العضـوية المستقبلية في الاتحـاد،أي أنه مرحلة تستهدف مساعدة الدولـة التي تقدمت بطلب العضوية لتكييف اقتصادهـا مع اقتصاديات دول الاتحاد[2].

2-**العضوية في الاتحاد الجمركي** :وقعته تركيا والاتحاد الأوروبي في السادس من **آذار1995** ، وقد أنجز مجلس الشراكة الأوروبية التركية الاتفاق على انضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركي، وتم قبول تركيا في كانون الأول **1996** ، وتوقيع هذا الاتفاق عنى بلوغ مستوى أعلى من العلاقات.

3-**قمة هلسنكي 10:-12 كانون الأول 1999** وهي بداية مرحلة الأورية في تركيا مع منحها وضع العضو المرشح للانضمام إلى الاتحاد، وبدأت بعدها المطالب الأوروبية وقد أصدرت اللجنة الأوروبية تقارير سنوية تنتقد بعض الإجراءات التركية في مجال حقوق الإنسان، وطالبت أنقرة بتبني وثيقة خاصة بالإصلاحات نذكر منها:[3]

أ -التمكين القانوني لحريات التعبير وتأسيس الروابط والأحزاب.

---

[1] محمد نور الدين، **تركيا: الجمهورية الحائرة**، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1997)، ص ص 25-26.

[2] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية- الأوروبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001)، ص .34.

[3] لقمان عمر النعيمي ، **"تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام "** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص. 25.

ب -اتخاذ الإجراءات القانونية والعملية لمحاربة التعذيب في السجون.

ت -إلغاء عقوبة الإعدام.

ث -رفع العقبات التي تحظر استخدام لغات غير التركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس.

ج -تدريب موظفي السجون والقضاة والمدعين العامين على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

وأدى البرلمان الأوروبي دوراً متناميا خلال التسعينيات من القرن الماضي في إدانة ما وصفه بالانتهاكات التركية وهي:

- إدانة ما وصفه بالانتهاكات المتعددة للحريات السياسية .
- دعم الحقوق الثقافية للأكراد.
- إدانة تنفيذ حكم الإعدام في تركيا، ما أسهم بإنقاذ **عبد الله أوجلان**، زعيم حزب العمال الكردستاني المحظور.

4-قمة نيس: 4-6 كانون الأول 2000 أشارت معظم تقارير المفوضية الأوروبية منذ كانون الأول **1989** حتى الإعلان الذي صدر عن **قمة نيس** الذي إلى دوافع سياسية وثقافية تحول دون انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي.[1]

وفي قمة **نيس** ونظراً إلى تحسن الأجواء بين الجانبين، صادق المجلس الأوروبي على **وثيقة شراكة الانضمام** التي مثلت الحد الأدنى من الشروط الأولية، وحددت القمة الأهداف المتوسطة المدى التي يجب على تركيا أن تنجزها لنيل العضوية، وقبلت تركيا هذه الشروط ما دفع الاتحاد في منتصف كانون الأول **2001** إلى منح تركيا وضع الدولة المؤهلة للترشيح.

5-**تقرير بروكسل** :أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً في **6 تشرين الأول 2004** في بروكسل أشادت فيه بالتقدم التركي الهائل في عملية الإصلاح السياسي، والتزامها بمعايير كوبنهاغن، وقد أبدت اللجنة بعض التحفظات، فقد رأى التقرير أن عدم التراجع عن عملية الإصلاح وتنفيذها يجب التأكد منه على مدى أطول، وركز التقرير على ضرورة أن تواصل السلطات التركية الحوار مع المجتمع المدني، هذه التحفظات جعلت اللجنة تترك لتقدير القمة الأوروبية المنعقدة يومي 16

[1] عمرو الشويكي **"استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية "**،**السياسة الدولية** ،ع. 157 ،م.39 (تموز2004) ص. 93.

و **17 كانون الأول 2004** تحديد موعد بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الذي حددته القمة في الثالث من شهر **تشرين الأول 2005**.[1]

6-**قمة بروكسل 16 و 17 كانون الأول 2004** : وقد اتخذت هذه القمة قراراً تاريخياً لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في الثالث من تشرين الأول 2005 وتضمن البيان النقاط التالية:

أ -الترحيب بالتقدم الذي حققته تركيا في ملف الإصلاح، والتأكيد مجددا على التصميم على السماح لها بالانضمام إلى الأسرة الأوروبية، وهو على ثقة بأنها ستواصل عملية الإصلاح لهذه الغاية.

ب -حذر الاتحاد تركيا من محاولة انتهاك مبادئ الاتحاد الأساسية، فإن المفوضية قد تقوم بنفسها أو بطلب من ثلث الأعضاء على الأقل بإصدار توصية تتعلق بتعليق عملية المفاوضات وستقترح شروطاً لاستئنافها.

وقد وصف أردوغان من **بروكسل** هذا أنه بعد وعد **كوبنهاغن** عام **2002** أننا صدقنا الوعد وأنجزنا تغيرات اجتماعية كبرى سماها بعضهم الثورة الصامتة.

وإنعكس قرار المجلس الأوروبي في عدد من التوصيات التي أعدها المفوض الأوروبي **أولي ريهن** وتمحورت حول:

أ -الهدف الأساسي من المفاوضات سيكون هو عضوية تركيا في الاتحاد.

ب -في نهاية مرحلة التفاوض، على تركيا أن تكون قد التزمت **بمعايير كوبنهاغن** جميعها.

ت -مفاوضات دخول تركيا ستكون مبرمجة وفقاً لمؤتمر حكومي يضم أعضاء الاتحاد وتركيا.

هذا ما أكده **خوسيه مانويل باروسو**، رئيس المفوضية الأوروبية، عقب قرار القمة بقوله" :إن الاتحاد الأوروبي قد فتح أبوابه أمام تركيا لبدء المفاوضات معها بشأن انضمامها إلى الاتحاد، لكن ذلك لا يعني دخول تركيا إلى عضوية الاتحاد، فقد تستمر المفاوضات حتى عام 2015 إلى حين استيفاء تركيا شروط الانضمام[2]."

7-**اجتماع لوكسمبورغ في 3 تشرين الأول: 2005** وقد وضع وثيقة إطار المفاوضات وتتضمن 35 فصلاً يتناول مناحي الحياة دون استثناء، على صعيد الإدارة وحرية حركة السلع والخدمات المالية والطاقة والسياسة الخارجية والمحاكم والأغذية والإحصاء والثقافة والتعليم والصناعة وصيد

[1] جان ماركو ، "تركيا وأوروبا... حانت ساعة الحقيقة "، **السياسة الدولية** ، العدد، 159 ، (كانون الثاني 2005) ،ص. 52.

[2] لقمان عمر النعيمي ، **مرجع سابق**، ص. 39.

الأسماك والجمارك والسياسة الإقليمية والمرأة وغيرها، دون تحديد مدة زمنية لانتهاء المفاوضات، وقد تم فتح عشرة فصول آخرها فصلان حول قانون الشركات وقانون الملكية الفكرية في **2008/06/16** في قمة **لوكسمبورغ** ، ويرى المراقبون أن أربعة منها سوف تكون صعبة وهي الزراعة والتعليم والعدالة وحقوق الإنسان، فالتأثيرات في مجال الزراعة سوف تكون الكبرى لأن عدد المزارعين كبير في تركيا وسوف ينعكس ذلك على المجتمع وعلى الأسرة، ونرى أن هذه الفصول تارة تفتح وتارة تجمد كما، حصل في تشرين الأول **2005** بسبب عدم اعتراف تركيا بقبرص، وفي **25 حزيران2007** عندما رفض **ساركوزي** فتح الفصل المتعلق بالاقتصاد والسياسة النقدية، وهذا يعني أن مسيرة تركيا في التفاوض حول الفصول ستكون صعبة وستخضع للعديد من الظروف منها:

- مزاجية الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد،ووضعها الفيتو على فتح بعض الفصول.
- صعوبة تطبيق العديد من المعايير المتعلقة بالفصول، وهذا ما أظهرته القراءة الأولى من قبل المفوضية الأوروبية للفصول.
- عدم وضع فترة للانتهاء من تطبيق هذه الفصول، ما يعني أن العملية ستكون **مفتوحة.**

الفرع الثاني: دوافع تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تريد تركيا الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي لعدة دوافع أهمها:

1- الدوافع السياسية تمثل أوروبا بالنسبة إلى الشعب التركي أنموذجاً للمدنية والتطور ، لذلك اعتبر المؤسسون لتركيا الحديثة مسألة الاندماج في المؤسسات الغربية هو من أهم الأولويات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة التركية **(المبادئ الكمالية).**[1]

وتنقسم الدوافع السياسية التي تقف وراء رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى قسمين: **داخلية وخارجية : فالداخلية** تتمثل في توافق معظم التيارات السياسية التركية، من علمانيين وإسلاميين وليبراليين ويمين ويسار والنخب التجارية والثقافية والأقليات، على تأييد انضمام بلادهم إلى الاتحاد الأوروبي ، لذا فإن انضمام تركيا إلى الاتحاد سوف يساعد على إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة ، ونشر الديومقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتقليص سلطة العسكر وسيطرته

[1] هايتنس كرامر ، **مرجع سابق** ، ص .22.

على المقاليد السياسية في تركيا، كما سيتيح للأقليات والحركات والأحزاب السياسية التعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أفضل.

أما الدوافع السياسية الخارجية فيتمثل أبرزها في التنافس مع اليونان، خاصة وأن هذه الأخيرة توظف وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي لإبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا، كما أن الولايات المتحدة الأميركية شجّعت تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل ضمانها في الحلف الغربي في مواجهة أعدائها، غير أن تركيا بالمقابل لا تريد الاتكال على الولايات المتحدة في كل شيء لكي لا تصبح هذه الأخيرة مسيطرة عليها، لذا فضلّت الانضمام إلى الأوروبيين لكي يدافعوا عنها في حال الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية.

5- الدوافع الاقتصادية:

إن موقع تركيا الجغرافي ، وغناها بالموارد الطبيعية ، ساعدها في جهودها الرامية إلى تحسين كفاءة أداء اقتصادها ، مما أعطاها حيزاً كبيراً لإقامة علاقات اقتصادية ثابتة مع بلدان ومناطق مختلفة من العالم.[1]

ويمثّل الاتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيسة لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية، كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد، والتي تعتبر سلعًا ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا، يشكل مطلبًا أساسيًا لسياسة تركيا التجارية، وتشكّل أوروبا منفذًا مهمًا للعمال الأتراك، وإن ارتفعت أحياناً معدّلات البطالة فيها، غير أن الأمر، يبقى من حيث المبدأ، أداة من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي تعاني أعباء البطالة ويمكن لهجرة قوة العمل التركية أن تضمن أيضًا قدرًا معينًا من تدفق العملة الأجنبية عبر تحويلات العمال، كما أن تركيا تهدف من انضمامها إلى الجماعة الأوروبية أن تتدفق إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية، فمن شأن ذلك أن يعوض تدني الادخار وأن يساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها تركيا لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها.

[1] سيما كلايجورغلو ، "علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوروبي" ، ترجمة : فاتن الشيباني ، في علي أومليل (محرراً) ، **العرب والأتراك : الاقتصاد والأمن الاقليمي** (عمان : منتدى الفكر العربي 1996) ، ص ص . 68 -69.

4- الدوافع الأمنية:

شكّل الهاجس الأمني السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية **(1939-1945)** إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي **(الأوروبي-الأميركي)** عبر قبول العرض الذي وفّره لها مبدأ **ترومان** عام **1947**، والخاص بالتزامات الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط[1].

وبعد تطور العداء بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، اندمجت تركيا بالنظام الأمني والاقتصادي الغربي عبر دخولها مجموعة من أحلافها، منها: صندوق النقد الدولي، اتفاقية الغات **(GATT)** وحلف شمال الأطلسي، كلّها إعتبرت أساسية لتطور البلاد سياسيًا واقتصادياً.

وخلال الاستياء التركي من الولايات المتحدة خاصة في قضية قبرص سنة **1974** وبعدها **(1975-1979)**، شعرت الأولى مدى حاجتها إلى التقرب من أوروبا الغربية على الرغم من الخلاف معها لأن الولايات المتحدة حظّرت توريد الأسلحة إليها.[2]

أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي، أنها عنصر مهم لأوروبا أكثر مما هي بالنسبة للولايات المتحدة، فباتت تطمع في الحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري تعوّض المساعدات الأميركية المقلّصة لها.

لكن وبعد انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات، أهملها الجانب الأوروبي لانشغاله بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية في إطار الوحدة الأوروبية، لكن تركيا حرصت على إبقاء أمنها القومي شديد الارتباط والاعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ما يدفعها إلى تمتين روابطها مع الأوروبيين.[3]

[1] لقمان عمر النعيمي، **مرجع سابق**، ص .15.
[2] هاينتس كارمر، **مرجع سابق**، ص ص. 314-315.
[3] Pinar Bilgin, «Turkey and the EU; yesterday's answers to tomorrow's security problems?», Bilkent University, Department of International Relations, Ankara, May 2001, pp. 38-47.

الفرع الثالث: معيقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من وجود المصالح المشتركة بين الطرفين في إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، فإن هذه العملية تعترضها مجموعة لا يمكن تجاهلها من الأسباب التي قد تحول دون انضمام تركيا إلى هذا الاتحاد، أو على الأقل تأخر الانضمام سنوات أخرى، ولعل هذه الأسباب هي التي تفسر تأخر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي طوال الأعوام التي مضت.

إن هذه المعوقات تختلف وتتنوع بين معوقات قانونية وسياسية وثقافية، وأخرى اقتصادية، ومعوقات مؤسساتية، ومعوقات أمنية.

وتحاول الكثير من النخب السياسية في أوروبا ، وخصوصاً الرافضة لفكرة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، أن تضع العقبات أمام دخول تركيا إلى الإتحاد، وتستند هذه النخب إلى مجموعة من المبررات القانونية والسياسية والثقافية، فمعاهدة **روما** المنشئة للاتحاد الأوروبي جاءت لتضع مجموعة من الشروط على الدول الراغبة في الإنضمام إلى الاتحاد، فقد أقرت ديباجة هذه المعاهدة "**أية دولة أوروبية يمكن أن تقبل لتصبح** عضواً في هذه الجمعية"، كما دعا الموقعون على هذه الإتفاقية الشعوب الأوروبية ممن يشتركون في مثلياتهم وثقافاتهم أن ينضموا بجهودهم ويدعموا هذا التجمع، كذلك فقد أقرت هذه الإتفاقية أن الدول التي يمكنها الانضمام إلى هذا الاتحاد يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- يجب أن تكون الدولة الطالبة للعضوية أوروبية.
- يجب أن تكون الدولة الطالبة للعضوية ديمقراطية.
- يجب أن تقبل الدول الطالبة للعضوية بالأهداف السياسية والاقتصادية للجمعية الأوروبية.[1]

لهذا تثار مجموعة من الأسئلة حول أحقية تركيا من الناحية القانونية في أن تصبح دولة أوروبية، وهل تركيا بلد أوروبي؟؟ يعتقد الكثير من المختصين أن تركيا من الناحية الجغرافية لا تعتبر دولة أوروبية ، إذ أن جزءاً صغيراً منها يقع في أوروبا، والجزء الأكبر منها يقع في آسيا، كما أن **98 %** من سكانها هم مسلمون، في حين أن أوروبا تدين الغالبية العظمى منها بالديانة

[1] محمد ياس خضير الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 224.

المسيحية، كما ذكر الرئيس الفرنسي الأسبق **فاليري جيسكار** أن :" تركيا قريبة جداً من أوروبا، وهي بلاد مهمة، لكنها ليست بلاد أوروبية، فالجزء الأكبر منها أي حوالي **90 %** يقع خارج أوروبا".

أما بالنسبة إلى المعوقات السياسية، فتتمثل في مواقف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي ، والمعارضة لإنضمام تركيا، وخصوصاً فرنسا وتستند هذه الأطراف المعارضة إلى حجج ودلائل كثيرة، وخصوصاً الأوضاع الداخلية التي كانت تركيا تعاني منها، فكما هو معروف كان على تركيا أن تنجز أولاً متطلبات الإصلاح الداخلي المتمثلة في ترسيخ الديمقراطية، وإبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية، فضلاً عن رفع القيود المفروضة على بعض الأحزاب السياسية ، وخصوصاً الإسلامية منها، وتلك الناطقة بالكردية.[1]

وبالرغم من الإصلاحات المكثفة التي طبَقها حزب العدالة والتنمية، فقد استمرت مخاوف الأوروبين من انضمام تركيا إلى الاتحاد ، فالرغبة التركية تصطدم برؤية أوروبية مفادها أن الإتحاد الأوروبي هو نادي مسيحي لا يحقُ للأتراك المسلمين دخوله.

كما يستغل المناهضون لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي القضية القبرصية، حيث تعتبر من القاضايا المهمة التي تؤثر بشكل كبير في مستقبل انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وكما ذكر الرئيس الأسبق لجمهورية قبرص **جورج فاسيليو** :"إن تركيا تعلم تماماً أنَها لن تستطيع الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي إذا إستمرت المشكلة القبرصية بلا حلَ، حتَى إلى جزئين : يوناني ، والجزء الآخر تركي، وتم الإعتراف بالقبارصة اليونانين كدولة مستقلة، فضلاً عن أنَها أصبحت عضواً في الإتحاد الأوروبي بعد عام **2004**، أما القبارصة الأتراك فقد بقوا دون إعتراف من أية دولة ماعدا تركيا.

ومن أهم أسباب رفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي نجد رفض تركيا الإعتراف بالجمهورية القبرصية الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي، وإصرارها على منع السفن والطائرات القبرصية من استخدام الموانئ والمطارات التركية، والذي يراه الطرف الأوروبي بمثابة خطوة أولى للإعتراف التركي بالحكومة القبرصية اليونانية، ولكن تركيا أصرت على عدم الاعتراف

[1] محمد ياس خضير الغريري، **مرجع سابق**، ص. 225.

بالجمهورية القبرصية مالم يقم الاتحاد الأوروبي بإتخاذ متزامنة لفتح التجارة بين الدول الأعضاء به، وبين الكيان التركي في شمال جزيرة قبرص.[1]

وعليه فقد شكل رفض الجمهورية التركية إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أحد أهم معيقات وعراقيل مفوضات الانضمام ، وذلك جراء استخدام قبرص لحق النقض الفيتو الذي تتمتع به ، بصفتها دولة عضو في الاتحاد.

ويضاف إلى ذلك اليونان كعامل مهم ومؤثر في مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تأثيرها في المشكلة القبرصية، فالعلاقات التركية–اليونانية محكومة بمشكلات تاريخية ، ولكن هذه العلاقات شهدت نوعاً من التحسن بسبب الزلازل التي ضربت تركيا واليونان في العام 1999، حيث قرب التعاون بين البلدين في مواجهة الأزمة بين الأخيرين، لكن العلاقات عادت لتتأزم عندما رفضت تركيا السماح للطائرات اليونانية بأن تحلق فوق الجزيرتين المتنازع عليهما.[2]

كما تعتبر المعوقات المؤسساتية من أكبر المعوقات التي تقف في وجه إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وتتمثل هذه المعوقات في أن إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يؤثر بشكل كبير في عمل وشكل مؤسسات الإتحاد الأوروبي، كالبرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي، وغيرهما من المؤسسات الأوروبية نتيجة عدد السكان الكبير الذي تتمتع به تركيا، فضلاً عن القوة العسكرية الكبيرة والرقعة الجغرافية الواسعة، والإقتصاد المتنامي بنسب كبيرة، مما يؤدي إلى أن تنقلب موازين القوى في هذه القارة، وتخسر الدول الكبرى فيها موقعها، مثل فرنسا وألمانيا.

وعليه ستكون تركيا من أكبر دول الإتحاد فضلاً عن ألمانيا لأن تأثير ذلك سوف يكون مباشراً في نظام التصويت وإتخاد القرارات داخل الإتحاد.

أما فيما يخص المعوقات الأمنية فيرى الأوروبيون أن بدخول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي تصبح الدول التالية: العراق، وإيران وسوريا، فضلاً على دول جنوب القوقاز، جيران الإتحاد

[1] تامر كامل محمد و آخرون، **العلاقات التركية – الأمريكية و الشرق الأوسط في عالم مابعد الحرب الباردة** ،ط1 (أبوظبي :مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2004) ، ص . 120.

[2] **التقرير الإستراتيجي العربي 2000: العرب و التفاعلات الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2002)، ص ص. 221-222.

الأوروبي ، مثل أرمينيا وآذربيجان وجورجيا، مما يزيد من حجم المخاطر نتيجة أوضاع هذه المناطق.[1]

ونخلص من ذلك إلى أنَ المعوقات التي قد تؤدي إلى عدم حصول تركيا على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي، تمثل تحدياً كبيراً أمام تركيا، وخصوصاً مواقف بعض الرؤساء الاوروبين مثل الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** ، الذي أعلن عن موقف بلاده الرافض لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، على أن يتم منحها شراكة متميزة بدلاً من العضوية، ولكن الأتراك يراهنون على أنَ معوقات قبول عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي لا ترقى إلى مستوى المصالح المتبادلة للطرفين في حال إنضمام تركيا.[2]

الفرع الرابع: آفاق مستقبل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

لا يمكن الحديث في الوقت الراهن عن مستقبل المفاوضات التركية– الأوروبية دون محاولة تقييمها منذ انطلاقها في الثالث من أكتوبر **2005** ، وذلك في ضوء عدة أمور:

الأول : تبني طرفي التفاوض تركيا والاتحاد الأوروبي لسلوك تفاوضي يقوم على التشدد في التمسك بموقف تفاوضي غير مرن بشأن عدد من القضايا، في مقدمتها مدى تحقيق تواؤم بين المجتمع التركي والمجتمعات الأوروبية، في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ومدى تقدم تركيا نحو هيكل اجتماعي أكثر استقراراً للإصلاحات التي يرغب أن يراها تتبلور في المجتمع التركي، وتحديدًا فيما يتعلق بوضع التعليم وكفاءة سوق العمل والمساواة في النوع الاجتماعي، وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، هناك تحفظ أوروبي على وضع المرأة في تركيا، ومدى تقدم الأخيرة في تلبية معايير العضوية في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بهذه الموضوعات، حيث يرتبط تحريك الموقف بشأنها بتحرك الطرف الآخر عن موقفه، ومن ثم، أدى ذلك فعليًا إلى عدم تحرك عملية التفاوض للأمام[3].

الثاني :وجود حالة من عدم الثقة المتبادلة والتوتر نتيجة المشكلة القبرصية الشائكة والتي تعوق تحقيق تقدم إيجابي سواء على صعيد تسوية المشكلة القبرصية ذاتها، أو على صعيد العلاقات **التركية– الأوروبية**، نتيجة تراجع تركيا عن الوفاء بالتزاماتها بشأن تنفيذ البروتوكول الإضافي

[1] Amanda Ak çakoca, « Fraser Cameron and Eberharh Rhein, Turkey – Ready for the EU ? », European Policy Center ,EPCissue Paper no .16 (2004), p. 11.

[2] محمد ياس خضير الغريري، **مرجع سابق**، ص .234.

[3] أحمد مجدي السكري، "أزمة العلاقات التركية – الأوروبية : بين غياب الفاعلية و اعتبارات المصالح"، **شؤون عربية**، ع.152 (شتاء 2012) ، ص .12.

بفتح الموانئ والمطارات التركية أمام السفن والطائرات القبرصية، ورصد المفوضية الأوروبية لوجود تباطؤ في مسيرة الإصلاحات التركية وفقًا لمعايير **كوبنهاجن**، حيث تخشى تركيا من تقديم تنازل في شأن المشكلة القبرصية يكون على حساب الموقف التركي القائم على دعم القبارصة الأتراك دون أن يتبع ذلك تحرك مماثل من جانب القبارصة اليونانيين نحو تسوية المشكلة بما يفسر على أنه تنازل من جانب تركيا في إحدى القضايا الوطنية الأساسية.

وفي هذا، يرى الجانب الأوروبي أنه بالرغم من مواصلة تركيا الإعراب عن التأييد العام للمفاوضات بين زعماء الطائفتين التركية واليونانية والرامية إلى التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة وقابلة للتطبيق للمشكلة القبرصية في إطار المساعي الحميدة التي يبذلها سكرتير عام الأمم المتحدة ووفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، إلا أن تركيا لم تمتثل لالتزاماتها بالتنفيذ الكامل وغير التمييزي للبروتوكول الإضافي لاتفاقية الشراكة ، حيث يرى أن تركيا لا تزال تضع جميع العقبات التي تعترض حرية حركة السلع ، بما في ذلك القيود المفروضة على وسائل النقل المباشرة مع قبرص.

كما يرى الجانب الأوروبي أن تركيا لم تحقق تقدمًا على صعيد تطبيع العلاقات الثنائية مع جمهورية قبرص، بل ولا يزال استخدام تركيا لحق الفيتو ضد انضمام قبرص في العديد من المنظمات الدولية التي تحظى تركيا بعضويتها، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وترتيب **وانز** بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع ذات الاستخدام المزدوج.[1]

<u>الثالث :</u> طول فترة التفاوض، حيث مضى سبع سنوات حتى الآن ولم تشهد المفاوضات تقدمًا جوهريًا ملموسًا على صعيد الانتهاء من ملفات التفاوض التي لم يتم الانتهاء من المحادثات بشأنها سوى حول فصل واحد من بين إجمالي **35** فصلاً تتعلق بمختلف مجالات سياسات الاتحاد الأوروبي،[2] وعلى الرغم من تصريح وزير شئون الاتحاد الأوروبي وكبير المفاوضين الأتراك **أجمن باجيس** في يوليو **2010** من أن الوقت يمضي لصالح عضوية تركيا التامة في

[1] "Turkey's persistent vetoing of Cyprus' membership In International organizations, arrangements and
treaties", Official Website of Ministry of Interior, Press and Information Office, January 2007, In:http://www.moi.gov.cy/moi/pio/pio.nsf/All/(Accessed:28 septembre 2014).

[2] أحمد مجدي السكري، **مرجع سابق**، ص . 13.

الاتحاد الأوروبي، إلا أن الواقع يظهر أن هذا التصريح غير واقعي، حيث أدى طول فترة المفاوضات وعدم تحقيق نتائج ملموسة على صعيد إنجاز ملفات التفاوض حتى الآن إلى تقليل رغبة الرأي العام التركي في الإقبال على الانضمام إلى الاتحاد وإن كان هذا لم يمنع حكومة العدالة والتنمية من الاستمرار في التمسك بخيار الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي.

الرابع :على الصعيد الإقليمي، هناك ضرورة للوضع في الاعتبار التأثير الكبير الذي أحدثته أزمة **الديون السيادية** الأوروبية التي عصفت بمنطقة اليورو والتي تعد عقبة أمام استمرار عملية التفاوض التركية الأوروبية، وذلك من خلال وضع متأزم تعيشه أوروبا نتيجة تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية والتي كان لها تأثيرات سلبية ليس فقط على الاقتصاد الأوروبي بل وعلى مستقبل أوروبا الموسعة ذاتها، حيث أثارت الأزمة تساؤلات بشأن مدى استمرار الاتحاد الأوروبي في إجراء عمليات توسيع لحدوده بانضمام دول جديدة إلى عضويته وذلك في ضوء عدم قدرته على تحمل أعباء مزيد من التوسيع، بالإضافة إلى التداعيات التي نجمت عن تأثير المتغيرات الإقليمية في جنوب المتوسط على الوضع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، حيث أدت تطورات الربيع العربي إلى دفع بعض المراقبين، من بينهم **خافير سولانا** الممثل الأعلى السابق للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية والأمين العام السابق لمنظمة حلف شمال الأطلنطي، إلى طرح مسألة إعادة أوروبا التركيز على قضية كانت إلى حد كبير ضحية للتجاهل طيلة مرحلة ثورات الربيع العربي، وهي الفوائد المترتبة على عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي ، حيث يرى **سولانا** أنه في ضوء الفرص الهائلة التي تتيحها الظروف الإقليمية الراهنة ، لابد وأن تكون المزايا المترتبة على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أصبحت بالغة الوضوح بالنسبة لأوروبا[1].

وقد مرت مسيرة المفاوضات التركية بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بمرحلة جمود والتي عبر عنها رئيس المجلس الأوروبي **هيرمان فان رومبوي**، حيث حذر في **5 سبتمبر 2012**، من أن جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد تكون قد تجمدت عمليًا منذ

[1] Javier Solana, "Reset Turkey/EU Relations", Project Syndicate Website, 13 June 2011, Avaiabel at :http://www.project-syndicate.org/commentary/reset-turkey-eu-relations, (in : 14/09/2012).

تولي قبرص رئاسة الاتحاد بسبب وجود المشكلة القبرصية، وحث **رومبوي** الاتحاد الأوروبي وتركيا على مواصلة الاتصالات المكثفة[1].

ومن ثم، شهدت هذه الفترة جمود للمفاوضات التركي- الأوروبية بشكل جزئي إلى حين انتهاء الرئاسة القبرصية الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي في ديسمبر **2012** ، حيث قاطعت تركيا فعليًا كل الاجتماعات عالية المستوى للاتحاد الأوروبي التي عقدت برئاسة قبرص .

الفرع الخامس: وصول حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على مسيرة المفاوضات:

إن وتيرة الإصلاح على الطريق الأوروبي، بلغت ذروتها مع وصول **حزب العدالة والتنمية** إلى السلطة في انتخابات **2002/10/03** .

أدت السياسات التي اتخذها **حزب العدالة والتنمية** إلى تحسن الأجواء التركية الأوروبية، فقد صادق الحزب في **30 تموز 2003** على حزمة من الإصلاحات عرفت بالحزمة السابعة أهمها، تعجيل إجراءات التحقيق، وتشديد العقوبات في حالات التعذيب، ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، وإلغاء جرائم الرأي، وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية لتسهيل إجراءات الإشهار، ومنح الأقليات حق التعلم بلغاتها*، وإلغاء محاكم أمن الدولة سيئة السمعة، وحماية الأقليات، ومنح الأكراد المزيد من الحريات، وإحكام قبضة المدنيين على الجيش، وتقليص دوره في الحياة السياسية، ووضع ميزانيته تحت الرقابة البرلمانية، وتعزيز الديمقراطية.

ونصت التعديلات على تغيير تركيبة **مجلس الأمن القومي**، والحد من الوجود العسكري فيه، فتحول دوره إلى دور استشاري، وليس مرجعية عليا مثلما كان عليه الحال قبل التعديلات، وأصبح الأمين العام له يعين من قبل رئيس الوزراء شرط أن يحظى بموافقة رئيس الجمهورية، وبات من الممكن أن يكون رئيس المجلس من الشخصيات السياسية وليس من المنتمين للمؤسسة العسكرية وخصوصاً رئيس الأركان ، ونصت التعديلات على عقد اجتماعات المجلس مرة كل شهرين بعدما كانت تعقد مرة كل شهر، كما وضع الحزب ثلاثة خطوط حمراء على التعصب القومي حسب تعبير رئيس الوزراء **رجب طيب أردوغان** وهي: [2]

أ -**القومية** المرتكزة على العرق.

---

[1] أحمد مجدي السكري، **مرجع سابق**، ص. 14.

(*) تم تعديل مواد دستورية شملت 27 مادة تسمح باستخدام لغات غير تركية، مثل الكردية والعربية وفي الإعلام والنشر، مما يتيح الفرصة لإنشاء محطات للبث الإذاعي والتلفازي وإصدار صحف باللغتين العربية والكردية.

[2] حسين طلال مقلد، "تركيا و الاتحاد الأوروبي ،بين العضوية و الشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، م .26 ، ع.01 (2010) ، ص .344.

ب-**القومية الإقليمية** :أي عدم التفرقة بين شرق البلاد وغربها وشمالها وجنوبها والقيام باستثمارات في مختلف المناطق للقضاء على الفوارق بين الأقاليم.

ت -**القومية الدينية** :وتعني عدم التسامح مع أي تفرقة على أساس الدين والمذهب.

وعلى الصعيد الاقتصادي تمكن **الحزب** من تحقيق قفزات هائلة إلى الأمام في مجال الصناعة والسياحة والتعليم والخدمات، وإعادة إرساء استقرار نسبي للأسعار وتحقيق نمو سنوي بنسبة ستة في المئة منذ أربع سنوات، ما جعل الاقتصاد التركي يتطور بوتيرة أسرع من معدل النمو العالمي الذي يبلغ خمسة في المئة، وتم جذب استثمارات أجنبية قيمتها **55** بليون دولار، في الأعوام الأربعة الماضية، وأعلن البنك المركزي التركي بعدم حاجة تركيا إلى قروض صندوق النقد الدولي ،وتم تحقيق معدلات نمو عالية وارتفع مستوى متوسط دخل الفرد بشكل ملحوظ وشهدت الطبقة الوسطى ازدهاراً ملموساً، وتمت السيطرة على معدلات تضخم العملة التركية من أكثر من **% 70** عام**2002** إلى نحو **7%** فقط عام **2007** ، والمحافظة على سعر صرف العملة التركية والحد من تفشي مظاهر الرشوة والفساد.

وتعود هذه الإنجازات إلى برامج **حزب العدالة والتنمية** الاقتصادية وحسن الإدارة الذي يتمتع به قادته، فضلاً عن القوى الكامنة للاقتصاد التركي، غير الريعي، وغير النفطي، وفي حركية طبقة الصناعيين ورجال الأعمال والمتعهدين المعروفين بـــ" **نمور الأناضول** "من الصناعيين والتجار الأتراك الذين يبرزون في السوق الأوروبية والعالمية، والذين ينتمون إلى المنطقة الوسطى الأكثر فقراً في تركيا، فضلاً عن القدرة على الاستفادة القصوى من الحوافز التي قدمتها المجموعة الأوروبية والنجاح في استقدام الاستثمارات الأجنبية .

بدوره رحب **الاتحاد الأوروبي** بوصول **حزب العدالة والتنمية**، فقد صرح **خافيير سولانا**، ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بأن من الخطأ اتخاذ قرارات أو الإدلاء بتصريحات على أساس **الطبيعة الإسلامية لحزب** ما، واعتبر أن الحكومة التركية المقبلة ينبغي تقييمها على أساس ما ستفعله، لكن **الاتحاد الأوروبي** يجب أن يمنحها الثقة من حيث المبدأ[1].

وبعد وصول **غول** إلى الرئاسة أعرب رئيس المفوضية الأوروبية **خوسيه مانويل باروسو** عن تفاؤله حيال وصول **غول** إلى السلطة:"هذا يتيح فرصة لمنح عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قوة دافعة جديدة ومباشرة وإيجابية من خلال تحقيق تقدم في عدد من المجالات المهمة".

[1] حسين طلال مقلد، **مرجع سابق** ،ص. 345.

وتبقى مهمة الحزب منحصرة في متابعة نجاحاته وترسيخها في المسائل الآتية:

أ -سيادة القانون والديمقراطية.

ب -متابعة التقدم في حزمة الإصلاحات الطموحة التي يقودها.

ت -النجاح في تحقيق حل للقضية القبرصية من خلال المفاوضات.

ث -متابعة تنفيذ البرنامج الاقتصادي الحالي الذي يضمن نمواً عالياً للاقتصاد التركي.

ج -متابعة المسيرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ح -تحديد العلاقة بين العسكر والمواطنين.

خ -التقدم في مجال دعم حقوق الأقليات والثقافات الأخرى.

د -اتخاذ معايير صارمة ضد الفساد في المؤسسات التركية.

ذ -التقدم في مجال حقوق الإنسان، فقد جرت في تركيا تعديلات دستورية في ضوء مبادئ الوثيقة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأصبح المواطن التركي يتنفس بحرية في بلاده، ويشعر بالأمان والاطمئنان على نفسه وحريته وحرمة مسكنه، وبإمكانه أن يشارك مع آخرين في تأسيس حزب سياسي أو جمعية أهلية دون الحاجة إلى إذن مسبق من أية سلطة كانت، فقط يقوم بإخطار الجهة المختصة بتأسيس الحزب أو الجمعية[1] .

[1] براهيم البيومي غانم ،"الرؤية العربية لتركيا الجديدة "، **السياسة الدولية** ،ع. 169 (تموز– 2007)، ص . 189.

خلاصة الفصل الثاني :

نستنتج بعد دراستنا في هذا الفصل أن التوجهات التي تبنتها السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة إتجاه كل أقاليم الدراسة ما هي إلا نتاج معطيات ومقومات داخلية متعلقة بتركيا في حد ذاتها، وتعبير عن تفاعلها مع معطيات إقليمية ودولية من جهة، وإلتزامها بما يمليه عليها وضعها ودورها الإقليمي، فموقعها من تلك المتغيرات قد فرض عليها انتهاج سياسة فاعلة قائمة على تنويع خياراتها وتفعيل دورها الإقليمي لتعزيز مكانتها وخوفاً من تراجع أهميتها بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا ما دفعها إلى لعب دور الدولة المحورية والظهور بمظهر الموازن الإقليمي، إضافة إلى القيام بدور النموذج على مستوى محيطها الإقليمي، ولتركيا من المؤهلات ما يمكنها من ذلك حقيقة سواء تعلق الأمر بموقعها الإستراتيجي الذي يجعلها بوابة أكثر من منطقة وإقليم وقربها من كل الأقاليم الإستراتيجية والطاقوية الذي يجعل منها بمثابة نقطة مركز، هذا بالإضافة إلى مقوماتها الداخلية الأخرى والمتمثلة أساساً في إقتصادها المتنامي، جيشها الذي يعد ثاني أضخم جيش بعد الأمريكي في حلف الناتو، واستقرارها السياسي وغيرها من المحددات والتي تعطي لتركيا دفعاً في تحركها وسعيها لتحقيق أهدافها إقليمياً.

كما ساهمت بعض الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية في زيادة الطموح التركي، كأحداث **11 سبتمبر**، وما إنجر عليها وتحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع تركيا وإتخادها حليفاً استراتيجياً، وشريك في الإستراتيجية الأمريكية في العديد من الأقاليم وخاصة الشرق الأوسط ،ومن جهة أخرى الغزو على العراق وماترتب عنه من زوال النظام العراقي السابق وبالتالي التراجع المكانة الإقليمية العراقية ما أفسح المجال أمام الطموحات التركية في ريادة المنطقة، وأيضاً مشروع النووي الإيراني وما تبعه من عقوبات على إيران أدى إلى عزلتها مما أفسح المجال أمام تركيا لتكون المرشح الأول لملء الفراغ في ظل غياب أهم الموازنين الإقليمين.

ومن أهم الأقاليم التي توجهت إليها تركيا بعد نهاية الحرب الباردة نجد الشرق الأوسط ،آسيا الوسطى والقوقاز، والبلقان، حيث أظهرت تركيا تطلعها لدور إقليمي مؤثر في هذا المجال من خلال إنتهاجها سياسة التدخل أكثر في الشؤون الإقليمية لهذه المناطق.

ففي البلقان عودة تركيا للإقليم الذي ظل فترة تاريخية طويلة تحت سيادتها مبني على أسس جغرافية ،وثقافية، وتاريخية، تسعى تركيا لإستغلالها للعب دور محوري في البلقان وذلك خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي، وذلك من خلال سياسة التدخل في شؤون المنطقة،

حيث لعبت تركيا في فترة ما بعد الحرب الباردة دوراً لايستهان به في حفظ السلام والتدخل لحل النزاعات وضمان الإستقرار في المنطقة، سواءاً في إطار المبادرات الأممية أو خارج إطارها ،ولكن مع هذا تواجه تركيا العديد من الصعاب و التحديات في الإقليم قد تؤدي إلى تحجيم دورها، كالمشكلة القبرصية، النزاع حول بحر إيجة، النزاع التركي اليوناني، و التنافس التركي الروسي على النفوذ والطاقة في الإقليم.

أما فيما يخص الشرق الأوسط إنتهجت تركيا سياسة جديدة قوامها التدخل في شؤون المنطقة، وتدعيم دورها الإقليمي، سواءاً بإستخدام الثروة المائية والتحكم فيها، أو من خلال التكامل مع التصور الأمريكي للمنطقة أو مايعرف بالنظام الشرق أوسطي الجديد، والذي يدخل في إطاره المستوى المتقدم الذي تشهده العلاقات التركية –الإسرائيلية، ومن خلال دراستنا للعلاقات التركية مع دول المنطقة نجد أنها تمثل في أغلبها مجرد ردود أفعال فرضتها الظروف الناجمة عن حرب الخليج الثانية ، والتي تمس المصالح الوطني التركية، كموقفها من الأزمة السورية، وشمال العراق ، وملء الفراغ الجيو–سياسي الناجم عن إختلال ميزان القوى الشرق الأوسطي، بتراجع العراق كقوة إقليمية، وبالرغم من كل هذا تواجه تركيا مجموعة من التحديات والمعيقات التي تحد من دورها في الإقليم كالمشاكل الحدودية، مشكلة المياه، النزاع مع الأكراد، الأزمة السورية وتداعياتها على تركيا.

أما في آسيا الوسطى والقوقاز، فالسياسة التركية كانت أكثر نشاطاً وحركية ،وإنطلاقاً من الفرص الإقتصادية والسياسية التي تتيحها هذه المنطقة، إعتمدت تركيا سياسة قوامها محاولة مضاعفة تأثيرها الإقليمي وملء الفراغ الذي تركه زوال الاتحاد السوفياتي من خلال محاولة الترويج للنموذج السياسي والإقتصادي التركي، ودفع دول آسيا الوسطى والقوقاز للإقتداء به إن هي أرادت أن تصبح جزءاً من النظام الدوليلما بعد الحرب الباردة.

كما شكل رهان الثروة الطاقوية محور التحرك التركي في المنطقة، حيث تطمح تركيا إلى أن تستفيد من مزاياه الإقتصادية والسياسية، بإعتباره مدخلاً مهماً لممارسة النفوذ الإقليمي في مواجهة المنافسة الروسية الإيرانية، فضلاًعن فوائده الإقتصادية، وتحظى تركيا بدعم الولايات المتحدة الأمريكية في هذا السياق، ومع ذلك فإن قصور الإمكانات الأقتصادية التركية، ورفض دول آسيا الوسطى للوصاية التركية يحد من دورها في هذا الإقليم.

كما لم تغفل تركيا في تحركها القطب الغربي فسعت جاهدة إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأن تكون شريكة في الإستراتيجية الأمريكية وفق ما يخدم المصالح التركية، وسعت

وتسعى جاهدة من أجل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي ،هذا الخيار الذي قامت من أجله تركيا بالكثير من الإصلاحات وفق معايير كوبنهاجن وقدمت الكثير من التنازلات عل وعسى تقبل في عضوية الإتحاد لكن هناك العديد من المعوقات المؤسساتية والقانونية والإقتصادية تحول دون ذلك، وتسعى أيضاً تركيا إلى تحسين علاقتها مع روسيا ووضع مسافة أمان بينهما حتى تضمن أن لا تسعى روسيا ضد مصالح تركيا في الأقاليم الثلاث وتعد روسيا المنافس الإستراتيجي لتركيا في كل من البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز.

الفصل الثالث :

المنظمات الإقليمية والدولية كآلية لتعظيم الدور التركي إقليمياً ودولياً.

الفصل الثالث: المنظمات الإقليمية والدولية كآلية لتعظيم الدور التركي إقليمياً ودولياً.

منذ أن بدأت فكرة الدولة بمفهومها الحديث تظهر وتستقر، والحرب بين هذه الدول سجال إذ سعت كل منها ومنذ البداية إلى توسيع حدودها على حساب الأخرى أو إكتساب مناطق نفوذ ومستعمرات في داخل القارة أو في القارات الأخرى.

والمُلاحظ أن التطور العلمي الذي شمل مختلف الميادين ومنها الميدان العسكري ، أدى إلى إزدياد خطر الحرب حيث اتسع نطاقها وامتد ليشمل مختلف بقاع العالم ، الأمر الذي بدأ ينذر بمزيد من الخسائر البشرية والإقتصادية.

من هنا بدأت الدول تسعى إلى إيجاد سبل للتفاهم الودي لإيجاد حلول مقبولة لما بينها من تنافس وصراع توفر عليها ويلات الحرب وتحفظ بينها نوعاً من التوازن المقبول.[1]

وتمثل المنظمة الدولية بالنسبة للدول التي تُنشؤها أو تشترك فيها لأول مرة انتقال من الانفرادية إلى الجماعية ، فإن كان ثمة شؤون إقتصادية تتعلق بالرسوم الجمركية مثلاً، فإن إنشاء منظمة دولية يعني الأخذ بيد الدول الأعضاء من انفرادية التنظيم إلى جماعية في هذه الشؤون.[2]

وتتمثل أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية والمتخصصة في مدى الفاعلية بالنسبة للدول الأعضاء، لأن المنظمات الإقليمية تقوم على رابطة متجانسة بين أعضائها وهي الرابطة الإقليمية، أي وجود رابطة موحدة بين الدول الأعضاء وقد تكون هذه الرابطة هي وحدة اللغة أوالجنس أو العقيدة أو القومية، و بالتالى فهي أقرب إلى مشاكل الدول الأعضاء وأكثر تلبية لاحتياجاتهم من المنظمات العالمية، وبالتالي فهي أكثر فاعلية في التعامل مع هذه المشكلات وتلبية الاحتياجات.

وقد شغلت المنظمات الإقليمية والدولية حيزاً كبيراً من إهتمام الباحثين والمفكرين، وذلك كونها شخص من أشخاص النظام الدولي من جهة، وكونها تسعى لتحقيق هدف أساسي وهو حفظ الأمن والسلم الدوليين ، والتكامل والتعاون بين الدول لتخطي مشاكلها من جهة أخرى، والتحديات الإقليمية التي تواجه منطقة ما ، وكذا المشكلات الدولية مهما كان نوعها، وقد أدركت العديد من الدول أهمية

[1] L.Oppenneim- international law – atreatiste, 8 th edition by H .Lauterpacht , Lomgmans green and co . London , 1958 , vol.I , p p.869-871.

[2] نزيه رعد ، **المنظمات الدولية و الإقليمية** ، ط1 (لبنان : شركة المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2013) ، ص . 7.

انخراطها في مثل هذه المنظمات ، وذلك إما لحل مشكلاتها، أو اكتساب مكانة إقليمية أو دولية، وقد حدت تركيا حدو هذه الدول فإستخدمت انضمامها إلى العديد من المنظمات كآلية لتحقيق وتجسيد أهدافها على المستوى الإقليمي والدولي ، ومن أهم أهدافها تعظيم مكانة ودور تركيا على الصعيدين.

المبحث الأول: ماهية المنظمات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الإقليمية والدولية.

ظهر اصطلاح التنظيم الدولي أول مرة في فقه القانون الدولي سنة **1908** ، وذلك في ترجمة لمقال كتبه باللغة الألمانية ونشرت ترجمته للفرنسية في **المجلة العامة للقانون** الدولي ثم ذاع استعماله من قبل فقهاء القانون الدولي الألمان.[1]

- تُعرف المنظمة الدولية بأنها :"هيئة دولية دائمة تنشأ بموجب معاهدة دولية بين عدة دول تتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء تهدف إلى حماية مصالحهم المشتركة"[2]، وبالتالي فهذا التعريف عرف المنظمة الدولية على أنها هيئة تنشأ بواسطة معاهدة تعقد بين الدول ، وهي مستقلة عن إرادتهم وتسعى لتحقيق أهداف ومصالح تشترك فيها كل هذه الدول.
- وتُعرف أيضاً على أنها:" ذلك الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة ، يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة"[3]، وبالتالي فهذا التعريف اعتبر المنظمة الدولية كيان منشأ بواسطة الدول ويتمتع بإرادة مستقلة عنهم لتحقيق أهدافهم المشتركة.
- كما تُعرف على أنها:" جهاز أو مؤسسة تنشئها مجموعة من الدول وتخول لها بعض الصلاحيات والوسائل للقيام بالمهام المنوطة بها"[4]من هنا نجد أن هذا التعريف ينظر إلى المنظمة الدولية على أنها الجهاز أو المؤسسة التي تضم دول عديدة ، وتتمتع بكافة الصلاحيات التي تخولها للقيام بالمهام التي أنشأ من أجلها.

وعليه فالمنظمات الدولية هي الهيئة أو الكيان أو المؤسسة أو الجهاز الذي يتمتع بعنصر الدوام يتم إنشاؤه بواسطة معاهدة تعقد بين مجموعة من الدول، ويسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة بين الدول

[1] عبد العزيز محمد سرحان ، **المنظمات الدولية** (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1990) ، ص . 14.
[2] سهيل حسين الفتلاوي، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية** (الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2010) ، ص.19.
[3] محمد السعيد الدقاق و مصطفى سلامة، **المنظمات الدولية المعاصرة** (الاسكندرية : منشأة المعارف، [د.س.ن]) ، ص .17.
[4] مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية** (عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007) ، ص .145.

الأعضاء يتم تحديدها في الوثيقة المنشأة لها، كما أنه يتمتع بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف المنظمات الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: مبادئ المنظمات الإقليمية والدولية.

تقوم المنظمات الدولية على مجموعة من المبادئ الأساسية تتمثل في الصفة الدولية ، الإرادة الذاتية (الشخصية القانونية)، الاستمرارية والديمومة، الأهداف المشتركة، الاتفاق الدولي[1]:

1-عنصر الدولية : يشترط كقاعدة عامة في أعضاء المنظمة الدولية أن يكونوا دولاً كاملة السيادة والاستقلال ،وهذا العنصر نتيجة طبيعية للقاعدة التي تقضي بأن إنشاء المنظمات الدولية يستند إلى معاهدة دولية، ويقتصر إبرام المعاهدات الدولية على الدول وغيرها من الأشخاص القانون الدولي العام،[2] وبالتالي نجد أن المنظمة الدولية تقوم على الدول كاملة السيادة غير المنقوصة.

2-عنصر الدوام : بمعنى أن يتم إنشاء مجموعة من الأجهزة تقوم بمباشرة عدة نشاطات يتطلب لتحقيقها تواجد هذه الأجهزة بصفة دائمة.

إن هذا العنصر يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي، فهذا الأخير يجتمع وينفض في فترة محدودة، حقيقة قد يتم إنشاء أجهزة خلال فترة انعقاد المؤتمر الدولي، ولكن الأجهزة تختفي بمجرد انتهاء أعمال المؤتمر، أما بالنسبة للمنظمات الدولية فالأجهزة دائمة الوجود، ولا بد أن نشير إلى أن العبرة ليست بإستمرار اجتمعات الأجهزة طبقاً للقواعد المتفق عليها في هذا الشأن،[3]وبالتالي فالمنظمة الدولية تتميز بعنصر الاستمرارية والدوام في وجودها لا في أجهزتها فقد تتغير أجهزتها ولكنها تستمر، وهذا من أجل تحقيق مختلف الأهداف والمصالح المختلفة والمستمرة والمتجددة للدول الأعضاء.

3-عنصر الإرادة الذاتية : ويعد هذا العنصر من أهم عناصر المنظمة الدولية، فيجب أن تتمتع المنظمة الدولية بإرادة ذاتية مستقلة ومتميزة عن إرادات الدول الأعضاء فيها، وبالتالي تكون للمنظمة شخصية قانونية دولية ، فالحدود التي ترسمها لكل منظمة الوثيقة المنشأة لها،[4] ومن هنا نجد أن المنظمة الدولية تتمتع بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء ، وهذه الإرادة تسمح لها بممارسة مهامها التي وضعت من أجلها.

---

[1] علي يوسف الشكري ، **المنظمات الدولية** ، ط1 (عمان : دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، 2012) ، ص .36.

[2] جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي :النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة** (عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع، 2006) ، ص. 70.

[3] محمد السعيد الدقاق و مصطفى سلامة حسن، **مرجع سابق**، ص .17.

[4] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق** ، ص. 71.

4-الأهداف المشتركة : لا يتم إنشاء المنظمات الدولية فقط من أجل التدوال في حد ذاته، أو تأسيس أجهزة تضم في عضويتها الدول الأعضاء، بل من أجل تحقيق أهداف ومبادئ مشتركة بين هذه الدول، وتتنوع هذه المبادئ والأهداف فقد تكون سياسية أو أمنية أو إقتصادية أو ثقافية، بل قد تجمع بين كل هذه الأهداف ، وبالرغم من تمسك الدول الأعضاء في المنظمات الدولية بالأهداف والمبادئ المشتركة، فإن الأخيرة تظل مرتبطة بالدول الأعضاء بسبب عموميتها، فالعمومية تقترن بأهداف المنظمات الدولية، مما يفتح المجال لتضارب مواقف الدول والمنظمات الدولية في العمل على سريان الأهداف والمبادئ المتفق عليها،[1]وبالتالي فالمنظمة الدولية تسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة ومشتركة بين الدول الأعضاء يتم تحديدها في الوثيقة المنشأة.

5-الاتفاق الدولي: لما كان لكل عمل قانوني مرجعية تتمثل في السند القانوني الذي يثبت وجوده والمنظمة الدولية ليست إستثناء فهي تنشأ بموجبه، وسند وجودها هي الوثيقة المنشأة لها سواء كانت عهداً أو ميثاقاً أو معاهدة أو اتفاقاً أو إتفاقية أو نظاماً أساسياً أو دستوراً أو أياً كانت التسمية التي تطلق عليه، هذا السند الذي يعبر عن انتقاء إرادات الدول الأعضاء، وهذا يعني أن لكل دولة حرية الانضمام إلى المنظمة متى توافرت شروط وضوابط الانضمام إلى المنظمة الدولية ، ومن تم ليس لأعضاء المنظمة ولا للمنظمة ذاتها اجبار دولة ما على الانضمام دون رضاها بغض النظر عن طبيعة أو نوع المنظمة،[2]ومن هنا نجد أن المنظمة الدولية تحتوي على وثيقة منشأة لها يتم من خلالها تحديد شروط انضمام دول أخرى لها.

الفرع الثاني: أهداف المنظمات الإقليمية والدولية.

بالنسبة لأهداف المنظمات الدولية فنجد أن لكل منظمة دولية ومهما كانت طبعتها ونوعها في تسعى إلى تحقيق أهداف أنشأت من أجلها، فلا وجود لمنظمة دون أهداف محددة ، وتختلف أهداف المنظمة من منظمة لأخرى وهذا بحسب طبيعة تكوين المنظمة ومصالح الدول الأعضاء فيها،[3]فهذه الأهداف قد تكون :

1-الأهداف المتعددة : تسعى بعض المنظمات الدولية لتحقيق أهداف متعددة، إذ تسعى بعض المنظمات الدولية لتحقيق السلم والأمن للدول الأعضاء والتعاون الإقتصادي والسياسي والاجتماعي وحماية حقوق الإنسان ومن أمثالها الاتحاد الأوروبي ، جامعة الدول العربية ، والمؤتمر الإسلامي،

[1] محمد السعيد الدقاق و مصطفى سلامة حسن، **مرجع سابق**، ص ص .19- 18.
[2] جمال عبد الناصر مانع ، **مرجع سابق**، ص ص .73- 72.
[3] سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية** (الأردن : دار حامد للنشر و التوزيع، 2007) ، ص . 145.

فهذه المنظمات تعمل على تحقيق أهدافها بشكل مفصل عن بعضها، وعليه فهناك العديد من المنظمات تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة مشتركة للدول الأعضاء.

2-أهداف متعددة لتحقيق هدف رئيسي : تهدف بعض المنظمات الدولية إلى تحقيق هدف واحد وتلجأ إلى إدراج العديد من الأعضاء لتحقيق هدف رئيسي ،والذي أضيفت له العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيقه، وبالتالي فالمنظمة الدولية تسخر مجموعة مختلفة من الأهداف المختلفة وذلك من أجل الوصول إلى هدف رئيسي.

3-هدف واحد : تسعى العديد من المنظمات الدولية إلى تحقيق هدف واحد ، ومن أمثلة ذلك منظمات عالمية كمنظمة التجارة العالمية التي تعمل على تحقيق حرية التجارة العالمية ، كما تهدف بعض المنظمات الإقليمية إلى تحقيق هدف واحد، ومن هنا نجد أن هناك منظمات دولية وإقليمية تسعى إلى تحقيق هدف واحد وذلك بتركيزها على مجال محدد.

4-نطاق الأهداف : تعمل المنظمات الدولية على تحقيق أهدافها في ضوء اتساع الدول الأعضاء في المنظمة ، فقد تكون المنظمة عالمية فتكون أهدافها عالمية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ... وقد تكون إقليمية،[1] وبالتالي فإن كل منظمة تعمل على تحديد نطاق أهدافها سواء كان ذا طابع عالمي أو إقليمي.

5-منظمات فرعية لتحقيق أهداف منظمة دولية : فقد تنشأ المنظمة الرئيسية منظمات فرعية تتمتع بشبه استقلال عن المنظمة الرئيسية ، وتعمل على تحقيق أهداف المنظمة الرئيسية، ومن ذلك فروع الأمم المتحدة ومنها منظمة الصحة العالمية ، منظمة التربية والعلوم ... ، كذلك الأمر بالنسبة للمنظمات الإقليمية التي تنشأ منظمات تابعة لها مثل منظمة حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، وعليه فهناك العديد من المنظمات الفرعية إضافة إلى الرئيسية من أجل تحقيق أهداف المنظمة المختلفة في شتى المجالات.

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سابق**، ص .146.

المطلب الثالث : تصنيف المنظمات الإقليمية والدولية.

إن المنتظمات الدولية تختلف وتتعدد ، وهي من هذه الناحية يمكن أن تدخل في إطار طوائف شتى تختلف بإختلاف المعيار الذي تعتنقه في تصنيفها ، وعليه هناك عدة معايير لتصنيف المنظمات الدولية والإقليمية حيث يصنف الفقه هذه المنظمات بالنظر إلى الموضوع والأهداف والسلطات ... إلخ [1]، فقد تتعدد المنظمات الدولية والإقليمية فمثلاً تصنف حسب إختلاف أهدافها ، فمنها ماهي إقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو فنية أو خيرية أو إنسانية.

1-منظمات سياسية : وهي المنظمات التي تهدف إلى تقوية الصلات السياسية ، وتوحيد المواقف بين الدول الأعضاء في مواجهة الدول الأخرى، ومن أمثلة ذلك التحاد الأوروبي، ومنظمة أمريكا اللاتينية، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز.

2-منظمات اقتصادية : تختص بعض المنظمات الدولية والإقليمية بتنظيم الجوانب الاقتصادية دولية او إقليمية مثل صندوق النقد الدولي ، والسوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة التجارة العالمية ... ، وتعد المنظمات الاقتصادية في الوقت الحاضر هي الأكثر انتشاراً وأهمية في العلاقات الدولية، إذ تلجأ الدول وخاصة المتقدمة إلى التكتل في منظمات اقتصادية قوية لتنسيق العمل بينها،[2]ومن هنا نجد أن المنظمات الاقتصادية هي المنظمات أكثر أنواع المنظمات انتشاراً في الوقت الراهن ، وهي كل المنظمات التي تسعى إلى تحقيق هدف اقتصادي للدول الأعضاء.

3-منظمات فنية : تختص المنظمات الفنية بقضايا فنية كالمنظمات المختصة بحماية الملكية الأدبية والفنية ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية وغيرها،[3]وبالتالي فالمنظمات الفنية تهتم بالشؤون الفنية كالأدب والأرصاد الجوية فهدفها فني لا غير.

4-منظمات عسكرية : هي المنظمات التي تهدف إلى تنسيق العمل العسكري المشترك للدول الأعضاء ، والعمل على مواجهة الأخطار الدولية، ويطلق على هذه المنظمات **الأحلاف الدولية**، مثل: منظمة حلف شمال الأطلسي ، ومنظمة حلف وارسو، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، ومن هنا نجد أن المنظمات العسكرية تهتم بالجوانب العسكرية ، وتسعى لتحقيق أهداف عسكرية من خلال تنسيق العمل العسكري بين أعضاء المنظمة.

---

[1] نزيه رعد ، **مرجع سابق**، ص . 13.
[2] سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سابق**، ص . 56.
[3] **المكان نفسه.**

5-منظمات اجتماعية : تعنى المنظمات الاجتماعية بجميع ما يتعلق بالإنسان من الناحية العلمية والثقافية والعلمية، ومن هذه المنظمات منظمة التربية والعلوم، واتحاد الإذاعات، والمنظمات الأخرى المتعلقة بالعلوم والثقافة والتربية والتعليم والبحث العلمي والنشر ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة العمل العربية، وعليه فالمنظمة الاجتماعية هي كل المنظمات التي تهتم بكل ما يخص المجتمع من ثقافة وتعليم وعمل ... إلخ.

6-منظمات ثقافية : تتولى هذه المنظمات تنظيم العلاقات الثقافية بين الدول الأعضاء وتنظيم التبادل الثقافي والإعلامي، ومن أمثلة هذه المنظمات ، نجد اليونسكو ، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة ، واتحاد جامعات العالم الإسلامي، ومن هنا نجد أن المنظمات الثقافية تسعى إلى تنظيم العلاقات الثقافية بين الدول الأعضاء فيها.

7-منظمات إنسانية : تختص هذه المنظمات بأعمال إنسانية وخيرية والتخفيف عن الإنسان، وتقوم المنظمات الإنسانية الحكومية بمراقبة تطبيق مبادئ حقوق الإنسان بين الدول الأعضاء، ومن هذه المنظمات : منظمات المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ومنظمة حقوق الإنسان التابعة للإتحاد الأوروبي ... إلخ، وبالتالي فإن المنظمات الإنسانية تهدف إلى خدمة الإنسانية وتهتم بالجوانب الإنسانية.

8-منظمات مالية : تقوم المنظمات المالية بتسهيل التبادل التجاري والمالي بين الدول الأعضاء بما تقوم به من تمويل مشاريع صناعية وزراعية وتجارية وغيرها من المؤسسات التي تتطلب رؤوس أموال ، ومن أمثلة هذه المنظمات نجد : صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،[1] وبالتالي فالمنظمات المالية هي المنظمات التي تهتم بكل المشاريع التي تتطلب رؤوس الأموال والتي تهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية.

9-المنظمات المتعددة الأغراض : تهدف بعض المنظمات الدولية إلى تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية والخيرية، مثل منظمة الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي، ومنظمة جنوبي شرق آسيا، إذن فالمنظمات متعددة الأغراض هي التي تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة في مجالات شتى للدول الأعضاء.

وتُصنف المنظمات الدولية والإقليمية بالنظر إلى معيار الإختصاص فنجد منظمات دولية عامة ومنظمات دولية متخصصة:

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سابق**، ص .58.

1-المنظمة العامة : هي تلك المنظمة التي لا يقتصر إختصاصها على مجال معين من مجالات الحياة الدولية، فيكون للمنظمة اختصاصات في مجال حفظ السلم والأمن الدولي وتدعيم التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومن أمثلة ذلك الأمم المتحدة،[1] وبالتالي فالمنظمة العامة تسعى إلى تحقيق أهداف عامة لكافة الأعضاء.

2-المنظمات المتخصصة : هي تلك المنظمات التي يقتصر اختصاصها على قطاع واحد من قطاعات الحياة الدولية، فمنها ما يهتم بالنقل والمواصلات كمنظمة الطيران المدني، ومنها ما يهتم بالعمل كمنظمة العمل الدولية، ومن هنا نجد أن المنظمات المتخصصة هي منظمات تتخصص في مجال معين يتم تحديده في الوثيقة المنشأة لها.

وتُصنف المنظمات الدولية والإقليمية من حيث طبيعة أعضائها إلى منظمات حكومية وأخرى غير حكومية ، ومنظمات مختلطة.

1-المنظمات الحكومية : ويُقصد بهذا النوع من المنظمات تلك التي لا تضم في عضويتها سوى الدول، كعصبة الأمم والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومجموعة الدول الثمانية.

2-المنظمات غير الحكومية : ويُقصد بها المنظمات التي يتم تأسيسها من قبل الأفراد، وإزدادت أهمية هذا النوع من المنظمات في الآونة الأخيرة، حيث استطاعت هذه المنظمات زيادة الاتصال بين الأفراد والجماعات على الصعيدين الدولي والوطني، ومن أمثلة هذه المنظمات منظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود ، وجمعية الصليب والهلال الأحمر وجمعيات حقوق الإنسان.

3-المنظمات المختلطة : هي المنظمات التي تكون فيها باب العضوية مفتوحة للدول والجماعات التي لا تحمل وصف الشخصية الدولية والأفراد.[2]

وتُصنف أيضاً المنظمات الدولية إلى عالمية (دولية) وأخرى إقليمية حسب نطاق نشاطها وحدود أهدافها:

وبإختصار يمكننا التمييز بين هاذين النوعين من المنظمات الدولية بالنظر إلى نطاق العضوية في كل منهما، فالمنظمات العالمية هي التي يمكن أن تضم في عضويتها كافة دول الجماعة الدولية ، أما المنظمات الإقليمية فهي تضم عدداً محدود من الدول يرتبطون بعضهم ببعض برابطة معينة.

[1] جمال عبد الناصر مانع ، **مرجع سابق** ، ص .68.
[2] علي يوسف شكري ،**مرجع سابق**، ص .49.

ومن الاتجاهات الفقهية ما يرى بأن الرابطة الإقليمية هي رابطة جغرافية ، ويصبح المنتظم إقليمياً إذا كان يضم في عضويته دولاً تقع في إطار إقليم معين.[1]

المبحث الثاني : المنظمات العسكرية الأمنية كآلية لتعظيم الدور التركي.

ارتبطت سياسة الأحلاف تقليديا بالمنظور الواقعي اورتباطا بهذا التقليد، اوستنادا إلى الخصائص الواقعية للنظام الدولي تحاول الدول حماية أمنها تماشيا مع هذه الخصائص – مختلف المتغيرات والتطورات الدولية التي تحدد مسار الدول و تدخل في قراراتها بشأن التحالف فقد ذهب **مارتن وايت** إلى أن وظيفة الحلف :" هي تقوية أمن المتحالفين وتعزيز وت رقية مصالحهم في العالم الخارجي.[2]

المطلب الأول: تركيا ومنظمة الأمم المتحدة.

الفرع الأول : نشأة وتطور الأمم المتحدة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى **1914 – 1919** أدرك المجتمع الدولي ضرورة إيجاد تنظيم دولي للحيلولة دون نشوب الحرب وتكرار الحروب وما ينجم عنها من آثار مدمرة، فعقد **مؤتمر السلام** عام **1919** في باريس وانتهى بعقد خمس معاهدات ، ومن تم قيام **العصبة** بموجب معاهدة **فرساي** التي تضمنت النصوص الخاصة بها.

ولم تنضم العديد من الدول إلى العصبة ، بالإضافة إلى فشلها في تحقي الأمن والسلم الدوليين لأسباب عديدة كان في مقدمتها عدم قدرتها على منع الحرب العالمية الثانية، أو وقفها أو تخفيف الآثار الإنسانية التي ترتبت عنها، كل هذا جعل العصبة تنتهي في **18 نيسان 1946.**

وقبل إنهيار العصبة وفشلها في تحقيق السلم والأمن الدوليين أدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية قادرة على حل المشاكل الدولية التي انتهت إلى قيام الأمم المتحدة التي تعد من أكبر المنظمات الدولية المعاصرة وأكثرها تمثيلاً للدول وانتشاراً ودورها الكبير في رسم السياسة الدولية وتنظيم الاقتصاد الدولي وتضمنها المنتظمات والوكالات الدولية العديدة.[3]

وتُعد الأمم المتحدة تحولاً كبيراً في العلاقات الدولية ، وفي تطوير القانون الدولي ، وقد شهدت مرحلة التوازن الدولي بين الكتلة الغربية والكتلة الإشتراكية تقدماً كبيراً في عقد العديد من الاتفاقيات الدولية ، وتحرر العديد من شعوب العالم ، وقبولها كأعضاء في المنظمة، غير أن إنهيار الكتلة

---

[1] عدنان زهران ، **التنظيم الدولي المنظمات الدولية المعاصرة** ، ط1 (عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2014) ، ص .13.
[2] مراد فول ، "العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط " أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010 – 2011) ، ص . 16.
[3] سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سابق، ص** . 97.

الاشتراكية قد أحدث خللاً في العلاقات الدولية إذ انفردت الولايات المتحدة الأمريكية برسم السياسة الدولية وتوجيه المنظمة في خدمة مصالحها الخاصة، مما قلل من شأن المنظمة وأفرغها من هدفها الأساسي.

وقد سبق قيام الأمم المتحدة خطوات هامة يمكن تحديدها في الآتي :

1-ميثاق الأطلنطي:

أعد هذه الوثيقة كل من الرئيس **روزفلت** ومستر **تشرشل** في **14 أغسطس** سنة **1941** ،ثم انضمت إليه بعد ذلك فرنسا الحرة في **24 سبتمبر** سنة **1941** ، وتم التوقيع عليها في أول يناير سنة **1943** من جانب الولايات المتحدة وانجلترا والاتحاد السوفييتي والصين ، وإثنين وعشرين دولة أخرى ، ولقد تضمن ميثاق الأطلنطي مجموعة من المبادئ للتعاون الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتتمثل هذه المبادئ في[1] :

-عدم الرغبة في توسع إقليمي أو غيره.

-أن تكون التغيرات الإقليمية متفقة مع إرادة السكان الذين يهمهم الأمر.

-احترام حق الشعوب في اختيار شكل الحكومة.

-المساواة في المسائل التجارية وفي الحصول على الموارد الأولية.

-تحقيق التعاون الكامل في المسائل الاقتصادية.

-تنظيم السلم بطريقة تؤدي إلى كفالة الأمن في داخل إقليم الدولة.

-السلم الدولي لا يمكن قيامه بدون ضمان حرية البحار.

-يجب على جميع الدول الامتناع عن استعمال القوى ، مع نزع سلاح الدول مصدر التهديد.

2-إعلان موسكو الخاص بالأمن الجماعي:

في **أكتوبر** سنة **1942** اجتمعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي والصين لأول مرة بالمحافظة على السلم والأمن في نطاق منظمة دولية ، والتزمت هذه الدول على أن تستمر متحدة بعد الحرب ، بغية المحافظة على السلم ، كما تضمن الإعلان بعض المبادئ الهامة ، والخاصة ببعض الدول الأوروبية ومحاكمة مجرمي الحرب.

3-مؤتمر طهران:

[1] عبد المعز غفار نجم ، **التنظيم الدولي : النظرية العامة للأمم المتحدة** (د.ن ، د . ت) ، ص . 132 .

عقد في **2 ديسمبر** سنة **1942** بين الولايات المتحدة وانجلترا والاتحاد السوفييتي ، ودعا إلى التعاون الايجابي بين جميع الدول بعد انتهاء الحرب.[1]

4-مشروع دمبارتون أوكس:

خلال مؤتمر عقد بتاريخ **7 أكتوبر** سنة **1944** في قصر يسمى **دمبارتون أوكس** في واشنطن ، وضعت فيه الخطوط الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة ، حيث بدأ الحلفاء يتأكدون من انتصارهم في الحرب.

أعد هذا المشروع مندوبون عن الولايات المتحدة وانجلترا والاتحاد السوفييتي والصين، وكان هذا المشروع هو الأساس الذي دارت حوله المناقشات في مؤتمر **سان فرانسيسكو**.[2]

5-مؤتمر يالطا:

في اجتماع بين الرئيس **روزفلت** ومستر **تشرشل** والمارشال **ستالين** بتاريخ **11 فبراير 1945** ، تم الإعلان عن تصميمهم على إنشاء منظمة دولية شاملة لحفظ السلم والأمن الدوليين ، غير أن هذا المؤتمر عرف بعض المسائل الخلافية بين الدول الكبرى الثلاثة كمشكلة التصديق في مجلس الأمن بجانب بعض المشاكل التي ستترتب على إنهاء الحرب.[3]

6-مؤتمر سان فرانسيسكو:

بدأت أعمال هذا المؤتمر بتاريخ **25 أبريل** سنة **1945** حيث ضم وفوداً تمثل خمسون دولة ، وانقسم المؤتمر إلى مجالس أصيلة وفرعية، وانتهت أعماله في **26 جوان 1945** بمشروع لميثاق الأمم المتحدة مكوناً من **111** مادة موزعة على **19** فصلاً.

ولم يدخل الميثاق حيز التنفيذ إلا في **24 أكتوبر 1954** بتصديق الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع غالبية الدول الأعضاء.[4]

غير أن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد مقر منظمة الأمم المتحدة ، ولذلك قررت الجمعية العامة في **14 ديسمبر** سنة **1946** أن تكون **نيويورك** المقر الدائم للمنظمة، كما يوجد المقر الأوروبي للأمم المتحدة في **باريس** الذي آل للأمم المتحدة من عصبة الأمم بعد حل العصبة عن طريق الميراث الدولي.

---

[1] زكي هاشم ، **الأمم المتحدة** ، ط 2 (القاهرة : المطبعة العالمية ، 1952) ، ص . 10 .
[2] إبراهيم شلبي، **دراسة في النظرية العامة للمنظمات الدولية والأمم المتحدة** (القاهرة : مكتبة الآداب ، (د.ت.ن)) ، ص . 155.
[3] جمال عبد الناصر مانع ، **التنظيم الدولي : النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة** (الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2006) ، ص . 176 .
[4] المادة 10/3 من ميثاق الأمم المتحدة.

ويعد المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، الهدف الرئيسي من إنشاء منظمة الأمم المتحدة، ولقد أشارت إليه الفقرة الأولى من الديباجة والفقرة الأولى من المادة الأولى ، ويلاحظ أن المقصود هنا بالسلم والأمن الدوليين أن المنظمة لا تستطيع التدخل في المنازعات الداخلية ، لأن الميثاق في المادة **7/2** منه يخرج المسائل المتعلقة أساسًا بالاختصاص الداخلي للدول من دائرة النشاط الخاص بالمنظمة.

ومع ذلك فإن الحرب الأهلية يمكن في حالات استثنائية أن تكون أساساً لتدخل الأمم المتحدة إذا كان النزاع الداخلي قد يتجاوز النطاق الوطني ، وترتب عليه وضع يهدد السلم والأمن الدوليين ، وهذا الوضع ينشأ من طبيعة النزاع الداخلي نفسه أو بسبب التدخل الأجنبي ، وفي هذه الحالة تستطيع الأمم المتحدة تطبيق إجراءات القمع.

لكن يلاحظ أن الميثاق لا يشير إلى السلم فقط بل يشير إلى الأمن الدولي والقصد من الجمع بينهما عدم الاكتفاء بالسلم الشكلي بل الاهتمام بضمان السلم الدائم حتى تستطيع الشعوب العيش في اطمئنان بعيداً عن التهديد.[1]

والهدف الأساسي الثاني هو إنماء العلاقات الودية بين الدول ، وقد ورد ذكر هذا الهدف في الفقرة الخامسة من الديباجة التي عبرت على لسان شعوب الأمم المتحدة : " أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً في سلام وحسن الجوار" ، كما نصت على هذا الهدف أيضاً الفقرة الثانية من المادة الأولى : " إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام".

فهذه الفقرة تشير إلى مبدأين يساعدان على تنمية العلاقات الودية بين الدول ، المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير.

ومن تم فإن تحقيق وثبات واستقرار العلاقات الودية بين الأمم هدف من أهداف الأمم المتحدة ، لا يتأتى إلا بتحقيق كل عناصر هذا الهدف ألا وهي الاعتراف للشعوب جميعاً بحقوق مماثلة ، وكذا الاعتراف للشعوب بحق تقرير المصير.[2]

---

[1] إبراهيم محمد العناني ،**التنظيم الدولي : النظرية العامة ، الأمم المتحدة** (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1975) ، ص ص . 68- 85.

[2] محمد المجذوب ، **التنظيم الدولي : النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة** (سوريا : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005) ، ص ص . 191- 192 .

الفرع الثاني : عضوية تركيا في الأمم المتحدة.

انتمت تركيا خلا فترة الحرب الباردة لمجموعة الدول ذات الأولويات في سياساتها الخارجية ، وكانت تحدد أولوياتها حسب التهديدات الأكثر خطورة بالنسبة إليها ، فعلى سبيل المثال ، لم يكن لمناطق مثل إفريقيا وأمريكيا موقع داخل السياسة الخارجية التركية ، وذلك لبعدها الجغرافي وعدم توفر علاقات أمنية ، أو اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو الثقافية معها، غير أن تركيا أعادت رسم سياستها الخارجية لتتواكب مع القرن الحادي والعشرين ، وعلى نحو يحقق لها التأثير العالمي ، والمشاركة في حل المشكلات ، إن التهديدات الأمنية التي ظهرت خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وحملت صفة إقليمية ، باتت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تهديدات ذات طبيعة عالمية ، ويعد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المؤسسة الأكثر تأثيراً والقادرة على توفير الأمن في ظل مناخ الأمن العالمي الجديد ، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت تركيا عام 1954 من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، وقد أصبحت قوة تركيا ومكانتها الدولية المتزايدة تعبر عن ذاتها بأشكال مختلفة، وتتضح أهمية تركيا للعيان في المحافل والمنتديات الدولية ذات الكلمة في السياسات العالمية ، ومن أبرز الأدلة على ذلك فوز تركيا في السابع عشر من **أكتوبر / تشرين أول 2008** بمقعد غير دائم في مجلس الأمن ، وجاء حصول تركيا على هذا المقعد بنجاح مدهش ، إذ حصدت **151** صوتاً من مجموع **192** صوتاً.

إن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أهمية لا تخفى على أحد ، فهو مجلس منوط به المحور الأمني داخل الأمم المتحدة ، المسؤولة بدورها عن محاور ثلاثة رئيسية هي التنمية ، وحقوق الإنسان ، والأمن ، وسيكون لعضوية تركيا في مجلس الأمن انعكاساتها الإيجابية ، فتركيا في الأساس تسهم وتشارك في العديد من عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة ، وبحصولها على هذه العضوية ستكتسب تأثيراً مباشراً على عملية اتخاذ القرار ، ويمكننا القول أن العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمثل نجاحاً كبيراً بالنسبة لتركيا ، لاسيما خلال هذه الفترة التي تتسارع فيها خطى السياسة الخارجية التركية نحو مواجهة إيجابية مباشرة مع قضايا المنطقة ومشكلاتها ، وتتولى تركيا داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رئاسة ثلاث لجان حساسة : لجنة مكافحة الإرهاب ، ولجنة أفغانستان ، ولجنة كوريا الشمالية.[1]

[1] أحمد داوود أوغلو ، **مرجع سابق** ، ص .640 .

المطلب الثاني: تركيا وحلف شمال الأطلسي.

الفرع الأول : نشأة وتطور حلف شمال الأطلسي.

ظهرت فكرة إنشاء حلف يضم الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا أول مرة على يد الكاتب الأمريكي **كلارنس ستريت** في كتابه **الاتحاد في الحال** لسنة **1939**، كما قام **والتز ليبمان** بنشر كتابه السياسة الخارجية لها ، حيث دعا إلى إقامة اتحاد يضم دول البحر الأطلسي من أجل تقوية علاقاتها.

وفي **14 أوت** عام **1941** م اجتمع كل من رئيس الوزراء البريطاني **ونستون تشرشل** والرئيس الأمريكي **روزفلت** على ظهر سفينة في المحيط الأطلنطي ، وكان الاتجاه في هذا الاجتماع هو إيجاد مبادئ عامة للحفاظ على علاقات الصداقة وخلق نظام عام لإشاعة الأمن الجماعي ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والتأكيد على حق تقرير المصير للشعوب.[1]

وحينما اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وازداد النفوذ السوفيتي في أوروبا ،رأت كل من فرنسا وانجلترا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ أن مصالحهما تقتضي أن تتحد عسكريا، وقد تم ذلك في حلف أبرم في مارس **1948** م، وسمي بميثاق **بروكسل**، ولكن سرعان ما ظهر أن تلك الدول غير قادرة على الوقوف في وجه التوسع السوفيتي دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وفي أعقاب توقيع ميثاق **بروكسل** قدم السيناتور **أرثر فاندربرج** ،وهو عضو في مجلس الشيوخ الجمهوري مشروع قرار في **14 يونيو 1948**، يقر بتشكيل الولايات المتحدة الأمريكية لأحلاف عسكرية مع دول أخرى ، وبعد مداولات استمرت قرابة العام تمكنت اللجنة الدائمة لميثاق الأطلسي في **بروكسل** من الانتهاء من إعداد ميثاق الحلف.

وإثر الموافقة عليه عقد في **واشنطن** بتاريخ **04 أبريل 1949** م اجتماع بين دول معاهدة **بروكسل** والولايات المتحدة وكندا ومعهم أيسلندا والدانمرك وايطاليا والبرتغال والنرويج أسفر عن إعلان قيام حلف شمال الأطلسي ، بعد ذلك تطورت الأحداث حيث في **12 مايو 1949** م أقر مجلس رقابة الحلفاء في غياب المارشل الروسي ، وعند ظهور القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية الذي

[1] صلاح الدين أحمد محمدي ، **دراسات في القانون الدولي العام**، ط1 (الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، 2002) ، ص .149.

[2] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **النظرية العامة في الأحلاف و التكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام** ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ، ص . 188.

خرج إلى الوجود بتاريخ **23 مايو 1949** م في المنطقة السوفيتية وقد اتخذ الحلف من البداية شكلاً مؤسسيا تعاوني عسكري للدفاع عن أراضي الغرب وحضارته.

وفي مارس **1948** تم إبرام ميثاق **بروكسل** وهو حلف دفاعي يضم كل من فرنسا ، بلجيكا، لكسمبورغ ، هولندا، إنجلترا ، ثم انضمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين، ومنه انطلقت مفاوضات بين دول ميثاق **بروكسل** والولايات المتحدة الأمريكية ، وانتهت بالتوقيع على ميثاق حلف الشمال الأطلسي الذي يمثل دول أوروبا الغربية ،[1]إذ تم الإعلان عنه بتاريخ **04 أبريل 1949** م ليشكل منظمة ذات طابع سياسي وعسكري بين البلدان الرأسمالية الموجهة ضد البلدان الإشتراكية ، وحركة التحرير الوطني ، وذلك في مدينة بروكسل ببلجيكا.

وعليه فمنظمة حلف شمال الأطلسي والتي تم التوقيع عليها بـ واشنطن في **04 أبريل 1949** م، ويوجد مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا، ويعتمد الحلف لغتين رسميتين هما : الفرنسية والإنجليزية ،شاركت في تأسيس الحلف **12** دولة هي : بلجيكا ،كندا، الدانمرك، فرنسا، أيسلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، بولندا، النرويج، البرتغال، المملكة المتحدة ، و الولايات المتحدة، حيث مارس الإتحاد السوفيتي الضغط على هذه الدول مقدماً مذكرة لكل منهم، توصف إقدامها على المشاركة في الحلف بالعدوانية ، وعلى الرغم من ذلك فقد وقعت الدول الإثني عشر على الإتفاقية [2]، ذلك كونها تعلم بان أمريكا سوف تدعمها ، وبأن المفهوم الإستراتيجي الذي كانت ترتكز عليه منظمة الحلف الأطلسي هو أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية النووية ستكون الرادع الأساسي للعدوان السوفييتي، وأن تقوم دول أوروبا الغربية بتزايد الجند والقواعد وعناصر أساسية أخرى لازمة للرد على الهجوم الذي يمكن أن تقوم به القوات التقليدية للإتحاد السوفييتي.[3]

إذن يمكن أن نقول أن هذه المنظمة تأسست بعد أن وجدت حكومات دول أوروبا الغربية أن معاهدة **بروكسل** –التي عُدت الخطوة الأولى في الدفاع المشترك – لا تكفي لإقامة خط مجابهة قوية ضد الإتحاد السوفييتي.[4]

تحدد الدور العسكري الرئيس للحلف بحراسة حرية الملاحة وحماية الدول الأعضاء من أي اعتداء عسكري عليها باستخدام حشد القوة العسكرية المتحالفة ، ولعب الحلف دوراً عسكرياً محورياً في

---

[1] نزار إسماعيل الخيالي ، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2003) ، ص .29 .

[2] خليل حسين و آخرون ، **التنظيم الدولي : المنظمات القارية و الإقليمية** (لبنان : دار المنهل اللبناني ، د س ط) ، ص .482 .

[3] روبرت د. كانترو ، **السياسة الدولية المعاصرة** ، ترجمة : أحمد ظاهر (الأردن : مركز الكتاب الأردني، 1989) ، ص. 228.

[4] صالح جواد الكاظم ، **دراسة في المنظمات الدولية** (بغداد : مطبعة الرشاد ،1975) ، ص . 437- 438 .

الأزمات السياسية، وقد ساهمت كافة الدول الأعضاء في حشد القوات وتوفير المعدات العسكرية لتشكيل حلف عسكري يعد الأكبر من نوعه في العالم.

وقد انضمت كل من اليونان وتركيا للحلف عام **1952** م، وجمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) كعضو عامل بمقتضى اتفاقيات باريس عام **1955** م، ما يؤكد أن الحلف ذو صبغة دفاعية خاصة إذا ما نظرنا إلى تركيبته الرأسمالية والإطار الزماني لنشأته، ثم انضمت جمهوريات كل من : تشيكيا، المجر ، بولندا عام **1999** م، وفي قمة **براغ 2002** م وجهت دعوات رسمية إلى سبع دول وهي: استونيا، لاتفيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، وتم التصديق على عضويتها في ماي **2004**م ، وفي مؤتمر **ستراستبورغ** في **2009** ضم كرواتيا وألبانيا ، وهي الدول المنشقة على الاتحاد السوفييتي سابقاً ما يثبت أن الحلف ليس له أية نية للزوال، خاصة وأنه تعدى العامل الإيديولوجي، بل يسعى فعلاً إلى أن يكون منظمة تضطلع بأدوار أكثر من عسكرية.

التطورات التي أُدخلت إلى الناتو:

لم تحدث أي تطورات خلال السنوات الأربعين الأولى حتى جاء سقوط جدار برلين في العام **1989**، ووُحدّت ألمانيا عام **1990**، وتفتت الاتحاد السوفييتي عام **1991**، وحدثت تغيّرات درامية في أماكن أخرى من أوروبا الوسطى والشرقية، وانتهى ما كان يعرف بالحرب الباردة. فعندما حدث هذا التحوّل في الوضع السياسي في أوروبا، تغيرت أيضاً طبيعة المخاطر التي يواجهها أعضاء الحلف. وأصبح لزاماً على الحلف أن يُغيّر إستراتيجيته العامة في ضوء هذه التغيّرات، حيث رُكّز الاهتمام على الحاجة إلى تعزيز دوره السياسي، والتعاون مع مؤسسات أخرى في تحقيق الأمن والاستقرار اللذين يشكّلان شرطاً رئيساً لعملية التجديد التي انخرطت أوروبا فيها.

وهكذا حدّد المفهوم الاستراتيجي الذي تبنّاه رؤساء حكومات الناتو في روما منهج عمل جديداً ذا أبعاد واسعة اعتمد على الحوار والتعاون والمحافظة على القدرة الدفاعية والاستعداد لقبول شركاء جدد في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية بوصفهما جزأين مكملين لإستراتيجية الحلف. ويراعي هذا المفهوم اعتماداً أقل على الأسلحة النووية وتغييرات رئيسة في القوات العسكرية التقليدية، بما في ذلك تخفيضات ملموسة في حجمها واستعدادها القتالي، وتحسينات في حركيتها، ومرونتها، وقدرتها على

التكيّف مع مختلف الحالات الطارئة، وتبسيط البنية القيادية للناتو، وتهيئة ترتيبات وعمليات التخطيط الدفاعي للحلف في ضوء الظروف الأمنية المتغيّرة في أوروبا كلها.[1]

وعموماً، ففي مؤتمر روما الذي عقد في **تشرين الثاني 1991** (والذي انهار الاتحاد السوفييتي بعده بشهر واحد) أصدر رؤساء دول وحكومات الناتو بياناً مهمّاً عن السلم والتعاون. وحُدّد في هذا البيان السياق العام للمفهوم الاستراتيجي للحلف، ولاسيما المهام والسياسات الأمنية المستقبلية للناتو، وتطور الشراكة والتعاون مع دول أوروبا الوسطى والشرقية، والالتزام بتقوية دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتطوير الهوية الأمنية والدور الدفاعي لأوروبا، ودعم خطوات أوروبا الشرقية والوسطى في اتجاه الإصلاح، ومساعدة دولهما في تحقيق النجاح في هذا التحوّل الصعب، ودعوة هذه الدول إلى الاشتراك في ندوات الحلف وتقديم نتائج ممارسات وخبرات الحلف في التشاور والتعاون سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وعلمياً، إليها.

ثم تسارعت الأحداث بوتيرة تكاد تكون محيّرة، فمن إنشاء مجلس التعاون لدول شمال الأطلسي الذي أريد له أن يراقب التطور المستقبلي على الساحة الأوروبية، إلى أعمال التعاون والمشاورات الواسعة النطاق، وبخاصة في الأمور السياسية المتعلقة بالأمن، والأساليب المعدّة للسيطرة على الأسلحة ونزع السلاح، وقضايا التخطيط الدفاعي والأمور العسكرية، والعلاقات المدنية العسكرية، وتحويل الإنتاج الدفاعي إلى أغراض مدنية، والقضايا الاقتصادية، والإنفاق الدفاعي وميزانيات الدفاع، والتعاون العلمي، الخ... وترافق ذلك بإغراءات استهدفت ظاهرياً تقديم المساعدة والخبرة والنيات الحسنة إلى الدول التي كانت ترتبط بالاتحاد السوفييتي بوساطة حلف وارسو، والدول التي كانت تشكل جزءاً من الاتحاد السوفييتي ذاته بينما كان الهدف الفعلي هو جعل انهيار وتفتت دول المعسكر الشرقي بعامة والاتحاد السوفييتي بخاصة أمراً واقعاً ومترسخاً لا يمكن عكس اتجاهه أو الرجوع عنه.

[1] نافع أيوب لبس ، "الحلف الأطلسي تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد الحرب الباردة ،وآفاقه المستقبلية "، **الفكر السياسي** ، سورية : المؤسسة السورية لتوزيع المطبوعات ، ع . 19 (ربيع ، صيف 2000) ، ص ص . 128 – 129 .

الفرع الثاني : عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي.

عبَرت تركيا عن توجهها نحو الغرب من خلال انضمامها لحلف شمال الأطلسي ،والذي تم رسميا عام **1952** بعد أن رُفض أول طلب تقدمت به تركيا للانضمام للحلف عام **1950**، وذلك لعدة أسباب في مقدمتها رغبة بريطانيا في ضم تركيا إليها في محاولة إنشاء قيادة الشرق الأوسط في تلك الفترة بدلاً من ضمها للحلف الأطلسي، وكذا تخوف الدول الإسكندنافية الأعضاء في الحلف من تضاؤل المساعدات الأمريكية إليها في حال إنضمام تركيا إليها، إضافة إلى خشية الدول الأوروبية من إنضمام تركيا للمجموعة الأوروبية آنذاك من هذا الباب،[1] لكن أدت المشاركة الفعالة لتركيا في حرب كوريا وإرسال الحكومة التركية وحدة عسكرية مؤلفة من **4500** جندي للمشاركة إلى جانب صفوف الدول الغربية، إلى تغيير وجهة نظر الدول المعارضة لإنضمامها في ظل دعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذا للإنضمام.

وكان وراء رغبة تركيا في الإنضمام للحلف التهديدات الأمنية التي كانت تحيط بها ،وفي الأساس تهديدات توسع الاتحاد السوفياتي التي مست تركيا بطريقة مباشرة بعد مطالبة الاتحاد السوفياتي ببعض المدن الواقعة شرق تركيا، **فالقوة العسكرية والمصالح الأمنية والتهديدات الخارجية في نظر الواقعيين هي التي تدفع نحو تبني خيار التحالف**، فقد كان نتاج الضغط السوفياتي على تركيا أواخر أربعينيات القرن الماضي أن اتجهت نحو المعسكر الغربي لتصبح بذلك تركيا الحامية للجناح الجنوب الشرقي للحلف ،وكان الغرض من وراء قبول تركيا في الحلف هو أن تكون الأراضي التركية مخزناً للقوات العسكرية الأمريكية فضلاً عن قربها من الشرق الأوسط، وبذلك أصبح الحلف الأداة التي تربط تركيا بدول الغرب ،هذا من جهة،[2] ومن جهة أخرى رغبة تركيا في الإنضمام إلى المجموعة الأوروبية والتي كانت ستستغل كل الوسائل التي من شأنها أن تقربها من تحقيق.

إضافة إلى ذلك توجد رغبة لدى المسؤولين الأتراك في أخذ مكانهم من النظام الدولي الجديد، وحين تسلم زعيم الحزب الديمقراطي **عدنان مندريس** في تركيا مقاليد الحكم عام **1950** رغب في أن تنظم تركيا للحلف الأطلسي لأنه كان يعتقد أن ذلك سيحافظ على التعددية الحزبية التي كان يشهدها البلد حديثاً، إضافة لون الحزب كان يأمل بتلقي الدعم من الحلف **بإعتبار تركيا عضو فيه**، وذلك من أجل سياسته الليبيرالية التي وضعها قيد التنفيذ، ويشرح مبدأ **ترومان** الذي أعلن عنه في مارس

[1] سمية حوادسي ، ص 109

[2] موسى جيلان ، "تركيا و الأطلس الجديد"، **شؤون الأوسط** ، (ب د ن ، ب س ط) ، ص .191.

1947 الأهمية الإستراتيجية لتركيا علناً فقد جاء فيه :"**إن وحدة تركيا ضرورية من أجل الحفاظ على نظام الشرق الأوسط**".[1]

بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** شهدت إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تطوراً جديداً، كما إهتم الحلف بتطوير التعاون الأمني الثنائي بين دول الحلف وبلدان الشرق الأوسط وفي مقدمتها تركيا وإسرائيل، وتم طرح مبادرة **إسطنبول** للتعاون الإستراتيجي خلال عام **2004** لتكون بداية لهذا التعاون في مجالات عديدة منها مكافحة الإرهاب والنشاطات المضادة لإنتشار أسلحة الدمار الشامل ،وضمان أمن الحدود والتحضيرات اللازمة لمواجهة الكوارث والحالات الطارئة ،والمشاورات بشأن الإصلاحات الدفاعية العسكرية.

ومع عملية إعادة هيكلة حلف الأطلسي تم تخفيض عدد مقرات الحلف العاملة بالخارج من ثلاثة عشر مقر إلى سبعة مقرات، ونتيجة لذلك تم إستبدال قاعدة القيادة الجوية الواقعة في **أزمير** لتصبح قاعدة قيادة جديدة للقوات البرية ،وبذلك ستضيف تركيا إحدى أكبر مقرات الحلف على أراضيها، ولابد من الإشارة أن عدد الجنود الأتراك الذين شاركوا في عمليات حلف شمال الأطلسي المختلفة بلغ أربعة ألاف جندي، كما أرسلت تركيا أكثر من ألف جندي كجزء من التحالف الذي أنجز عمليات الحلف في ليبيا ،وعدد من الجنود متواجد في أماكن وبؤر نزاعات دولية وإقليمية أخرى مع مجموعات إستخباراتية مرافقة.[2]

وعليه يمكن أن نقول أن تركيا تحتل مكانة إقليمية ودولية هامة خاصة في المجال الأمني من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي ، وباعتبارها ثاني أضخم في الجيش بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن تركيا تستغل عضويتها في الحلف من أجل تحقيق طموحاتها وأهدافها كدولة مركزية وفاعلة في الترتيبات الأمنية الإقليمية.

[1] موسى جيلان ،**مرجع سابق**، ص . 202.
[2] محمد أحمد الروسان، "تركيا الطفل المدلل في أسرة الناتو و العلاقة مع سوريا ..."، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/07/14)
http://factjo.com/pages/print2.aspx?id=2373

المطلب الثالث : تركيا وحلف المعاهدة المركزية أو (حلف بغدادسابقاً).

الفرع الأ ول : نشأة وتطور حلف شمال بغداد.

تعود فكرة حلف بغداد الى ربيع سنة **1953** عندما قام **فوستر دالاس** ، وزير خارجية الولايات المتحدة برفقة **هارولد ستاس** برحلة استطلاعية في الشرق الادني ، وأجرى محادثات في أنقرة مع السيد **عدنان مندريس** رئيس وزراء تركيا ، وقد خطرت في باله فكرة إنشاء جبهة شرقية بمثابة درع يقي المنطقة الشرقية الشمالية من هجوم سوفيتي محتمل ، فكان من الضروري لتقوية هذا الدرع أن يسعى إلى جمع أكثر عدد ممكن من الدول المتاخمة لتركيا ، فيكون همزة وصل بين الحلف الأطلسي وحلف شرقي جنوب آسيا.[1]

وقد ظهرت الرغبة لدى كل من بريطانيا وفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا عام **1950** في إقامة مشروع يهدف إلى إنشاء منظمة إقليمية تضم دولا من الشرق الأوسط ، والدول الغربية المعنية بالمنطقة ، وتكون مهمتها الربط بين المنطقة والغرب ، فتبلورت هذه الرغبة في تأسيس حلف بغداد ، حيث تبنت هذا المشروع تركيا باعتبارها إحدى دول المنطقة ، ويعد هذا الحلف هو الخطوة الأولى التي تقوم بهت تركيا من أجل خدمة المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط.

وفي المدة من 9 إلى 19 / 1954، عُقدت محادثات بين رئيسي وزراء تركيا والعراق ، وكانت المحادثات هي أول خطوة نحو إقامة حلف بغداد ، وقام **عدنان مندريس** بزيارة سوريا ولبنان من أجل ضمهما إلى الحلف المذكور ، مع تأكيده بتقديم ضمانات تركية بعدم عقد أي إتفاق مشابه مع إسرائيل.

على الرغم من المساعي التي بذلها رئيس وز ا رء تركيا **عدنان مندريس** في سبيل إقناع مصر بدخول هذا الحلف ، إلا أن مصر رفضت الانضمام لهذا الحلف ، ونتيجة الرفض المصري قام **عدنان مندريس** في حزيران عام **1955** بزيارة كل من لبنان وسوريا من أجل إقناعهم بالإنضمام وقد وجد استجابة من العراق ، كما انضمت بريطانيا إلى الحلف في نيسان عام **1955** ، ثم تبعتها باكستان ، وإيران في تشرين الأول من العام نفسه ، وعلى الرغم من عدم انضمام الولايات المتحدة الأمريكية رسميا إلى الحلف ، إلا أنها كانت وراء فكرة إقامة الحلف منذ البداية.

وقد عارضت الحكومة المصرية التي كان يتزعمها الرئيس جمال عبد الناصر هذا الحلف بشدة ، وطالبت بمنع تعاون الدول العربية مع تركيا باعتبارها دولة صديقة (لإسرائيل).[2]

تقرر في الاتفاق الذي تم بين الحكومتين التركية والعراقية في **24 شباط 1955** العمل معاً في تعاون وثيق لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، وقد نص ميثاق هذا الحلف على التعاون بين تركيا والعراق من أجل الأمن والدفاع ، وقد تعرضت تركيا لضغوط من جانب العراق ، وذلك

[1] أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص12 .

[2] فاخر أرما أوغلي ، **العلاقات العربية – التركية من منظور تركي** ، ترجمة : كمال شعبان) اسطنبول : مركو الأبحاث للتاريخ و الثقافة الاسلامية[د.ت.ن]) ، ص. 151.

بسبب كونه عضوًا في حلف واحد يجمعه مع بريطانيا في وقت قيام العدوان الثلاثي عام مصر عام **1956**، وفي**1958** انسحب الأخير من المعاهدة ، وتقرر تغيير اسمه من حلف بغداد إلى الحلف المركزي **Cento** ، ونقل مقره من بغداد إلى أنقرة.

ومن الجدير بالذكر ، أن المادة الخامسة في ميثاق الحلف نصت على بقاء الحلف مفتوحاً أمام كل دولة عضو في الجامعة العربية ، ويعني هذا عدم إمكانية انضمام إسرائيل للحلف ، ويشكل هذا تنازلا من جانب تركيا للشعور العربي المعادي لإسرائيل ، لكن الموقف التركي المعادي لإسرائيل ظاهريا لم يطمئن العرب ، وفي الوقت نفسه قوبل هذا الحلف برد فعل معاد من إسرائيل وتعرض فيها لنقد شديد.

ويتضمن ميثاق حلف بغداد عددا من المبادئ يتعلق بعضها بتنظيم العلاقات بين دوله الأعضاء ، وبعضها الآخر يتعلق بإقرار ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الدولية الأخرى.

الفرع الثاني : عضوية تركيا في حلف بغداد.

تعد تركيا من الأعضاء المؤسسين لحلف المعاهدة المركزية أو حلف بغداد سابقاً وكان اهتمام تركيا لتأسيس هذا الحلف من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1-مضاعفة حجم القوات الغربية في المنطقة ، وبالتالي تحقيق المزيد من الأمن لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

2-أن هذا التحالف سيكون مصدر للمزيد من المساعدات الاقتصادية و العسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية لتركيا.

3-أن الحلف الجديد من شأنه أن يؤمن مواصلات تركيا في البحر المتوسط ، وفي لبر عبر دولة مثل العراق ، وذلك في حال انضمام دول عربية أخرى إلى صفوفه.

4-انضمام دول عربية إلى الحلف الجديد من شأنه أن يكسر حدة المواجهة بين العرب والغرب ، وقد يساعد على قيام تركيا بدور قيادي في المنطقة[1].

[1] خليل إبراهيم الناصري ، " السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط المدة الواقعة من 1954-1991 " ، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، بغداد 1999) ، ص . 123.

المبحث الثالث: المنظمات الإقتصادية كآلية لتعظيم الدور التركي.

المطلب الأول : تركيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

الفرع الأول : نشأة وتطور منظمة المؤتمر الإسلامي.

1-نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي : منظمة المؤتمر الإسلامي جاءت نتيجة لمشاريع فكرية عديدة تحت مسميات مختلفة تشترك كلها في التنظير لإنشاء منظمة دولية إسلامية والتركيز على العمل الإسلامي المشترك، وقد كان لهذه الأطروحات أثر إيجابي ونتائج ملموسة عمليا حيث ساهمت في عقد المؤتمرات الإسلامية التي مهدت لقيام منظمة المؤتمر الإسلامي وكان لإلغاء مؤسسة الخلافة عام **1924** دوراً في التعجيل بالجهود الرسمية لإقامة منظمة دولية تتولى تنظيم العلاقات بين الدول الإسلامية وتقوم برعاية مصالحهم.

وتعود الأصول التاريخية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى مرحلة المؤتمرات الإسلامية، فلقد عقدت كثير من المؤتمرات الإسلامية بين سنة **1924** ولغاية **1969** وكان الهدف منها هو الحفاظ على وحدة العالم الإسلامي ومصالحه المشتركة ، ويمكن أن نشير لأهم هذه المؤتمرات، مثل المؤتمر الإسلامي العام للخلافة المنعقد في سنة **1926** بمصر ومؤتمر العالم الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة في شهر جوان عام **1926** بدعوة من الملك السعودي **عبد العزيز** لمناقشة قضايا العالم الإسلامي، والمؤتمر الإسلامي العام المنعقد بالقدس سنة **1931** بعد الثورة الفلسطينية عام **1929** ، مؤتمر العالم الإسلامي لعام

1954 ومؤتمر القمة العربية المنعقد في أيلول من عام **1965** حيث طرح ملك السعودية **فيصل عبد العزيز** فكرة الدعوة للتضامن الإسلامي وبدأ الاتصال بالدول الإسلامية لإنشاء تنظيم دولي إسلامي[1] . واستمرت مرحلة المؤتمرات الإسلامية حتى العام **1969** الذي شهد في **21 أوت** جريمة إحراق المسجد الأقصى بالقدس على يد بعض المتطرفين اليهود، [2]الذي كان حدثاً مباشراً وباعثاً أساسياً دفع إلى تجمع الدول الإسلامية وتحييد الخلافات السياسية وإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وسنتطرق للمؤتمرات التي أسست لظهور المنظمة وعملت على بلورة مشروع ميثاق خاص بها.

---

[1] محمد عزيز شكري ، **الأحلاف و التكتلات في السياسة العلمية** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،1978)، ص. 114-115.

[2] محمد المجذوب ، **التنظيم الدولي و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**، ط7 (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2002)، ص . 541.

فبعد إحراق المسجد الأقصى في القدس الشريف يوم **21 أوت 1969** عقد في الرباط بالمغرب مابين **22** و **25** سبتمبر سنة **1969** أول مؤتمر قمة إسلامي، كرد فعل على هذه الجريمة، و لم تشارك في المؤتمر كل الدول التي وجهت إليها الدعوة حيث حضرت **26** دولة فقط ، وقد ظهر اتجاهان عندما بدء المؤتمر أشغاله ، الأول يدعو إلى إقامة منظمة دولية إسلامية دائمة يكون لها ميثاق وأمانة عامة وأجهزة، بينما يرى الثاني أن تقتصر أعمال المؤتمر على استنكار إحراق المسجد الأقصى وإصدار بيان بدعم كفاح الشعب الفلسطيني في استرداد أرضه وحقوقه المشروعة، وللتوفيق بين التيارين نص البيان الختامي على أهمية التعاون والتشاور بين الدول الإسلامية في المجالات الاقتصادية والسياسية الثقافية،[1] وطلب من وزراء خارجية الدول الممثلة في المؤتمر بحث مسألة إنشاء أمانة دائمة للاتصال بالحكومات الممثلة في المؤتمر والتنسيق بين أعمالها.

وتنفيذاً لذلك ، انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الأول **23-25 مارس 1970**، وتدارس المؤتمر قضية إنشاء أمانة عامة دائمة التي من مهامها الاتصال بالدول المشاركة وتنسيق نشاطاتها ، ودعا المؤتمر الدول الإسلامية للتعاون بجدية فيما بينها من أجل الوصول إلى العمل المشترك في المجال الاقتصادي والتقني والعلمي والسياسي ودعا الدول المشاركة لزيادة تعميق دعمها المادي والسياسي والدبلوماسي للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استقلاله.

وقرر المؤتمر أن ينعقد مؤتمر وزراء الخارجية مرة كل سنة لمراجعة التقدم الذي أحرزه في تطبيق ومناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة، وتعيين مكان مؤتمرات القمة الإسلامية وزمانها ، وبالنسبة للأمانة العامة فيعهد إليها التنسيق بين الدول الأعضاء ومتابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها المؤتمر، وتقرر أن يرأس الأمانة العامة أمين عام يعينه مؤتمر وزراء الخارجية لمدة عامين وتفويض ماليزيا باختياره وتكون مدينة جدة بالسعودية هي مقر الأمانة العامة بصفة مؤقتة إلى أن تتحرر القدس وتصبح المقر الدائم، والملاحظ أن المؤتمر لم يقرر إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي بل أمانة عامة تتولى تنسيق الجهود بين الدول الإسلامية[2].

بعد ذلك انعقد المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية في **26-28 ديسمبر 1970 (بكراتشي)** باكستان ، بحضور **22** دولة إسلامية ، وتم تعيين السيد" **تنكو عبد الرحمان**"رئيس وزراء ماليزيا الأسبق كأول أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وطلب المؤتمر من الأمين العام أن يتشاور مع الدول

[1] محمد المجذوب، **مرجع سابق**، ص. 542.
[2] محمد السيد سليم ، **العلاقات بين الدول الإسلامية**، ط1 (الرياض : مطابع جامعة الملك سعود، 1991) ، ص .203.

الإسلامية لإعداد ميثاق المنظمة والترتيبات الضرورية لذلك لعرضها على مؤتمر وزراء الخارجة الثالث،[1] وأقر المؤتمر كذلك تنظيم أنشطة الأمانة العامة وتمويلها وإنشاء وتدعيم المراكز الثقافية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم.

ثم انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثالث **29 فيفري 04 –مارس 1972** بحضور **30**دولة إسلامية ،[2] ومن دراسة جدول أعمال المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية يتبين أنه قد وضح مستقبل وسبل التعاون بين الدول الإسلامية وهكذا بدأ المؤتمر في الانتقال من المرحلة النظرية إلى المرحلة العملية.

وقد بدأ المؤتمر بدراسة ومناقشة مشروع ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي المقدم من اللجنة المكلفة بدراسة مشروع الميثاق المعينة من قبل مؤتمر وزراء الخارجية الثاني الذي عقد في **كراتشي،** وخلال دراسة الميثاق ظهرت بوادر الخلاف بين الدول المشاركة في المؤتمر حول مجموعة نقاط مثل قضية العضوية في المنظمة والقضية الفلسطينية وتم تجاوز هذه النقاط الخلافية وتم تبني الميثاق ، ولكن موافقة مؤتمر وزراء الخارجية على مشروع الميثاق لا يعني أن المنظمة أنشئت في هذا المؤتمر بل يعني أن الدول قد

وافقت من حيث المبدأ على الميثاق لحين التصديق عليه ، وقد أصبح الميثاق نافذا بعد أن صادقت عليه **16** دولة ودخل حيز النفاذ اعتبارًا من **09 جانفي 1973** ، وبعد إيداع نسخة منه لدى الأمم المتحدة سنة **1974** وبذلك تكون اكتملت عناصر قيام منظمة المؤتمر الإسلامي[3].

2-أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي :

أولاً – أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي وفق الميثاق المنشأ وردت أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي في الفقرة (أ) من المادة الثانية من الميثاق ، حيث حددت سبعة **أهداف تحدد مجال اختصاص المنظمة وهي :**

1- تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

2- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى ، والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

---

[1] محمد السماك ، **موقع الاسلام في صراع الحضارات و النظام العالمي الجديد** ، ط2 (بيروت : دار النفائس ، 1999)، ص . 290.

[2] محمد عزيز شكري، **مرجع سابق** ، ص . 162.

[3] عروبة جبار عبد خزرجي، **منظمة المؤتمر الإسلامي : دراسة في جذور التنظيم الدولي الإسلامي** ، ط1 (بيروت : دارا لفكر العربي، 2003)، ص. 162.

3- العمل على محو التفرقة العنصرية ، والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله.

4- اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل.

5- تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ، ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه.

6- دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

7- إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

ونلاحظ كيف أن أهداف الميثاق السابق، هي أهداف تقليدية تتفق مع المواثيق الأخرى للمنظمات الإقليمية، كما تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة ،[1]كما أنها أهداف تتسم بالطابع الإسلامي باعتبار المنظمة منظمة إسلامية تجمع الدول التي تدين بالإسلام، كما يلاحظ أن المنظمة لم تكن تسعى لتحقيق الوحدة السياسية، بل ترمي فقط أن تكون إطاراً للتعاون والتضامن والتنسيق.

ويلاحظ أيضا أن هذه الأهداف قد أولت عناية خاصة بالقضية الفلسطينية لأنها أساس نشأة المنظمة، ويلاحظ أيضاً أن الميثاق لم يذكر من بين أهدافه احترام حقوق الإنسان خصوصاً وأن أهداف المنظمات الدولية المعاصرة تحرص على ذلك[2].

الفرع الثاني : عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي.

تعد تركيا عضو مؤسس لمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ **1969** ، وقد شغل أكمل الدين إحسان أوغلي منصب الأمين العام للمنظمة سنة **2005**.

ومن اللجان الدائمة للمنظمة نجد اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) ،أنشئت هذه اللجنة طبقاً للقرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة والطائف بالمملكة السعودية، ويقع مقرها بأنقرة بتركيا ، وتهدف اللجنة إلى:

-متابعة تطبيق قرارات المؤتمر الإسلامي في المجالين الاقتصادي والتجاري.

-البحث في الوسائل الكفيلة بدعم التعاون بين الدول الإسلامية.

-إعداد البرامج والمقترحات التي من شأنها تحسين قدرات الدول الإسلامية في هذه الميادين.

[1] عدنان السيد حسين، **العلاقات الدولية في الإسلام**، ط1 (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2006) ، ص 418.

[2] وائل أحمد علام ، **منظمة المؤتمر الإسلامي : دراسة قانونية لنظام و نشاط المنظمة** (مصر : دار النهضة العربية ، 1996) ، ص . 56-57.

ومن الانطباعات التي تبلورت عن طبيعة علاقة تركيا مع منظمة المؤتمر الإسلامي ، أن هذه العلاقة لم تسفر عن تعاون فعلي حقيقي بين تركيا والعالم الإسلامي بقدر ما حققت لتركيا قدرة على التفاوض مع الدول الأخرى ، وعليه فإن هذه العلاقة كانت عاملاً داعماً ومفعلاً لموقف تركيا في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وإذا أهملت تركيا تفعيل التواصل والتعاون الفعلي فإنها ستفقد مصداقيتها في العالم الإسلامي.

إن العمق الذي تمتلكه تركيا في الشرق يعبر عن إمكانات ثقافية وإستراتيجية كبيرة، ويجب على تركيا أن تستغل علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل عقلاني وتستفيد منها بشكل فاعل في هذا الاتجاه ،بل ويمكن أن تستفيد من مركز بحوث **التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية** الموجود بإسطنبول، والذي يحتل مكانة رفيعة بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي، والشرط الأساسي الذي يجب أن تحققه تركيا حتى تلعب دور الجسر الاستراتيجي في العلاقات الدولية هو أن تتخلص من التناقضات الداخلية وتصبح مركزاً للتأثير المتبادل والتفاعل الثقافي بين الحضارات، كما أن العمق الجيو– سياسي الذي يمتلكه العالم الإسلامي يجعل عناصر إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لتركيا ، وهذا لأن العالم الإسلامي يعتبر أكثر مناطق العالم تأزماً ، وسيعمل هذا الوضع على فتح المجال أمام التأثير الإستراتيجي الدولي لتركيا بوصفها دولة تقع ضمن هذه المنطقة بكل أبعادها الجيو – سياسية ، أما عدم الاهتمام بهذه الساحة، فيمكن أن يؤدي إلى أن تفقد تركيا وضعها المتمثل في كونها دولة تقع في منطقة العبور الجو – سياسي.

وفي هذا الإطار ،فإن استمرار تحفيز العلاقات الاقتصادية التي أخذت تتعاظم في شكل واضح منذ بداية عقد الثمانينات داخل منظمة المؤتمر الإسلامي ، وإعطائها دفعة قوية سيكون لها أثر كبير في تقوية وضع تركيا داخل مراكز القوى الاقتصادية والسياسية العالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، وحتى يتسنى تطوير وجهة نظر إيجابية نحو العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشكل خاص، وتطوير رؤية إستراتيجية متماسكة ومنسجمة في هذا الاتجاه ، فإن تركيا مطالبة بتجاوز الفرضيات النفسية لديها حيال هذا الموضوع ، والمتمثلة في وجهات نظر ترى العالم الإسلامي عبارة عن مجتمعات متخلفة بشكل عام، وذلك لأن النظر إلى الثقافة الإسلامية على أنها نوع من الرجعية لا يمكنه أن يطور دبلوماسية عقلانية تجاه هذه المجتمعات ، ويتعلق الشرط الثاني المهم بمشاركة تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي وتمثيلها الرسمي فيه ، وتمثيلها في المؤسسات والمنظمات المتعلقة بها،

فقد نتج عن السياسات السلبية التي اتبعتها تركيا في هذا المجال تدني مستوى تمثيلها في الأمانة العامة للمنظمة.[1]

المطلب الثاني : تركيا ومنظمة التعاون الإقتصادي (ECO).

الفرع الأول : نشأة وتطور منظمة التعاون الاقتصادي.

منظمة التعاون الاقتصادي معروفة أكثر تحت تسمية **إيكـــو** ، وهي منظمة إقليمية كانت تضم في البداية ثلاث دول إسلامية هي **إيران** ، **باكستان وتركيا** تأسست وفق تسميتها الحالية في **طهران** سنة **1985** خلفاً لمنظمة **التعاون الجهوي** التي كانت قبل نجاح الثورة الإسلامية منظمة تستغل من طرف الولايات المتحدة في إطار الحرب الباردة باعتبارها امتدادا **لحلف بغداد** ثم **حلف السانتو**، بعد الإنقلاب الحاصل على النظام الملكي في **العراق** ، وبعد المشاكل التي عرفتها هذه المنظمة بفعل الثورة الإسلامية في **إيران** والأوضاع المتردية في **باكستان** والتوجه المفرط نحو الغرب من قبل الحكومات **التركية** المتتالية ، عملت جمهورية **إيران** على إعادة بعث التعاون الإقليمي ابتداء من سنة **1985**لفك العزلة المفروضة عليها نتيجة علاقاتها السيئة مع الولايات المتحدة ودول الخليج وبخاصة حربها مع **العراق**.

شكلت الأوضاع المترتّبة عن تفكك الاتحاد السوفييتي فرصة لانضمام سبع دول إسلامية جديدة هي : أفغانستان ، أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى الخمس . وعلى خلاف رابطة الدول المستقلة التي تعددت اهتماماتها دون الوصول إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع ، التزمت هذه المنظمة بتجسيد مجموعة من الأهداف لكنها تصب في بوتقة واحدة وهي الجانب الاقتصادي ويمكننا تلخيص هذه الأهداف إلى:

-تحقيق التنمية الاقتصادية لدول المنطقة.

-ترقية التجارة الجهوية والتقليص التدريجي للحواجز الجمركية.

-ترقية دور المنطقة في التجارة العالمية.

-اندماج اقتصاديات المنطقة في الاقتصاد العالمي.

-تطوير وتحسين البنى التحتية وطرق المواصلات والاتصال بين الدول الأعضاء ومن تم مع العالم.

-ترقية عمليات الخوصصة.

-تثمين الموارد الطبيعية للمنطقة.

[1] أحمد داوود أوغلو ، **مرجع سابق** ، ص ، ص . 295 – 296 .

–التعاون في مجال مكافحة تجارة المخدرات وحماية البيئة.

وبعيدا عن النصوص والمواثيق يمكننا القول أن هذه المنظمة تعتبر إطاراً يسمح بانفتاح واندماج دول آسيا الوسطى مع محيطها الخارجي ، ولكن ورغم الآمال المعقودة على هذه المنظمة التي ينتمي كل أعضائها إلى مجال حضاري وثقافي وجغرافي واحد، حيث يعتبر الإسلام عاملاً مشتركا بينها، كما يمكنها الامتداد والتواصل الجغرافي من مسح أجزاء واسعة من قارة آسيا وحتى أوروبا، إلا أن الصّراع والتنافس الذي يطبع الدول الإقليمية الكبرى كإيران وتركيا على سبيل المثال وتوجّهات سياستها الخارجية والأمنية عرقل نمو هذه المنظمة.

الفرع الثاني : عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي ECO.

كانت أولى المبادرات التي اتجهت نحوها تركيا بعد الحرب الباردة في العمق الآسيوي هي توسيع نطاق منظمة التعاون الاقتصادي **ECO** ، التي تشمل تركيا وإيران وباكستان ودول آسيا الوسطى وأفغانستان، ولقد مرت منظمة التعاون الاقتصادي بمحطات الحلف العسكري المركزي **CENTO** ، وقد أخذت منظمة التعاون الاقتصادي بعد الثورة الإيرانية في الابتعاد عن الخيارات الاستراتيجية ذات المحور الغربي ، كما أنها إتخذت صفة تأثيرية تشمل جميع مناطق آوراسيا بعد انضمام الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق لها، وبالرغم من أن هذه التوسعات حملت معها ديناميات وآفاقاً جدية تطال أهم مناطق التقاطع الاستراتيجي في وسط وغرب وجنوب آسيا، إلا أن الجمود الذي تعرضت له السياسات أضفى على هذه الجهود نوعاً من الغموض الاستراتيجي ، فلم يتم وضع خيارات استراتيجية لتوفير الأرضية المناسبة والمشتركة لهذه التوسعات ، كما لم يتم العمل على تأسيس أدوات لتعميق العلاقات بين هذه الدول.

بيد أن تفعيل دور تركيا في آسيا الوسطى ، أدى إلى تطور العلاقات الإيرانية – الروسية على المحور القوقازي بشكل خاص ، كما دخلت علاقات الهند وأفغانستان وباكستان في فترة من التوتر الإقليمي ، عندما شعرت الهند بالتأثير الإقليمي السلبي نتيجة تعزيز العلاقات بين باكستان وأفغانستان، وهذا ما ولد تناقضاً بين الخيارات الدبلوماسية ببعدها الواسع ، والخيارات المتعلقة بالمصالح الاقتصادية على المستوى الضيق ، جعلت هذه التناقضات التعاون الاقتصادي بين الدول على المدى البعيد مرهوناً بقضايا الخلافات السياسية المؤقتة ، وبدلاً من أن يقع تقارب سياسي من أجل توسيع التعاون الإقتصادي ، أصبحت مجالات التعاون الاقتصادي المشترك بين هذه الدول ضحية للخلافات السياسية ، التي تنشأ بينها في المدى القصير ، والشرط الأساسي الذي يجب توفره من أجل أن تكون

المنظمة مؤثرة أكثر هو إقامة علاقة منطقة وعقلانية بين الإرادة السياسية الفردية والمصالح الاقتصادية المشتركة.

وليس ثمة شك في أن عملية بناء دبلوماسية قائمة على الحاجات المتبادلة بين الدول ، والتعاون في مجال العلاقات الاقتصادية ، يحتاج إلى مدة زمنية طويلة ، ويجب أن لا ننسى الفترة الطويلة التي استغرقتها فرنسا وألمانيا من أجل إعادة الثقة، باعتبارهما دولتين من الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي ،ومن المهم هنا التقدم في مجال العلاقات المشتركة للدول المؤسسة لهذه المنظمة ،مثل تركيا وباكستان وإيران ، وتطوير العمق الذي اكتسبته تركيا في آسيا ، ولكن في ظل التناقضات الأساسية التي تشوب علاقات تركيا وإيران ، وتركيا وباكستان ، لن تستطيع هذه الدول بناء أرضية تعاون منطقية ، فقد قامت العلاقات التركية – الإيرانية على نوع من الشكوك المتبادلة والتردد والحذر ، أما علاقة تركيا وباكستان فقد اعتمدت على الجانب العاطفي الايجابي ، لكن أياً من هاتين العلاقتين لم تثمر في تحقيق شرطي التعاون الاقتصادي (**العقلانية والاستمرارية**) ، وحتى يتسنى تجاوز هذا الضعف وتفعيل دور هذه المنظمة ، واستثمارها لتكون أداة دبلوماسية لدخول تركيا إلى العمق الآسيوي ، يتعين على تركيا أن تبني علاقات مثمرة مع هاتين الدولتين ، وأن تعيد النظر في النقاط التي سببت ضعف هذه العلاقات.

ولذلك فإن تركيا الآن بحاجة إلى أن تبدأ مرحلة إستراتيجية جديدة تجاه الشرق أو آسيا ، وأن تقيم علاقاتها مع إيران بنظرة عقلانية ، انطلاقاً من أن العلاقات التركية – الإيرانية تجعل المصالح المشتركة في مركز اهتماماتها ، تحتم إعادة بناء منظمة التعاون الاقتصادي التي لم تعط ثمارها حتى الآن ، وتوفر الديناميات الضرورية التي يتطلبها الشريط الجيو–ستراتيجي الذي تقع عليه دول المنظمة ، ويتوقف استخدام منظمة التعاون الاستراتيجي كأداة فاعلة على مدى قدرة إيران وتركيا على إيجاد العناصر النفسية المناسبة التي من شأنها أن تقوي العلاقة بين البلدين.[1]

[1] أحمد داوود أغلو ، **مرجع سابق** ، ص ، ص . 301 -305 .

المطلب الثالث : تركيا و منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود (KEIK).

الفرع الأول : نشأة منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود.

كانت تركيا في مقدمة المجموعة التي أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ، التي تعتبر نموذجاً ناجحاً يعكس روح الفترة ما بعد الحرب الباردة ، هذه المبادرة التي بدأت عام **1992** ، تحولت إلى منظمة دولية عام **1999** مؤلفة من إثنا عشر دولة مطلة على البحر الأسود ، وترأست تركيا هذه المنظمة ولمدة ستة أشهر خلال الفترة ما بين **مايو/ أكتوبر 2007** ، واستضافت مؤتمر القمة لها في اسطنبول بتاريخ **يونيه /حزيران 2007** بمناسبة الذكرى السنوية التأسيسية الخامسة عشر كما لعلت دوراً بارزاً في تشكيل قوة المهمات في البحر الأسود **(بلاكسيفورس)** المتصورة من قبل الدول المطلة على البحر الأسود وتتولى هذه القوة تأمين ليونة التعامل مع الظروف الأمنية الطارئة ، وقد بدأت هذه القوة بمزاولة نشاطها عام **2003**.

الفرع الثاني : عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود.

يعتبر حوض البحر الأسود من أكثر الأحواض البحرية التي شهدت تغيرات جذرية بعد فترة الحرب الباردة ، حيث كان هذا البحر في فترة الحرب الباردة بمثابة بحر داخلي ويعتبر من أهم مناطق التجاذب بين المعسكرات السياسية المختلفة ، كونه أحد الأحواض القريبة بالنسبة لتركيا ، وقد حمل هذا البحر أهمية منخفضة للدول المطلة عليه ، على الرغم من إمكاناته الكبيرة المحتملة ، هذا ويمكن القول إن التوازنات بين الأقطاب السياسية المختلفة حول حوض هذا البحر تسببت في عدم استغلال القيمة الجيو–اقتصادية له كبحر داخلي كبير في القارة الأوراسية ، إضافة إلى أن جميع دول حوض البحر الأسود باستثناء تركيا ، كانت تنتمي للمعسكر الشرقي ، ومن ثم فقد تم تحديد السياسات المتعلقة بهذا البحر وفق السياسات العالمية، وهو ما تسبب بدوره في تقليص فرصة تركيا في استغلال منطقة حوض البحر الأسود كجزء من خططها الإستراتيجية القومية.

وبعد أن تأثرت تركيا بشكل سلبي بسبب الانقسامات المختلفة لحقبة الحرب الباردة ، تولدت في المرحلة الجديدة مجلات أوسع ، وتم العمل على إعادة بناء الإمكانات الإستراتيجية لدول حوض البحر الأسود عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود في مناطق الفراغ الاستراتيجي الذي شهدته هذه المنطقة ، لاقت فكرة المنظمة اهتماماً كبيراً خلال فترة قصيرة ، وبدوأت الجهود الأولى لتأسيس هذه المنظمة من خلال المشروع الذي طرح في المؤتمر الذي عقد في أنقرة في **نوفمبر /تشرين الثاني 1990** ، وبعد فترة الإعداد التي استمرت طيلة **1991** ، بدأت أولى فعاليات هذه

المنظمة في القمة التي عقدت في اسطنبول في **25 يونيو/ حزيران 1992** في البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر ، الدول الأعضاء في هذه المنظمة من الدولة المطلة على البحر الأسود هي تركيا ، وروسيا ، وأوكرانيا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وجورجيا ، إضافة للدول التي ليس لها ارتباط مباشر مع البحر الأسود وهي : ملدافيا ، وألبانيا ، واليونان ، وأذربيجان ، وأرمينيا ، والدول التي دخلت كعضو مراقب في هذه المنظمة بناء على طلبها ، وهي تونس، ومصر وسلوفاكيا ، وبلولينيا ، وإسرائيل.[1]

مازالت منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود ، التي بدأت في توقيت صحيح وبمبادرات ملائمة ، تحتل موقعاً مهماً بين الأدوات الإستراتيجية لتركيا، ويمكن تناول هذه الأهمية ضمن ثلاثة أبعاد : **الأول** ، إمكانية أن يساهم دخول تركيا في هذه المنظمة في تعزيز موقع تركيا في الساحة الاقتصادية السياسية الدولية ، ومن أجل تحويل أهمية المنظمة الاقتصادية إلى تأثير إستراتيجي حقيقي ، يجب على تركيا أن تضع هذه المنظمة مع أدواتها الإستراتيجية الأخرى في إطار منسجم ، ولذا من الصعب على تركيا أن تستخدم كلاً من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود في شكل متجانس ومتضافر ، يدعم بعضها بعضاً دون أن تتناولها في إطار منسجم وتكاملي ، ومع تأسيس أرضية لمنظمة الدول العشرين ، تزداد التأثيرات المتبادلة ، كما تزداد الإمكانيات التي يمكن أن تستخدمها تركيا لتعزيز قدرتها على التواصل مع الارتباطات في الاتجاه الشرقي الغربي ، والاتجاه الشمالي الجنوبي ، باعتبارها الدولة الوحيدة التي انضمت إلى هذه المنظمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي حوض البحر الأسود ، إذا ما استثنينا روسيا ، وهنا يجب على تركيا أن تنظر إلى منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود على أنها عنصر دعم استراتيجي مهم ، يعزز تأثيرها الاقتصادي والسياسي في الساحة الدولية.[2]

المستوى **الثاني** هو الأهمية التي تحملها العلاقات المتعددة داخل المنظمة ، وما يمكن أن يتولد عن هذه العلاقات المتعددة من نتائج تتعلق بزيادة التأثير المشترك لهذه الدول إن نجحت في تكوين ساحة جذب حقيقية ، وإذا ما تم تجاوز التأثيرات السلبية للأزمات الإقليمية في مناطق البلقان والقوقاز ، وتم تناولها في إطار عقلاني يمكن استخدام منطقة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود كأداة لحل هذه الأزمات ، وهذا من شأنه أن يساهم في زيادة الثقل السياسي لجميع الدول الأعضاء في

[1] أحمد داوود أوغلو ، **مرجع سابق** ، ص .309 .
[2] **المرجع نفسه** ، ص .313 .

المنطقة ، وفي مقدمتها تركيا ، التي بادرت إلى إنشاء هذه المنظمة ، ومن أجل إحداث التأثير المطلوب ، لا بد أن يتحقق انسجام استراتيجي بين هذه المنظمة ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، وأن يكون مسار عملهما في خط متواز ، ولا يمكن أن يصل التأثير السياسي متعدد الجوانب إلى حد النجاح ، إلا إذا تم رفع مستوى العلاقات المتبادلة بين الدول الأعضاء إلى أعلى حد ، عن طريق المشاريع الاقتصادية المشتركة. أما المستوى **الثالث** فيتعلق بتكوين مساحة من الارتباطات الدبلوماسية المهمة ذات التأثير على العلاقات الثنائية ، وكما أكدنا سابقاً ، فإن تركيا وروسيا تقعان في مركز هذه العلاقات ، ولا يمكن تحقيق النجاح في منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود دون أخذ العلاقات الروسية – التركية بعين الاعتبار ، كما لا يمكن فصل العلاقات الروسية – التركية عن ساحة التعاون الاقتصادي المشترك في إطار هذه المنظمة ، وقد أمكن من خلال هذه المنظمة أن تتشكل أرضية للتوصل إلى المصالح المشتركة في العلاقات التركية – الروسية ، التي هي صورة جديدة من العلاقات العثمانية – الروسية التاريخية ، والتي تمركزت حول حوض البحر الأسود ، لقد شهدت مرحلة التوازنات العثمانية – الروسية انقساماً واضحاً بين هذين المجتمعين ، في البداية وحتى **1774** كان ميزان القوى في منطقة حوض البحر الأسود يميل لصالح القوة العثمانية ، ثم تصاعد التأثير الروسي على هذه المنطقة بعد هذا التاريخ ، وقد مالت الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الثانية لصالح الاتحاد السوفييتي السابق ، الذي انهار فيما بعد بشكل مفاجئ في نهاية القرن العشرين.

ويمكن القول باختصار أن منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود هي أداة إستراتيجية مهمة لا بد من تقييمها من جديد ، ويتوجب على تركيا أن تستفيد من تجربتها السابقة وأن تسرع في عملية تحويل علاقاتها القائمة على ردود الأفعال العفوية مع المنظمة إلى خطوات عملية دائمة ، كما لا بد من تكثيف الجهود التي تسعى إلى إقامة مشاريع مؤثرة وطويلة المدى ، بدل المبادرات قصيرة المدى ، وزيادة العلاقات الثنائية بين دول المنطقة والتفاعل بين حكوماتها ، وإذا ما تحقق عمل منسق بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون لحوض البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي ، ستتحول تركيا إلى دولة مركزية في خط التواصل الاقتصادي – السياسي على مستوى القارة الأوراسية ، ولذلك عند تطوير العلاقات الثنائية مع الدول التي تقع في شمال البحر الأسود لا بد في الوقت نفسه من تقوية الارتباطات مع شرق أوروبا وغربها ، ومع جنوب آسيا ، من خلال جعل كل من منظمة التعاون

الاقتصادي لدول البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي أدوات أكثر فعالية ، وإذا ما سارت الأمور خلاف ذلك ، ستتحول كلا المنظمتين من عناصر بديلة وداعمة .[1]

[1] أحمد داوود أوغلو ، **مرجع سابق** ، ص .314 .

خلاصة الفصل.

استطاعت تركيا من خلال إستراتيجية الانضمام إلى الأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية تحقيق الكثير من أهدافها وطموحاتها ، وهذا راجع لأهمية هذه المنظمات وتأثيرها في العلاقات الدولية ، وبالتالي أهمية هذا التوجه والخيار الاستراتيجي لتركيا وحتى قبل الحرب الباردة ، فنجدها انضمت إلى حلف الناتو وأقامت من خلاله علاقة مع الولايات المتحدة في المحور الأطلسي ، كما أقامت علاقات مع المناطق القريبة من خلال علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في إطار علاقاتها التاريخية مع أوروبا ، كما أرست علاقة مع مناطق التأثير التاريخي من خلال دخولها في منظمة المؤتمر الإسلامي ، التي تشمل كلا من مناطق آسيا وإفريقيا ، واستطاعت من خلال هذه المنظمة إقامة علاقات مع العمق الآسيوي والإفريقي في اتجاه الشرق والجنوب.

ولقد تم دعم هذه الإستراتيجية التي اتبعت في الحرب الباردة ، بمنظمات أخرى جديدة ، مثلت المنظمات الجديدة التي ارتبطت بها تركيا محاولة للتكيف مع الظروف والأوضاع الدولية ، التي تطلبتها المرحلة الديناميكية الجديدة في الأوضاع الدولية ، فتم توسيع وتأسيس العديد من المنظمات على غرار منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود ، التي انضمت تركيا إلى عضويتها ولهذه المنظمة أهمية خاصة بالنسبة لتركيا كونها تضم مناطق شرق أوروبا ، وغرب آسيا وبحر قزوين بصورة خاصة.

وقد شكلت عضوية تركيا في هذه المنظمات أداة إستراتيجية مؤثرة ، تعزز تعددية الخيارات والبدائل للسياسة الخارجية التركية في إطار متكامل.

الفصل الرابع :

مستقبل تركيا بعد محاولة انقلاب 15 جويلية 2016

الفصل الرابع: مستقبل تركيا بعد محاولة الإنقلاب 15 جويلية 2016.

المبحث الأول: ماهية الدراسات المستقبلية وتقنية السيناريو.

المطلب الأول : ماهية الدراسات المستقبلية.

الفرع الأول : مفهوم الدراسات المستقبلية.

تطور مفهوم المستقبل ، كما تطورت النظرة إليه ، مع تطور الفكر البشري من نظرة رسمته وخطّطت له قوى خارقة لا يمكن تجاوز تخطيطها « **قدراً محتوماً** » ترى المستقبل بأي حال من الأحوال ، ولا يملك الإنسان حيالها خيارات تُذكر، إلى نظرة تنطلق من مبدأ الصيرورة وقدرة الحياة على التجدّد، وترى في المستقبل بعداً زمنياً يمكن التحكّم في صورته ، فنحن كما قال **بريغوجين** " لا نستطيع التكهن بالمستقبل ، لكننا نستطيع صناعته."[1]

يؤكد **برتراند دي جوفنال** فى كتابه **فن التكهّن** أن الدراسة العلمية للمستقبل « فن» من الفنون ، ولا يمكن أن تكون علماً، بل ويصادر **دي جوفنال** على ظهور علم للمستقبل ، فالمستقبل كما يقول ليس عالم اليقين ، بل عالم الاحتمالات ، والمستقبل ليس محدداً يقيناً ، فكيف يكون موضوع علم من العلوم.

وقد أتاحت الحالة الراهنة طبقاً **لماكهايل** للمعرفة الإنسانية والعلمية والتكنولوجية للإنسان قدرة هائلة لاختيار مستقبله الجماعي والفردي على حدّ سواء[2] ، فليس ثمة مستقبل إلا كما نريده نحن وكل كائن حيّ كما يقول **جان بول سارتر** يخلق مستقبله وعليه أن يتحمّل المسؤولية كاملة عن هذا الخلق.

دافع الكثيرون عن علمية الأبحاث التي تجري وفقًا لهذا الانضباط، وبالتالي عن المصطلح الذي أطلقه **فليتشم** معللين ذلك بأن أبحاث المستقبليات تخلق أجسام معرفية نظامية مستخدمة في ذلك منهجيات في قوالب علمية دون تحديد مسبق للنتائج.

ومن أكبر المدافعين عن هذا المصطلح **بنتيني مالسكا**، والذي ادعى أنه رغم وجود معارضات ووجهات نظر قوية رافضة لإطلاق مثل هذا المصطلح بين باحثي المستقبل، إلا أنها

إلى حد ما متشابهة مع الهجوم الذي شنه بعض الصحفيين، والاقتصاديين، والعلماء على حقل المستقبليات ككل منذ بداية ظهوره والعمل به[1].

---

[1] جروم بندي و آخرون ، **مفاتيح القرن الحادي والعشرين** ، ترجمة : حمادي الساحل (تونس : المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، 2003) ، ص . 13 .

[2] Edward Cornish, ed., The Study of the Future: An Introduction to the Art, and Science of Under standing and Shaping Tomorrow's World (Washington, DC: Transaction Publishers, 1977), p. 312.

فالمصطلح عند **مالسكا** به من الشمولية ما يمكنه من أن يضم في طياته كل شيء عن المعرفة المستقبلية، وهو كما عرفه : "كيفية اكتساب المعرفة المستقبلية بتقنيات مختلفة من أجل تحقيق هدف برجماتي، يخدم علم المعرفة في المقام الأول، وليس هذا فقط ولكنه أيضاً يجيب على أسئلة علم الأنطولوجيا **ontology** ، فعلى سبيل المثال : ماذا نعني بمعرفة المستقبل إلى أي حد يمكننا التنبؤ بالمستقبل؟ أم من المستحيل فعل ذلك؟ وعند أي حد يمكن أن تعد المعرفة المستقبلية حقل علمي مناسب متوازي مع الحقول العلمية الأخرى للمعرفة كالفيزياء والكيمياء وغيرها؟ فالأبحاث والدراسات المستقبلية لدى **مالسكا** تستقي معارفها من كل العلوم الأخرى، فالقاعدة الإمبريقية للحقل المعرفي للمستقبليات هي كل العلوم، وهو على عكس العلوم الأخرى التي تتشكل القاعدة الإمبريقية لها من نطاق العلم نفسه، وهو الأمر الذي يضفي قيمة مضافة على أبحاث المستقبليات ، فنتائجها لا تمثل فقط اكتشاف معرفة حقيقية جديدة كما في باقي العلوم، ولكن تنتج ادراكات واستقراءات جديدة لجسد المعرفة.

في حين أن آخرين أكدوا على أن الأبحاث المستقبلية ليست بالعلم، مستشهدين على ذلك بعدم قدرتها تطبيق تجارب محكمة مثل التي تجري في العلوم الأخرى مثل الفيزياء والكيمياء، كما أنه بإمكان مجموعتين تتمتعان بقيم وخبرات ومعارف مختلفة استخدام نفس المناهج لاكتشاف المستقبل لنفس الموضوع ، ثم تأتي المخرجات بنتائج مختلفة ، ويرى **دوجوفنيل** أن العديد من النقاشات حول هذا المصطلح قد تم تضخيمها، فقد شدد في كتاب له حول علم المستقبليات على أن هذا الأسلوب في التفكير يعني ضمنًا أن هناك علم للمستقبل قادر على أن يخبرنا تحديدًا بما سوف يحدث، وهو الأمر الذي أدى به لرفض هذا المصطلح كليًا، لأنه من شأنه أن يقنع الأفراد العاديين بأن التطورات المستقبلية يمكن استنتاجها علميًا بشكل مسبق، كما أنه أكد على أن الأمر مختلف كل الاختلاف عن الأحداث التي يمكن أن نتأكد من حدوثها مستقبلاً نتيجة لمعارفنا.

وهنا يمكننا الانتقال إلى مصطلح" **المستقبل المحتمل** ، وهو المصطلح الذي صيغ في فرنسا في الخمسينيات بواسطة **جاستون برجر** ويستمد هذا المصطلح أهميته من كلٍّ من التعريف الذي أعطي له بالإضافة إلى انتشار استخدامه في كلٍّ من إفريقيا الفرانكفونية و أمريكا اللاتينية، إلا أنه تم استبداله لاحقًا بمصطلح **التوقعات المستقبلية future forecasting** الذي ذاع صيته في أوروبا، ويعرف

[1] أمينة الجميل ، **ماهية الدراسات المستقبلية** (الإسكندرية : وحدة الدراسات المستقبلية الإسكندرية ، 2011) ، ص . 27 .

المستقبل المحتمل على أنه دراسة المستقبل لتطوير التوجه الاستراتيجي للعقل البشري للحصول على رؤية طويلة المدى من شأنها تحقيق المستقبل المرجو.

المستقبل المحتمل طَبَّقه لسنوات عدة **مايكل جودت Michel Godet** الذي أشار في كتاب له إلى أن هذا المصطلح نما تاريخيًّا وهو يبلور أهمية القيم البشرية والإلهامات التي تقود إلى أفعال، وهو الأمر الذي تحدث عنه أيضاً **برجر** في تعريفه لهذا المصطلح، وفقًا لجودت :المستقبل المحتمل يركز على الاختيارات والأفعال، ومن هنا يميز بين ما قبل الحدث وما بعد الحدث، وبالتالي الرابط بينهم يبين فهم الموقف خلال بيانات كمية وكيفية مما يجعل الاختيارات والمواقف تتم وفقًا لتخطيط استراتيجي.[1]

المستقبل المحتمل يعد المحور الذي ترتكز عليه باقي أفكار **جودت** ، فهو يرى أنه يقدم حلاً وسطًا توافقيًّا بين الماضي والحاضر، وهو مكون معياري هام يقدم رؤية للمستقبل، وقد فسر **جودت** معظم الدراسات المستقبلية على جميع المستويات وفقًا لهذا المصطلح وتشارك معه في ذلك **داتور Dator** ، الذي أوصى أيضاً بصلاحية أفكار **برجر** حتى الآن في كتاب له أصدره عام **1994**.

في كتاب جمعيات الدراسات المستقبلية تساءل **ويندل** عن الاسم الذي يجب إطلاقه على الحقل الجديد، وناقش في فصل كامل الخيارات المتاحة مابين الدراسات المستقبلية، وأبحاث المستقبليات، وحقل المستقبليات وغيرها ، ثم وقع اختياره في النهاية على مصطلح الدراسات المستقبلية مع اعترافه بالصعوبة التي تواجه الباحثين في هذا الشأن.

ومما لاشك فيه أن الجمعية العالمية للدراسات المستقبلية ساعدت كثيرًا في جعل مصطلح **الدراسات المستقبلية futures studies** الأكثر انتشارًا واستخدامًا عالميًّا، وهي تعني بذلك اكتشاف ماسيحدث ومطابقته بما نرجو أن يحدث ، وجاء هذا التعريف من فكرة أن العديد من الأشخاص حقيقة مهتمون بالتطورات المستقبلية للمجتمع بكل أبعاده ، خلال سبعينيات القرن الماضي أشمل **جون ماك هل John McHale** كل أنواع التفكير في الدراسات المستقبلية مثل الاستقراء والتفكير المثالي وغيرها [2].

[1] أمينة الجميل ، **مرجع سابق** ، ص . 29 .

[2] Eleonora Masini , « the past and the possible futures of futures studies some thoughts on Zianddin Seadar's the namesoke » ,**futures** : vol ,n ° 42 , 2010 , p . 187.

ورغم انتشار استخدام مصطلح الدراسات المستقبلية إلا أن البعض أمثال **داتور Dator** كتبوا تحت مسمى" **البدائل المستقبلية** نظرًا لاتساع المصطلح وما يحمله من تعددية البدائل والأطروحات للمستقبل الواحد.

وقد لقي هذا المصطلح رواجًا كبيرًا خاصة بعد عدد من الأحداث التاريخية ذات التأثير القوي مثل : أزمة النفط ، والتي برهنت على أن نتائج الأبحاث المستقبلية المعتمدة والمستمدة فقط من الاستقراء غير كافية ولا تحقق النتيجة المرجوة منها.

ثم نأتي في النهاية على ذكر مصطلح **البصيرة المستقبلية** ، والتي كما هو معروف تستخدم بشكل واسع حاليًا ، ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي، وهي الآن الأكثر استخدامًا ليس فقط بين من يعملون في النطاق العلمي، ولكن أيضا بواسطة العامة.

ورغم اختلاف الباحثين حول المصطلح الأنسب الذي يتعين إطلاقه على هذا الحقل البحثي الجديد ، إلا أنهم اتفقوا فيما بينهم على أهمية دور السياق الثقافي، والتاريخي، والاجتماعي الذي رُكب وأُستخدم فيه المصطلح ، كما اتفقوا أيضاً على عدد من الخصائص البرجماتية الأساسية التي وإن اختلفت المسميات إلا أنها أساس أي عمل بحثي يكون محور اهتمامه في المقام الأول المستقبل بأبعاده المختلفة ، وتعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي[1]:

1- أنها الدراسات التي تركّز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.

2- أنها أوسع من حدود العلم، فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنباً إلى جنب مع الجهود العلمية.

3-أنها تتعامل مع مروحة واسعة من البدائل والخيارات الممكنة، وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل.

4- أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين **5** سنوات و**50** سنة.

وحيث أن العالم يفرض معطياته وظروفه على الخطاب المستقبلي، فقد وضع الكثير من الباحثين قوانين ثابتة تشكل قواعد أساسية يسير على نهجها كافة الأبحاث المستقبلية بغض النظر عن الظروف المتغيرة والأحداث المتقلبة، هؤلاء الباحثون أمثال **جيم داتور** و **سردار** وغيرهم ، وسوف نقوم هنا

[1] جمال زهران ، **المستقبلية في علم السياسة الحديث : اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة : المجلس الأعلى للجامعات ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة العامة ، 1999) ، ص . 110 .

باستعراض الأربعة قوانين التي وضعها **سردار** لتطبق على كافة أبحاث المستقبليات أيًّا ما كان المسمى الذي يطلق عليها.

– 1**الدراسات المستقبلية مراوغة :** معظم المشاكل التي نواجهها هذه الأيام تتسم بالتعقيد، بالترابط ، بالتناقض، وتقع في بيئات غير محددة، وفي صور سريعة التغير، فكما نَوَّه **ودنجتون** عام **1975** كان من بين أول من نادوا بضرورة أن تصبح الدراسات المستقبلية انضباط أكاديمي يدرس في الجامعات، ولكن مساهماته تم تجاهلها الآن كليًّا حيث أنه في وسط هذا الزخم من المشاكل المعقدة ، فإن المشكلة المنفردة تمثل تعقيدًا في حد ذاتها ، لذا فإن المجهودات لحل مشكلة منفردة أو عدد من المشكلات غالبًا ما يخلق مشكلات أخرى بطبيعة جديدة ، غالبًا أي محاولة لاكتشاف المستقبل يضعنا في مواجهة مثل هذه المشكلات، والتي حلها قد يمثل درب من الاستحالة.

فليس من البخس أن نقول : أن الدراسات المستقبلية تتعامل مع مثل هذه المشكلات شديدة التعقيد، والمراوغة هنا تعني أنها تعالج هذه المشكلات شديدة التعقيد دائمًا بتقديم نهايات مفتوحة فهي ليست كأي انضباط علمي يقدم حل وحيد، بل تقدم إمكانيات للحل، والمراوغة هنا ليس في الخطاب المستقبلي الذي تستخدمه ولكن في طريقتها لمعالجة المشكلات في حد ذاتها، الدراسات المستقبلية أيضاً تتسم بالمراوغة بطريقة أخرى ، فباحثي الدراسات المستقبلية باستطاعتهم استخدام أفكار وأدوات من أي انضباط آخر متى شاءوا فعل ذلك ، فالدراسات المستقبلية متعددة الانضباطات والتخصصات، وهو ما تصنع منه وضعيتها المنهجية.

2–**الدراسات المستقبلية تؤكد على أهمية التعددية :** الفهم الكامل لإنسانيتنا يتطلب إدراكنا بوجوب التنوع والتعدد، وهذا ليس فقط الإبقاء على المستقبل الذي نتطلع إليه ولكن أيضاً لتنميته وازدهاره.

والأجيال المستقبلية بالتبادل تعرف وتقدر تنوع واختلاف بعضها البعض، فتقبل التعددية له أهميته البالغة في الدراسات المستقبلية[1].

أولاً، يتطلب التعرف على أن هناك طرق مختلفة لتكون إنسان، ومن ثم طرق مستقبلية مختلفة للتحليل الكلي للإنسانية المشتركة.

ثانيًا، يتطلب التقدير لكوننا نعرف، نكون، ونفعل، وهو ما خلق تعدد الثقافات على الأرض، فهناك نظم معرفية مختلفة، تاريخ مختلف، أشكال مختلفة للحياة، معايير مختلفة الإنجاز وطرق مختلفة

[1] أمينة الجميل ، **مرجع سابق** ، ص . 36 .

للتكيف مع التغيير، الدراسات المستقبلية يجب أن تضع في اعتبارها هذه التعددية في إطارها المفاهيمي، النظري والمنهجي.

التعددية تمد الدراسات المستقبلية بحتمية أن المستقبل دائمًا سيظل مفتوح أمام كل الاحتمالات والإمكانات المتنوعة، من وجهه نظر التعددية ، علم المعرفة للدراسات المستقبلية يبني اجتماعيًّا مُشتَرِكًا في ذلك مع كل فاعلين المستقبل ممن سيتعاملوا مع مخرجاته ويتأثروا بنتائجه.

3-**الدراسات المستقبلية تقوم على الشك** :القانون الثالث للدراسات المستقبلية عند **سردار** هو نتيجة طبيعية الأول والثاني، فالدراسات المستقبلية يجب أن تتسم بالشك في مواجهة الحلول البسيطة ذات البعد الواحد للمشاكل المعقدة ، هذا بالإضافة إلى الأفكار، التخطيطات، التنبؤات، والتوقعات للتأكيد على أن الدراسات المستقبلية ليست رهينة لثقافة واحدة ، سمة الشك في الدراسات

المستقبلية لا تمثل نقد بهدف النقد، ولكن توجه نحو نهايات محددة ، الدراسات المستقبلية ترفض فكرة التأكد من أحداث المستقبل ، في حقل المستقبليات التأكد مستحيل لأن عدم اليقين، التعقيد، التغيرات المتسارعة مكونات أساسية للمستقبل ، فكما يرى **بيرو Pyrrho** وهو يعد من أوائل علماء ما بعد الحداثة الشك دائم :الفرد الحكيم هو من يشك في كل شيء لأن حقيقة الأشياء لا يمكن إدراكها بواسطة العقل البشري، واليقين من الاستحالة بلوغه[1].

ولكن الشك في الدراسات المستقبلية يمثل أداة للتغيير الإيجابي ، ويمكن التعبير عنها بسؤال ماذا أيضاً من الممكن تحقيقه؟ ما هي الاحتمالات الأخرى؟ ما هو تأثير المستقبل القريب أو البعيد على الأفراد؟ وفي النهاية : من يستفيد من مخرجات المستقبل للتوجهات، التنمية، التخطيطات، التوقعات، السيناريوهات، والرؤى المعينة؟ الهدف النهائي لعدم يقين **بيرو Pyrrho** كان أخلاقي في المقام الأول ، فقد اعتقد أن السعادة فقط ممكنة عند النزوع إلى الشك في الحقائق المطلقة ، كما أن الدراسات المستقبلية أيضاً تتشكك في المفاهيم والمناهج والخطاب الذي تستخدمه، وهنا الشك يخدم الدراسات المستقبلية كأداة تمنعها من أن تكون وسيلة للتضليل والزيف.

4-**الدراسات المستقبلية لا مستقبل لها** : لم يقصد **سردار Serdar** المعني الحرفي لكلمة" لا مستقبل لها"، أي أنه لم يَعنِ أن الدراسات المستقبلية سوف تنتهي ولن يكن لها وجود في المستقبل البعيد، ولكن وصفه للدراسات المستقبلية بهذا الشكل جاء من خلال مغزى تقني محدد:

[1] أمينة الجميل ، **مرجع سابق** ، ص . 37 .

فحيث إننا لا نمتلك معرفة يقينية عن المستقبل، فإن تأثير كل الاستقراءات المستقبلية يمكن فقط أن يقيم حاضرًا، أما تقييم نتائجها مستقبلاً فهو غير ذو معنى ، وبالتالي فنحن الآن نمتلك القدرة التي تمكننا من تقييم التنبؤات والتوقعات التي أجريت سابقًا ومعرفة مدى قربها أو بعدها عن واقعنا وهو الأمر الذي كان من غير الممكن حدوثه في وقت إجراء هذه الأبحاث ، لذا فإن العلاقة الحقيقية بالخطاب المستقبلي تكمن في الحاضر ، فكل الأنشطة المستقبلية – من التوقعات إلى وضع الرؤى– لها تأثير مباشر على الحاضر من حيث قدرتهم على تغيير إدراك الأفراد وجعلهم أكثر وعيًا بالمخاطر والفرص القادمة ، كما تحفزهم على فعل شيء ما وتجبرهم على الاختراع والابتكار، تشجعهم على التغيير والتكيف، تدفعهم إلى العمل الاجتماعي الجماعي، تعيد تموضعهم في
المجتمع، تخبرهم بأهمية أو عدم أهمية نظمهم الثقافية والعقائدية ، لذا في النهاية تكون الفحوى في تأثير الدراسات المستقبلية على الحاضر، قيمتها ونوعيتها هي التي فقط يمكن أن يحكم عليها في الحاضر، وهو القانون الذي يجبرنا على التأكد من نتائج الخطاب المستقبلي على
حاضرنا ومستقبلنا الفوري.[1]

الفرع الثاني : أهمية وأهداف الدراسات المستقبلية.

يمكن أن نقول بصفة عامة أن غاية الدراسة المستقبلية هي توفير إطار زمني طويل المدى لما قد نتخذه من قرارات اليوم ، ومن ثم العمل ، لا على هدى الماضي ، بل العمل وفق نظرة طويلة المدى وبأفق زمني طويل نسبيًا ، فهذا أمر تمليه سرعة التغير وتزايد التعقد وتنامي **اللايقيني** في كل ما يحيط بنا، وذلك فضلاً عن اعتبارات متصلة بالتنمية والخروج من التخلف.

وفي كتابه تفكير جديد لألفية جديدة ، يعترف **سلوتر** بأن إطلاق صفة متعدد التخصصات على الدراسات المستقبلية وصف دقيق ، ومجال جديد من الدراسات الاجتماعية هدفه الدراسة المنظمة للمستقبل.[2]

من جهة أخرى، فإن ما تتيحه الدراسات المستقبلية من إضفاء طابع مستقبلي طويل المدى على تفكيرنا، إنما هو علامة مهمة من علامات النضج العقلي والرشادة في اتخاذ القرارات ، ذلك أن ما نتخذه من قرارات اليوم ، وما نقوم به من تصرفات في الحاضر سوف يؤثر بصورة أو بأخرى على مستقبلنا ومستقبل أبنائنا من بعدنا ، وإذا أردنا لهذا المستقبل أن يكون مقبولاً من وجهة نظرنا، فعلينا

[1] Serdar Zianddin , « the Namesake : futures , futures studies : futurology ,futuristic , foresight – what's in a name » , **futures** , vol , n ° : 42 , 2010 , pp. 180- 181.
[2] Richard Slaughter, New Thinking for a New Millennium (New York: Routledge, 1996), p. 7.

أن نتخذ قراراتنا اليوم آخذين في الاعتبار النتائج والتداعيات المحتملة لهذه القرارات على مدى زمني طويل، وليس فقط على المدى القصير أو المتوسط ، وهنا تساعدنا الدراسات المستقبلية في استطلاع هذه النتائج والتداعيات على المسارات المستقبلية ، فإذا كانت النتائج والتداعيات تسهم في تشكيل المستقبل المرغوب فيه ، فهو بالأمر الجيد ، وإذا لم تكن تسهم في ذلك ، فإننا نسعى لتعديل هذه القرارات حتى تأتي نتائجها وتداعياتها متوافقة مع المستقبل الذي نريده ، وإذا تم ذلك ، فإننا نكون قد شاركنا بشكل إيجابي في صنع المستقبل ، بدلاً من أن ننتظر في سلبية مستقبلاً تأتي به المقادير، أيًّا كانت صورته ، أو بدلاً من أن نقنع بالتواؤم أو التكيف مع ما قد يقع من أحداث مستقبلية ، فالدراسات المستقبلية تساعدنا على التحكم في المستقبل ، وجعله أفضل بدرجة ما مما لو كنا قد قعدنا في انتظار وقوع هذا المستقبل وأهملنا التفكير في مساراته البديلة المحتملة الوقوع.

وبشكل أكثر تحديدًا ، يمكن القول أن الدراسات المستقبلية تساعدنا على صنع مستقبل أفضل ، وذلك بفضل ما تؤمنه من منافع متعددة ، من أهمها ما يلى[1]:

اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها ، وبذلك تؤدي الدراسات المستقبلية وظائف الإنذار المبكر، والاستعداد المبكر للمستقبل ، والتأهل للتحكم فيه ، أو على الأقل للمشاركة في صنعه.

إعادة اكتشاف أنفسنا ومواردنا وطاقاتنا ، وبخاصة ما هو كامن منها ، والذي يمكن أن يتحول بفضل العلم إلى موارد وطاقات فعلية ، وهذا بدوره يساعد على اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق لنا ما نصبو إليه من تنمية شاملة سريعة ومتواصلة ، ومن خلال عمليات الاكتشافات وإعادة الاكتشاف هذه تسترد الأمة الساعية لتنمية الثقة بنفسها، وتستجمع قواها وتعبئ طاقاتها لمواجهة تحديات المستقبل.

بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها ،[2] وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص ، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات ، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج ، ويترتب على ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن للناس أن يحددوا اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ضوئها ، وذلك بدلاً من الاكتفاء – كما هو

[1] أمينة الجميل ، **مرجع سابق** ، ص . 40 .
[2] محمد إبراهيم منصور ، "الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا" ، **المستقبل العربي** ، (د.س .ن) ، ص . 40 .

حاصل حاليًا – بالمجادلات الأيديولوجية والمنازعات السياسية التي تختلط فيها الأسباب بالنتائج، ويصعب فيها تمييز ما هو موضوعي من ما هو ذاتي.

وقد أكد **ألفين توفلر** في كتابه **خرائط المستقبل** أن الدراسات المستقبلية كانت وراءها بواعث براغماتية ،[1]وقد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، لخدمة أغراض عسكرية ، ثم توسعت لتشمل قطاعات واسعة أخرى.

وإذا سار الأمر على هذا النحو، فإن الدراسات المستقبلية تسهم في ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات من بابين : الباب الأول، هو باب توفير قاعدة معلومات مستقبلية للمخطِّط وصانع القرار، أي توفير معلومات حول البدائل الممكنة وتداعيات كل منها عبر الزمن، ونتائج كل منها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل ، والباب الثاني، هو باب ترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات من حوار وطني على مستوى النخب وعلى مستوى الجماهير بقصد بلورة القضايا وبيان الاختيارات الممكنة ، وما ينطوي عليه كل اختيار من مزايا أو منافع ومن أعباء أو تضحيات ، إذ تؤمن التنبؤات المشروطة التي تقدمها الدراسات المستقبلية

فرصا أوسع للاتفاق أو للاختلاف على أسس واضحة، كما أنها تمكن من المساعدة في حسم بعض أوجه الخلاف من خلال إعادة صياغة الشروط الابتدائية لبعض أو كل البدائل محل النقاش، وإعادة التحليل والحسابات في ضوء الشروط المعدلة، ومن ثم الدخول في دورات نقاش متتابعة لتقريب وجهات النظر والتراضي على اختيار محدد ، ومثل هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات بمشاركة شعبية واسعة يمثل نقلة نوعية كبرى في طبيعة الحوارات الوطنية التي كثيرًا ما تفتقر إلى الحوار حقيقة، وغالبًا ما تكون مقصورة على تسجيل المواقف أو تبادل الاتهامات[2].

ولو سمح للدراسات المستقبلية بأن تؤدي مثل هذا الدور في تنوير وتفعيل المناقشات حول القرارات الوطنية ، فإن الحوار الوطني سوف يكتسب حينئذ الكثير من السمات الحميدة للنقاش العلمي الذي عادة ما تكون مصادر الخلاف فيه واضحة ، والذي يمكن فيه التوصل إلى حلول

عملية من خلال دورات متعددة للتصحيح المتتابع أو الاقتراب التدريجي من الحل الصحيح ، وتحقق الدراسات المستقبلية ما أشرنا إليه من أغراض من خلال إنجاز عدد من المهام المحددة ، وقد يكون من المناسب أن نبدأ بالتعريف الذي قدمه أحد أعلام الدراسات المستقبلية **ويندل بيل** للمهام التي

[1] ألفين توفلر، **خرائط المستقبل** ، ترجمة أسعد صقر(دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1987) ، ص . 227 .
[2] أمينة الجميل ، **مرجع سابق** ، ص . 41 .

ينشغل بها **حقل** الدراسات الم ستقبلية ، وهي :" **اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقييم، واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضلة** " ، وبشكل أكثر تحديدًا، يذكر **بيل** تسع مهام محددة للدراسات المستقبلية ، وهي:

1-إعمال الفكر والخيال في دراسة مستقبلات ممكنة ، أي بغض النظر عما إذا كان احتمال وقوعها كبيرًا أو صغيرًا ، وهو ما يؤدي إلى توسيع نطاق الخيارات البشرية.

2 -دراسة مستقبلات محتملة **probable futures** ، أي التركيز على فحص وتقييم المستقبلات الأكبر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمني معلوم ، وفق شروط محددة مثلاً : بافتراض استمرار التوجهات الحالية للنظام الاجتماعي – السياسي، أو بافتراض تغييره على نحو أو آخر، وغالبًا ما تسفر هذه الدراسة عن سيناريوهات متعددة.

3-دراسة صور المستقبل **images of the future** ، أي البحث في طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيلة وتحليل محتواها ، ودراسة أسبابها وتقييم نتائجها ، وذلك باعتبار تصورات الناس حول المستقبل تؤثر فيما يتخذونه من قرارات في الوقت الحاضر، سواء من أجل التكيف مع تلك التصورات عندما تقع ، أو من أجل تحويل هذه التصورات إلى واقع[1].

4-دراسة الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية ، أي تقديم أساس فلسفي للمعرفة التي تنتجها الدراسات المستقبلية ، والاجتهاد في تطوير مناهج وأدوات البحث في المستقبل.

5-دراسة الأسس الأخلاقية للدراسات المستقبلية ، وهذا أمر متصل بالجانب الاستهدافي للدراسات المستقبلية ، ألا وهو استطلاع المستقبل أو المستقبلات المرغوب فيها ، إذ أن تحديد ما هو مرغوب فيه يستند بالضرورة إلى أفكار الناس عن **معنى الحياة** وعن **المجتمع الجيد** ، وعن **العدل** وغير ذلك من المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية.

6-تفسير الماضي وتوجيه الحاضر، فالماضي له تأثير على الحاضر وعلى المستقبل ، والكثير من الأمور تتوقف على كيفية قراءة وإعادة قراءة الماضي، كما أن النسبة الكبرى من دارسي المستقبل يعتبرون أن أحد أغراضهم الأساسية هو تغيير الحاضر وما يتخذ فيه من قرارات وتصرفات لها تأثيرها على تشكيل المستقبل.

[1] أمينة الجميل ، **مرجع سابق** ، ص . 42 .

7-إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة والقيم المختلفة من أجل حسن تصميم الفعل الاجتماعي ذلك أن معظم المعارف التي يستخدمها دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما هي معارف تنتمي إلى علوم ومجالات بحث متعددة لها خبراؤها والمتخصصون فيها.

ولذلك يطلق على الدارسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية أو الدراسات العابرة للتخصصات .

ولما كانت التوصية بفعل اجتماعي ما لا تقوم على المعارف العلمية وحدها، برغم أهميتها، بل يلزم أن تستدعي قيمًا أو معايير أخلاقية معنية ، فإن على الدراسة المستقبلية أن تزاوج بين المعرفة العلمية والقيم.

8-زيادة المشاركة الديمقراطية في تصور وتصميم المستقبل ، أو مقرطة التفكير المستقبلي والتصرفات ذات التوجهات المستقبلية ، وإفساح المجال لعموم الناس للاشتراك في اقتراح وتقييم الصور البديلة للمستقبل الذي سيؤثر في حياتهم وحياة خلفهم.

9-تبني صورة مستقبلية مفضلة والترويج لها ، وذلك باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع ، ويتصل بذلك تبني أفعال اجتماعية معينة من أجل قطع الطريق على الصور المستقبلية غير المرغوب فيها ، والحيلولة دون وقوعها.

المطلب الثاني : ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية.

الفرع الأول : تعريف السيناريو .

وقد اتسمت الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بازدهار التخطيط الاستراتيجي باستخدام السيناريوهات ، خاصة في الشركات العالمية الكبرى للطاقة ، مثل : **شل** ، **وإي.إل.إف** ، و **إي .دي . إف** ، بسبب الصدمات النفطية السابقة واللاحقة ، كما استخدم في إعادة تنظيم مجموعة **إكسا** الفرنسية للتأمين.[1]

السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلي ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض ، والأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات ، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة، **فهذا هو المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي** ، ولهذا فإن

[1] ميشال جودي وقيس الهمامي ، **الاستشراف المستقبلي : المشاكل والمناهج** (باريس : كراس ليبسور ، 2007) ، ص . 17 .

بعض المستقبليين يعتبرون السيناريو الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية ، وذلك بالرغم من أن الطرق التي قد تستخدم في إنتاج السيناريوهات تتنوع تنوعاً شديداً.

وعموماً ، فإن السيناريوهات تصف إمكانات بديلة للمستقبل ، وتقدم عرضاً للاختيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني ، مع بيان نتائجها المتوقعة بإيجابياتها وسلبياتها، وقد ينطوي تحليل السيناريوهات على توصيات ضمنية أو صريحة حول ما ينبغي عمله، ولكن ذلك يتوقف على التوجه الذي يأخذ به واضعو السيناريوهات ، أي ما إذا كان توجهاً استطلاعياً أم توجهاً استهدافياً .[1]

وتقنية السيناريوهات تدخل ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية ، وكغيرها من الأدوات المنهجية ، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل ، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات[2] ، طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر[3] ، انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر، ومن ثم يمكن القول أن السيناريو هو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين.[4]

والسيناريو أسلوب من أساليب استشراف المستقبل التي أصبحت ضرورة في العصر الحديث ، لما لها من قيمة في تصور الاحتمالات الممكنة للمستقبل في المجتمعات المختلفة .

ويمكن تعريف السيناريو في أبسط صورة على أنه:

-وصف لوضع مستقبلي ممكن الحدوث عند توافر شروط معينة في مجال معين.
-مجموعة من الافتراضات المتماسكة لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة.
-تنبؤ مشروط يركز على حركة المتغيرات الرئيسية ودورها في تشكيل صورة المستقبل حيث يبدأ التنبؤ بمجموعة الافتراضات المحددة مسبقا حول المستقبل.

-أسلوب يعتمد على الابتكار إلى درجة ما في صياغة مستقبل الظاهرة[5].

---

[1] إبراهيم العيسوي، **الدراسات المستقبلية و مشروع مصر** (القاهرة : منتدى العالم الثالث ، 2000) ، ص. 20.
[2] محمود عبد الفضيل، "الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل"، **عالم الفكر**، المجلد 18، ع. 04 (مارس،1988)، ص . 1012 .
[3] A.Sergiev ,La prévision en politique ,URSS , edition du progrés . 1978 .p .78 .
[4] ابراهيم سعد الدين وآخرون ، **صور المستقبل العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982) ، ص . 178 .

[5] "أساليب الدراسات المستقبلية :السيناريوهات و النماذج" (تم تصفح الموقع يوم : 2016/04/15)

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن السيناريو يعتمد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة والتعرف على تاريخ الظاهرة والكشف عن طبيعة التأثيرات المتبادلة لهذا التاريخ ومجموعة القوى التي شكلته ، والتي يحتمل أن تؤدى إلى حدوثها في المستقبل.

الفرع الثاني: أساليب الدراسات المستقبلية (تقنية السيناريو).

يمكن التمييز بين نمطين أساسيين للدراسات المستقبلية :

1-النمط الأول: هو النمط الاستطلاعي أو الاستكشافي **Exploratory Type** ، ويهدف أساسا إلى استكشاف صورة المستقبل المتوقع أو المحتمل ، أو المستقبل الممكن تحقيقه.

2-النمط الثاني : هو النمط المعياري **Normative Type** ، وفيه يتخطى الباحث المستقبل الممكن تحقيقه إلى رسم صورة المستقبل في تحقيقه وتتعدد أساليب الدراسات العلمية للمستقبل ويعتمد ذلك على :

-درجة انتشار استخدام تلك الأساليب في البحوث التربوية.

-ملائمة منهجية الدراسة للأسلوب المتبع.

-تأكيد معظم الأدبيات على تلك الأساليب.

ومن أساليب الدراسات المستقبلية ما يأتي:

1- أسلوب دلفي : وهو أسلوب حدسي منظم، ويعتمد على مشاركة جماعية للتنبؤ بالمستقبل ، ويستخلص المعلومات من عدة أشخاص من ذوى الكفاءة من غير أن يقع أحدهم تحت التأثيرات التي تحول بينه وبين إبداء الرأي بحرية وموضوعية.

2-أسلوب المحاكاة : وهو أسلوب استطلاعي يعتمد أساسا على التنبؤ بالمستقبل من خلال تصميم نموذج يتم الاحتذاء به في رسم صورة مستقبلية للظاهرة.

3-أسلوب بيرت Program Evaluation and Review Technique : (P E R T) و الذي يعتمد أساسا على تصور علاقات تتابعية بين النشاطات المختلفة مع مراعاة أن يقسم المشروع إلى إعداد من الأنشطة المستقلة التي تتابع بشكل معين إلى أن يتم تنفيذ المشروع كله مع تحديد الوقت الذي يتم في أثنائه تنفيذ المشروع.

http://kenanaonline.com/usersdrnoshy/posts/269418.

4-أسلوب تحليل النظم : وهو يركز على حل مشكلات الواقع كماً وكيفاً، كما يسمح بالتخطيط الأمثل لها واتخاذ أفضل القرارات بشأنها مستخدماً أساليب فنية لتحليل الظاهرة موضوع الدراسة وصولاً إلى أفضل مردود بأقل جهد ممكن وأقصر وقت.[1]

توجد السيناريوهات في أشكال مختلفة ذات استخدامات متنوعة ومنها:

1-سيناريوهات استطلاعية : وتعتبر نقطة البدء في هذه السيناريوهات الواقع القائم والقوى المؤثرة فيه أو التي أدت له، وعلى هذا النحو يكتب السيناريو الاستطلاعي الذي يحدد ملامح صورة المستقبل.

2- سيناريوهات معيارية : وتعتبر نقطة البدء في هذه السيناريوهات وضع مجموعة من الأهداف التي يستهدف تحقيقها في المستقبل، وعلى هذا النحو يكتب السيناريو المعياري لوصف مستقبل مرغوب فيه للمساعدة على صنعه أو تحقيقه.

وتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع :[2]

1-السيناريو الاتجاهي : وهو يتعلق باستمرار الوضع الراهن وما به من تفاؤل أو تشاؤم مع العجز على التغيير.

2- السيناريو الإصلاحي : وهو يتعلق بإدخال بعض الإصلاحات بقصد الوصول بالاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من أجل إنجاز حد أدنى من الأهداف التفاؤلية.

3- السيناريو التحويلي : وهو يتعلق بإحداث تحولات جذرية عميقة في المجتمع بناءا على خبرة الماضي وتجربة الحاضر.

كما يوجد تصنيف ثالث للسيناريوهات على النحو الآتي:

1-السيناريو المرجعي : وهو يمثل استمرار الوضع القائم.

2- سيناريو الانهيار : وهو يمثل عجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه القدرة على الاستمرار.

3-سيناريو الماضي : وهو مبنى على العودة إلى عصر الازدهار القديم.

4-سيناريو التحول الجوهري : وهو مبنى على حدوث نقلة نوعية في المجتمع سواء كانت نقلة اقتصادية أو تكنولوجية[3].

وتتضح أهمية السيناريوهات فيما يلي:

[1] "أساليب الدراسات المستقبلية :السيناريوهات و النماذج"، **مرجع سابق.**

[2] حسين بوقارة،" الإستشراف في العلاقات الدولية :مقاربة منهجية " ، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع . 21 (جوان 2004) ، ص ص .194 – 195.

[3] "أساليب الدراسات المستقبلية :السيناريوهات و النماذج"، **مرجع سابق.**

–أن دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات تكشف لنا الاحتمالات والإمكانات والخيارات البديلة التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية .

–أن دراسة المستقبل من خلال وضع السيناريوهات عبارة عن عمل توجيهي أو إرشادي ، فهي ترشد المسئولين عن اتخاذ القرار إلى ما هو ممكن وما هو محتمل ، كما ترشدهم إلى نوع التغير الذي يمكن إحداثه وهل هو تغير جذري أو تطويري.

–أن دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات تكشف لنا واقع هذا المجتمع والتنبؤات المتوقعة له وللسيناريوهات الجيدة عدة مواصفات من أهمها ما يلي:

1–أن يتصف السيناريو بالاتساق الداخلي أي بالتناسق بين مكوناته ، ويعنى ذلك البعد عن أي تناقضات بين مكونات السيناريو.

2–أن يكون إعداد السيناريوهات محدوداً بحيث تتضح الاختلافات والتمايزات فيما بينها ، فعند تضمين الدراسة المستقبلية لأكثر من أربعة سيناريوهات قد يؤدى إلى قدر من الإرباك والالتباس في عمليات التحليل وعرض النتائج. كما أن تضمين الدراسة المستقبلية لسيناريو واحد يتضمن نفس فكرة المستقبلات البديلة التي مثلت أسس الدراسات المستقبلية .

3–أن يكون السيناريو له فائدة في التخطيط المستقبلي بما يعين على تحقيق أهداف مستقبلية معينة .

4–أن يكون السيناريو واضح الأهداف كي يستفيد منه المسئولون في المجالات المختلفة.[1]

[1] "أساليب الدراسات المستقبلية :السيناريوهات و النماذج"، **مرجع سابق.**

المبحث الثاني : مستقبل المشهد السياسي في تركيا بعد محاولة الانقلاب 15 جويلية 2016.

شهدت وتشهد الساحة السياسية التركية أحداث وتطورا ت سريعة ، كل ذلك في إطار مساعيها إلى إفتكاك مكانة هامة استراتيجياً في العديد من الأقاليم ، وقد استطاعت تركيا تحقيق العديد من أهدافها وطموحاتها ، إلا أن بعض الأحداث والمتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية تشكل تحدي حقيقي أمامها ، خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة **2016** ، والتي اعتقد الكثير من المحللين السياسيين والدارسين أنها ستكون نهاية أسطورة حزب العدالة والتنمية ، والنجاحات التي حققها الحزب داخلياً وخارجياً منذ توليه السلطة في تركيا ، إلا أن حكومة العدالة والتنمية فاجأت الجميع بطريقة تعاملها مع الأزمة ، وطريقة إدراتها لها ، وسرعة تحركها نحو روسيا في ظل تخوفها من تخلي الولايات المتحدة عنها ، وعليه نطرح تساؤل جوهري هو كيف سيكون مستقبل تركيا بعد هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الأول : خلفية إنقلاب جويلية 2016 وعوامل فشله.

الفرع الأول : الإصلاحات الداخلية لحكومة العدالة والتنمية ومسألة الشرعية والمشروعية.

قام حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم في تركيا بمجموعة من الإصلاحات مست جوانب عدة في الحياة السياسية والإجتماعية التركية من أهمها:

– تخلصت الكتلة المحبة والمؤيدة لنمط الحياة المحافظة، والتي كانت تشعر بالإهمال لفترات طويلة قبل ذلك من التهميش وبدأت تشارك بفاعلية، وشعرت هذه الكتلة المحافظة أنها صاحبة الدولة.

– حصلت كتلة الفقراء على:

– مساعدة تتمثل في الفحم والطعام من خلال صندوق الصدقات والإحسان.

– كتب ودفاتر مجانية للمدرسة.

–خدمات صحية مجانية.

– دعم التنقل بشكل كبير داخل الدولة، وتمثل هذا الدعم في السياحة البرية عن طريق عمل إزدواج للطرق البينية بين المدن، وفي السياحة الجوية عن طريق تخفيض الأسعار وتسهيلها.

– القضاء على العشوائيات عن طريق عمل مساكن رخيصة للغاية وحديثة عن طريق إدارة المساكن الجماعية.

–استطاعت تركيا تجاوز أزمة الاقتصاد العالمي التي حدثت في عام **2008** م بخسائر وأضرار طفيفة للغاية عن طريق تطبيق تدابير الإصلاح التي اتخذت قبل عام **2002** م في فترة الحكومات الائتلافية بشكل واسع.

–أظهرت شجاعة كبيرة ومخاطرة أمام الوصاية العسكرية التي شكلت أكبر عائق أمام التقدم الديمقراطي في تركيا، واستطاعت أن تقضي عليها، وأصبحت المؤسسة العسكرية لا يسمع لها صوت في الشئون السياسة.

–تمت الاستجابة لمطالب ومشاكل الأكراد بشكل لم يسبق له مثيل حتى اليوم.[1]

وفي مجال الاقتصاد كان الدخل القومي على الفرد في سنة **2002** ، حوالي **3.500** دولار وارتفع هذا المقدار إلى **8.590** دولار في سنة **2009** ، ارتفعت أجور الموظفين والعاملين ما بين سنوات **2002–2009** ، حوالي **188%** أي وصلت الزيادة في الأجور إلى ضعفي التضخم.

[1] جنيد اولسفر ،"صعود الاسلام السياسي في ضوء الفاعليات الاجتماعية في تركيا : التاريخ المعصر" ، في ناظم تورال (محرراً)، **التحول الديمقراطي في تركيا** ،ط1 (القاهرة : مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات ، 2012) ، ص ص .115 – 116.

و**في مجال الصحة** كانت ميزانية وزارة الصحة في سنة **2002** ، **3** مليارات و**910** مليون ليرة، وارتفعت ميزانية هذه الوزارة في سنة **2010** إلى **13** مليار و**400** مليون ليرة ،بنت تركيا في الفترة ما بين **1996- 2002**، **139** مستشفى و**617** مستوصف، أما في الفترة ما بين **2002-2009** فبنت تركيا **251** مستشفى و**1028** مستوصف[1].

-انتقلت تركيا في سنة **2010** إلى نظام **طبيب العائلة** في كل المدن، بذلك أصبح بمقدور كل مواطن مراجعة طبيبه الخاص أو الاتصال به هاتفيا للاستفسار أي وقت يشاء.

-كانت غرف المرضى في الماضي توجد بها خمسة أو ستة أسرة ولا توجد في داخلها حمام ، أما الغرف الحالية في المستشفيات الجديدة إما بسرير واحد وإما بسريرين ويوجد بداخلها حمام وثلاجة وتلفزيون وسرير إضافي للمرافقين.

- يمكن للجميع مراجعة أي مستشفى للعلاج والحصول على أدوية من جميع الصيدليات.
- كان المصابين بمرض الكلى يعانون مشاكل كبيرة قبل سنة **2002** أما اليوم فالسيارات المخصصة لهم تأخذ المصابين من بيوتهم لغسل الكلى ثم ترجعهم إلى بيوتهم.

وفي مجال التربية أصبحت ميزانية وزارة التربية أكبر ميزانية في عهد الحكومة الحالية وفاقت على ميزانية وزارة الدفاع.

- بنيت في السنوات الثماني الأخيرة **150** ألف قاعة دراسية جديدة في أنحاء تركيا.
- أرسلت إلى المدارس **751.83** حاسوب.
- أنشئت في المدارس **29.428** قاعة دراسية خاصة لتكنولوجيا المعلومات.
- تقدم وزارة التربية الوطنية لجميع التلاميذ والتلميذات الكتب الدراسية المقررة مجاناً منذ سنة **2003**.
- كان عدد الجامعات في تركيا سنة **2002** ، **76** جامعة، منها **53** جامعة حكومية **23** منها جامعة أهلية.
- أنشأت الحكومة الحالية في الفترة ما بين **2003-2010** ، **49** جامعة حكومية و**29** جامعة أهلية، وبذلك ارتفع عدد الجامعات الحكومية إلى **102** كما ارتفع عدد الجامعات الأهلية إلى **52**.

[1] أمر الله إيشلر، **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية – العربية** (عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2011) ، (تم تصفح الموقع يوم : 29 /09 / 2016)

www.mesc.com.jo/activities/lecture/.

– أنشأت الحكومة **153** سكن للطلبة بها **64.333** سرير وذلك منذ سنة **2003**.[1]

وتشكل التغييرات الدستورية التي تمت في شهر أكتوبر عام **2001** م الأساس لسعينا للموائمة مع المعايير السياسية لكوبنهاجن، وبهذه التعديلات الدستورية زادت الضمانات المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم، وخاصة توسيع مجال حرية الفكر والتعبير .ولمنع دعاوى التعذيب تم تخفيض مدة الاعتقال قبل المحاكمة إلى أربعة أيام بشكل يناسب مقاييس الاتحاد الأوربي، وتم التشديد على خاصية مجلس الأمن القومي كعضو استشاري، وأجريت تنظيمات لتطوير المساواة بين الرجل والمرأة.

وقد مثلت التعديلات في القانون المدني الجديد التي دخلت حيز التنفيذ في **يناير 2002** م في مجالات المساواة بين الرجل والمرأة، وحماية الأطفال والضعفاء، والأوقاف، والجمعيات نقطة الذروة في طريق المواءمة مع الاتحاد الأوروبي.

وفي السادس من **شباط عام 2002** م وعن طريق حزمة قوانين أجريت تعديلات مهمة في قوانين تركيا مثل قانون العقوبات التركي، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون محاكمة أمن الدولة، وقانون أصول محاكم الجنايات.

وعن طريق حزمة قوانين التي قبلت في **26 مارس 2002** م تحققت تعديلات مهمة في اتجاه تعهدات تركيا في مجال المعايير السياسية في قوانين الأحزاب السياسية والصحافة ، النقابات ، وحقوق التجمع والتظاهر، ومحاكم أمن الدولة ، والشرطة والإدارات المحلية.

ومع حزمة قوانين التي قبلت في **3 أغسطس 2002** م تم إلغاء عقوبة الإعدام من القانون التركي فيما عدا أحوال التهديد بحرب وشيكة ، وألغيت المعوقات القانونية أمام النشر بلغات ولهجات مختلفة يستعملها المواطن التركي بشكل تقليدي في الممارسات والحياة اليومية[2].

وأعطي الحق في تعلُّم تلك اللغات واللهجات، كما تم إلغاء عقوبات الحبس الخاصة ببعض جرائم الصحافة، وأصبح نظام الممتلكات غير المنقولة الخاصة بأوقاف الجماعات أكثر ليبرالية، واكُتسب حق النقد بوضوح بما يشمل حرية التعبير، وتم تقوية الحساسية المتعلقة بحقوق الإنسان في الدعاوى القانونية والعقابية بما يتطلبه من تجديد لإجراءات التقاضي والمحاكمة في ضوء قرارات محكمة حقوق الإنسان الأوربية ، وشمل قانون العقوبات التركي جريمة تهريب المهاجرين، وتم تسهيل فعاليات الجمعيات والأوقاف.

---

[11] أمر الله إيشلر ، **مرجع سابق** .

[2] جانكيز أقطار ، "القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي" ،في ناظم تورال ، **مرجع سابق** ، ص . 185 .

ومع حزمة قوانين التي قُبلت في **2 يناير عام 2003** م نظمت من جديد مواد القانون المتنوعة الخاصة بمكافحة التعذيب، وحرية التعبير، والصحافة، والجمعيات، وظروف الاعتقال، وأصبح قانون الأحزاب السياسية متناسبًا مع التعديل الدستوري .وأجري من جديد تعديل في قانون الأوقاف بهدف تسهيل امتلاك أوقاف الجماعات غير المسلمة للممتلكات غير المنقولة.

ومع حزمة قوانين التي قُبلت بتاريخ **23 يناير 2003** م تم توسيع رقعة التنظيم المتعلق بتجديد إجراءات التقاضي في ضوء قرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية الموجود بالفعل ليشمل القوانين واللوائح السارية في البلاد قبل ذلك ، وهكذا تم تسهيل المضي في تجديد إجراءات التقاضي في ضوء قرارات محكمة حقوق الإنسان الأوربية، فضلاً عن ذلك فقد تم تعميم القرارات التي أصبحت في حكم المؤكدة حتى اليوم، وتم التنظيم المتعلق بتجديد إجراءات التقاضي .وإضافة إلى هذا فقد أُجريت بعض التعديلات في قانون الجمعيات.

ومع حزمة قوانين التي قُبلت في **19 يوليو 2003** م تم توسيع الحريات الفكرية والتعبير، وأُجريت تنظيمات في موضوع الاستفادة من الحقوق والحريات الأساسية دون تمييز بين جميع الأفراد، وأُتخذت خطوات لتقوية حماية الحق في الحياة والمعيشة، وأُجريت في ضوء قرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية تنظيمات بشأن أمن الفرد، وتحديد إجراءات التقاضي.

ومع حزمة قوانين التي قُبلت في **30 يوليو 2003** م تم توسيع حرية التعبير والفكر وأُجريت تعديلات في موضوعات حرية الأفراد وأمنهم، ومنع التعذيب، وضيق مجال صلاحيات المحاكم العسكرية فيما يتعلق بالمدنيين، وتمت تنظيمات بغرض دعم الشفافية في النفقات العامة، وتم تدعيم إلغاء الاستثناءات المتعلقة بمجال عمالة الأطفال، واعُتبر طفل كل فرد لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر.[1]

وتم توسيع الحقوق المتعلقة بالتجمع، والتظاهر، وتأسيس الجمعيات، وما يتعلق بها من حريات، وتم تسهيل الإجراءات المتعلقة بفعاليات الأوقاف خارج الوطن .وأُجريت تنظيمات تهدف إلى تفعيل تنفيذ ما يتعلق بالحقوق الثقافية والحريات.

أما في حزمة قوانين المواءمة التي قُبلت في **14 يوليو عام 2004** م فقد أُلغيت عضوية هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في مجلس التعليم العالي، والمجلس الأعلى للإذاعة والتليفزيون،

[1] جانكيز أقطار ، **مرجع سابق** ، ص . 187.

والمجلس الأعلى للصحافة، وبنفس الشكل تم إلغاء انتخاب أحد صغار الضباط كعضو في مجلس حماية الصغار

من النشريات المضرة، والذي كان ينتخب من قِبل مجلس الأمن القومي.

فضلًا عن ذلك فعن طريق التعديلات القانونية التي تمت في هذه الحزمة تم إلغاء عقوبة الإعدام واستبدالها بعقوبة الحبس المؤبد المشددة.

ولمزيد من التفصيلات في عملية التحول الديمقراطي ندرج أهم الإصلاحات ضمن المحاور الأساسية التي تمثل أهم القطاعات والإصلاحات التي أقرت وتخص أساساً حقوق الإنسان وحرياته والمبادئ الأساسية الديمقراطية.

1-حق الحياة:[1]

تنص **المادة 17** من الدستور على أنه :" لكل فرد الحق في الحياة والحق في حماية وجوده الجسدي والروحي وتحسينه".[2]

-إلغاء عقوبة الإعدام في جرائم الإرهاب بالتعديل المقرر في قانون العقوبات التركي، وتحويل هذه العقوبة إلى عقوبة الحبس المؤبد المشدد، ولكن تم الإبقاء على تلك العقوبات في الجرائم التي ترتكب في أوقات الحرب أو التهديد بحرب وشيكة.

- أُخرجت عبارة" **الإعدام** "تماماً من المواد المتعلقة بالدستور أيضاً عن طريق أحد قوانين المواءمة التي تمت الموافقة عليها بعد ذلك.

-اعترف قانون العقوبات التركي بتهمة تهريب المهاجرين، وأُضيف إلى القانون الأحكام المتعلقة بالعقوبات الخاصة بهذه التهم.

-حماية حق الطفل المولود حديثًا في الحياة ازداد قوة، وتم تشديد العقوبات الخاصة بارتكاب جريمة "قتل الأطفال للمحافظة على الشرف "بهدف دعم وتوفير الردع في العقوبات.

- أُلغيت المادة المتضمنة تخفيض العقوبة في المواقف المعينة والمحددة أيضاً **كـ**" **جرائم الإرهاب.**"

- عن طريق قوانين الموائمة أُجريت تنظيمات تتعلق بحماية العائلة، وحقوق الطفل .وطبقًا لهذه التنظيمات أصبح من حق كل طفل الاستفادة من الرعاية والحماية الكافية.

[1] جانكيز أقطار ، **مرجع سابق** ، ص . 187 .

[2] دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011 ، ترجمة : المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ص . 11. (تم تصفح الموقع يوم : 2016/11/9)
https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar

–في التنظيمات الجديدة تم تشريع اتخاذ الدولة لتدابير من شأنها حماية الأطفال ضد الاستغلال والعنف والاستغلال الجنسي.

2–منع التعذيب:

– عن طريق المادة التي أُضيفت لقانون أصول محاكم الجنايات من خلال قوانين المواءمة اعتبر التحقيق في جريمة التعذيب من الأعمال ذات الأولوية ، وتبعًا لهذا سُتعد التحقيقات بشأن من ارتكب جريمة

التعذيب من الأمور العاجلة، وتكون لها الأولوية في التناول.

– تم إقرار تنظيم آخر يتعلق بالتعويضات التي تدفعها الدولة نتيجة ما تصدره محكمة حقوق الإنسان الأوربية من أحكام، وأن هذه التعويضات يمكن أن تنسحب على الشخص المسئول.

3–حماية الحياة الخاصة:[1]

– ربط قرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ببنود السجلات العدلية في تركيا، بمعنى أن المحكمة الأوروبية عندما تصدر قراراً يناقض ما في السجلات العدلية تُزال من تلك السجلات كل المعلومات المتعلقة بهذه الجريمة موضع قرار المحكمة.

– المعلومات الخاصة بالأطفال دون سن الثامنة عشر في السجل القضائي يمكن أن تُزال بعد عشر سنوات ، وفي خلال مدة العشر سنوات يمكن أن تُعطى تلك المعلومات فقط بسبب أمور تكون موضع التحقيق والتحري ، ولا يمكن أن تستعمل لغرض أو موضوع آخر غير هذا.

– تم تشريع إمكانية استخدام المعلومات الشخصية في الأحوال المقررة في القانون أو بموافقة صريحة من الشخص فقط.

–الجزاءات في ملفات الطلاب (الجامعي وما بعد الجامعي) تُطرح من السجلات دون ضرورة مراجعة الطلاب.

– بالتعديل الذي تم في قانون السكان زيدت الحريات بشأن تسمية المواليد.

4–حرية تبادل المعلومات:

تنص **المادة 22** من الدستور التركي على :" الحق في حرية الاتصال مكفول للجميع وخصوصية الاتصال حق أساسي".[1]

[1] جانكيز أقطار ، **مرجع سابق** ، ص . 188.

–عند منع توزيع المؤلفات المطبوعة ومصادرتها يتخذ القرار بشأنها في ظرف ثمان وأربعين ساعة .وإذ لم يصدر قاضي التصالح قراراً في ظرف ثمان وأربعين ساعة يعد قرار الادعاء العام كأن لم يكن.

–تقليل مدة العقوبة في الجرائم التي تمت عن طريق الصحافة والمطبوعات التي قامت بنشر مثل تلك الكتابات يمكن أن تُمنع لفترة وجيزة للغاية.

–أصبح في حكم القانون عدم إفصاح الصحفيين عن مصادر معلوماتهم.

– تخفيف صلاحية الهيئة العليا للانتخابات في معاقبة مؤسسات الإذاعة والتليفزيون الخاصة.

–تم تضييق فترة منع النشر أثناء الانتخابات، وتم تخفيض مدة منع النشر من أسبوع قبل الانتخابات إلى أربع وعشرين ساعة قبل الانتخابات.

– بالنسبة للمواطنين الأتراك فقد تم الحصول على ضمانة قانونية تدعم إمكانية النشر باللغات واللهجات التي يستعملونها بشكل تقليدي في حياتهم اليومية عن طريق مؤسسات الإذاعة والتليفزيون سواء العامة

أو الخاصة.

– بهدف توسيع حرية الصحافة أصبح في حكم القانون عدم إمكانية ضبط أو مصادرة مكاتب الصحافة وملحقاتها المؤسساتية طبًقا للقانون بأي شكل كان حتى لو بدت كأداة للجريمة.

5–حق الحرية والأمن:

حيث تنص **المادة 17** من الدستور التركي على أن :" الحق في الحرية والأمن الشخصيين مكفول للجميع".[2]

– مدة اعتقال الأشخاص المقبوض عليهم في المناطق المعلنة فيها حالة الطوارئ تمتد لسبعة أيام فقط بعد أن كانت عشرة أيام ، وقبل أن يصدر القاضي قراراً آخر لابد أن يستمع أولاً إلى الشخص المعتقل أو المقبوض عليه.

– من حق المتهم الموجود رهن الاعتقال أو الحبس مقابلة المحامين في أي وقت بعد إصدار النائب العام أمراً خطيا بمدة فترة اعتقاله.

– يتم إعلان وإخبار أقارب المقبوض عليهم دون إبطاء أو تأخير بالقبض عليه ومدة فترة اعتقالة ، فضلاً عن ذلك يحق للمقبوض عليه أن يخبر شخص بعينه عند القبض عليه.

---

[1] دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011 ، **مرجع سابق** ، ص . 13.

[2] **المرجع نفسه** ، ص .12.

– يمكن تقييد حرية سفر المواطنين خارج الوطن فقط بقرار من القاضي بسبب تحقيق أو اتهام جنائي.

6–حق التقاضي العادل:[1]

المادة 37 من الدستور تنص على أنه : " لا تجوز محاكمة شخص أمام أي هيئة قضائية عدا المحكمة المختصة بموجب القانون.

ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية استثنائية لها ولاية من شأنها أن تخرج شخص من ولاية محكمته المحددة بالقانون.[2]

–وقد استهدف تطبيق حق التقاضي العادل الذي يتخذ من اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية أساساً له.

– إذا ما أسفر قرار المحكمة – فيما تصدره محكمة حقوق الإنسان الأوربية من قرارات – عن نتائج لا يمكن أن تُزال بالتعويض يمكن أن يطلب من المحكمة العليا تجديد إجراءات التقاضي في خلال عام من تاريخ تأكيد قرار محكمة حقوق الإنسان الأوربية.

– لن يشترط من أجل إعادة التقاضي في ضوء قرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، والمادة التي تم تعديلها في قانون أصول المحكام الجنائية بعد ذلك إدراك وفهم ما تسفر عنه المراجعة التي يمكن أن تُزال بالتعويض، ومع إلغاء هذا الشرط استُهدف تسهيل طريق إعادة التقاضي.

– رفع سن التقاضي من خمسة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً.

– أُلغيت محاكم أمن الدولة.

– ستنظر المحاكم العسكرية في الدعاوى والقضايا الخاصة بالجرائم العسكرية التي ارتكبها عسكريون وتتعلق بوظائفهم وخدمتهم العسكرية فحسب.

– في أحوال الحرب لا يحاكم المدنيون أمام المحاكم العسكرية.

–كل شخص يمكن له أن يتقدم بطلب إلى المحكمة الدستورية بشرط أن يكون قد استنفد الطرق القانونية، وبدعوى أنه قد تم الإخلال بأحد الحقوق الدستورية والحريات التي شملتها اتفاقية حقوق الإنسان الأوربية من قوة عامة.

7–حرية الفكر والاعتقاد والوجدان:

– أُضيفت عبارة " :يمكن لمؤسسات وأوقاف الجماعات أن تمتلك أشياء غير منقولة لمواجهة احتياجاتها بإذن من هيئة البنوك ، ويكون لها حق التصرف في تلك الممتلكات."

[1] جانكيز أقطار ، **مرجع سابق** ، ص . 190 .

[2] دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011 ، **مرجع سابق** ، ص . 18.

– فتح المجال أمام إنشاء تعاون مع المؤسسات في المجال الدولي ، وسيكون من الممكن القيام بالتعاون مع الأوقاف والمؤسسات ذات الأهداف المشابهة خارج الوطن.

– من خلال قانون التعمير تم توسيع حريات الأفراد وأصحاب الديانات والعقائد المختلفة فيما يتعلق بأماكن العبادة.

8–حرية التعبير:[1]

–تم منع توسيع مجال جريمة إهانة الدولة ومؤسساتها.

– تم تقليل العقوبات التي تصدر بالمواد المتعلقة بأوضح تنظيم يتناول حرية التعبير.

– تم تخفيض الحد الأقصى لعقوبة جريمة إهانة الدولة ومؤسساتها التي شملتها المادة **159** من قانون العقوبات التركي من ست سنوات إلى ثلاث سنوات.

–تكون العقوبة سنتين على أقصى تقدير في المادة **312** من قانون العقوبات لأي شخص مدح علًنا جرماً معيًناً، أو تحدث عنه بشكل جيد، أو أثار الشعب بما لا يناسب القانون.

– تكون العقوبة القصوى ثلاث سنوات طبًقا لقانون مكافحة الإرهاب لكل من اجتمع، أو تظاهرن أو تقدم بدعاية مرئية، أو مكتوبة، أو منطوقة بهدف إفساد وحدة الدولة الذي لا ينفصم عن مبدأها وأمتها.

– لن يكون من اللازم معاقبة النشرات المرئية، والمكتوبة ، والمنطوقة التي تتم بقصد النقد فقط للجمهورية، والحكومة، والجنسية التركية، ومجلس الأمة التركي الكبير، والوزراء، والقوى الأمنية، ودار القضاء.

–دعم إمكانية النشر بلغات ولهجات مختلفة يستعملها المواطنون الأتراك بشكل تقليدي في حياتهم اليومية.

– أُضيف إلى أحكام قانون مؤسسات التعليم الخاص حكماً يكفل افتتاح دورات خاصة من أجل تعليم اللغات، واللهجات المختلفة التي يستعملها المواطنون الأتراك بشكل تقليدي في حياتهم اليومية.

– لم تعد سارية بعض مواد قانون مكافحة الإرهاب، وذلك بقصد توسيع حرية التعبير والفكر.

9–حرية التجمع وتكوين الجمعيات:

حيث تنص **المادة 33** من دستور تركيا على مايلي : "للجميع الحق في تكوين الجمعيات دون إذن مسبق ، وكذلك الحق في الانتماء إلى أي جمعية والانسحاب منها".[2]

[11] جانكيز أقطار ، **مرجع سابق** ، ص . 191.

[2] دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011 ، **مرجع سابق** ، ص . 13.

– تم الاعتراف بحق أي فرد في تأسيس الجمعيات دون الحصول على إذن مسبق.

–توسيع حقوق الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في تأسيس اتحادات وجمعيات طلابية ، وتم إلغاء القيود المتعلقة بتأسيس الموظفين العموميين المنتسبين إلى وظيفة معروفة للجمعيات ، وأصبح من الممكن أيضاً للأشخاص الاعتباريين تأسيس الجمعيات ، وأصبح في حكم القانون إمكانية أن يصبح موظفو الخدمة العامة فيما عدا الاستثناءات أعضاء في الجمعيات.

– تم تسهيل إمكانية دعوة الجمعيات لجميعات أخرى من دول أجنبية لزيارة تركيا، وإرسال أعضائها أنفسهم تلبية لدعوة هذه الجمعيات.

– سيصبح من الممكن للجمعيات استعمال لغة أجنبية في المكاتبات غير الرسمية والعلاقات الخارجية ، وسيصبح من الممكن إرسال بيانات ومنشورات إعلامية دون الحصول على إذن مسبق.

–إمكانية أن تصبح الجمعيات عضواً في مؤسسات خارج الوطن، وتسهيل قيام الجمعيات الأجنبية بفعاليات داخل تركيا.

– تقليل العقوبات الموقعة على الجمعيات، وتحويل عقوبات الحبس المقررة قبل ذلك في بعض الجرائم إلى عقوبات مالية.

– تخفيض مدة حرمان مسئولي الجمعيات التي تقرر إغلاقها من تأسيس جمعيات جديدة من خمس سنوات إلى سنة واحدة من التاريخ المؤكد لقرار الإغلاق.

– أما حرمان الأعضاء الذين تم إخراجهم من أي حزب سياسي، أو تسببوا في إغلاق الأحزاب السياسية بأفعالهم من تأسيس الجمعيات فقد تم إخراجه من القانون.

– أُضيفت فقرة إلى قانون الأحزاب السياسية تتناول قطع الإعانات المالية كّلياً أو جزئياً والتي كانت تحصل عليها الأحزاب السياسية من الدولة بدلاً من إغلاقها الدائم.

– سيطلب الادعاء قبل أن يباشر الدعوى في حق أي حزب سياسي المعلومات والوثائق اللازمة أولاً لمراقبة أنشطة الحزب السياسي موضوع الحديث ، ولكن ما لم تصل تلك الوثائق في خلال ثلاثين يوما يمكن له أن يباشر الدعوى بشكل تلقائي[1].

– لن يكون في مقدور من حكم عليه بالسجن بسبب جرائم الإرهاب أن يكون عضواً في أحد الأحزاب السياسية ، ولكن بينما كانت جرائم الإرهاب في القانون تفصل قبل ذلك واحدة واحدة؛ فقد اكُتفي الآن بذكر عبارة جرائم الإرهاب.

[1] جانكيز أقطار ، **مرجع سابق** ، ص . 192 .

– يتطلب الحصول على أغلبية ثلاثة من خمسة في المحكمة الدستورية لاستصدار قرار بإغلاق الأحزاب في دعاوى إغلاق الأحزاب السياسية المنظورة أمامها.

– سيكون من حق الحزب الاعتراض أمام المحكمة الدستورية ضد إرادة المدعي العام المطالبة بإغلاق الحزب.

10–دور المرأة في الحياة السياسية:

على الرغم من إقرار حق المرأة في المشاركة السياسية بشكل قانوني دستوري إلا أن النظام السياسي التركي الذي حكم تركيا لسنوات طويلة منع المحجبات، الذين يشكلون نسبة **60 %** من المجتمع التركي، من الترشح وكما منع البعض من التصويت في بعض المناطق وأكبر مثال على تعطيل علمية ترشح المحجبات كنواب في البرلمان التركي حادثة طرد **مرود قاوكشي** بتاريخ **2 أيار/ مايو 1999** من جلسة حلف اليمين في البرلمان من قبل رئيس وزراء تركيا في ذلك العهد **بولنت أجاويد** وتم سحب عضويتها وحصانتها البرلمانية بدعوى أنها لم توضح للبرلمان بأنها على حيازة للجنسية الأمريكية.

ولكن يفيد التقرير الخاص **بأوساك** بأنه "على الرغم من العوائق السياسية والاجتماعية والتاريخية التي واجهتها المرأة في موضوع المشاركة السياسية ألا أنه منذ التسعينات إلى يومنا هذا أصبح هناك تطور في موضوع استخدام المرأة لحقها الانتخابي والسياسي ومن أكثر الأمثلة الواضحة على تمتع المرأة بنيل حقوقها السياسية بشكل جيد وإيجابي مقارنة بالعهود السابقة لتاريخ الجمهورية التركية ، تولي **تانسو تشيلر** زعامة حزب **الطريق القويم** ما بين **1993 إلى 2002**.

بعد تولي حزب **العدالة والتنمية** استفادة المرأة من حقها في التصويت بشكل كامل ودون أي حواجز أو موانع، وأيضًا دخول **4** نائبات محجبات عن حزب العدالة والتنمية بتاريخ **31 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013** بعد كان أمرًا مستحيلًا وأيضًا دخول **21** نائبة للبرلمان من كافة الأحزاب البرلمانية بعد إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة بتاريخ **7 حزيران/ يونيو 2015** وهذا عدد أكبر عدد للنائبات التركيات داخل البرلمان منذ تأسيس الجمهورية التركية[1].

[1] جلال سلمي ، "دور المرأة في الحياة السياسية" ،(تم تصفح الموقع يوم :2016/09/10)
http://www.turkpress.co/node/12274

هذا وقد أعلن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في **30 سبتمبر/أيلول 2013** إطلاق حزمة الإصلاحات الديمقراطية التي أعدتها الحكومة في سياق مسيرة ديمقراطية تمتد على مدى **11** عامًا، وشملت مجالات متعددة منها ما يتعلق بالحياة السياسية والحزبية والانتخابات، ومنها ما يتعلق بالحريات العامة والحقوق خاصة ما يرتبط بالأقليات طرُحت للمرة الأولى منذ إنشاء دولة تركيا الحديثة.

ولعل أبرز ما تضمنته حزمة الإصلاحات هذه ما يلي:

أ-على مستوى النظام الانتخابي والحياة الحزبية في تركيا:

- طرح موضوع النظام الحالي الذي يشترط حصول الأحزاب السياسية على **10** % من أصوات الناخبين، كحد أدنى للدخول إلى البرلمان، للنقاش بحيث يتم إبقاؤه أو تخفيض النسبة إلى **5** % أو إلغاء النسبة كلياً.

-توسيع نطاق المساعدات المالية المقدمة من الدولة للأحزاب السياسية.

- إفساح المجال أمام تطبيق مبدأ الرئيس المناوب في الأحزاب السياسية، شرط وجود مادة تتعلق بالموضوع في النظام الداخلي للحزب وألا يتجاوز العدد اثنين.

- السماح باستخدام لغات ولهجات متعددة في إطار الدعاية الانتخابية غير اللغة التركية.

ب -على مستوى الحقوق والحريات:

- السماح بالتعليم بلغات ولهجات غير تركية في المدارس الخاصة.

- إلغاء العهد الذي يردده طلاب المدارس الابتدائية ،والذي يتضمن إعلاءً للعنصر التركي دون غيره.

- إلغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام، باستثناء القضاء- القضاة والمدعين- الجيش، الشرطة.

- تشديد عقوبة جريمة التمييز والكراهية ورفعها من سنة سجن واحدة إلى ثلاث سنوات.

- رفع عقوبة من يتدخلون بحياة الآخرين فيما يتعلق بالمعتقدات والقناعات عن طريق الجبر أو التهديد، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.

–السماح باستخدام الأحرف المفتاحية **(X, Q, W)** وهي من الأحرف الأساسية في اللغة، والتي كانت محظورة في اللغة الكردية[1].

–السماح باستعادة القرى أسماءها القديمة التي كانت تطُلق عليها بغير اللغة التركية قبل انقلاب عام **1980**.

– إعادة أراضي دير" **مور غابرييل** "السرياني إلى أوقاف الدير.

– تأسيس معهد اللغة والثقافة للغجر.

أما الإصلاحات التي مست المؤسسات فنجملها فيمايلي:

1–الدستور:

بعد الموافقة على حزمة الإصلاحات الدستورية عن طريق الاستفتاء العام في **سبتمبر 2010** م بدأت الحكومة جهودها من أجل تطبيق تلك الحزمة من الإصلاحات ، وأُعطيت الأولوية للإصلاحات الموجهة للتنفيذ في القضاء ، وذلك عن طريق قبول عدد من القوانين بشأن المجلس الأعلى للقضاة ووكلاء النيابة ، والمحكمة الدستورية في **ديسمبر 2010 م ومارس 2011 م** على الترتيب ، وهذه القوانين قد عالجت الانتقادات الموجهة لنظام القضاء السابق، ولكثير من الأولويات التي احتلت مكانًا في وثيقة شراكة الانضمام ، وفي هذه العملية اسُتشيرت لجنة البندقية التابعة للمجلس الأوروبي.

واعتباراً من الاستفتاء الدستوري الذي تم في **سبتمبر 2010** م والانتخابات التي أُجريت في شهر **يونيو 2011** م طُرحت مسألة اتفاق الرأي بشأن الحاجة الماسة إلى دستور جديد ليحل محل دستور عام **1982** م الذي صدر عقب الانقلاب العسكري عام **1980** م.

ركزت تعديلات **أيلول / سبتمبر 2010** ، على مواد تخص الاصلاح السياسي وتطور العلاقات المدنية – العسكرية والدمقرطة والعلاقات الإثنية والحريات...إلخ.[2]

وقد وعد الحزب الحاكم بأن ذلك سيتم بعملية ديمقراطية تشاورية عن طريق أوسع استشارة ممكنة ، وقد تشاور رئيس المجلس مع الفقهاء الدستوريين بشأن عملية إعداد دستور جديد وقبوله ، فضلاً عن ذلك وافق على افتتاح موقع على شبكة الإنترنت ليكون بمثابة منتدى يشارك فيه الرأي العام بإضافاته

[1] علي حيسن باكير ، **حزمة الاصلاحات الديمقراطية في تركيا : التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية** (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2013) ، ص ص . 2 – 3 .

[2] عقيل سعيد محفوض ، **السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية – التغيير)** ، ط1(بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012) ، ص . 77.

، وبدأت عملية الترشح للجنة التفاهم التي تشكلت من أجل الإعداد لمسودة الدستور الجديد من ثلاثة أعضاء من كل حزب من الأحزاب الأربعة الموجودة في البرلمان ، وكان يجب اتخاذ خطوات إضافية لإعطاء مزيد من الثقة في عملية الإعداد، وذلك عن طريق إشراك جميع الأحزاب السياسية ، والمجتمع المدني[1] .

2-البرلمان:

اجتمع مجلس الأمة التركي الكبير **(TBMM)** لأول مرة في مطلع **يوليو 2011** م وانتخب **جميل تشيتشك** مساعد رئيس الوزراء السابق ليصبح بذلك الرئيس الخامس والعشرون للمجلس ، وقد انتخب **جميل تشيتشك** في المرحلة الثالثة بـ **322** صوًتا ، ومع انتخابات مجلس الأمة التشريعية التي أُجريت في **12 يونيو** حدث تغير كبير في مجلس الأمة حيث بلغ عدد من انُتخبوا للمرة الأولى **349** عضواً من أعضاء المجلس بنسبة بلغت **64 %** من إجمالي أعضاء المجلس ، وقد استمرت وضعية ومكانة حزب **العدالة والتنمية** الموجود في السلطة بتأييد شعبي وصل إلى **49,1 %** ، يشاركه في صدارة الأحزاب حزب الشعب الجمهوري بنسبة **25,9 %** ، وحزب الحركة القومي بنسبة **13 %** واستطاع المرشحون المستقلون بدعم حزب السلام والديمقراطية الحصول على نسبة **6,7 %** من الأصوات ، وحصل حزب العدالة والتنمية على **326** مقعداً في البرلمان، وهذا العدد يقل بأربعة مقاعد عن أغلبية الثلثين التي تكفل له تقديم التعديلات الدستورية للاستفتاء دون دعم من أي حزب آخر ، وحصل حزب الشعب الجمهوري

على **135** مقعداً ، وحزب الحركة القومي على **53** مقعداً ، وحزب السلام والديمقراطية على **36** مقعدا، وارتفع عدد أعضاء المجلس من النساء من **48** عضواً إلى **78** عضواً[2].

والعدد الأكبر من نائبات البرلمان يخص **حزب العدالة التنمية 45** نائبة، يليه حزب الشعب الجمهوري **19** نائبة ، والتحالف بقيادة حزب السلام والديمقراطية **11** نائبة ، وأخيراً حزب الحركة القومي ثلاث نائبات.

[1] التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الإصلاحات السياسية لعام 2011 ، الصادر عن المفوضية الأوروبية ، في ناظم تورال (محرراً) ، **مرجع سابق** ، ص ص . 202 - 203 .

[2] التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الإصلاحات السياسية لعام 2011 ، **مرجع سابق**، ص . 204 .

وقد أُجريت الانتخابات في جو سلمي هادئ بشكل عام ، ولأول مرة تمكنت الأحزاب السياسية والمرشحون من شراء فترات إعلانية للدعاية السياسية ، وفي مارس **2011** م قررت اللجنة العليا للانتخابات أن استعمال اللغة التركية هو الأساس في إعلانات الأحزاب السياسية والمرشحين، وإلى جانب هذا يجوز استعمال لغات أخرى من ضمنها اللغة الكردية ، وفي إبريل عام **2010** م تم عن طريق التعديل الذي أُجري على القانون الخاص بالأحكام الأساسية للانتخابات وسجلات الناخبين إلغاء المنع المتعلق باستعمال لغة أخرى غير اللغة التركية ، وهكذا سمح بتقديم إعلانات مكتوبة وشفهية بلغات أخرى غير اللغة التركية طوال الحملات الانتخابية.

ولم يتم إجراء أي تعديل في نظام الانتخابات، واستمر وجود الحد الأدنى للتمثيل في البرلمان والذي يبلغ **10%** ، وهو الأعلى بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، رغم مطالبة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بإسقاط هذا الحد الأدنى موضوع الحديث ، وقد برزت هذه المسألة في أثناء الحملة الانتخابية.

وفيما يتعلق بعمل البرلمان فقد أصدر مجلس الأمة التركي الكبير قوانين كثيرة للغاية في العام التشريعي الأخير السابق على بداية **إبريل 2011** م الذي تبدأ فيه العطلة البرلمانية ، وقد شملت بعض من هذه القوانين مجالات تتعلق بمعايير **كوبنهاجن** السياسية ، وكان من بينها تنفيذ التشريعات التي تم قبولها عقب التعديلات الدستورية في **2010** م، وقوانين خاصة بإعادة هيكلة محاكم الاستئناف بهدف تقليل الدعاوى والقضايا المتراكمة، وقانون هيئة الرقابة المالية.

وقد قُبل قانون الرقابة المالية في **ديسمبر 2010** م، وهذا القانون يعطي لهيئة الرقابة المالية صلاحية الرقابة والتفتيش على النفقات العامة باسم مجلس الأمة التركي الكبير، وهكذا تمت تقوية رقابة البرلمان.

وتتناول الخطة الاستراتيجية لمجلس الأمة التركي الكبير قضايا رئيسية إدارية ومؤسساتية، ولكن الاستقطاب بين الحكومة والمعارضة قد منع جهود الإصلاح السياسي التي تتم في مجلس الأمة التركي الكبير خاصة، وجعل من الصعب تحميله مسئولية التنفيذ في موضوعات سياسية .وحتى الآن لا تكفي قدرة مجلس الأمة التركي الكبير في موضوعات تنفيذية مثل متابعة الأداء والرقابة الخارجية ، ويحتاج الأمر إلى تعاون وحوار أكثر بين مجلس الأمة التركي الكبير وهيئة الرقابة المالية ، ولم يسجل مجلس الأمة التركي الكبير أي تقدم في ناحية تحسين اللائحة الداخلية.[1]

[1] التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الاصلاحات السياسية لعام 2011 ، **مرجع سابق**، ص . 206 .

3-رئيس الجمهورية:

استمر رئيس الجمهورية في أداء دور الموّفق والمصلح في مواجهة الاستقطاب السائد في الدولة ، وتناول رئيس الجمهورية كثيراً من المشاكل الأساسية التي تؤثر على تركيا بالتوضيحات والتدخلات الإيجابية ، وقام في **ديسمبر 2010** م بزيارة إلى **ديار بكر**، وأصبح أول رئيس جهورية يزور بلدية حزب السلام والديمقراطية في العشر سنوات الأخيرة ، وفي إحدى الجلسات تحدث عن المطالب بشأن ثنائية اللغة ، والحكم الذاتي الديمقراطي، وكرر عزمه في موضوع تناول المشكلة الكردية ، واستمر رئيس الجمهورية في لعب دور فعال ونشط في السياسة الخارجية.

4-الحكومة:

بعد الانتخابات وفي **6 يونيو 2011** م صدق رئيس الجمهورية على الحكومة الحادية والستين للجمهورية التركية ، وأصدرت الحكومة قراراً بتأسيس وزارة الاتحاد الأوروبي ، ولأول مرة تم تعيين وزيراً للاتحاد الأوربي ، وبهذا التنظيم الجديد أسندت لوزير الاتحاد الأوربي مهمة القيام بمباحثات الانضمام بصفته رئيس المفاوضين ، ورئيس هيئة التفاوض.

أما ما يتعلق بعمل الحكومة والحكم المحلي فقد بدأت الحكومة تطبيق خطة عملية بهدف تنفيذ تعديلات دستور **2010** م ، وُقدمت للبرلمان مشاريع القوانين المتعلقة بإعادة هيكلة محكمة الاستئناف، ومجلس شورى الدولة، والمحكمة الدستورية، مع مشاريع قوانين ديوان الرقابة المالية، واللجنة العليا

للإذاعة والتليفزيون، والخدمة العسكرية، اللجنة العليا للقضاة والمدعيين العموميين.

وفي موضوع تحويل الصلاحية إلى الإدارات المحلية لم يتم إحراز تقدم وخاصة ما يتعلق بنقل المصادر المالية إلى الإدارات المحلية ، ولهذا السبب فالبلديات في أمس الحاجة إلى الواردات التي تخصص لها من قبل الإدارة المركزية ، كما لم تخطو الحكومة أية خطوة في موضوع تطبيق توصيات مجلس الإدارات المحلية والإقليمية التابع للمجلس الأوربي لعام **2007** م، والخاصة بإجراء إصلاحات تعطي الصلاحية لاتخاذ قرارات" سياسية "دون خوف مثل :استعمال لغات أخرى غير اللغة التركية في الخدمة العامة، أو بدء التحقيقات القضائية ضد رؤساء البلدية في قانون البلديات، وضد مجالس البلدية نفسها.[1]

[1] التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الاصلاحات السياسية لعام 2011 ، **مرجع سابق**، ص ص. 207 - 209 .

والخلاصة أن الحكومة قد أعطت أولوية لتطبيق التعديلات الدستورية **2010**م ، وقبل الانتخابات سجلت تقدمًا في مجال القضاء خاصة ، وسوف تحمل الجهود والمساعي الدستورية الجديدة المتضمنة نقل الصلاحيات بشكل كاف إلى الإدارات المحلية أجندة الإصلاح إلى مكانة ووضع أكثر تقدماً.

5-إصلاح نظام القضاء:

في مجال إصلاح القضاء تم تسجيل تقدم خاصة مع بدء تطبيق التعديلات الدستورية عام 2010 م، وفيما يتعلق باستقلال القضاء فقد تم قبول مجلس القضاة والمدعين العموميين الأعلى في **ديسمبر عام 2010** م ، واستشارت الحكومة لجنة البندقية في المجلس الأوروبي، وهذا القانون مع التعديلات الدستورية التي قبلت في استفتاء **سبتمبر 2010** م قد شكلا مجلساً أعلى للقضاة والمدعين العموميين تعد نسبة تمثيل القضاء فيه أغلبية بشكل عام .

وتم تقليل صلاحية وزارة العدل في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العموميين ، واستمر وجود وزارة العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العموميين ومستشار الوزارة كأعضاء طبيعيين ، ولكن نتيجة زيادة عدد أعضاء المجلس فإن العدد الإجمالي للوزارة سيكون من الآن فصاعداً أقل من **10 %** ولم يتم ضم وزارة العدل إلى اجتماعات اللجنة العامة المتعلقة بالنظام، مثلما لم تشارك الوزارة في الدوائر الثلاث التي تقوم على تنفيذ مساعي تلك اللجنة ، ومن الآن فصاعداً لم يعد هناك احتمال لأن تعطل

الوزارة ومستشارها عملية اتخاذ اللجنة لقراراتها في حال عدم انضمامهم للجنة ، وقبل ذلك كانوا يمتلكون قوة مانعة للقرارات كانت تستعمل بالفعل عن طريق عدم مشاركتهم في الاجتماعات.

وانتقلت لجنة التفتيش التي كانت تحتل مكانها في بنية وزارة العدل قبل ذلك إلى المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العموميين ، وأصبح من الممكن نشر نسخ من قرارات اللجنة مع إخفاء الأسماء على موقع اللجنة الرسمي على الإنترنت ، وهذا الوضع يزيد من الضمانات والمتابعة القانونية في موضوع الإدارة بما يناسب ويوافق القواعد القضائية .ويسمح من الآن بالتماس الطرق القانونية المؤثرة، وسلوك طرق القضاء ضد قرارات الفصل من الوظيفة ، وقد عقدت اللجنة المنتخبة حديًثا اجتماعات مع القضاة والمدعين العموميين لجمع المعلومات ومناقشة اقتراحات الإصلاح[1].

أما ما يتعلق بالحيادية فقد تم في **مارس 2011** م قبول القانون الخاص بتأسيس المحاكم الدستورية وأصول المحاكمة ، وتم توسيع صلاحيات المحكمة الدستورية عن طريق إحداث قاعدة

[1] التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الاصلاحات السياسية لعام 2011 ، **مرجع سابق**، ص ص . 217 - 219 .

لتقديم الطلبات والالتماسات الفردية ، وفي هذا الإطار فإن كل فرد لديه دعوى وإدعاء بأن السلطات العامة قد أخلت بأي من الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور، يكون لديه الحق في التقدم إلى المحكمة الدستورية، بشرط أن يكون قد استنفد كل طرق التعاطي الطبيعة ، وهذا النوع من الطلبات والالتماسات الفردية يقوي حق كل فرد في التقاضي أمام محكمة مستقلة غير منحازة، وهذه إحدى الضمانات التي كفلها الدستور.

والخلاصة أن مجال القضاء قد أحرز تقدماً ويعد قبول قوانين واللوائح الخاصة بالمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العموميين، والمحكمة الدستورية من قبيل التطورات التي تم تسجيلها في موضوع استقلال القضاء وحياديته.

6-المؤسسة العسكرية:

تُعد التنظيمات المتعلقة بمجلس الأمن القومي هي أهم التعديلات التي طالت دور المؤسسة العسكرية في السياسة وهي:

- إعادة تعريف مهام مجلس الأمن القومي.
- يوقِّع السكرتير العام لمجلس الأمن القومي على قرار مجلس الوزراء بتكليف من رئيس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية.
-يجتمع مجلس الأمن القومي مرة كل شهرين بتكليف من رئيس الوزراء أو بدعوى مباشرة من رئيس الجمهورية.
- إنهاء تواجد ممثل رئاسة الأركان العامة في المجلس الأعلى للجامعات[1].

وعلى إثر هذه الجملة من الإصلاحات التي مست معظم الجوانب الحياتية للمواطن التركي ، بالإضافة إلى الإصلاحات التي مست الجوانب المؤسساتية ، اكتسبت حكومة العدالة والتنمية المزيد من الشرعية الشعبية ، والتي كان لها أثر واضح من خلال الدعم الذي تلقته الأخيرة أثناء المحاولة الإنقلابية الفاشلة.

الفرع الثاني : أحداث محاولة الانقلاب 15 جويلية 2016.

1-مسار المحاولة الإنقلابية:

بعد العاشرة بقليل، بتوقيت تركيا الصيفي، التاسعة بتوقيت **غرينتش** من مساء يوم الجمعة ، **15 يوليو/تموز**، بدأت وحدات من قوات **الجيش والجندرمة** بالتحرك خارج معسكراتها في عدة مدن تركية،

[1] جانكيز أقطار ، **مرجع سابق** ، ص .194 .

سيما إسطنبول والعاصمة أنقرة ، خلال ما يقارب الساعة، كانت هذه الوحدات تهاجم مقر هيئة الإذاعة والتلفزة الرسمية في أنقرة وإسطنبول، وتقطع الطريق بين جانبي إسطنبول الآسيوي والأوروبي على جسري الفاتح والبوسفور، إضافة إلى عدة طرق وميادين رئيسة في إسطنبول، وتحتل مدخل مطار **أتاتورك** في إسطنبول، أكبر مطارات تركيا، وتهاجم القيادة العامة للجيش ومقر قيادة **الجندرمة** في أنقرة ، هاجم الانقلابيون كذلك مقر قيادة الاستخبارات، بقوة برية وبطائرات مروحية مقاتلة ، وفي الوقت نفسه كانت طائرات أخرى مؤيدة للانقلابيين، تقصف البناية الرئيسة للبرلمان التركي[1].

نجح الانقلابيون في القبض على قائد أركان الجيش ونائبه، وقائد القوات البرية، وقائد قوات **الجندرمة**، وقائد القوات البحرية، وقائد القوات الجوية .وما إن حددوا مكان وجود رئيس الجمهورية في فندق على ساحل **ميرمراس** بجنوب غربي البلاد، حتى أمروا بقصف الفندق، وأرسلوا قوة محمولة جوًا للقبض على رئيس الجمهورية ، ولكن الرئيس، الذي كان قد غادر إلى المطار، متوجهًا إلى إسطنبول، نجا بفارق أقل من نصف الساعة ، كما لم يستطع الانقلابيون القبض على قائد الجيش الأول(الذي يتخذ من ثكنات السليمية في إسطنبول مقرًا لقيادته) ، الذي يبدو أنه كان أيضًا هدفًا رئيسًا للانقلاب ولم يكن متواجدًا حينها في مقر قيادته.

بمجرد السيطرة على المقر الرئيس لهيئة الإذاعة والتلفزة، أجبر الانقلابيون إحدى المذيعات على قراءة بيانهم الأول، الذي حمل اتهامات للحكم الديمقراطي بتقويض الديمقراطية والعلمانية في تركيا، وأعلن سيطرة الجيش على البلاد وتشكيل كيان باسم" **مجلس السلم الوطني** "لإدارة شؤون الحكم ، كما أعلن عن منع التجول في كافة أنحاء البلاد ، ووعد بوضع دستور جديد في أقرب فرصة.

أوحى البيان، الذي وُزِّع أيضًا من خلال الرابط الإلكتروني لقيادة الأركان، أن الحركة العسكرية هي حركة الجيش كله ، بذلك لم يعد هناك ثمة شك في أن تركيا تتعرض لانقلاب عسكري.

ولكن، وخلال ما لا يزيد عن ساعات أربع، كانت المؤشرات تتزايد بسرعة بالغة على أن الانقلاب يفشل.

في بيان رئيس الحكومة المبكِّر ضد الانقلاب، أول تصريح حكومي رسمي، وصف **بن علي يلدريم**، أن ما يحدث هو تمرد من فئة صغيرة ضد الشرعية الديمقراطية وقيادة الجيش وحكم الشعب، الحقيقة أن هذه كانت محاولة انقلابية واسعة النطاق، وأن حجمها يوحي بأنها ما كان لها أن تفشل.

[1] "تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي وديناميات وتداعياته " (مركز الجزيرة للدراسات ، 20 يوليو / تموز 2016) ، ص . 3 . (تم تصفح الموقع يوم: 2016/11/20) Studies.aljazeera.net/ar/mediastudies

ضمَّت الشبكة الانقلابية عشرات من الجنرالات والعقداء، بمن في ذلك قائداً الجيش الثاني والثالث، وقائد حامية **مالاطيا**، وقائد جيش حوض بحر إيجه، وقائد الاستخبارات العسكرية، وقائدا لوائين **كوماندوز**، وقائد مشاة البحرية، وعدد من ضباط هيئة الأركان، وقادة مجموعة مدرعة، واحدة على الأقل من الجيش الأول، وعدد من قادة القوات البحرية، وعدد من قادة قوات **الجندرمة**، وعدد غير محدد بعد من قادة القوات الجوية وطياريها، ومن ضباط الكليات العسكرية والجوية ، وهناك أدلة مبكرة على أن قائد القوات الجوية السابق، الجنرال **آكن أوزتورك**، الذي انتهت فترة خدمته في العام الماضي فقط، كان الشخصية الرئيسة في المحاولة الانقلابية[1].

تَحَكَّم الانقلابيون، بصورة كاملة، بقاعدة **أكنجي** الجوية قرب أنقرة ، التي اتخذوها مقرًا قيادياً لمحاولتهم الانقلابية، إضافة إلى قاعدتي **ديار بكر وبيليكسير** الجوية ، كما استخدموا قاعدة **قونية** الثالثة، وتواجدوا في قاعدة **ملاطيا** الجوية ، وضمت الشبكة الانقلابية، أيضًا، عددًا محدودًا من مسؤولي الشرطة، وقائد حرس السواحل[2].

والواضح أن الشبكة العسكرية خلف الانقلاب اخترقت كافة أسلحة القوات المسلحة التركية، البرية والبحرية والجوية، وأنها انتشرت في مختلف أنحاء البلاد :الشمال والجنوب، الشرق والغرب، والأناضول وأوروبا ، عشرات من الجنرالات الانقلابيين بين رتبتي العميد واللواء ، كما أن أحد الجنرالات الانقلابيين حمل رتبة الفريق، ولم يفصله عن رئيس الأركان إلا فارق الأقدمية.

هذه شبكة بدأت في التشكُّل منذ سنوات وليس منذ شهور، وربما منذ بدأ الصدام بين حكومة **العدالة والتنمية** وجماعة **فتح الله غولن** في **2012** وتشير مصادر متداولة إلى أن قطاعًا واسعًا من الضباط الانقلابيين ينتمي لجماعة **فتح الله غولن** ، ولكن ليس كلهم بالضرورة ، بمعنى أن الكتلة المركزية للمحاولة الانقلابية كانت من أنصار **فتح الله غولن**، ولكن الشبكة الانقلابية العسكرية ضمَّت آخرين، سيما من الضباط الكبار المعارضين للحكم الديمقراطي ، ويرجح أن أنصار **غولن** من العسكريين هم الوحيدون القادرون على تخطيط وتنفيذ مثل هذه العملية، سيما بعد أن أصاب الضعف الكتلة العسكرية ، الأتاتوركية في القضايا ضد مجموعات عسكرية تآمرية في**2008** ، الحقيقة أن مجلس الشورى العسكري كان مقرَّرًا أن يجتمع في لقائه نصف السنوي الدوري في بداية **أغسطس/آب**، وكان على جدول أعماله قرارات بإحالة مئات من الضباط المشتَبَه بولائهم لجماعة **غولن** إلى التقاعد ،

[1] "تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي وديناميات وتداعياته " ، **مرجع سابق** ، ص . 4 .
[2] "تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي وديناميات وتداعياته" ، **مرجع سابق** ، ص . 4 .

ويُعتقد بأن قرار الانقلابيين التحرك جاء لأنهم أدركوا أن عددًا ملموسًا منهم كان سيخرج من الجيش بقرارات وشيكة للشورى العسكرية، ولكن الحقيقة أيضًا، أن جهة في الحكومة والدولة لم تكن على علم مسبق بوجود هذه الشبكة الانقلابية الهائلة.

2-أسباب فشل المحاولة الإنقلابية:[1]

ثمة عدد من الأخطاء التي ارتكبها الانقلابيون، وعدد من العوامل، التي اجتمعت معًا، خلال ساعات قليلة بين الحادية عشرة مساء **15 يوليو/تموز** والثالثة صباح **16 يوليو/تموز**، عملت على إفشال المحاولة الانقلابية ، وانطلاق عملية كبرى ومستمرة لمطاردتهم، وتطهير القوات المسلحة ودوائر الدولة الأخرى.

من الجانب الانقلابي، يبدو أن الانقلابيين خطَّطوا أصلًا لأن تبدأ عمليتهم في الثالثة صباح **16 يوليو/تموز**، ولكن إدراك ضباط الانقلاب في مقر قيادة الجيش، منذ الخامسة بعد ظهر يوم **15 يوليو/تموز**، أن جهاز الاستخبارات عرف بالمحاولة ، دفع الانقلابيين إلى تنفيذ عمليتهم قبل الموعد المقرر بعدَّة ساعات ، تسبَّب هذا الإسراع وبصورة جزئية ربما في فقدان قدر من القدرة التنسيقية بين مختلف الدوائر الانقلابية ، ولأن الانقلاب وقع ولم يكن المواطنون الأتراك خلدوا للنوم بعد، فقد توفرت فرصة أكبر على حشد الجموع الشعبية خلف الحكومة.

أخطأ الانقلابيون، إضافة إلى ذلك، عندما لم يعملوا بصورة مسبقة على كسب تأييد أيٍّ من الدوائر السياسية، أو المؤسسات الإعلامية الكبرى، وربما كان هذا الخلل مرتبطًا باعتقادهم أن مثل هذه الجهود ما كان لها أن تحقق نتائج مثمرة، وأنها كان يمكن أن تتسبب في كشف مبكر للمحاولة.

وأخطأ الانقلابيون بصورة بالغة عندما قرروا قصف البرلمان التركي، الذي لم يسبق أن تعرض للقصف ولا حتى عندما احتل البريطانيون إسطنبول بعد هزيمة الحرب العالمية الأولى، وأثار قصف البرلمان مشاعر كافة قطاعات الشعب، وعزَّز من معارضة الانقلابيين والعزم الشعبي على مواجهتهم.

من جهة أخرى، كان للعوامل التالية دور كبير ومباشر في فشل المحاولة[2]:

أولاً :علم جهاز الاستخبارات التركية(**ميت**)، بأن ثمة من يخطط لتحرك عسكري ضد الحكومة منذ الرابعة مساءًا على الأرجح، وقد سارع رئيس الجهاز **حاقان فيدان**، إلى الاجتماع برئيس الأركان وتحذيره، فقام الأخير بإصدار تعميم لمنع أي تحرك في الجيش خارج الثكنات، احتياطًا على الأقل،

[1] **المكان نفسه.**

[2] "تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي وديناميات وتداعياته" ، **مرجع سابق** ، ص . 5 .

وبدون أن يقدِّر بالضرورة حجم المخطط الانقلابي، ويشير اطمئنان رئيس الأركان إلى وضعه شخصياً إلى أنه ظنَّ ربما، أن التحرك العسكري الانقلابي سيجري خارج أنقرة وليس داخلها.

مباشرة بعد مغادرة **فيدان** مقر قيادة الجيش، أدرك الانقلابيون، الذين تواجدوا بصورة فعَّالة في مقر قيادة القوات المسلحة، أن مخططهم قد كشف، وسارعوا إلى القبض على قائد الأركان ونائبه، كما دعوا قائد القوات البرية إلى لقاء كاذب مع قائد الأركان ، وبمجرد وصوله قبضوا عليه هو الآخر، وقرروا أن يبدؤوا تحركهم العلني للسيطرة على الأهداف المحددة مسبقًا للمحاولة الانقلابية بصورة مبكرة.

كما أُلقي القبض على قائد القوات الجوية ومساعده وعدد من قادة أركان القوات الجوية المعارضين لهم، كما أعطيت تعليمات بالقبض قائد القوات البحرية واحتجازه.

في الثامنة والنصف، أدرك مدير الاستخبارات أن قائد الأركان قد احتُجز وأن الانقلابيين ماضون في مخططهم ، وأبلغ الرئيس **أردوغان** بأن ثمة عملًا انقلابياً وشيكًا، وطالبه بتغيير مكانه والظهور لطمأنة الشعب، وأكَّد له أن جهازه وكافة دوائر الدولة المؤيدة للشرعية ستقاوم الانقلاب.

عندما بدأ التحرك الانقلابي قبل الحادية عشرة بقليل، وتحرك الانقلابيون للسيطرة على مقر قيادة الاستخبارات، أصدر **فيدان** أوامره لأعضاء جهازه بمقاومة المهاجمين إلى آخر رجل فيهم، ويمكن القول :إن الفشل في السيطرة على مقر الاستخبارات في أنقرة ، كان الفشل الأول للمحاولة الانقلابية ، سيما أن قتل رئيس الجمهورية وقتل رئيس الاستخبارات، احتلَّ مرتبة أولى في أولويات الانقلابيين، خلال المرحلة التالية لعب الجهاز دورًا رئيسًا في مطاردة الانقلابيين وملاحقة الشبكة المؤيدة لهم في أجهزة الدولة، بعد أن دارت الدورة عليهم في ساعات فجر **16 يوليو/تموز**[1].

ثانيًا :أظهر رئيس الجمهورية شجاعة في مواجهة الانقلابيين، واستُقبِل موقفه وشجاعته بالتفاف شعبي كبير واستجابة شعبية، تجلَّت في استماتة المدافعين عن الشرعية في أكثر من مكان، تحدث **أردوغان** عبر تليفون محمول إلى محطة **سي إن إن** التركية من الفندق الذي كان يقضي فيه إجازته السنوية، بعد اتضاح حقيقة المحاولة الانقلابية بقليل، مؤكدًا على أن الحكومة والرئيس سيواجهان التمرد العسكري، داعيًا الشعب، في خطوة حاسمة، للخروج إلى الشوارع والميادين والمواقع المحتلة من الانقلابيين، وإلى مطار إسطنبول بصورة خاصة لطرد الانقلابيين ، وسارع **أردوغان** بعد حديثة لمحطة **سي إن إن ترك** إلى مغادرة فندقه إلى المطار، حيث وفرت له شركة الطيران التركية ثلاث طائرات

[1] تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي وديناميات وتداعياته" ، **مرجع سابق** ، ص . 5 .

مدنية، غادرت سوياً إلى مطار **أتاتورك** بإسطنبول ، وقد ساعد في تضليل الانقلابيين أن **أردوغان** لم يستخدم طائرته الخاصة، وأن الانقلابيين لم يتيقنوا من وجوده في أيٍّ من الطائرات المدنية الثلاث.

خلال دقائق من توجيه **أردوغان** نداءه للشعب، كان مئات الآلاف في إسطنبول، وفي أنقرة، وكافة المدن التركية الرئيسة الأخرى، يخرجون إلى الشوارع والميادين ، وقد جرت مواجهات دامية بالفعل بين جموع الشعب والانقلابيين على جسر **البوسفور**، وفي عدَّة مواقع **بالعاصمة أنقرة** ، كما هاجمت جموع الشعب عددًا من الثكنات العسكرية في مختلف أنحاء البلاد، ووضع المواطنون الأتراك سياراتهم أمام بوابات الثكنات، لمنع العربات العسكرية من مغادرتها ، وفي مناطق أخرى، كما في **ملاطيا**، منعت الجموع الشعبية طائرات محملة بالذخيرة من الطيران من المطار العسكري لقصف أهداف في أنقرة، عبر إغلاق مدرجات المطار بالسيارات الثقيلة[1].

نجحت الجموع الشعبية في دحر القوات الانقلابية في أكثر من مكان، بما في ذلك مؤسسة الإذاعة والتلفزة الرسمية، بمساعدة ملموسة من رجال الأمن والشرطة ، وكان النجاح الأهم في تطهير مطار **أتاتورك** من القوات الانقلابية مما سمح لطائرة **أردوغان** بالهبوط بأمان في إسطنبول، ومن ثم ظهوره الحاسم وسط الجماهير، وبدء التحول في ميزان القوة لصالح الشعب والشرعية، أولًا في إسطنبول، التي برزت باعتبارها مسرح الانقلاب الرئيس.

ثالثًا :لم تقل شجاعة رئيس الحكومة وأعضاء حكومته وأعضاء البرلمان المتواجدين في أنقرة عن شجاعة الرئيس، كان رئيس الحكومة أول من شجب المحاولة الانقلابية، وأول من أعلن عدم شرعيتها، عسكرياً وسياسياً ، وأول من أخبر الشعب بأن حكومته تقوم بعملها وأنها عازمة على مواجهة الانقلابيين وعقابهم .

وكذلك فعل العديد من الوزراء، سيما وزراء الداخلية والعدل والخارجية والشؤون الأوروبية ، وقد تجمع البرلمانيون، ورئيس البرلمان، المتواجدون في العاصمة أنقرة في البداية في قاعة البرلمان الرئيسة، وما إن بدأت طائرات الانقلابيين قصف البرلمان، حتى توجه البرلمانيون إلى قاعة أكثر أمنًا، وأصدروا بيانًا أكدوا فيه على الشرعية الانتخابية والدستورية ومعارضة المحاولة الانقلابية ، وليس ثمة دليل على أن وزيرًا واحدًا أو برلمانياً واحدًا أظهر تأييدًا للانقلابيين أو كان على صلة بهم.

رابعًا :لم تظهر إرادة شعبية موحَّدة ضد المحاولة الانقلابية وحسب، بل اتضح وبصورة مبكرة أن ليس ثمة قوة سياسية أو منظمة عمل مدني تؤيد الانقلابيين، بل إن قادة **الحزبين القومي والشعب**

[1] "تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي وديناميات وتداعياته" ، **مرجع سابق** ، ص . 6 .

الجمهوري اتَّصلا برئيس الحكومة، مؤكدين على معارضة الانقلاب وتأييد الحكومة ، كما سارعت كافة محطات التلفزة الخاصة، المؤيدة للحكومة والمعارضة لها، ربما بعد تردد قصير، إلى معارضة التحرك الانقلابي، وإلى توفير منصة للرئيس ورئيس الحكومة والوزراء عندما كانت هيئة الإذاعة والتلفزة الرسمية لم تزل تحت سيطرة الانقلابيين[1].

خامسًا :صحيح أن حجم الشبكة الانقلابية العسكرية كان كبيرًا، ولكن الصحيح أيضًا أن الانقلابيين، بالرغم من نجاحهم في احتجاز رئيس الأركان وقائد القوات البرية وقائدي القوات الجوية والبحرية، لم يستطيعوا بالرغم من التهديد بالقتل الحصول على تأييد هؤلاء القادة لهم، معارضة الجنرال **خلوصي اكار**، قائد الأركان، ومعارضة قائد القوات البرية للانقلاب، حرمت الانقلابيين من شرعية تسلسل القيادة والأمر، التي يستند إليها كل تحرك عسكري في الجيش الحديث.

وليس ثمة شك في أن موقف الجنرال **أوميت دوندار**، قائد الجيش الأول أهم فيالق الجيش التركي المعارِض للمحاولة الانقلابية منذ الدقائق الأولى، أسهم إسهامًا رئيسًا في تأزيم وضع الانقلابيين وإخفاقهم في إحكام قبضتهم على القوات المسلحة والبلاد ، أدرك الجنرال **دوندار** منذ الثامنة أن هناك محاولة انقلابية وشيكة ، وسارع إلى الاتصال بالرئيس وتشجيعه على القدوم إلى إسطنبول، دور الجنرال **دوندار** هو الذي دفع رئيس الحكومة، بعد ساعات قليلة على انطلاق المحاولة الانقلابية إلى تعيينه قائمًا بأعمال رئيس الأركان، لسد ثغرة القيادة والأمر، التي نجمت عن احتجاز الانقلابيين للأخير، وبصفته الجديدة أصدر **الجنرال دوندار** أوامره لقاعدة **إسكيشهر الجوية**، المؤيدة للشرعية، بأن تتوجه طائرتان منها لحماية طائرة الرئيس من تهديد طائرات الانقلابيين، عندما كان الرئيس في طريقه إلى إسطنبول.

سادسًا :ظهر بصورة واضحة أن حملة التطهير التي قادها وزير الداخلية **أفغان علاء** منذ **2013** ، نجحت بصورة كبيرة في تطهير وزارة الداخلية وكافة أذرعها الشرطية والأمنية من أنصار جماعة **غولن**، وتغيير ثقافة منتسبيها إلى ثقافة تحترم الشعب والقانون ، منذ لحظات الانقلاب الأولى استجاب معظم قوات الشرطة والأمن لأوامر وزير الداخلية بمواجهة الانقلابيين وتوفير الحماية للشعب، وكان للجنرال **زكايي أبساكالي** قائد القوات الخاصة التابعة للداخلية، دور ملموس في الاشتباك مع

[1] "تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي وديناميات وتداعياته" ، **مرجع سابق** ، ص . 6 .

الانقلابيين في العاصمة **أنقرة** في أكثر من موقع، وفي مطاردتهم واعتقال الكثير منهم في المرحلة الثانية.

ويمكن القول :إن الحكومة التركية، سواء لعدم وضوح مسألة الولاء، أو للخوف من وقوع انقسام مسلح ودموي في الجيش، لم تستعن بأي من قوات الجيش في المواجهة مع الانقلابيين ومطاردتهم، إلا في حالات محدود، مثل الاستعانة بقاعدة **إسكيشهر** الجوية لحماية طائرة الرئيس ولإسقاط إحدى طائرات الانقلابيين، التي شاركت في قصف مقر جهاز الاستخبارات في أنقرة ، فمسؤولية المواجهة والمطاردة وقعت كلياً على كاهل الشعب ورجال الاستخبارات والأمن والشرطة وقوات الداخلية الخاصة.

سابعًا :مارس قادة الانقلاب وضباطه الكذب والخداع على الجنود الذين أُمروا بالمشاركة في العملية الانقلابية ، وأُخبر بعضُ الجنود بأنهم في مناورة عسكرية تجري في المدن، وأخبر آخرون بأنهم سيشاركون في عملية لإنقاذ البلاد، وأن الشعب سيستقبلهم بالورود، في منتصف الليل ومباشرة بعد دعوة الرئيس الشعب للخروج إلى الشوارع، أعطت رئاسة الشؤون الدينية أمرًا إلى كافة المساجد في أنحاء البلاد برفع الآذان في التقاليد التركية–العثمانية، كان الأذان يُرفع أحيانًا في غير وقته بأمر من السلطان لدعوة الناس إلى المشاركة في حملة عسكرية عاجلة ، وقد أصاب رفع الأذان الوحدات الانقلابية المنتشرة في المدن بالارتباك، وكان حافزًا معنوياً على خروج الجموع الشعبية إلى الشوارع والميادين[1].

في النهاية، يبدو أن تركيا تغيرت كثيرًا منذ آخر انقلاب عسكري كبير ناجح في **1980** ، وآخر تدخل عسكري مباشر في الشأن السياسي في **1997** هذا التغيير لم يشمل الشعب وإرادته في رفض الحكم العسكري وحسب، ولكن أيضًا ثقافة قيادة الجيش وثقافة وزارة الداخلية وثقافة الطبقة السياسية ، وكان مدهشًا بالفعل أن تجمعًا شعبي ا واحدًا لم يظهر لتأييد الانقلابيين.

ما تجب رؤيته أن التوسع الهائل في حجم ووزن الطبقة التركية الوسطى في ربع القرن الماضي، والقوة الشعبية الكبيرة لما يُسمى في تركيا بالقاعدة الإسلامية والمحافظة، جعلت من الصعب خداع الشعب بأية دعوى انقلابية، وهذا، ما أخفق الانقلابيون في إدراكه، سواء لطموحاتهم الجامحة، أو لجهلهم وجهل مَن شجَّعهم الفادح.

[1] "تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي وديناميات وتداعياته" ، **مرجع سابق** ، ص . 7 .

الفرع الثالث : دور الإعلام في إفشال المحاولة الإنقلابية.

أبرزت المحاولة الانقلابية الفاشلة، التي قادتها شبكة العسكريين في الجيش التركي ضد نظام الحكم في تركيا، في **15يوليو/تموز 2016**، دورَ وأهميةَ **الإعلام** بوسائله المختلفة في التأثير في مجريات الأحداث وتطوراتها، وفي الرؤى والمواقف والاتجاهات، بل وفي تغيير معادلات الواقع السياسي وتشكيل وبناء واقع جديد، وهو الدور الذي يتعاظم خلال الأزمات بين أطراف وقوى الصراع المختلفة ، وفي الحالة التركية كان **الإعلام** حاضرًا بقوة في مسار المحاولة الانقلابية، إذ عَكَسَ وعيًا وإدراكًا من قِبَل هذه الأطراف بأهميته في تغيير موازين القوى ومعادلات الصراع.

وتوصف العلاقة بين الحكومة التركية ووسائل **الإعلام** بأنها علاقة تعايش، يتخلَّلها الكثير من النقد المتبادل، إذ إن أغلب وسائل **الإعلام** في تركيا غير مُقرَّبة من الحكومة بل من المعارضة أو شركات خاصة ، حيث وفَّر منسوب الحرية والحالة الديمقراطية التي تعيشها تركيا منذ عام **2002** مناخًا ملائمًا لانتشار وسائل **الإعلام** وازدهار حرية الصحافة. [1]

وأثناء المحاولة الانقلابية كان إلى جانب مؤسسات الدولة الحيوية المختلفة التي حاولت شبكة العسكريين السيطرة عليها كمبنى هيئة الأركان، ومقر البرلمان ورئاسة الجمهورية ومراكز القوات الخاصة والاستخبارات، ومحاولة السيطرة على مطار أتاتورك الدولي، كانت **هيئة الإذاعة والتليفزيون** التركية من أوائل المؤسسات التي اقتحمها الانقلابيون وبسطوا سيطرتهم عليها، حيث توجَّهت آليات عسكرية إلى مقرات الشبكة في كل من أنقرة وإسطنبول ، وأجبروا مذيعة **TRT** الإخبارية **تيجان كاراش** ، على تلاوة البيان الانقلابي الذي أعلن فيه الجيش استيلاءه على السلطة في البلاد لحماية الديمقراطية والعلمانية –كما كان شعاره في كل انقلاب– وبالتزامن تم نشر ذات البيان على الموقع الرسمي لرئاسة الأركان، ما أحدث حالة كبيرة من البلبلة والإرباك في الشارع التركي لم يكن لقوة أن تُبَدِّدها أو تحطمها سوى خطاب للقيادة السياسية المدنية.

[1] إسلام حلايقية ، دراسة دور الاعلام وتأثيراته في مسار الانقلاب الفاشل بتركيا ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/11/9) Studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2016/08/160807113634101.html.

وكانت المفاجأة بالنسبة للحكومة التركية ورئيسها **بن علي يلدرم**، أنهما لم يعد باستطاعتهما الاتصال والحديث مع الجمهور الذي اعتادوا على مخاطبته عبر القناة الرسمية ، لذلك لجأ **يلدرم** لبديل إعلامي آخر، وهو قناة **إن تي في NTV** قناة خاصة أقرب إلى الحيادية، وجزء من شركة استثمارية تجارية، وخرج بعد نحو ساعة من بدء المحاولة الانقلابية **(11:30 ليلًا)** بخطاب للجمهور اعترف خلاله بوجود محاولة انقلابية، وتوعَّد شبكة العسكريين المشاركين فيها بعقوبات قاسية، لكنه تعهَّد بالسيطرة على الوضع قريبًا، وقد كان أثر هذه الخطوة كبيرًا على الانقلابيين ، إذ خلطت أوراقهم وسبَّبت لهم ارتباكًا كبيرًا ، لأنها كان تعني فشلهم في عزل القيادة عن الجمهور.[1]

في هذه الأثناء كان سَيْلُ الإشاعات يَرُوجُ في منصَّات **الإعلام الرقمي** وبين الجماهير، إذ تناسلت إشاعات تُشكِّك في سلامة الرئيس **رجب طيب أردوغان**، وأخرى تشير إلى أن مصيره غير معروف، وثالثة تُروِّج لطلبه اللجوء إلى ألمانيا...إلخ ، وهنا أدركت القيادة السياسية التركية أن ثمة حاجة لرسالة إعلامية تُحطِّم تلك الإشاعات وتعيد الثقة للشارع التركي وترفع معنوياته، فجاء خطاب الرئيس **أردوغان** الحاسم رغم قصر مدته ، وذلك في اتصال هاتفي عبر تطبيق **الفيس تايم FaceTime** مع قناة **سي إن إن تورك CNN Türk** المعارضة التي طالما انتقدها وانتقدته ، بعد ساعتين ونصف من بدء المحاولة الانقلابية **(00:26 صباحًا)**.

وقد أحدث هذا الخطاب حالة ارتباك أكبر بكثير من تلك التي أثارها خطاب **يلدرم** في صفوف شبكة الانقلاب، بل رأى البعض أن رسالة الخطاب كان لها دور مفصلي في إحباط الانقلاب ، إذ استطاع **أردوغان** من خلال هذه المكالمة الهاتفية حشد ملايين المواطنين في الميادين الرئيسية وحول المؤسسات الحيوية خلال فترة قياسية ، حيث تدفَّق عشرات الآلاف من المواطنين إلى مطار أتاتورك لتحريره من قبضة العسكر.

في تلك اللحظات كانت وسائل الإعلام المقرَّبة من الحكومة والحزب الحاكم تُحرِّض الشعب وتحثه على النزول للشوارع والمشاركة في التصدي للانقلاب، كقنوات **A Haber** ، و**TV Net** وكذلك المواقع الإلكترونية الأكثر متابعة، مثل : **صباح ويني شفق**، بينما اكتفت وسائل إعلام المعارضة

[1] إسلام حلايقية ، **مرجع سابق**.

بنقل الأحداث من زاوية إخبارية دون أن تتبنَّى موقفًا ما، لكن مع مرور الساعات وتجاوز حالة الصدمة، باتت تتخذ موقفًا واضحًا ضد الانقلاب.

تميَّز موقف وسائل الإعلام الخاص مثل قناة **NTV** ، وأخرى معارضة مثل قناة **CNN Türk**بالمسؤولية ، إذ أفسحت المجال للرئيس **أردوغان** رغم معارضتها الشديدة لحكمه انطلاقًا من المسؤولية الاجتماعية ، حيث استشعرت الخطر الذي يتهدَّد البلاد، وهذا ما دفع مذيعة قناة **CNN Türk هاندة فيرات** ، للمبادرة بالاتصال **بأردوغان،** وهي المكالمة التي سرت كالنار في الهشيم عبر **الإعلام** المحلي والعالمي[1].

لقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات دورًا محوريًّا في عملية إحباط الانقلاب في تركيا، حيث أسهم التدفُّق السريع للمعلومات في تشجيع الحشود الكبيرة من الشعب على النزول للشارع وتَمَكُّنِهِم من مواجهة المتمردين ودباباتهم ، بينما ظنَّ الانقلابيون، باتباعهم قواعد المخطط الانقلابي الكلاسيكي (القوة العسكرية) أو بالسيطرة على محطات تليفزيونية وقراءة بيان النصر قبل أوانه، أنهم سيتمكَّنون من تنفيذ انقلاب عسكري ناجح، ولكنهم فشلوا في تحديث هذا المخطط بطريقة تأخذ بعين الاعتبار واقع **الإعلام الجديد،** لذلك اعتُبرت محاولة السيطرة على مصادر المعلومات نسبية، وهو ما أسهم في فشل الانقلاب.[2]

[1] إسلام حلايقية ، **مرجع سابق.**
[2] سعيد الحاج ، الانقلاب الفاشل في تركيا .... الأسباب و الانعكاسات ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/11/9).
www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/18/

الفرع الرابع : الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بعد انقلاب 15 جويلية 2016.

كانت المحاولة الانقلابية في تركيا ليلة الخامس عشر من **تموز/يوليو 2016**، لحظة استثنائية في تاريخ تركيا الحديث بكل ما للكلمة من معنى، على مستوى تجربة حزب العدالة والتنمية، وعلى مستوى إمكانية تكرار الانقلاب في البلاد، وعلى مستوى مستقبل تركيا ومسيرتها.

وفي مقابل ذلك، تدرك القيادة التركية استثنائية اللحظة وحساسية المرحلة، ولذا تحاول أن تديرها بما يناسبها من إجراءات وسياسات ومواقف تتناسب مع حجم الخطر وعمق الأزمة وحساسية التطورات، ويمكننا أن نرصد عدة مسارات بدأت تتبلور معالمها للمرحلة الجديدة في تركيا فيما يتعلق بالمشهد السياسي – الأمني الداخلي، أهمها:

أولاً: حالة الأمن في البلاد:

استدعت الحالة الاستثنائية من تطورات الأحداث خلال وبعد المحاولة الانقلابية، والعدد الكبير من الموقوفين، وتوقع ازدياده مع مرور الوقت، والفراغ الكبير الذي تركه ذلك في بعض المؤسسات المهمة، استدعت اقتراح مجلس الأمن القومي برئاسة **أردوغان** على الحكومة فرض حالة الطوارئ في البلاد لمدة ثلاثة أشهر، وهي التوصية التي تبنتها الحكومة ثم أقرها البرلمان.

وتنشد الحكومة من إعلان حالة الطوارئ فرض الأمن والاستقرار في البلاد وتسهيل ثم تسريع عملية التوقيفات والتحقيق في ملابسات الانقلاب، وكشف كافة الأشخاص المتورطين فيه وشبكات علاقاتهم الداخلية والخارجية بدقة وسرعة ومنع أي خطط بديلة أو عمليات ارتدادية أو محاولات لإثارة الفوضى أو عمليات اغتيال قد يلجأ لها من يقف خلف المحاولة الانقلابية التي فشلت في موجتها الأولى[1].

ووفق المادة **120** من الدستور التركي، فإن إعلان حالة الطوارئ يعطي الولاة/المحافظين صلاحيات واسعة تتعلق بفرض الأمن في البلاد، مثل إمكانية إعلان حظر التجول في بعض المناطق في ساعات محددة، أو التوقيف بالشبهة وتمديد فترة الاعتقال دون توجيه تهمة، وإصدار مراسيم بحكم القوانين (دون الحاجة لإقرار البرلمان) وإعفاء هذه المراسيم من الرقابة القضائية.

[1] سعيد الحاج ، "ملامح مرحلة ما بعد الإنقلاب في تركيا " ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/09/09) http://alamatonline.com/2016/07/23/

وهي أمور تشير بصراحة إلى تحديد محتمل للحريات العامة والحقوق بنسبة أو بأخرى حرص المسؤولون الأتراك على التأكيد أنها هامشية ومؤقتة جداً، كما حرصوا على التأكيد على رغبتهم بإنهاء حالة الطوارئ خلال **40** يوماً دون انتظار مرور الأشهر الثلاثة المحددة الآن.

ثانيا: مكافحة التنظيم الموازي

كان الصدام بين جماعة الخدمة التابعة **لفتح الله جولن** وحكومة **العدالة والتنمية** قد بدأ خفياً في عام **2012**، إثر محاولتهم التحقيق مع رئيس جهاز الاستخبارات ، وذراع **أردوغان** اليمن **حاقان فيدان** ، ثم انتقل للمستوى العلني مع قضايا الفساد في نهاية **2013** ، ومنذ ذلك الحين والحكومة تواجه التنظيم في مختلف مؤسسات الدولة ، حيث نجحت في تحجيمه بشكل كبير في أجهزة الاستخبارات والأمن والشرطة ، كما ضيقت على مؤسساته المالية والإعلامية والأكاديمية، وبقي لديه آخر قلعتين: المؤسستان العسكرية والقضائية[1].

فقد تطور الخلاف السياسي بين مجموعة **غولن** وحكومة **العدالة والتنمية** اللذان كان حليفين في انتخابات **2002** ، من خلال خلافهما في عدة قضايا ، تعود جماعة **غولن** في أصولها إلى تيار **النورسية الديني**، الذي وُلد من مقاومة رجل الدين، ذي الخلفية الصوفية **النقشبندية بديع الزمان سعيد النورسي**[2] للسياسات المعادية للإسلام، التي تبنتها الدولة الجمهورية في عقودها الأولى.

خلال سنوات من وفاة **النورسي**، تفرق أتباعه إلى عدد من الجماعات والجمعيات والمؤسسات الثقافية ، جماعة **محمد فتح الله غولن** هي إحداها ، ولكن **غولن** باتساع نشاطات الجماعة ونفوذها، أصبح أكثر حرصًا على الابتعاد عن أصوله **النورسية** منه إلى توكيد هذه الأصول.

بدأ **غولن** نشاطه بعد انقلاب **1980** ، الذي استهدف بصورة أساسية قوى الإسلام السياسي واليسار، ولكن، ولأنه وأتباعه ادعوا دائمًا الابتعاد عن العمل السياسي وحصر نشاطاتهم في المجال الديني والخيري، تُركت لهم حرية نسبية للعمل.

في التسعينيات، أخذت الجماعة تثير قلق السلطات ودوائر الدولة المرتبطة بالمؤسسة العسكرية، سيما بعد اكتشاف شريط لقاء جمع **غولن** ببعض من أتباعه المقربين، صرح فيه بأن هدفه تغيير الحكم في تركيا تدريجيًا من العلمانية للإسلام.[3]

---

[1] سعيد الحاج ، **مرجع سابق.**

[2] طارق عبد الجليل ، **الحركات الإسلامية المعاصرة** (القاهرة : جواد الشرق للنشر والتوزيع ، 2001) ، ص ص . 196 – 197 .

[3] أردوغان وغولن : معركة سياسية بملفات قضائية ، (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 19 /يناير /كانون الثاني 2014) ، ص . 5 . (تم تصفح الموقع يوم : 2012/9/9)

Studies.aljazeera.net/ar/mediastudies.

في **1999** ، وظنًا بأن الدولة توشك على توجيه اتهامات ما له، غادر **غولن** البلاد إلى الولايات المتحدة، التي لم يزل يقيم فيها إلى اليوم، وتبدو سيطرة **فتح الله غولن**، الذي يراه كوادر الجماعة ملهَمًا وشبه معصوم، من منزله في بنسلفانيا، تبدو مطلقة على قرار الجماعة.

لم يكن ثمة ود بين **غولن** وحزب **الرفاه**، الذي كان يقوده **نجم الدين أربكان**، والذي يعتبر الحاضنة الأولى لمجموعة الشبان التي أسست **حزب العدالة والتنمية** في **2001** ، ولكن ثمة مصلحة مشتركة بين جماعة **غولن** وحزب **العدالة والتنمية** في إزاحة التيار **الكمالي** من الدولة التركية جعلتهما يتعاونان، قبل انتخابات **2002** ، على أن تؤيد الجماعة وأنصارها الحزب في الانتخابات، مقابل أن يُفسَح لها مجال العمل والنشاط إن وصل العدالة والتنمية إلى الحكم المهم، أن الجماعة أظهرت طوال سنوات **تأييدها للعدالة والتنمية** فقد كانت حليف لها في مختلف الانتخابات التي خاضتها حتى ظهور بوادر الأزمة بينهما[1]، واستفادت بالفعل من مناخ الحريات وتوقف الدولة عن ملاحقة الإسلاميين، واتسع بالتالي نشاطها التعليمي والخيري، بل وفي مجالات المال والأعمال، داخل تركيا وخارجها بصورة ملموسة.

في **مايو/أيار 2010** ، بعد حادثة السفينة التركية **مرمرة**، التي هاجمها الإسرائيليون وهي في طريقها لقطاع غزة، أدانت الجماعة سياسة حكومة **العدالة والتنمية**، وحملت مسؤولية ما وقع على **أردوغان**، وتعتبره هو من سعى للصدام، وهو موقف اعتبره أنصار حزب العدالة والتنمية مؤيدًا لإسرائيل مهما كان الأمر، فقد كان بيان جماعة **غولن** الرافض لموقف **أردوغان** في قضية أسطول الحرية الذي اعتدت عليه إسرائيل، أول مؤشر على اضطراب العلاقة بين الجماعة والحزب الحاكم.[2]

وفي **فبراير/شباط 2012** أرسل أحد وكلاء نيابة إسطنبول، الذي يعد مقربًا من جماعة **غولن**، استدعاء لمدير الاستخبارات التركية **حقان فيدان** المعروف بقربه من رئيس الحكومة، للشهادة في قضية تتعلق بلقاء سري عقده في النرويج مع وفد حزب **العمال الكردستاني**، والذي يُصنّف في تركيا باعتباره مجموعة إرهابية، ولكن اللقاء عُقد أصلاً بأمر من رئيس الحكومة وتعلق ببداية عملية السلام وحل المشكلة الكردية، وقد تناقل أنصار حزب **العدالة والتنمية** رواية تفيد أن الإسرائيليين تجسسوا على اللقاء، ثم سربوا الشريط لجماعة **غولن**، بهدف الإضرار **بفيدان** ورئيس حكومته، وأن استدعاء **فيدان** للشهادة كان سينتهي بصدور أمر باعتقاله.

---

[1] محمد جابر ثلجي ، **الصدام مع جماعة غولن منعطف تاريخي أمام الدولة التركية** (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 6 يناير / كانون الثاني 2014) ، ص . 04 .

[2] أردوغان وغولن حرب علنية على عدو خفي ، (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 6 مارس / آذار 2014) ، ص . 5 . (تم تصفح الموقع يوم : 2016/9/12)

Studies.aljazeera.net/ar/mediastudies

انفجرت القضية **وأردوغان** تحت عملية جراحية، وبمجرد خروجه من المستشفى تحرك لتغيير القانون الذي ينظم عمل منظمة الاستخبارات ، مما ساعد على إغلاق ملف القضية، ولكن الحادثة حملت مؤشرًا بالغ الدلالة، فقد بدا على الأقل من وجهة نظر بعض المعلقين الأتراك، أن الافتراق بين **غولن** وحكومة **العدالة والتنمية** في اتساع ، وأن الجماعة ظنًا بأنها أصبحت قوة كبيرة في البلاد، تريد فرض نوع من الوصاية على رئيس الحكومة القوي[1].

خلال **نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2013**، اندلعت أزمة أخرى في العلاقة بين الطرفين، عندما أعلنت الحكومة عن نيتها معالجة وضع مدارس الإعداد لامتحان دخول الجامعات، التي تعمل في عطلة نهاية الأسبوع ولا تتمتع بصفة المدارس الخاصة، حيث تتحكم جماعة **غولن** بقطاع واسع من هذه المدارس، وبالإضافة إلى إيراداتها المالية الكبيرة، تعتبر المدارس ساحة مركزية مبكرة لنشاط جماعة **غولن** ، عارض **غولن** سياسة الحكومة تجاه المدارس، وتعهدت وسائل الإعلام التابعة له حملة واسعة وعالية النبرة **ضد أردوغان** وحكومته، كما أعلنت دوائر مقربة من **غولن** أن الجماعة لن تعطي صوتها منذ اليوم **للعدالة والتنمية** في أية انتخابات قادمة.

وقد ساهمت كل هذه العوامل والتفسيرات في تقوية عوامل الحذر بين حزب **العدالة والتنمية** وجماعة **غولن** ، فزادت هوة الخلاف بينهما اتساعًا، ولكن مأخذ أوساط المؤيدين لحكومة **العدالة والتنمية** الرئيسي على جماعة **غولن** يتعلق بالشأن الداخلي، فهم يعتقدون أن جماعة **غولن** تريد أن تكون شريكًا رئيسًا في قرار الدولة، بدون أن تشكّل حزبًا سياسيًا وتطرح برنامجًا وتصبح في موقع المحاسبة من الشعب والرأي العام .

واليوم، تبدو المحاولة الانقلابية الفاشلة فرصة ذهبية للحكومة لتفعّل ملف مكافحة التنظيم المتهم بالوقوف خلف الانقلاب، فرأينا كيف شمل التحقيق الآلاف من منتسبي مختلف المؤسسات سيما القضائية والعسكرية ، وكيف سارعت الحكومة لكف يد الآلاف من الموظفين في مختلف الوزارات وفق قوائم كانت معدة مسبقاً كما يبدو بعد إعلان التنظيم منظمة إرهابية في اجتماع مجلس الأمن القومي قبل الأخير.

إذن، تركيا اليوم ليست تركيا قبل الخامس عشر من **تموز/يوليو 2016**، والمرحلة القادمة لها عنوانان رئيسان: ضبط الأمن ومنع أي اضطرابات من جهة، وإحداث التغييرات الضرورية لمنع أي انقلاب مستقبلي وضمان عمل المؤسسات بالفاعلية القصوى من جهة أخرى، وهي مرحلة بالغة الحساسية تتطلب توازنات دقيقة بين المؤسسات والسياسات والضرورات والأولويات، تشبه إلى حد كبير السير في حقل من الألغام، ويمكن القول بكل أريحية إن مدى نجاح تركيا بقيادة **أردوغان** في تخطي

[1] أردوغان وغولن : معركة سياسية بملفات قضائية ، **مرجع سابق** ، ص . 6 .

الأيام الأولى الحرجة من هذه المرحلة سيكون مؤشراً واضحاً على مسارها المستقبلي ومكانتها ودورها على مدى سنوات طويلة قادمة[1].

المطلب الثاني : مستقبل المؤسسة العسكرية في تركيا بعد إنقلاب 2016.

الفرع الأول : العلاقات العسكرية المدنية 1997 – 2012.

اتجهت المؤسسة العسكرية إلى اعتبار الإسلام السياسي تهديداً مباشراً للأمن القومي لجهة سعيه لتقويض مبادئ الجمهورية وعمله على تغيير طبيعة الدولة والمجتمع ثم بنائها وفق الشريعة ، وقد اعتبر رئيس الأركان **إسماعيل حقي كارداي** في **أيلول/ سبتمبر 1997** أن الإسلام أمسى التهديد رقم واحد في تركيا.

وكانت المؤسسة العسكرية بعد انقلاب **1980** قد استخدمت الإسلام السياسي لمواجهة اليسار الراديكالي في البلاد ، ولكن نظرتها إليه تغيرت الآن، وفي **أيلول/ سبتمبر 1997** أشار الجنرال **غوفين إيركايا** أحد قادة الأركان الذين هندسوا انقلاب عام **1997** ضد حزب **الرفاه** ، إلى أن **الإسلام السياسي** أمسى خطراً يجب التنبه له وقطع السبيل أمامه ، وقال : "لقد كان استخدام الاسلام ضد اليسار خطأً".

1-العلاقات المدنية العسكرية : 1997 – 2002.

كانت نقطة التحول البارزة في مسار تطور **الإسلام السياسي** في السياسة التركية هي عندما أصبح حزب **الرفاه** برئاسة **نجم الدين أربكان** شريكاً رئيسياً في حكومة حزب **الطريق الصحيح** برئاسة **تانسو تشيلر** ، ثم عند ترؤسه الحكومة وكان ذلك مثار قلق في تركيا ، وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية أن التحالف مع حزب **الرفاه** يشكل تهديداً جدياً لمبادئ الجمهورية والعلمانية ، غير أنها أرادت أن تبقى مراقباً للوضع،[2]ولكن مجلس الأمن القومي مارس ضغوطاً شديدة من أجل تنفيذ مجموعة إجراءات ومطالبات خاصة بتطهير المؤسسات من الأصوليين الإسلاميين وتطبيق قرارات تؤكد علمانية الدولة.

وأعطى المجلس للحكومة مهلة حتى **كانون الأول/ ديسمبر 1996**، وتركزت ملاحظات المؤسسة العسكرية في مسألتين هما : مصادر التمويل للمنظمات الإسلامية والشركات الإسلامية ومدارس الإمام

[1] سعيد الحاج ، **مرجع سابق.**

[2] Metin Haper , « The military and consolidation of democracy : the recent Turkish experience », Armed forces and socity , vol .26 , no .4 (2002) ,pp. 639 – 640 .

خطيب التي اعتُبرت مراكز إنتاج مؤيدين لحزب **الرفاه** ومعادين للعلمانية ، فضلاً عن تحفظ الجيش على السياسة الخارجية لحزب **الرفاه** ، وخاصة عندما كان **أربكان** رئيساً للحكومة إبتداءاً من **حزيران/يونيو 1996** وحتى **حزيران/يونيو 1997**، وكان الجيش قد طلب من الحكومة أن تتحقق من نشاط المنظمات الإسلامية وأن تحد من تغلغل الإسلاميين في المؤسسات العسكرية والأمنية، ولكنه لم يطمئن لسير الأمور ، فركز ضغوطه من خلال مجلس الأمن القومي، وطلب من الحكومة أن تعالج مذكرة من **18** توصية أقرها المجلس في **28 شباط /فبراير 1997** تضمنت صون مبادئ العلمانية ، واتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية بشأن التعليم الديني وإشراف وزارة التربية عليه ، ومنع النشاطات الدينية بموجب القانون **677**، ومنع تسلل الأصوليين إلى القوات المسلحة ، وكانت موافقة **نجم الدين أربكان** على هذه التوصيات بمثابة إتمام انقلاب ناعم.

وهكذا فقد تقلص الفصل في العلاقات المدنية – العسكرية في تركيا،[1]ومن تم حلَ حزب **الرفاه** بقرار من المحكمة العليا في تركيا في **16 كانون الثاني /يناير 1998** بموجب المادتين **68** و**69** من الدستور الذي أقره نظام انقلاب **12 أيلول/ سبتمبر 1980**.[2]

وأعقب حزب **الرفاه** المنحل حزب الفضيلة الذي تأسس في **17 كانون الأول /ديسمبر 1997** ، وحصل الحزب في انتخابات **18 نيسان/ ابريل 1999** على **15 %** من الأصوات وعلى **102** من المقاعد **550** في البرلمان،[3]وكانت المحكمة الدستورية حلت الحزب في **22 حزيران /يونيو 2001**.

2-العلاقات المدنية العسكرية : 2002 – 2007.

تمخض عن حل حزب **الفضيلة** حزبان هما **السعادة** الذي تأسس في **20 تموز/ يويو 2001** برئاسة **رجائي كوتان** ، وكان **أربكان** يقوده من خلف الكواليس ، وحزب **العدالة والتنمية** وتأسس **في 14 آب /أغسطس 2001** برئاسة **رجب طيب أردوغان**.

حقق حزب **العدالة والتنمية** الذي يمثل الجناح المعتدل في الحركة الإسلامية في تركيا فوزاً ساحقاً لا سابق له في تاريخ الانتخابات النيابية بتركيا في **3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001**، محققاً نسبة **34,2 %** من الأصوات و**363** مقعد من أصل **550** ، وحصل حزب **الشعب الجمهوري** بزعامة **دينيز بايكال** على **19,2 %** و**178** مقعداً ، وقد شكل فوز الحزب إشارة قوية إلى تبدل الاستجابة

[1] Health Lowry , « Betuixt and between » , in : Morton Abramowstz, (ed) , Turkey's transformation and American policy, (New York , NY : foundation press , 2000) , P .44.

[2] محمد نور الدين ، **تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 1998)، ص . 113.

[3] محمد نور الدين ، **حجاب وخراب : الكمالية وأزمات الهوية في تركيا** ، مرجع سابق ، ص . 218.

السياسية للناخبين الأتراك الذين صوت الكثير منهم لحزب **العدالة والتنمية** ، الذي رفع شعارات يسارية المضمون إسلامية الشكل.

وهكذا فقد طرح حزب العدالة والتنمية خطاب في غاية الاعتدال ونأى بنفسه عن مفردات التشدد والتطرف ، بل غالى في مسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي حتى تجاوز مواقف الأحزاب العلمانية نفسها التي رفعت شعار الأوربة لكنها لم تسع إلى تجسيدها بصورة حقيقية.

ولكن ذلك لم يكن مفاجئاً ، على ما يقول الكاتب **فهمي قورو** ، ذلك أن الناس صوتوا لـ **الإسلام السياسي** رداً على الأحزاب التقليدية من اليسار واليمين ، كما أن حزب **العدالة والتنمية** مارس نقداً علنياً للأخطاء التي وقعت فيها أحزاب **الإسلام السياسي** التي خرج من عبائتها.[1]

وكان حزب **العدالة والتنمية** هيأ نفسه لخوض المعركة الانتخابية بروح جديدة تُفوت على المؤسسة العسكرية محاولة إبعاده والضغط عليه في المرحلة الأولى على الأقل ، كما تعطيه صورة إيجابية أمام الرأي العام العالمي ، ولكن الفوز الانتخابي الكبير طرح تحديات كبيرة ، لم يتأخر ظهورها خاصة مع المؤسسة العسكرية حيث اختلفت اتجاهاتهما بصدد الإصلاح السياسي ، والمسألة الكردية ، ووضعية ودور مجلس الأمن القومي ، وقانون التعليم العالي ، والمدارس الدينية ،والحجاب.

وقد طرأت عدة تحولات على العلاقات المدنية – العسكرية منذئذ ، ومن ذلك مثلاً تصاعد التوتر بين المؤسسة العسكرية والحكومة ودخول القضاء على خط التنافس العسكري – المدني ، بحيث وُجهت اتهامات لعدد من كبار قادة الجيش بتهم تشكيل عصابات مسلحة خارج الأطر القانونية ، وتزوير وثائق وإساءة استخدام السلطة من أجل أهداف سيئة ، وهو الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً ، وثمة من اعتبره مؤشراً مهماً للتغيير بل حدثاً تاريخياً في تركيا، ذلك أن المجلس الشورى العسكري الأعلى كان الوحيد المخول بمقاضاة العسكريين فكيف بتوجيه اتهام إلى رئيس الأركان الجنرال **يشار بويوكانت** وقادة آخرين ، الأمر الذي اعتبره رئيس **الأركان** آنذاك **حلمي أوزكوك** بأنه اعتداء على الجيش،[2] وثمة من يعتبره إنتقاماً من موقف الجيش المعرقل للإصلاح الداخلي ، وخاصة فيما يتعلق بالمسألة الكردية والأسلمة.[3]

3-العلاقات المدنية العسكرية : 2007 – 2012.

[1] فهمي قورو ، "أردوغان : البرنامج والأسلوب" ، **صحيفة ويني شفق** ، (تركيا : 2002/11/4)
[2] محمد نور الدين ، "الجيش في قفص القضاء المدني "، **صحيفة السفير** ، (بيروت : 8 آذار / مارس 2006)
[3] هدى الحسيني ، "تركيا : عين أردوغان على رئاسة الجمهورية" ، **صحيفة الشرق الأوسط** ، (لندن : 6 نيسان / أبريل 2006)

كانت التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي في استفتاء **12 سبتمبر/أيلول 2010** ، بمثابة نهاية لنظام الوصاية العسكرية في تركيا ، حيث شلت قدرته على التدخل في الحياة السياسية ، وجردته من الحصانة القضائية ، فأصبح بالإمكان محاكمة العسكريين الذين لا يزالون في الخدمة أمام محاكم مدنية ، كما فتحت الطريق أمام مقاضاة قادة الإنقلاب العسكري الذي جرى عام **1980** على ما اقترفوه من جرائم بحق الوطن والمواطنين.

ولا ريب أن قرارات المحكمة التي صدرت في **سبتمبر /أيلول 2012** ضد **365** جنرالاً وضابطاً في قضية **المطرقة** بالسجن مدداً تتراوح بين 16 – 20 عاماً ، تمثل نقطة تحول كبرى في طبيعة العلاقة بين العسكريين والحياة السياسية ، ورادعاً لأية محاولة عسكرية لقلب نظام الحكم المدني المنتخب.[1]

كما أن هذه الأحكام سيكون لها تأثيرها القوي على مسار الدعاوى القضائية الأخرى مثل **أرغنكون والقفص** ، وهي قضايا استهدفت التخطيط لانقلاب عسكري على السلطة المدنية ، والإخلال بالنظام العام ، والتحريض على إثارة الشغب والفتنة العرقية والطائفية داخل المجتمع التركي ، وكذلك التخطيط لإلصاق هذه العمليات الإرهابية بجماعة **فتح الله غولن** الإسلامية وحزب **العدالة والتنمية.**

وإن تكن رئاسة الأركان حرصت منذ البداية توجيه الاتهامات للعسكريين عام **2009** على نفي صلتها كمؤسسة بهذه التهم ، محاولة الحفاظ على هيبة المؤسسة العسكرية بين أبناء الوطن التركي وأمام المجتمع الدولي ، وظهور بمظهر ديمقراطي لا يتدخل في الشؤون السياسية ، إلا أن ثمة عدة من مواقف رئاسة الأركان وقادتها تبرهن على تورطها في هذه التنظيمات الإرهابية ، وضلوعها بشكل مباشر في التخطيط لها.

ومن هذه المواقف ، واقعة تقديم كبار قادة المؤسسة العسكرية استقالات جماعية في شهر **أغسطس/آب 2011** للضغط على **أردوغان** من أجل ترقية بعض الجنرالات المتهمين بالضلوع في هذه القضايا الإرهابية ، وكذلك خطاب رئيس الأركان السابق **إيشيق قوشانز** الذي رد فيه استقالته إلى عجزه عن الدفاع عن الجنرالات المعتقلين.

[1] طارق عبد الجليل ، **الساسة والعسكر في تركيا : واقع العلاقة ومآلها** (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2012) ، ص . 6 .

كل هذا يبرز إلى أي مدى لم يعد الجيش التركي قادراً على استغلال نفوذه والقيام بانقلاب عسكري على السلطة المدنية بأية صورة من الصور ، وإلى أية درجة بات عاجزاً عن التصدي لعجلة العملية الديمقراطية التي تضمن بكل سرعة وقوة ، وتدهس في طريقها كل من يحاول ايقافها.[1]

الفرع الثاني : العلاقات العسكرية – المدنية بعد 15 جويلية 2016.

نجح حزب **العدالة والتنمية** بعمل متدرج وهادئ على مدى سنوات عديدة في تصحيح العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية وتقليم أظافر الجيش وكف يده عن التدخل في الحياة السياسية أو توجيهها، مستعيناً بمعايير الانضمام للاتحاد الأوروبي والحاضنة الشعبية التي حظي بها، وقضايا محاكمة الضباط الانقلابيين أو الذين خططوا للانقلابات مثل "**أرجنكون**" و"**المطرقة**" وغيرها والتي ثبت لاحقاً أن الكثير منها مُلفق لكنها أضعفت من موقف المؤسسة العسكرية وأساءت لصورتها أمام الشعب في ظل حكومة قوية وذات إنجازات.

ولئن شهدت الشهور الأخيرة عودة التناغم بين الطرفين السياسي والعسكري، وزيادة مساهمة الأخير في القرار السياسي بفعل الحاجة له في ظل التصعيد مع حزب **العمال الكردستاني** والتهديدات الأمنية في شمال سوريا (تنظيم الدولة والفصائل الكردية المسلحة) والتفجيرات الكثيرة داخل البلاد، إلا أن لحظة المحاولة الانقلابية الفاشلة أعادت الجيش كمؤسسة لمربع الاتهام والدفاع والإحراج، وهي فرصة لا تعوض لحزب **العدالة والتنمية** بقيادة **أردوغان**[2].

لذلك من المتوقع أن يسعى الأخير لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية لضبط بنيتها وتبعيتها ومنظومة أفكارها، وهو هدف لطالما رغب به، لكن عجز عنه في ظل الدستور والقوانين المرعية، وتاريخية التجربة التركية، ووضعية الجيش فيها، اليوم تبدو تركيا أقرب إلى لحظة **"ثورية"** تتخفف فيها من الضوابط السابقة والضغوط المتوقعة، متسلحة بسخونة الحدث والحاضنة الشعبية ذات السقف العالي وانكفاء المؤسسة العسكرية أمام ضغط مسؤوليتها الأخلاقية والمعنوية عما حصل من جرائم وخطايا.

على المدى المتوسط والبعيد، يمكن انتظار بعض القرارات الهامة على هذا الصعيد مثل:

- تغيير رئيس هيئة الأركان باعتباره لا يصلح رمزاً للمؤسسة العسكرية في المرحلة المقبلة، إذ فشل في كشف أو إحباط التمرد داخل الجيش، واعتُقل وأُهين من قبل مساعديه، كما دُمغ

[1] طارق عبد الجليل ، **مرجع سابق** ، ص . 7 .
[2] سعيد الحاج ،**مرجع سابق** .

عهده بالمحاولة الانقلابية، بينما تحتاج المؤسسة العسكرية لـ **"رمز"** يقودها قد يكون مثلاً قائد الجيش الأول الذي رُويت عنه الكثير من التفاصيل الإيجابية في مقدمتها اتصاله **بأردوغان** وإعلانه الولاء له واستعداده لحمايته، وقد فعل.

- إغلاق الكليات الحربية التي تزود قطاعات الجيش المختلفة بالضباط ووقف الانتساب للجيش مؤقتاً، باعتبار أن هذه المدارس كانت إحدى وسائل جماعة **غولن** للنفوذ إلى المؤسسة العسكرية والسيطرة عليها.
- إلغاء قسم **الدرك/ الجاندرما** التركية أو تسريح أعضائه وتوزيعهم على الأقسام الأخرى باعتباره أحد أهم طرفين (مع القوات الجوية) شاركا في الانقلاب، بعد أن فُصلت تبعيته قبل أشهر عن الجيش وأتبع لوزارة الداخلية ضمن حزمة قرارات أصدرها البرلمان.
- إلحاق رئاسة أركان الجيش بوزارة الدفاع وإلغاء استقلاليتها عنها، وبالتالي إتمام السيطرة **المدنية** على الجيش[1].

وربما لن تتجه الحكومة مباشرة لكل هذه التعديلات، وبطبيعة الحال فلا نتوقع حصولها بين ليلة وضحاها، لكنها ستكون في ذهن صانع القرار التركي بالتأكيد وفق رغبته بإنهاء استقلال المؤسسة العسكرية عن القيادة السياسية، ووأد فكرة الانقلاب داخلها نهائياً وتماماً.

وهنا سيحظى اجتماع **مجلس الشورى العسكري الأعلى** (اجتماع قيادة المؤسسة العسكرية الدوري برئاسة **اردوغان)** خلال شهر **آب/أغسطس** القادم أهمية قصوى على هذا الصعيد ، ومن المتوقع أن تشمل قراراته بعض هذه السياقات ، كما أن من اللافت أن **أردوغان** تحدث عن إمكانية تقريب موعده أسبوعاً.

لكن في كل الأحوال، تبدو الحكومة التركية حريصة جداً على التوازن بين **استثمار** ضعف المؤسسة العسكرية ووقوعها في مظنة الاتهام لإخضاعها للقرار السياسي ، وبين **إضعاف** الجيش الذي لا غنى للدولة عنه مبدئياً وعملياً أيضاً، في ظل التحديات الداخلية والخارجية وفي مقدمتها مواجهة حزب **العمال الكردستاني**.

ولذلك طالعنا تصريح **أردوغان** بأن الجيش **يخضع لأمر** القيادة السياسية والولاة بعد إعلان حالة الطوارئ ، ورأينا من جهة أخرى الإصرار على **تبرئة** الجيش كمؤسسة من الانقلاب وإلصاقه حصراً

[1] سعيد الحاج ، **مرجع سابق**.

بالتنظيم الموازي، رغم أن عدد الاعتقالات في المؤسسة العسكرية وعمقها وشمولها ومناصبها تظهر بوضوح أن الأمر أكبر من مجرد التنظيم الموازي حتى الآن تم توقيف أكثر من ثلث قيادات المؤسسة العسكرية من رتبة لواء فما فوق، وإبقاء أكثر من ربعهم رهن الاعتقال).[1]

المبحث الثالث : مستقبل الدور التركي إقليمياً ودولياً بعد محاولة الانقلاب.

في ظل التغيرات التي عرفتها تركيا ببيئتها الداخلية والخارجية ، اختلف الكثير من الباحثين حول مستقبل تركيا ونظام الحكم فيها ، فهناك من يرى أن الأزمات التي استطاعت حكومة العدالة والتنمية تجاوزها ، سواء تعلق الأمر بمحاولة الانقلاب الفاشلة ، أو الأوضاع الإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ، وغيرها من الأحداث التي استطاعت تركيا أن تكون أحد مفاتيح حلها ، كلها تدل

[1] سعيد الحاج ، **مرجع سابق**.

على أن مستقبل تركيا سيتنامى ويتزايد وفقاً لهذه المؤشرات المشجعة لهذا الافتراض ، فيما يرى فريق آخر من الباحثين أن التطورات الحاصلة على الساحة الدولية والإقليمية ، من شأنها أن تقلص حجم تركيا وتؤدي إلى إنتكاس دورها نظراً لظهور فواعل جديدة وقوية في ساحة التنافس ، ومن خلال هذا المبحث سنحاول الإدلاء بدلونا في هذا الصدد ، والتنبؤ لمستقبل المكانة التركية من خلال قياس والاستدلال ببعض المؤشرات ، التي تساعدنا في ذلك.

المطلب الأول: سيناريو ثبات الدور التركي إقليمياً ودولياً.

هذا السيناريو يقوم على افتراض بقاء واستمرار الدور وكذلك المكانة والفاعلية التركية على ما هي عليه ، وحتى يتحقق هذا الافتراض لابد من ثبات الأوضاع الإقليمية وحتى الدولية على حالها ، ولكن هذا الشرط صعب إن لم نقل مستحيل التحقق نظراً لسرعة وتيرة الأحداث على الصعيدين هذه الحركية التي أصبحت سمت العلاقات الدولية في الفترة الأخيرة ، فهذه الديناميكية تجعل إمكانية ثبات المكانة التركية على ما هو عليه أمر غير وارد ، خاصة أنها تقع في منطقة تشهد أحداث ساخنة ، وتدخلات لأطراف خارجية وتحالفات عديدة تهدد المكانة التركية ، وخاصة بعد الصلح الأمريكي الإيراني ، وإمكانية تراجع الحلف الأمريكي – التركي الأمر الذي يرشح إما تراجع المكانة التركية ، أو قدرة هذه الأخيرة على خلق بدائل وفرص جديدة لها تمكنها من الصعود والارتقاء بمكانتها ، ولهذه الأسباب مجتمعت نقول أن سيناريو ثبات الدور التركي ومكانته هو غير وارد ، ومن وجهت نظرنا ننفي هذا السيناريو ، لأن المؤشرات التي من شئنها أن تدعمه معدومة.

وكذلك لأن تركيا لها منافسين في كل من الشرق الأوسط ، آسيا والوسطى والقوقاز ، والبلقان ، يسعون إلى بسط نفوذهم وسيطرتهم على هذه الأقاليم ، خاصة فيما يتعلق بالحلف الروسي الإيراني ، في مقابل الحلف التركي – الأمريكي ، وكذلك الصين وغيرها ، ولأن التنافس لابد أن يحسم بتفوق طرف على الآخر ، فإن مستقبل تركيا في هذه الأقاليم سيكون إما التنامي إن كانت الغلبة لحلفها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وإما التراجع والانتكاس إذا كانت الغلبة لأحد المنافسين ، هذا إذا قلنا بإستمرار التحالف الأمريكي – التركي في حد ذاته.

المطلب الثاني: سيناريو تنامي الدور التركي إقليمياً دولياً.

يستند هذا السناريو على افتراض مفاده تصاعد وتنامي الدور الإقليمي والدولي التركي في المرحلة المقبلة في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة أردوغان بشأن تأمين الاستقرار السياسي والإقتصادي في تركيا والمحافظة عليه للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر حيث ستكون تركيا حسب قول

أوغلو دولة فعل وليست دولة رد فعل وأنه سيعمق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية ، ويضيف سنعمل من أجل إنشاء نظام إقليمي أكثر سلماً وازدهاراً ، وسندعم الشعوب التي تطالب بالديمقراطية وحقوقها الإنسانية والأساسية ، وسنقف ضد الأنظمة التي تسعى إلى انكار هذه المطالب المشروعة وقمعها من خلال الإكراه وسنستخدم كل الوسائل الدبلوماسية لمعالجة الحالات الطارئة بحيث يمكن حلها حلاً عادلاً من دون تدخل عسكري مدمر.[1]

منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، ماهت النخبة التركية المهيمنة نفسها مع الغرب لأسباب استراتيجية ، وثقافية، واقتصادية، وسيكولوجية، وقاد هذا التماهي أنقرة في النهاية إلى إقامة علاقة عسكرية–استراتيجية لصيقة بكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي النهاية، قاد تركيا إلى عضوية الناتو كلٌّ من توجهها وجغرافيتها الاستراتيجية، ومشاركتها في التخطيط الاستراتيجي الغربي في مناطق شرق المتوسط والبحر الأسود، وروابطها الإثنية مع الدول التركية الحديثة الاستقلال في آسيا الوسطى، وكونها محور عبور النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين وآسيا الوسطى[2]، تلعب كل هذه المؤشرات دوراً أساسيا في التدليل على مدى امتلاك تركيا لمؤهلات شتى تمكنها من لعب دور إقليمي ودولي يوافق تطلعاتها وطموحاتها في أن تكون دولة مركز ودولة محورية في الأقاليم الثلاث ، وأن تكون موازن إقليمي فعال، كما تمكن هذه الروابط وهذه العلاقات الإستراتيجية تركيا من لعب دور إقليمي ودولي حساس، ويفسح المجال أمام تعاظم وتنامي هذا الدور.

ويتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على مايلي:

ترمي نظرية العمق الإستراتيجي **لداوود أغلو** إلى تثبيت أنقرة كقوة مركزية مؤثرة في الشرق الأوسط ويساعدها على نمو هذا الدور أنه يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مواتية للغاية، ولعل أبرز دلالات تنامي الدور التركي خاصة في منطقة الشرق الأوسط أنه جاء ليملئ الفراغ.

استمرار التأييد الشعبي لحكومة **أردوغان** وسياساتها الداخلية والخارجية خاصة بعد محاولة الإنقلاب في **15 جويلية 2016** ، أين استطاع هذا التأييد أن يفشل محاولة الإنقلاب واستجاب لدعوة رئيسه للوقوف في وجه هذه المحاولة لإغتيال الديمقراطية في تركيا حيث دعم التأييد الشعبي حكومة العدالة ضد المؤسسة العسكرية وكان الحامي لها أين استطاع أن يفشل لأول مرة محاولة إنقلاب في

[1] أحمد داوود أغلو ، **مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي** (أنقرة : مركز الدراسات الاستراتيجية ، 2002) ، ص. ص .10 – 11.

[2] جراهام إي فولر، **الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي** ،ط1 (مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، 2009) (تم تصفح الموقع يوم : 2015/07/14)

http://www.alkashif.org.

تركيا، وعليه فهذا الدعم الشعبي سيعزز قوة هذه الحكومة وهذا ما بدى جلياً في الخطاب السياسي التركي بعد سواء في جرأة السياسات الداخلية والإجراءات والتصفيات في المؤسسة العسكرية التي عمدت إليها الحكومة، أو على مستوى جرأة الخطاب السياسي الخارجي نحو الولايات المتحدة الأمريكية أين عبرت تركيا أن تركيا دولة قوية وتركيا موجودة سواءاً انضمت إلى الاتحاد الأوروبي أم لا، وأنها دولة لها وزنها سواءا استمر تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية أم لا، وذلك على خلفية عدم استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لطلب تركيا بتسليم الناشط **فتح الله غولن** بإعتباره ضالعاً في محاولة الإنقلاب، وفي الأخير نقول إنما هذه الجرأة والثقة في الخطاب السياسي لحكومة العدالة والتنمية مرده إلى الدعم الشعبي الذي لقيته ، وهذا من شأنه أن يعطي دفعت أخرى لتركيا لتحقيق المزيد من طموحاتها إقليمياً ودولياً.

استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلمياً، وتراجع دور المؤسسة العسكرية في ظل شعار التغيير الذي يرفعه حزب العدالة والتنمية وبعد محاولة الإنقلاب الفاشلة على حكومة العدالة والتنمية ، والعمليات التطهيرية التي شنتها في المؤسسة العسكرية وتقنين عملها.

استمرار غياب القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما القوى العربي ، وضعف النظام العربي الإقليمي خاصة بعد الغزو على العراق، والأزمة السورية.

الارتكاز على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي يتيح لتركيا مركزاً مهما على مستوى الساحة الإقليمية ، ورأينا ذلك بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا وبمجرد أن لاح في الأفق توتر على المستوى العلاقات التركية – الأمريكية توجهت تركيا إلى دعم وتحسين علاقاتها مع روسيا وبذلك مع المحور الروسي – السوري.

ويساند هذا السيناريو أن التغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة ، مع زيادة جاذبية أدوارها لذلك يرى الكثيرون أن دور تركيا سيتنامى في حقبة ما بعد الثورات.

كما أن الدور التركي يشهد توسعاً منذ عام **2001** لسببين، **الأول** نتيجة تأثير أحداث **11 أيلول/سبتمبر** وما تلاها من حرب عالمية على الإرهاب، وشراكة تركيا في هذه الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية و التي كانت فيها تركيا حليف استراتيجي سواءاً تعلق الأمر بموقعها الجغرافي الحساس بالنسبة لبؤر الإرهاب أو المساعدات العسكرية التي قدمتها في هذا الصدد والتي كانت عامل أساسي في توطيد العلاقات التركية – الأمريكية وفتح باب التحالف الإستراتيجي بين

البلدين و الذي كان بدوره عامل أساسي في تعاظم دور تركيا إقليميا ودولياً، واستمرار هذا التحالف ضد التهديد الإرهابي تنظيم الدولة **داعش**.

والثاني الانتخابات القومية التركية في عام **2002** وصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وهو حزب تركيا الإسلامي المعتدل، الذي أظهر حرصًا قويًا على إضفاء الانسجام بين إرث الكمالية ومسيرة تركيا الحتمية نحو التغريب، والمزاوجة بين العناصر الأكثر تقليدية وإسلامية في الثقافة التركية، والانسجام الذي استطاع هذا الحزب أن يحققه داخل المجتمع التركي، أين استطاع القضاء على أزمة الهوية التي طالما عانت تركيا منها وكذلك معالجة الكثير من القضايا الإجتماعية من خلال العديد من الإصلاحات التي باشرها الحزب ، والتي حققت نجاحات كبيرة أدت إلى كسب تأييد المجتمع المدني والشعب داخل تركيا لهذا الحزب و ما كان لهذه الإصلاحات من أثر على الإستقرار الداخلي التركي، والذي كان له بدوره أثر بالغ في السياسة الخارجية التركية التي تستهدف تعظيم الدور التركي الإقليمي والدولي أين أصبحت تركيا البلد النموذج الذي يحتذى به في المزاوجة بين الإسلام السياسي والعلمانية في أرقى صور الديمقراطية وهذه الصورة جعلت من تركيا بلد ديمقراطي حسن العلاقات مع معظم الفواعل الإقليمية والدولية وهو ما يفسح المجال أمام تحقيق تركيا لطموحاتها في الريادة الإقليمية ويرجح فرضية تنامي دور تركيا.

واليوم تعكس السياسة الخارجية التركية سعيًا واضحًا نحو ملء المناطق الرمادية في السياسة الشرق أوسطية، وعدم ترك الفرصة لأي فاعل دولي آخر لينوب عن دول المنطقة في ملء تلك الفراغات وهذا ما نلمس من خلال سياسات تركيا إتجاه الأحداث والأزمات التي تشهدها المنطقة وبخاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية ومحاولتها إحتواء اللاجئين السوريين والمشاركة في حل الأزمة، ومع أن هذا التوجه

يعكس محاولة واضحة، آخذة في التزايد، للحد من النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، فإنه يعكس كذلك الثقة الجديدة التي وجدتها أنقرة بلعب دور نشط في قضايا المنطقة، وهو دور يجد بشكل عام، ولأول مرة، دعمًا لدى معظم دولها .حيث لم يعد خافيًا ما تتعرض له المصالح التركية والأمريكية من اضطرابات قوية وجدية، فتركيا– كقوة إقليمية ناشئة –لم تعد مرتاحة للتدخلات الأمريكية، وتحديدًا عندما تقوم بتعقيد مبادرات أنقرة الخاصة والإضرار بمصالحها، خاصة ما يتعلق منها بالقضية الكردية

التي بدأ الرأي العام التركي يعي بوضوح التقاعس المتعمد من مختلف الإدارات الأمريكية تجاه حلها[1]، وهذه المؤشرات مجتمعة تؤكد على فرضية تنامي الدور الإقليمي والدولي التركي مستقبلاً.

وخلاصة ذلك كله أن الاتجاه نحو سياسة خارجية تركية مستقلة بصورة متزايدة هو العنصر الأقوى في تركيا اليوم، وتدعمه بصورة متزايدة أيضًا أحداث داخلية وإقليمية وعالمية. مما يدعم مكانة هذا الدور المتنامي والمتعاظم خاصة بعدما شهدته تركيا إثر محاولة الانقلاب التي عرفتها بتاريخ **15 جويلية 2016** وموقفها الشجاع إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والذي إتهم فيه قادة أتراك ومسؤولون واشنطن بتآمرها ومعرفتها المسبقة بمحاولة الإنقلاب، واستهجان عدم قبول الولايات المتحدة الأمريكية تسليم الناشط **فتح الله غولن** حيث طالبت أنقرة واشنطن بتسليمها **فتح الله غولن** باعتباره رأس التنظيم المصنَّف إرهابيًّا في تركيا والمسؤول عن المحاولة الانقلابية تخطيطًا وتنفيذًا، بينما طالبت الأخيرة بأدلة قانونية قبل تسليمه وفق اتفاقية إعادة المجرمين، والمساعدة المتبادلة في الجرائم الجنائية الموقَّعة بينهما عام **1979**، الأمر الذي اعتبره المسؤولون الأتراك مماطلة وتفضيلًا أميركيًّا **لغولن** على العلاقات مع تركيا.

ما سمي بـ أحداث الربيع العربي وما يمكن أن تفتحه من فرص جديدة أمام الدور التركي والسياسة التركية الإقليمية والدولية ، فقد كان لآثار، هذه الأحداث العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا والتي ارتبطت بطبيعة الأوضاع السائدة التي صاحبت الأزمات العربية وما تبعها من سقوط الأنظمة السياسية وهو ما أوجد بيئة أمنية جديدة اتسمت بحالة من عدم الاستقرار، كما أدت أزمات الوطن العربي بتركيا لإنتهاج سياسة مغايرة لنظرية صفر المشكلات ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ،وإنتهاج بدلاً منها سياسة تقوم على:[2]

1-دعم جماعات الإسلام السياسي وتحديداً حركات الإخوان المسلمين، وربط السلطات الجديدة في هذه الدول بالسياسة الإقليمية التركية على إعتبار أن تركيا قائدة للعالم الإسلامي ،مما يفتح مجال لتطور علاقات التعاون والتحالف مع العالم الإسلامي تطلعاً من تركيا لدور إقليمي رائد في هذا العالم، وهو ما ترحب به هذه الدول.

2-الترويج المباشر للنموذج التركي كنموذج يمكن الإقتداء به، بوصفه مثال ناجح للدولة الإسلامية العلمانية، وهو ما يجعل منها النموذج الإقليمي ويروج للمكانة والدور الإقليمي لتركيا دولياً.

[1] جراهام إي فولر، **مرجع سابق.**

[2] محمد عبد القادر خليل، "تركيا و ثورات الربيع العربي" (تم تصفح الموقع يوم: 2015/06/12)
http://www.politics-dz.com/threads/trkia-uthurat-alrbiy-alyrbi.2285

3-في الممارسة السياسية اتبعت تركيا سياسة مختلفة اتجاه الدول العربية، تراوحت بين التدخل المباشر كما هو الحال في ليبيا بعد تدخل الناتو في الحرب ضد نظام **معمر القذافي** ،وبين الحذر تجاه دول الخليج كما هو الحال في البحرين ،وبين التورط المباشر في سورية وبدرجة أقل في العراق، ولعل السبب الأساسي لهذا الاختلاف هو طبيعة اختلاف المصالح من دولة إلى أخرى ، فضلاً عن حجم العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول ربطاً بالأهداف السياسية إزاء كل دولة، وهذه المواقف على إختلافها أرادت تركيا من خلالها إثبات حضوها ووجودها إقليمياً، بل وسعت لأن يكون لها دور مؤثر وبارز إزاء كل حدث وذلك في إطار دائما وضع تركيا في موضع الدولة المركز والمحورية من كل ما يحدث من مجريات و أحداث في أقاليمها الإستراتيجية وهو ما يروج لمكانة ودور تركي دولي مهم وحساس.

كما أثرت ومازالت تؤثر التطورات التي تشهدها المنطقة العربية على دور تركيا من عدة نواح:

من **الناحية السياسية** أدت الأزمات العربية إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية، ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، اولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية الدولة، من خلال دور الجيش ،وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية، ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة والتنمية ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخلياً وخارجياً.[1]

أما من **الناحية الإقتصادية** تعاني تركيا حالياً من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي شهدت ولازالت تشهد أزمات، فصادرات تركيا تراجعت إلى كل من هذه الدول، لكن من ناحية أخرى فتحت هذه الأوضاع المجال لإستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصادات هذه الدول في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها.[2]

و من **الناحية الأمنية** أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة العربية إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو

[1] علي جلال عوض، "تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية" (تم تصفح الموقع يوم :2016/06/29)
http://www.siyassa.org/eg/NewsContent

[2] رانية طاهر، "الدور الإقليمي في ظل ثورات الربيع العربي" (تم تصفح الموقع يوم : 2015/07/15)
http://rouyaturkiyyah.com

لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية ، كذلك أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية في حالة تدهور الأوضاع فيها ، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية، حيث تمثل بشكل أو بآخر إعادة إستدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل فترة حكم حزب العدالة والتنمية، كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة ، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو بآخر ، وذلك تلبية لمتطلبات الدور الإقليمي والدولي الذي تتطلع إليه تركيا وعلى هذا النحو نجد تركيا في ظل هذه الأحداث والتطورات إستطاعت أن تكون شريك استراتيجي للدول العظمى لمواجهة هذه التحديات وإيجاد حلول لها ، مما أثبت وجودها على الساحة الإقليمية والدولية، وأنها شريك لا يمكن الإستغناء عنه في أي ترتيبات تتعلق بالمنطقة.

وتعتبر علاقات تركيا الحسنة مع أكثر الفواعل تأثيراً على الصعيد الإقليمي والدولي مؤشراً على المستقبل المتنامي والمتعاظم للدور التركي، فقد استطاعت تركيا من خلال اتباعها سياسة الجذب للدول الكبرى تحويل تركيا لمركز محوري لاستراتيجيتهم بالتموضع العسكري في منطقة الشرق الأوسط، كمنطقة تجاذب إقليمية لاضطرار الدول المتشاركة بحدودها معها إلى إقامة معاهدات واتفاقيات أمنية وإقتصادية وعسكرية ونفطية لتمرير منتجاتها الصناعية والنفطية وغيرها، كذلك استطاعت اختراق جدار الدول العربية باتفاقيات مع دول الخليج العربي ، وكذلك احتضان الثورات العربية بذكاء ودهاء سياسي لافت رغم خطورة تأثر الداخل التركي الذي يعج بالأعراق والإثنيات والطوائف من هذه الثورات وتأجيج النعرات العرقية خاصة الكردية التي تطالب بدولة مستقلة لها، والأرمنية التي تطالب باعتراف تركيا بالمذبحة العثمانية، وأمام حلمها بالدخول في الإتحاد الأوروبي وتأثير الاتجاهات الإسلامية للثورات عملت على تجاوز تلك المعضلة بانفتاحها نحو الغرب، ومسك جميع المسائل من وسطها، تارة تدار من قبل الدول الأميركية – الأطلسية وطوراً من قبل روسيا وإيران ودول الشرق الأوسط ، وبهذا شكلت من دولتها مركزاً استراتيجياً هادفاً لكل الدول الكبرى والإقليمية مجتمعة أوروبا وأمريكا والصين وروسيا وإيران.

فإقليمياً روسيا الإتحادية تعتبر تركيا جزءاً من الحزام الاستراتيجي الإقليمي الذي يُشكل مطمعاً أمريكياً لحصارها عبر مضيقي الدردنيل والبوسفور اللّذان يشكلان المنفذ الوحيد للأسطول الروسي من البحر الأسود إلى سواحل البحر المتوسط ، خاصة بعد نشر رادار أميركي على أراضيها يهددها

مباشرة بعد نشرها في الدول القريبة منها للمنظمة الصاروخية الدفاعية ، وتركيا من أهم المستوردين للنفط الروسي ، وتسيطر تركيا على مضيقي البوسفور والدردنيل، كما تسعى تركيا لاستيراد الغاز الطبيعي معها في حال لم تتفاقم المسألة السورية بانقسام كل منهما باتجاه المعسكرين الأمريكي التركي والروسي الإيراني في حال لم تجد الدول الكبرى تسوية سريعة لحلها رغم تحدي تركيا لها باحتضان المعارضة وتأليبها على النظام السوري الحليف الاستراتيجي لإيران، ومع الإنقلاب الذي شهدته تركيا في **15 جويلية 2016** وتوتر العلاقات بين واشنطن وأنقرة على خلفية الحدث، وظهور بوادر تحسن العلاقات التركية الروسية أين بدا أن تركيا تبحث عن حليف استراتيجي بديل عن أمريكا وشريك استراتيجي في مناطق نفوذها سواء تعلق الأمر بالبلقان أو آسيا الوسطى والقوقاز وخاصة الشرق الأوسط بإعتبار روسيا منافس إستراتيجي في الأقاليم الثلاث في مواجه الحلف الأمريكي ، ومن المنتظر إذا نجحت تركيا في الإنضمام إلى الحلف الروسي الإيراني أن تكسب حلفاء إستراتيجين في هذه الأقاليم وحصار القطب الأمريكي الذي طالما خدم التحالف معه المصالح الأمريكية على حساب نظيرتها التركية، وهذا ما قد يمهد لدور تركي إقليمي ودولي أكبر.

وبالنسبة للصين القوة التي أثبتت ومازالت تثبت نفسها إقليمياً ودولياً تعتبر تركيا بوابتها الإقتصادية نحو أوروبا، لتمتعها بموقع جيوستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ، ولاعب إقليمي يوازنها للدخول في ملعب الدول الكبرى سياسياً إلى جانب الإقتصاد فهي تحتاج إلى تمركز استراتيجي تنطلق منه نحو قيادة العالم إذا استطاعت أن تشكل مع تركيا محوراً إقليمياً يمسك ببوابتي آسيا وأوروبا، وتشكل تركيا منفذاً تنافسياً لها لأسواق القارة الأفريقية ودول منطقة البحر المتوسط أيضاً، كذلك دعمت الصين علاقاتها مع تركيا بمناورات عسكرية مع عضو بحلف الأطلسي ومن شأن هذا التحالف إن تم أن يفتح الباب أمام دور إقليمي ودولي إستراتيجي لتركيا.

أما فيما يخص أوروبا رغم عدم انضمام تركيا إلى الآن لعضوية الإتحاد الأوروبي، إلى أنه يعتبرها من الدول الإسلامية التي يتلاقى وإياها على حوار حضاري ثقافي يدفعه للإندماج مستقبلياً معها إن حافظت على توازنها الاستراتيجي وانفتاحها نحو الغرب بنظامها العلماني والإسلامي المعتدل ،مما يجعلها جسراً متحركاً من الشرق نحو الغرب وبالعكس، فهي مركز تجاري مهم لانطلاقها نحو دول الشرق الأوسط خاصة الخليجية واستيراد النفط ، إلى جانب موقعها الاستراتيجي كمعبر بين دول الاتحاد وبين دول ومناطق جنوب شرق آسيا والجمهوريات الإسلامية فيها، وهي ممر آمن لأنابيب

الغاز الطبيعي بين دول آسيا وأوروبا ،وفي حال تم انضمام تركيا فعلاً إلى الاتحاد الأوروبي فإن هذا سيلعب دوراً كبيراً في تنامي دور تركيا إقليمياً ودولياً ويحقق طموحات تركيا في أن تكون في مصاف الدول الكبرى.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأميركية تعتبر تركيا بالنسبة لأمريكا قلب الشرق الأوسط ومحوره الاستراتيجي بالسيطرة على كل دول المنطقة وصولاً لكل آسيا وأوروبا وبهذا تحكم قبضتها على معظم قارات العالم ، فتركيا قريبة جداً من منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي، مما يمكنها من السيطرة على معظم الطرق البرية المباشرة ، والإتجاهات الجوية إلى دول الخليج العربي ، والدخول نحو الدول الآسيوية والأفريقية ، كما منحتها تركيا كعضو في الحلف الأطلسي مراكز وقواعد عسكرية بحرية وجوية وبرية في إستعادة تمحورها في المنطقة ومحاولتها السيطرة على أي تحرك إقليمي إيراني معادي لإسرائيل أو أي تدخل عسكري روسي يهدد قواعدها العسكرية في المنطقة، وتعطي دوراً مهماً لتركيا مقابل انتشارها العسكري على أراضيها ، وتنفيذها مهمات استطلاعية ومراقبة لتوجهات المنطقة عسكرياً ونفطياً واقتصادياً بما يخدم عدم تجاوز أي دولة لها ، والسؤال المطروح هنا هل سيستمر هذا التحالف الأمريكي التركي بعد محاولة الإنقلاب في تركيا ؟ إذا لم يؤثر هذا الحدث على العلاقات الأمريكية التركية واستطاع البلدان تجاوز التوتر الذي عرفته العلاقات بين البلدين واستمر التحالف بينهما نتيجة لإرتباط المصالح الأمريكية التركية في عدة مجالات وميادين خاصة ما تعلق منها بشراكتهما في محاربة الإرهاب وخاصة تنظيم الدولة ، وتعويل أمريكا على تركيا في ترتيب أمور منطقة الشرق الأوسط وفق خارطة التقرير الأمريكية، فإن مستقبل الدور التركي سيتسمر في التنامي على مستوى الأقاليم الثلاث :الشرق الأوسط ، البلقان، آسيا الوسطى والقوقاز، لأن هذا التحالف كان سبباً أساسياً في المكانة التي تحتلها تركيا حالياً.

عدا علاقات تركيا السلمية والودية باتفاقيات اقتصادية ونفطية مع دول الخليج العربي ودول المغرب العربي في شمال أفريقيا ومصر وغيرها من الدول الحليفة ، رغم معاهدتها العسكرية واتفاقياتها الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل ،وبشكل متوازن لم يفقدها هذا دورها الاستراتيجي ، وهذا التعاون الإقتصادي الذي تعول عليه تركيا لتعظيم دورها من خلال إبرام معاهدات واتفاقيات اقتصادية والانضمام إلى منظمات تعاون إقتصادي من شأنه أن يساعد تركيا على تحقيق طموحاتها وأهدافها الإقليمية والدولية ووصولها إلى المكانة التي تسعى إليها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فرضية نجاح تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وما لهذا الأمر من انعكاس وأثر إيجابي على المكانة التركية على الصعيد الإقليمي والدولي ،والذي من شأنه أن يضع تركيا في مصاف الدول الكبرى، وتعول تركيا كثيراً على الدعم الأمريكي في هذه المسألة كون الأخيرة لها نفوذ وتأثير في دول الاتحاد الأوروبي.

وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) خلال زيارته إلى أنقرة في **تموز/يوليو 1991**، أن تركيا بعد مرور عقد على تبنيها لحكومة حرة ، أصبحت نجماً صاعداً في أوروبا، وهي بلد متحول إقتصادياً و سياسياً، لذلك لا ينبغي أن تثار الشكوك حول استحقاق دخولها الاتحاد الأوروبي ، واتحاد غرب أوروبا، وأنها يمكن تعتمد على التأييد القوي للولايات المتحدة في هذا الشأن.[1]

وإذا استطاعت تركيا أن تستغل هذا الدعم الأمريكي ، ونجحت جهودها الذاتية في الإنضمام للإتحاد الأوروبي تكون بذلك قد حققت قفزة نوعية تشكل نقطة محورية في المكانة والدور التركي سواء كان ذلك على المستوى الإقتصادي ، أو السياسي والأمني وغيرها من مجالات التعاون داخل الإتحاد الأوروبي.

ويرتكز هذا الإفتراض على أن الدور التركي من شأنه أن يشهد تقدماً وتنامياً على صعيد إقليم آسيا الوسطى والقوقاز ، وذلك أن الدور التركي في المنطقة يحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ونسبياً أوروبا لأسباب تتعلق بالنموذج التركي العلماني الليبرالي لمواجهة المد الإيراني في هذه الجمهوريات ، من جهة ولمصالحها الخاصة من جهة أخرى ، فتسعى تركيا إلى بناء إطار للتعاون الإقليمي تتميز فيه بدور محوري ، وإبراز الحضور القوي للشعوب التركية وثقافاتها من خلال إقناع جمهوريات القوقاز بأفضلية التعاون مع تركيا بدلاً من إيران بإعتبار تركيا بوابة سياسية وإقتصادية نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ومن المؤشرات التي نستدل بها على تنامي الدور التركي أيضاً ، نجد وفي ساحة جديدة من ساحات الانفتاح على العالم طورت تركيا علاقاتها مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والعالمية ، فبالإضافة إلى مكانة تركيا المتنامية داخل المنظمات الدولية ، أصبحت مركز جذب لاجتماعات العديد من المنظمات ، مثل تنظيم قمة في اسطنبول عام 2008 ، جمعت بين تركيا واتحاد دول

[1] حميد فارس سليمان ،"السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة " (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2006) ، ص . 160 – 161.
[2] خورشيد حسين دلي ، **مرجع سابق** ، ص . 74.

الكاريبي ، وتبرز جهود تركيا في هذا الإطار مدى الدينامية التي اتصفت بها سياساتها الخارجية الجديدة ، إذ تعتبر الدبلوماسية التركية هذه القمم محطات أساسية لتعميق علاقاتها ، وقد قبلت دول الكاريبي تركيا مراقباً دائماً في اتحاد دول الكاريبي ، ومنظمة الدول الأمريكية ، كما حصلت تركيا في هذه القمة على تأييد لاقتراحها تأسيس **آلية التضامن والتعاون** ، وهي آلية من شأنها العمل على حل المشكلات التي قد تطرأ على علاقات تركيا حلاً سريعاً ، كما استضافت تركيا في اسطنبول اجتماع الأمم المتحدة لوزراء الدول الأقل نمواً ، وتناول المؤتمر الذي عقد في **يوليو / تموز 2007** قضايا مثل إسهامات تلك الدول في التجارة العالمية وسبل حل المشكلات الراهنة ، ويعد هذان النموذجان مؤشراً على اتساع أفق السياسة الخارجية التركية من حيث إقامة علاقات وروابط مع مناطق تعد بعيدة جغرافياً عن تركيا ، وتكاد لا تجمعها بها علاقات وطيدة.

أضف إلى ذلك أن تركيا قد تولت رئاسة **تعاون جنوب شرق أوروبا** خلال الفترة بين **2009 – 2010** ، وأسست آلية حوار إسترتيجي مع منظمة التعاون الخليجي ، وشاركت ضيفةً على القمة العربية ، كما أنها أصبحت لاعباً دولياً موثوقاً به في الساحة العالمية ، وكل هذا من شأنه أن يدفع بالدور التركي إلى التنامي والصعود إقليمياً ودولياً.[1]

ومن مؤشرات وعوامل تنامي الدور التركي أيضاً ، أن تعامل الولايات المتحدة مع تركيا شجعها باعتبارها شريكاً استراتيجياً إقليمياً هاماً في توازنات أورآسيا ، تركيا على الولوج إلى التوازنات الآسيوية مدعومة بلاعب عالمي ، وأخذت أهمية ذلك التقارب الاستراتيجي تزداد بالنسبة لتركيا ، لاسيما في الفترات التي شهدت توتراً في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ، أو التي شهدت تصاعداً في التنافس التركي – الروسي ، وبعد **قمة هلسنكي** التي حدد فيها الاتحاد الأوروبي الدول الجديدة المرشحة لنيل عضويته ، باتت تركيا في حاجة إلى إعادة ضبط توازناتها مع الولايات المتحدة – الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياساتها تجاه آسيا الوسطى ، كما هو الشأن في سياساتها الإقليمية الأخرى .

إن تمكنت تركيا من متابعة إيقاع هذه التوازنات العالمية ومتغيراتها المحورية متابعة جيدة ، فسوف تتمكن من أن تصبح لاعباً قادراً على التأثير في توجهات القوة داخل معادلة آسيا الوسطى ، في هذا

[1] أحمد داوود أوغلو ، **مرجع سابق** ، ص .644 .

الوضع ستساعد كثافة وفاعلية علاقات تركيا مع اليابان والصين على توسيع ساحة مناورة تركيا داخل هذه التوازنات.

كما أن الافتراض الأقرب بالنسبة للدور التركي في البلقان هو تنامي وتصاعد هذا الدور ، وذلك يتوقف على قدرة تركيا في تحقيق هدفها الاستراتيجي والمتعلق بقدرتها على مراقبة التوازنات العالمية والإقليمية ، وما يميز تركيا عن غيرها من دول البلقان هي الخصائص الإستراتيجية التي توفرت لها ،باعتبارها دولة شرق أوسطية ،وشرق متوسطية ، وقوقازية في الوقت نفسه ، ولا تمتلك أية دولة من دول البلقان مثل مجالات السياسة الخارجية هذه ، وقد ذكرنا سابقاً أن هذه المناطق ترتبط مع بعضها بروابط متعددة ، وتقع تركيا في مقدمة الدول التي يمكنها أن توسع ساحة مناورتها من خلال استخدامها لسياسة خارجية مرنة في هذا المجال ، يمكن أن تحقق ميزات كبيرة بالنسبة لتركيا ، إذا تم استغلالها بشكل جيد.

أما في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز فإن تركيا تعتمد في بزوغ قوتها على عدد من أسباب القوة ، فتركيا التي يتوقع أن تحقّق المركز العاشر ضمن الاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة، وسيستمر نمو اقتصادها بثبات حتى يصير ضمن اقتصاديات العالم، كما أن موقع تركيا الجغرافي من أهم أسباب قوتها إذ يجعلها متصلة بالعالم العربي وإيران والقوقاز وأوروبا، كذلك فإن الأتراك كانوا تاريخيا قادة للعالم الإسلامي، ثم إن الجيش التركي هو أقوى جيوش المنطقة، لكن التمدد الحقيقي للأتراك سيكون بعد إذا فشل الروس في استعادة دور الاتحاد السوفيتي، وهو الأمر الذي ستحاوله روسيا لتعيش المنطقة في ظلاله صورة مصغرة من أجواء الحرب الباردة، وستكون تركيا حينئذ من طلائع إسقاط هذه المحاولة الروسية، فإذا تم هذا، فإنها سترث ما كان تحت النفوذ الروسي فتكثّف وجودها العسكري في آسيا الوسطى وتتوغل في القوقاز لضمان أمنها القومي من خلال قوات عسكرية متقدمة، وستتولى توسيع تجارتها في أنحاء المنطقة كما ستغلق المضايق في وجه الروس لتأمين نفوذها في البلقان من العبث الروسي.

وبهذا ستكون تركيا عملياً قائدة العالم الإسلامي، كما يرى **فريدمان**، وعندئذ ستبذل تركيا كل طاقتها من خلال قوتها الناعمة في تحسين صورتها لما عساه يكون نفوراً عربياً من القيادة التركية للمسلمين لما ترسّب لديهم من حكم الدولة العثمانية، وفي هذا السياق ستقدم تركيا نفسها للعرب باعتبارها زعيمة لتحالف إسلامي لمواجهة الهيمنة الأمريكية ، و أمريكا لن تعارض هذا التمدد بل

ستطمئن له باعتبار تركيا حليفا موثوقا به، كما أن النفوذ التركي في الخليج العربي (الفارسي) هو أفضل لها من السيطرة الإيرانية.[1]

المطلب الثالث: سيناريو تراجع الدور التركي إقليمياً ودولياً.

يفترض هذا السيناريو على افتراض مفاده تراجع وانكفاء الدور لإقليمي والدولي التركي في المرحلة المقبلة وذلك في ضوء العقبات والتحديات التي تواجهه باللإضافة إلى المتغيرات الإقليمية الحاصلة ويتوقف تحقق هذا السيناريو على مايلي:

إخفاق حكومة **أردوغان** في تحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا ما يضع الحكومة أمام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية التي تريد القضاء على حزب العمال الكردستاني وعدم إعطاء الحقوق الكاملة للأكراد.

ازدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين إضافة إلى الانقسام العرقي بين الأتراك والأكراد ، وتفاقم التحديات الاقتصادية بالشكل الذي يؤثر سلباً على دورها الإقليمي خاصة بعد الأزمة السورية وقضية اللاجئين السوريين وتزايد أعدادهم بتركيا مما يرهق كاهل تركيا إقتصادياً.

فشل تركيا في تقديم نفسها كجسر للتفاهم بين الشرق والغرب ، خاصة بعد فشلها في الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد التفاهم والتقارب الحاصل بين أمريكا وإيران فقد اقترحت إيران من خلال تصريحات مسؤوليها تنسيقا وتعاوناً مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص عدد من الملفات، وفي مقدمتها مواجهة ما يسمى بالإرهاب، و إنضمام إيران لمبادرة **5 + 1** ورفع العقوبات الاقتصادية عليها ، وكل هذا من شأنه أن يؤثر على

[1] محمد إلهامي ، ملخص كتاب المائة عام القادمة لــ : جورج فريدمان ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/02/12) http://www.turkpress.co/node/17193

التحالف التركي – الأمريكي والذي كانت فيه تركيا الحامي الوحيد لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والآن بعد تصالحها مع إيران قد يؤثر هذا سلباً على تحالف تركيا والولايات مما من شأنه أن يؤدى إلى فقدان تركيا الدعم الأمريكي وانكفاء دورها.

ومن المؤشرات التي تدلل أيضاً على تراجع الدور التركي التداعيات الاقتصادية للأزمات التي عرفتها بعض الدول العربية والتي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد التركي من الناحية الاقتصادية، حيث تعاني تركيا حاليًّا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام **2011** تراجعت بنسبة **24%** إلى كل من مصر واليمن، و**20%** لتونس، و**43%** لليبيا، و**5%** لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين بتدهور الأوضاع فيهما، فضلًا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من **120** شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات **عام 2009.**

ويركز هذا السناريو على افتراض مفاده أن الدور التركي سيكون ثانوياً أو محدوداً خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك لعدم قدرة تركيا على القيام بدور فاعل في القضايا الكبرى لاسيما قضية الصراع العربي الإسرائيلي وأن هناك لاعبين إقليميين منافسين لتركيا في منطقة الشرق الأوسط مثل إيران ، إضافة إلى تركيز تركيا على مناطق أخرى مثل البلقان وقبرص والقوقاز لها أهمية أكبر لدى أنقرة من الشرق الأوسط.

عدم قدرة تركيا على التحكم بورقة العراق ، التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حالياً، وتسعى إلى إستخدامها لدعم نفوذها الإقليمي وانتزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ، وليس من مصلحة تركيا ترك هذه الورقة بيد إيران ، وإذا لم تراجع تركيا حساباتها الضيقة وغير الدقيقة على هذا لصعيد ، فإن العقدة الكردية ستظل العقبة أمام دورها الإقليمي لا محالة.[1]

و من **الناحية الأمنية** يمكن القول بأنها ارتبطت بالنسبة للدور التركي في مرحلة ما بعد الأزمات العربية بملفين أساسيين : تمثل الملف الأول في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفات الإقليمية ، حيث أصبحت تركيا محاطة بدول جوار تتخذ مقاربات تثير تهديدات أمنية بالنسبة لتركيا، وهذه الدول تتمثل في كل من إيران والعراق وسوريا، وأما الملف الثاني ، فقد ارتبط بتغير قواعد الاشتباك في العلاقات السورية التركية وتأثيراتها في طبيعة المتغيرات الأمنية التي أفضت إليها الأزمة السورية ، وما خلقته

[1] وحيد عبد المجيد ، "الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق" ، **صحيفة الاتحاد** ،ع .65 (2009) ، ص . 5 .

من تحديات أمنية ترتبت على اتجاه تركيا للتخلي عن نظام **الأسد** والاصطفاف في الجانب الإقليمي والدولي الداعي إلى تنحي **الأسد**، وتلبية مطالب المتظاهرين بتحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي في سوريا.[1]

تستمد تركيا من عضويتها في حلف شمال الأطلسي زخماً ووضعاً إقليمياً مميزاً ،إلا أن هذا الافتراض يقوم على أن تركيا قد تفقد قدرتها على الاستفادة من قيمتها الجيو– سياسية إذا ما دخلت الدول القريبة جغرافياً من تركيا في الحلف، أو ازداد عدد الأعضاء فيه من بين الدول المجاورة لتركيا.

وعليه يجب على تركيا تطوير إستراتيجية بمفردها حيال أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان، وأن تكون هذه الإستراتيجية منسجمة مع السياسة المتعلقة بحلف شمال الأطلسي ، وهنا يتوجب على تركيا أن تحقق لنفسها وضعاً خاصاً في شرق أوروبا ، وأن تضعه ضمن أولوياتها الأساسية في إطار البنية الجديدة التي يتخذها حلف شمال الأطلسي ، بدل السياسات المصطنعة التي استمرت فترة من الفترات، ولذا فإن توسع الحلف باتجاه دولة المجر وبولونيا وجمهورية التشيك وغيرها من دول شرق أوروبا ووسطها، يحتم على تركيا أن تطور سياسة انتشار بالغة الدقة ومتأنية تجاه البلقان في ظل التوسعات التي يجريها الحلف بشكل محوري في هذه المنطقة.

ومع تزايد دول البلقان التي تنضم لحلف شمال الأطلسي، سيضعف الثقل الدبلوماسي الذي تمتلكه تركيا في منطقة شرق أوروبا ، وستعود إلى وضع الدولة غير المستقرة، أو الدولة ذات الوضع الخطير على الطرف الجنوبي من القارة الأوروبية، وسينتج عن ذلك أن تُستخدم تركيا أداة في منطقة الشرق الأوسط ، ومن هنا يجب على تركيا أن تطور علاقاتها مع رومانيا وبلغاريا، مقابل الحلف الذي يقوم على محور الصرب واليونان في المنطقة، وفي حال دخول هذه الدول في الحلف سيتسبب هذا التطور في ضياع الميزات التي تمتلكها تركيا، والتي يمكن أن تستفيد منها في موازين الحلف، ولايجب أن ننسى الامتيازات التي حققها حلف شمال الأطلسي لتركيا في فترة الثمانينات عندما وقع التوتر في العلاقات بين تركيا وبلغاريا، كما لا يمكن أن ننسى المحظورات التي يمكن أن تنتج عن الحسابات السياسية لحلف شمال الأطلسي، نتيجة التقارب التاريخي بين بلغاريا وروسيا.[2]

ومن المؤشرات التي قد نستدل بها على افتراض تراجع الدور التركي في الفترة المقبلة ، أن من أهم نقاط الضعف الملحوظة في تطبيقات تركيا لسياساتها الإقليمية ، افتقاد القدرة على تطوير

[1] محمد عبد القادر خليل، **مرجع سابق.**
[2] أحمد داوود أوغلو ،**مرجع سابق** ، ص . 268 .

الاستراتيجيات الكبيرة ، التي تراعي الارتباطات التكتيكية بين ساحات السياسة الخارجية ، فالسياسات التي تطبق دون أن تُرى لها نتائج لها نتائج تتعلق بالتأثير الإقليمي المتبادل ، تؤدي إلى تضييق ساحة المناورة على المدى المتوسط ، فالوضعية الجيوسياسية لتركيا تستلزم تجنب انتهاج السياسات الساكنة التي تستند إلى الخيارات الإستراتيجية لدى لاعبين مختلفين دينامية قادرة على التعامل مع مختلف البدائل ، فكما أن التاجر الذكي يحرص على البدائل التسويقية المتاحة له ، ينبغي على الدبلوماسي الذكي أيضاً ألا يقلل من خيارات السياسة الخارجية ، والواجب على تركيا تطوير إستراتيجية داخل الإقليم الدبلوماسي الآسيوي ، مع الحفاظ على صلاتها المكثفة بأوروبا في إطار التوازنات الثقافية والقارية ، وما لم يتم تقييم هذه الضرورة من خلال منظور بعيد المدى ، فسيكون من الصعوبة بمكان تطوير وتطبيق إستراتيجية سليمة تجاه آسيا الوسطى في ظل النشاط المكثف الذي تبدله القوى الكبرى المؤثرة في التوازنات الآسيوية.

فهناك عددًا من المتغيرات أيضاً التي تؤكد على فرضية تراجع المكانة التركية ، في مقدمتها: الانقلاب في مصر، وتعقُّد الأزمة السورية، وتصعيد حزب العمال الكردستاني، وتسارع المشروع السياسي الكردي في شمال سوريا مما أدَّى إلى إخفاقات تركية متلاحقة على الصعيد الإقليمي وإلى عزلة عانت منها تركيا، وعمَّق من آثارها التوتر مع حلفائها الغربيين ، الأمر الذي دفع بها إلى مراجعات وتراجعات في سياستها الخارجية وفق مبدأ "زيادة عدد الأصدقاء وتخفيض عدد الخصوم" مع تولِّي **بن علي يلدرم** رئاسة حزب العدالة والتنمية الحاكم والحكومة في **مايو/أيار 2016**[1]، وتجلَّى ذلك سريعًا في عودة سفير دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أنقرة واتفاق المصالحة مع تل أبيب وتسارع عملية التقارب مع روسيا كل هذا في إطار سعي تركيا لأن لا تفقد مكانتها الإقليمية والدولي.

[1] سعيد الحاج ، "اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز" ، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/09/22)
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/08/15-160831072703797.html

خلاصة الفصل الرابع

بعد الأحداث التي شهدتها تركيا في الخامس عشر من **جويلية 2016** ، كان عليها إعادة حساباتها وتوازناتها الداخلية وفق ما يتماشى مع طموحاتها وتطلعاتها الإقليمية والدولية ، وقد سعت تركيا إلى ذلك من خلال جملة من الإصلاحات الداخلية التي أجرتها ، وعليه فإن تركيا مطالبة في الفترة المقبلة بأن تعمق وتعزز من الديمقراطية داخلها ، وأن تولي أهمية لنسيجها الاجتماعي والعلاقات بين مؤسساتها وتقيمها على أسس وقواعد سليمة، بحيث ينعكس التوازن الداخلي على السياسة الخارجية باعتباره قيمة إيجابية ، وينبغي على تركيا أن تعزز نفوذها في محيطها الجغرافي ، وفي مقدمة ذلك دول الجوار ، وهو ما سيتحقق من خلال سياسات الطاقة والنقل والثقافة ، وبقدر ما توسع تركيا من نطاق نفوذها في محيطها الجغرافي بقدر ما ترتفع ويعلو شأنها داخل ذلك المحيط وبه، وبقدر ما تنجح في إرساء علاقات صحيحة وقوية مع اللاعبين الدوليين.

إن جهود تركيا كدولة ، ومؤسسات ، ومؤسسات مجتمع مدني ، ومثقفين، ستخدم جميعها هدفاً مشتركاً ، ويمثل أداء الخارجية التركية من تشيلي إلى إندونيسيا ، ومن سوريا إلى روسيا ، ومن كندا إلى اليابان في مجموعة أداء جماعياً، يخدم هدفاً واحداً ، والخلاصة أن هذا الأداء المتنوع والنشط سيجعل من تركيا وهي تمضي نحو عام **2023** لاعباً دولياً.

خـــــاتـمة

الخاتمة:

تبنت الجمهورية التركية ، منذ تأسيسها ، مبدأ **السلام في الوطن والسلام في العالم** ضمن ما ورثته من **مصطفى كمال آتاتورك** ، وتركيا بنظامها السياسي الديمقراطي العلماني وإقتصادها الديناميكي وتقاليدها الإجتماعية التي توافق بين هويتها الثقافية ومواكبة العصر ، تنتهج سياسة خارجية سلمية وواقعية ومتزنة تستهدف الأمن والإستقرار في منطقتها وما وراء ذلك.

إن الهدف الأساسي لسياسة تركيا الخارجية هو خلق وضع إقليمي ودولي يتمتع بالسلام والرخاء والإستقرار ومبني على التعاون وتطوير الطاقة البشرية سواء في تركيا أو في الدول المجاورة لها أو في المناطق الأخرى .

وبشكل تقليدي ، مابرحت السياسة الخارجية التركية تهدف إلى تحقيق الأمن للبلاد ، وحماية وتطوير المصالح الوطنية في منظور منبثق من التأريخ وممتد إلى المستقبل ، وتسخير المصادر الخارجية للتنمية والرفاه ، والدخول في تحالفات وصداقات ، والحفاظ على مكانة تركيا وتعزيزها في العالم الحديث ، ومن أجل تحقيق كل هذه الأهداف ، فقد تبنت مبدأ تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع الدول وعلى رأسها الدول المجاورة ، والمساهمة في السلام والإستقرار والأمن والرفاه العالمي.

تنتهج تركيا ، في خضم المرحلة العالمية بخصائصها وتطوراتها الآنية ، سياسة خارجية إنسانية ومتأنية وهادفة ومتعددة الأبعاد ، في سياق تأسيس السلام في العالم وفي المنطقة القريبة منها على وجه الخصوص والحفاظ على هذا السلام وزيادة الإستقرار والرفاهية ، في هذا الإطار ، تولي تركيا أهمية خاصة لروابطها العابرة للمحيط ، وتشارك بفاعلية في عمل حلف شمال الأطلسي لحماية الأمن والإستقرار العالميين ، وتستمر في تعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة ، وتواصل مسيرتها نحو عضوية الإتحاد الأوروبي بحزم ،وترسم صورة قوية تزداد فاعليتها في السياسة الخارجية عبر إنفتاحات جديدة .

وقد كان للموقع الجغرافي التركي تأثير طاغ في الدوائر الاستراتيجية، إذ لتركيا موقع يمكن أي قوة إقليمية من احتلال موقع إستراتيجي هام، حيث تتحكم جغرافية تركيا العبقرية في الممرات البحرية في البسفورو الدردنيل أي الموصلة بين آسيا وأوروبا، إضافة إلى إطلالتها الممتازة على البحر الأسود والامتداد الواسع لشواطئها الجنوبية على البحر المتوسط ، ويمكن رؤية الخريطة التركية كشريحة أفقية وضعتها الجغرافيا بإقتدار بين القارات الثلاث أوروبا، وآسيا وعلى مشارف إفريقيا، إذ لا يفصلها عنها سوى البحر المتوسط، وموقع تركيا الجغرافي متعدد المزايا فهي تطل بإقتدار على منطقة البلقان كما يضع موقعها منطقة بحر قزوين بإمتياز تحت السيطرة الجغرافية ويحبس روسيا عند حدود البحر الأسود، كما يمثل موقعها الجغرافي أهمية كبيرة للشرق الأوسط حيث تتماس حدوده الشمالية الغربية لإيران في تمازج استثنائي بين السياسة والمياه.

وإضافة إلى العوامل الجغرافية خص التاريخ تركيا بروابط مع دول جوارها في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، ما يضفي أهمية مضاعفة على مميزاتها الجيو–إستراتيجية التي تستطيع التأثير في جيو–سياسية الدول المجاورة ، كما أن النموذج المجتمعي الذي تتبناه يشكل عاملا إضافيا لأهميتها السياسية، إذ يشكل عامل جذب للدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق ودول الشرق الأوسط، ويجعل من تركيا نموذجاً لتصدير القيم الغربية إلى المنطقة وبديلاً علمانياً للتطرف.

وقد كان لزاماً على تركيا، لكي تحقق نجاح سياستها الخارجية الجديدة، أن تقوم بإصلاحات سياسية وديمقراطية لتعزيز الحريات في الداخل، من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية للدولة، وقد قامت الحكومة الحالية بالفعل بالعديد من الإصلاحات السياسية والديمقراطية في بداية عهدها، بدون تجاهل لضرورات الأمن، وبذلك نجحت تركيا في الموازنة بين تعزيز الحريات والحفاظ على الأمن، الأمر الذي جعل منها نموذجاً لبلدان أخرى ،إن الأرقام المقدمة والحقائق المذكورة في المجالات العديدة إن دلت على شيء فإنها تدل على وجود إرادة سياسة قوية آمنت بالتغير والارتقاء بشعبها إلى وضع أحسن من الوضع الحالي ووضعت هذه الإرادة السياسية أمامها أهدافا أهمها:

- جعل اقتصاد تركيا من بين أكبر عشرة اقتصاديات على مستوى العالم حتى نهاية 2023 أي في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية.
- جعل تركيا دولة ديمقراطية بمعنى الكلمة.
- جعل الشعب التركي يتمتع بالحريات بما فيها حرية التعبير وحرية العقيدة.
- جعل الشعب التركي يتمتع بمستوى عال من التربية والثقافة والعلم.
- جعل الشعب التركي يعيش حياة كريمة تلائم كرامة الإنسان.
- جعل تركيا مصدرا للسلم والأمن والاستقرار للمناطق المجاورة لها.

كما عملت العديد من المتغيرات والأحداث الدولية دوراً كبيراً في بروز وتنامي الدور التركي والتي من بينها : الغزو على العراق ، أحداث 11 سبتمبر وماتبعها من تغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومشروع الشرق الأوسط والدور الذي منح لتركيا فيه وغيرها.

أما على صعيد العلاقات التركية مع دوائرها الاستراتيجية فإن الشرق الأوسط والقوقاز منطقتان من المناطق المحيطة بتركيا ، تتخللهما نزاعات ثقيلة قد تشتعل فتيلتها بين لحظة وأخرى بالرغم من الجهود الرامية إلى تأسيس السلام والإستقرار فيهما ، أما الوضع في البلقان فمازال محتفظا بحساسيته ، لذا فإن السياسة الخارجية الفعالة التي تنتهجها تركيا تحتمها المشاكل الإقليمية ، إلى جانب كونها خيارا مسؤولا لها.

في هذا الإطار ، تنتهج تركيا سياسة خارجية فعالة وسلمية وذات مبدأ في رقعة واسعة تشتمل على المساعدات الإنسانية للذين ظروفهم قاسية ، والمشاركة في عمليات حفظ السلام وحل الخلافات والمصالحة بعد المصادمات وإعادة الإعمار .

كما أن علاقة تركيا مع الدول الكبرى يعد متغير مهم وحاسم في تنامي أو تراجع المكانة والدور التركي ، وخاصة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعسكر الشيوعي خاصة بعد الانقلاب ، وما يمكن أن يكون لهذا المتغير أن يجر لمصير ومستقبل تركيا.

وفي ظل العولمة وكعضوة فعالة ومسؤولة في المجتمع الدولي ، تبذل تركيا كل ما في وسعها لمصالحة الغرب مع الشرق والشمال مع الجنوب وتلعب دورا حيويا في جميع المناطق ، كما أن لتركيا مكانة فريدة لتعزيز الحوار والتقارب بين الثقافات لموقعها الجغرافي في وسط القارات وروابطها التأريخية والثقافية الواسعة النطاق .

ويعتبر إنتخاب تركيا للعضوية الغير الدائمة لمجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة **2009-2010** ، دليلاً على ما تشعر به الأسرة الدولية من ثقة تجاه السياسة الخارجية التي تنتهجها تركيا ، وإنطلاقا من تجاربها في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والإستقرار والرخاء عبر التعاون في منطقتها ، تسعى تركيا في هذه المرحلة ، إلى المساهمة في السلام على الصعيد العالمي والمساعدة في حل الخلافات القائمة والمحتمل قيامها ، وتحويل عالمنا إلى أرض الطمأنينة للإنسانية جمعاء.

إن تركيا مصممة على الإستمرار في سياستها الخارجية البناءة والمسؤولة والباعثة للثقة حولها ، عبر تسخير تجاربها السياسية والإقتصادية والثقافية في سبيل مصالحها الوطنية في عالمنا الذي تكتسب فيه التطورات الدولية أبعادا متعددة .

وقد سعت تركيا في سبيل تحقيق أهدافها إلى اتباع سياسية خارجية الجديدة تقوم على مجموعة من الأسس أهمها:

-**المصداقية والابتعاد عن ازدواجية المعايير**، وهذا الأساس يعد من أهم أسس السياسة الخارجية الجديدة، حيث تلتزم تركيا في علاقاتها الخارجية في الفترة الجديدة نهجاً يقوم على الصدق وقول الحق للجميع على الرغم من مرارته، وبهذا تتجنب تركيا السياسة الازدواجية السائدة في العلاقات الخارجية بين الدول، ولا شك أن هذا الأساس يعزز من مصداقية تركيا لدى الأطراف الأخرى، التي تعلم جيداً أن الأتراك حين يتكلمون لا يكذبون، وأنهم صادقون فيما يقولون، وأن جهودهم مخلصة.

-**سياسة استباق الأحداث** ، حيث تسعى تركيا لتحقيق الأمن والاستقرار بدءاً بمنطقتها والمناطق المجاورة لها وعلى مستوى العالم، ولتحقيق هذا الهدف تنتهج تركيا سياسة استباق الأحداث، وذلك للحيلولة دون وقوع مشاكل جديدة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، وحين تستشعر تركيا احتمال اندلاع مشكلة جديدة، فإنها تبذل قصارى جهدها لمنع وقوعها.

-**تصفير المشاكل مع الدول المجاورة لتركيا ، فقد** خلقت السياسة التركية القديمة التي تقوم على العداء مشاكل عديدة لتركيا مع جيرانها ، وقد بدأت تركيا في سياستها الجديدة العمل على حل هذه المشاكل، الأمر الذي جعلها تحْظى بعلاقات طيبة مع جيرانها في السنوات الأخيرة.

-**تأسيس علاقة دولية مناسبة مع الجميع** ، أسست تركيا في السنوات الأخيرة علاقات مع جميع العالم لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا الحديث.

-**تدخل فعال في قضايا دولية**، وتتبع تركيا في السنوات الأخيرة سياسة فعالة وتبذل جهوداً لإيجاد حلول لقضايا العالم من أمثال المشكلة الجورجية، والاعتداء على غزة، والخلاف الفلسطيني، ومشكلة كوسوفا، والمشكلة بين الصرب والبوسنيين، والملف النووي الإيراني... إلخ.

-**مشاركة فعالة في المؤسسات الدولية**، وذلك من خلال بناء سياسة خارجية جديدة حيث زادت مشاركة تركيا في المؤسسات الدولية ، و العلاقات المؤسساتية التي أسستها تركيا سواء على شكل عضوية أو مراقبة أو شراكة مع العديد المنظمات الإقليمية والدولية البارزة ذات المهام والمناطق الجغرافية المختلفة ، تظهر ميزة تعددية الأوجه لسياستها الخارجية ، إلى جانب عملية الإنضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي ، فإن تركيا عضوة في منظمات مختلفة مثل الأمم المتحدة ، اللجنة الأوروبية ، حلف شمال الأطلسي ، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ، المنظمة الأوروبية للتعاون والأمن ، منظمة التجارة العالمية ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، منظمة البحر الأسود للتعاون الإقتصادي ، منظمة التعاون الإقتصادي ، مجموعة الثمانية ، مؤتمر تدابير زيادة الثقة والتعاون في آسيا.

-وكنتيجة إيجابية لهذه السياسة الخارجية الفعالة لتركيا تم انتخاب ديبلوماسي تركي أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتم كذلك اختيار تركيا كعضو مؤقت في مجلس الأمن لفترة **2009 - 2010** واستضافت تركيا في السنوات الأخيرة العديد من المؤتمرات الدولية التي تعقدها منظمات دولية.

وعلى صعيد العلاقات **التركية - العربية** ، فبتغير السياسة الخارجية لتركيا بدأت العلاقات التركية - العربية تسجل تقدماً كبيراً وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية ...إلخ.

-ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء والوفود.

-أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية.

-انتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

-ازدادت وتيرة الديبلوماسية المباشرة، الهاتفية، بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء.

-تشارك تركيا في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في البلاد العربية أو في البلدان الأخرى وتجرى أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية عديدة بين المسؤولين الأتراك والعرب.

-أصبحت مدينة اسطنبول مركزاً للمؤتمرات الدولية، الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها وبهذه المناسبة زادت اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الأتراك والعرب.

-بذلت تركيا جهوداً في حل الخلافات العربية في كل من لبنان وفلسطين والعراق.
-توسطت تركيا بين سورية وإسرائيل وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر.
-تم التوقيع بين تركيا والبلاد العربية على عديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم.
-تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسورية.
-ألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق وسورية وليبيا والأردن ولبنان.
-أصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان منطقة حرة لتجول الأفراد ونقل البضائع.
-تعلق تركيا أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع دول الخليج ومع مجلس التعاون الخليجي وتبذل قصارى جهدها في سبيل ذلك، وكنتيجة طيبة لهذه الجهود المخلصة فإن العلاقات تطورت بشكل كبير بين تركيا ودول الخليج .
-وجاءت آلية الحوار الاستراتيجي التي تشكلت في سنة **2008** بين تركيا ودول الخليج تتويجا لتلك الجهود المباركة، تهدف هذه الآلية تطوير العلاقات على أساس مؤسسي، ولا شك أن هذه الآلية أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولة أخرى كآلية دورية ومنتظمة.
-وكل هذا من شأنه أن يرفع المكانة التركية ، ويؤدي إلى توسع وتعاظم دورها إقليمياً ، وقد أثبتت معظم الجهود التي بذلتها تركيا لتحقيق فعاليتها ونجاعتها ،وجعلت تركيا تخطو خطوة عملاقة نحو تحقيق طموحاتها.

أما بالحديث عن مستقبل المكانة الإقليمية والدولية لتركيا، فقد افتتح فشل المحاولة الانقلابية في الخامس عشر من **يوليو/تموز** الماضي، مرحلة جديدة ومختلفة في السياسة الداخلية التركية على مستوى العلاقات **المدنية-العسكرية** وعلاقة الحزب الحاكم بالمعارضة وبنية النظام السياسي بالإجمال ، وأدَّى أيضًا إلى انعكاسات عميقة على السياسة الخارجية التركية بما هي انعكاس -بدرجة أو بأخرى- للمشهد السياسي الداخلي وبما تضمَّنه الانقلاب من رسائل من الخارج فضلًا عن تأثيره على علاقات تركيا مع مختلف الأطراف تبعًا لمواقفها خلال الانقلاب وبعده.

وستتشكل سياسات أنقرة الإقليمية بعد النقلاب وفق المحددات التالية:

1-المحددات العامة للسياسة الخارجية التركية، مثل: الموقع الجيوبوليتيكي، والقوة والمصالح الاقتصادية، والخلفية التاريخية للسياسة الخارجية ومحاورها، والأمن القومي، ورؤية القيادة السياسية، وغيرها.

2 -تغليب التركيز على المشهد السياسي الداخلي.

3-التأثر بالمسار الرئيس للسياسة الخارجية ببُعدها الدولي على مستوى العلاقة مع كل من واشنطن وموسكو.

4- التناغم مع استحقاقات التقارب مع روسيا.

5-مواقف الدول الإقليمية خلال المحاولة الانقلابية وما بعدها.

وعليه، فالمتوقع في سياسات تركيا الإقليمية، سيما المتعلقة بالمنطقة العربية، ما يلي:

أولًا: دعم عملية المصالحات بما قد يشمل سوريا والعراق.

ثانيًا: الانكفاء والبُعد عن التأثير في قضايا عربية معينة، في مقدمتها: الفلسطينية واليمنية والمصرية.

ثالثًا: البعد عن المواقف الحادة والسقوف العالية في الخطاب فيما يتعلق ببعض الدول الإقليمية سيما إيران ومصر، خصوصًا بعد الإشارات الإيجابية التي صدرت عن القاهرة مؤخرًا.

رابعًا: انخفاض سقف الشروط التركية لحل الأزمة السورية بما يتوافق مع متطلبات التقارب مع روسيا ، ومع أولوية الملف الكردي في سوريا بالنسبة لأنقرة، بما في ذلك الرضى الضمني ببقاء الأسد على رأس السلطة لفترة قادمة.

خامسًا: التركيز على الملف الاقتصادي وتنمية التعاون مع مختلف الأطراف في المجالات التجارية، سيما روسيا وإيران.

كل هذا جعل المشهد المستقبلي لتركيا يتلخص في ثلاث سيناريوهات أو مشاهد وهي :

سيناريو ثبات الدور التركي على ماهو عليه ، ويتوقف هذا الافتراض على ثبات الأوضاع الداخلية ، والاقليمية والدولية ، ولكن هذا الافتراض ضعيف نتيجة سرعة تغير وتيرة الأحداث التي أصبحت من سمات العصر الحالي ، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، مما يجعل هذا السيناريو بعيد التحقق ، والمشهد الثاني هو سيناريو تنامي الدور والمكانة التركية وهو الأقرب إلى التحقق من وجهة نظرنا ، خاصة في ظل الظروف والتغيرات الداخلية والإقليمية التي تشكل بيئة مساعدة لهذا الافتراض ، خاصة بعد أن أثبت تركيا بعد المحاولة الانقلابية الفاشـلة 15 جويلية 2016 أنها قادرة على ايجـاد حلفاء أقوياء جدد ، مثل الحلف الروسي الإيراني ، وهو ما جعل الولايات المتحدة تعيد النظر في تحالفها الاستراتيجي مع تركيا والسعي إلى دعمه وتقويته ، أما المشهد الثالث فهو سيناريو تراجع أو انتكاس وتقلص الدور التركي ، وهو احتمال وارد الحدوث ، ويتوقف على فشل تركيا في التكيف مع التغيرات

والأحداث المستجدة ، وعدم قدرتها على القيام بدور مهم في الترتيبات الجديدة خاصة لمنطقة الشرق الأوسط.

المصادر والمراجع.

قائمة المراجع

أولاً باللغة العربية

1.الدساتير:

1. الدستور التركي، ترجمة: المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، الصادر عام 1982 شاملاً تعديلاته لغاية 2011، ص. 29.

2. قائمة الموسوعات:

1. عبد المولى طشطوش ، هايل ، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية** ، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012.
2. الكيالي ، عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية**، مجلد.1 ، بيروت:المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1979.

3.الكتب بالعربية:

1. إحسان باغيش ، علي ، "إشكالية المياه و آثارها في العلاقات العربية التركية" : في **العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**، كولوغلو ، أورهان ، و آخرون ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1995.
2. أحمد حسن ، ياسر ، **تركيا البحث عن المستقبل** ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ،2006.
3. أحمد حسن ، ياسر ، **تركيا :البحث عن المستقبل** ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2006.
4. أحمد علام ، وائل ، **منظمة المؤتمر الإسلامي : دراسة قانونية لنظام و نشاط المنظمة** ، مصر : دار النهضة العربية ، 1996.
5. أحمد محمدي ، صلاح الدين ، **دراسات في القانون الدولي العام** ، ط1 ، الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، 2002.
6. أحمد منير ، شيماء ، **مستقبل العلاقات التركية – الاسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة** ([د.ب.ن] ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2009.
7. إسماعيل الخيالي ، نزار ، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** ، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2003.

8. أوسنة ، زينب ، **تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي** ، ط1 ، القاهرة : الدار الثقافية للنشر، 2006.

9. أوغلو ، أحمد داوود ، **العمق الإستراتيجي** ، ط2 ، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2011.

10. أوغور ، حقي ، "تركيا وإيران ... البعد عن حافة الصدام" ، محمد عبد العاطي (محررا) ، في : **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، قطر: الدار العربية للعوم ناشرون، 2009.

11. اولسفر ، جنيد ،"صعود الاسلام السياسي في ضوء الفاعليات الاجتماعية في تركيا : التاريخ المعاصر" ، في تورال ، ناظم (محرراً)، **التحول الديمقراطي في تركيا** ، ط1 (القاهرة : مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات ، 2012.

12. بارك ، بيل ، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق : المشكلات و الآفاق المستقبلية** ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2005.

13. باكير ، علي حسين ، و آخرون ، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ، ط1 ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

14. براون ، كريس ، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

15. بشارة ، عزمي ، **سوريا: درب الآلام نحو الحرية محاولة التاريخ الراهن** ، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،[د.ت.ن].

16. بندي ، جروم ، و آخرون ، **مفاتيح القرن الحادي والعشرين** ، ترجمة : الساحل ، حمادي ، تونس : المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، 2003.

17. بوعشة ، محمد ، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية** ، ط1، مصر: دار الهدى للنشر، 1998.

18. بيلس ، جون وسميث ، ستيف ، **عولمة السياسة العالمية** ، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

19. البيومي غانم ، ابراهيم ، و آخرون، **تركيا جسر بين حضارتين : على ضوء مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي** ، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية و حوار الثقافات، 2012.

20. تركماني ، عبد الله ، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده** ، ط.1 تونس : دار نقوش عربية ، 2010.

21. توفلر ، ألفين ، **خرائط المستقبل** ، ترجمة : صقر ، أسعد ، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1987.

22. تيلور ، بيتر ، و فلنت ، كولن ، تر: رضوان ، عبد السلام ، و عبيد ، إسحاق ،**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الإقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات** ، الكويت: مطابع السياسة ، 2002.

23. ثابث ، عمرو ، **الاحتواء المزدوج وما وراءه : تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي** ، ط1 ، أبوظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2004.

24. جابر ثلجي ، محمد ، **الصدام مع جماعة غولن منعطف تاريخي أمام الدولة التركية** ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 6 يناير / كانون الثاني 2014.

25. جبار عبد خزرجي ، عروبة ، **منظمة المؤتمر الإسلامي : دراسة في جذور التنظيم الدولي الإسلامي** ، ط1 ، بيروت : دارا لفكر العربي، 2003.

26. الجميل ، أمينة ، **ماهية الدراسات المستقبلية** ، الإسكندرية : وحدة الدراسات المستقبلية الإسكندرية ، 2011.

27. جندلي ، عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2007.

28. جواد الكاظم ، صالح ، **دراسة في المنظمات الدولية** ، بغداد : مطبعة الرشاد ،1975.

29. جودي وقيس الهمامي ، ميشال ، **الاستشراف المستقبلي : المشاكل والمناهج** ، باريس : كراس ليبسور ، 2007.

30. حبيب ، كمال ، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة :صراع الإسلام والعلمانية** ، القاهرة : مكتبة جزيرة الورد ،2010.

31. حتى ، ناصيف ، " الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى " ، في : **العلاقات العربية – التركية ، حوار مستقبلي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995.

32. حتي ، ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي، 1985.

33. حسين ، خليل ، و آخرون ، **التنظيم الدولي : المنظمات القارية و الإقليمية** ، لبنان : دار المنهل اللبناني ، [د.ت.ن].

34. حسين الفتلاوي ، سهيل ، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية** ، الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2010.

35. حسين الفتلاوي ، سهيل ، **نظرية المنظمة الدولية** ، الأردن : دار حامد للنشر و التوزيع ، 2007.

36. حسين باكير ، علي ، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي و السناريوهات المتوقعة** ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، 2012.

37. حسين باكير ، علي ، **حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا : التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية** ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2013.

38. خولي ، معمر ، **الاصلاح الداخلي في تركيا** ، [د.ب.ن] ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، 2011.

39. داوود أغلو ، أحمد ، **مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي** ، أنقرة : مركز الدراسات الاستراتيجية ، 2002.

40. دريس ، محمد سعيد ، **النظام الإقليمي للخليج العربي** ، بيروت : لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.

41. دلي ، خورشيد حسين ، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** ، من منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1999.

42. دني ، إيمان ، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، ط1 ، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014.

43. دورتي ، جيمس ، و بالتغراف ، روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة : وليد عبد الحي ، بيروت: دار كاظمة للنشر و المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985.

44. دورتي ، جيمس و بالستغراف ، روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة : الحي ، وليد عبد ، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

45. ذياب سبيتان ، سمير ، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان** ، ط1 ، الجنادرية للنشر و التوزيع، 2012.

46. رزيق المخادمي ، عبد الله ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005.

47. الرشيدي ، حسن ، **النووي الإيراني و الموقف الأمريكي** ، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية ، 2006.

48. رضوان ، وليد ، **العلاقات العربية التركية : دور اليهود و التحالفات الدولية و الإقليمية و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية نموذجا** ، بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع ،2006.

49. رعد ، نزيه ، **المنظمات الدولية و الإقليمية** ، ط1 ، لبنان : شركة المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2013.

50. روبينس ، فيليب ، **تركيا و الشرق الأوسط** ، ترجمة : نجم الدين ، ميخائيل ، قبرص: دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 1993.

51. الزغلول ، ساطع ، **إشكالية المياه العربية** ، عمان: مطبعة الفجر،1997.

52. زهران ، جمال ، **المستقبلية في علم السياسة الحديث : اتجاهات حديثة في علم السياسة** ، القاهرة : المجلس الأعلى للجامعات ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، 1999.

53. زهران ، عدنان ، **التنظيم الدولي المنظمات الدولية المعاصرة** ، ط1 ، عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2014.

54. زهرة ، عطار ، **مقدمة في العلوم السياسية** ، أربد : مركز حمادة للدراسات و النشر و التوزيع، 2008.

55. الزويري ، محجوب ، **مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فينا: ماذا بعد** ، قطر: المركز العربي للأبحاث و الدراسات، 2014.

56. زياد الشرطي ، طارق ، **السياسة الخارجية التركية إتجاه القضية الفلسطينية** ، ط1 ، الأردن : دار الوراق للنشر و التوزيع ، 2014.

57. السباهي ، زكريا ، **المياه في القانون الدولي و أزمة المياه العربية** ، دمشق : دار طلاس، 1994.

58. السبعاوي ، عوني ، **إسرائيل و مشاريع المياه التركية ، مستقبل الجوار المائي العربي** ، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997.

59. السعيد الدقاق ، محمد ، و سلامة ، مصطفى ، **المنظمات الدولية المعاصرة** ، الاسكندرية : منشأة المعارف، [د.س.ن].

60. السعيد سليمان ، أحمد ، **التيارات القومية و الدينية في تركيا المعاصرة** ، القاهرة : دار المعرفة ، [د .ت.ن].

61. سعيد محفوظ ، عقيل ، **سوريا و تركيا : الوقع الراهن و احتمالات المستقبل** ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2009.

62. سليم ، محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط1 ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1998.

63. سليم ، محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2 ، بيروت: دار الجيل، 2001).

64. سليم البرصان ، أحمد ، **الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة مشروع الشرق الأوسط الكبير** ، قطر: مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

65. سيار ، الجميل ،**العرب و الأتراك : الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1997.

66. السيد حسين ، عدنان ، **العلاقات الدولية في الإسلام** ، ط1 ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2006.

67. السيد سليم ، محمد ، **آسيا و التحولات العالمية** ، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1998.

68. السيد سليم ، محمد ، **العلاقات بين الدول الإسلامية** ، ط1 ، الرياض : مطابع جامعة الملك سعود، 1991.

السماك ، محمد ، **موقع الاسلام في صراع الحضارات و النظام العالمي الجديد** ، ط2 ، بيروت : دار النفائس ، 1999.

69. شكارة ، أحمد ، **إيران و العراق و تركيا : الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي** ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003.

70. شلبي ، إبراهيم ، **دراسة في النظرية العامة للمنظمات الدولية والأمم المتحدة** ، القاهرة : مكتبة الآداب ، (د.ت.ن)

71. صبحي ، مجدي ، "المسألة المائية في محادثات السلام الجارية" ، في : **المشكلات المائية في الوطن العربي** ، يوسف أحمد ، أحمد (محررا) ، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية، 1994.

72. الضميري ، عماد ، **تركيا و الشرق الأوسط** ، مركز القدس للدراسات الإستراتيجية، 2002 .

73. عباس ، صلاح ، **التكتلات الاقتصادية** ، الاسكندرية : مؤسسة الشباب الجامعية ، 2006.

74. عبد الجليل ، طارق ، **الساسة والعسكر في تركيا : واقع العلاقة ومآلها** ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2012.

75. عبد الجليل ، طارق ، **العسكر و الدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر** ، ط2 ، مصر: دار النهضة للنشر ،2013.

76. عبد الجليل، طارق، **الحركات الإسلامية المعاصرة**، القاهرة : جواد الشرق للنشر والتوزيع ، 2001.

77. عبد الحافظ ، عادل فتحي ثابث ، **النظرية السياسية المعاصرة : دراسة النماذج و النظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة** ، الاسكندرية : الدار الجامعية، 2000.

78. عبد الرحمن السبعاوي ، عوني ، **مكامن العداء ونقاط التفاهم في كتاب قبيس عبد الفتاح، العلاقات العراقية التركية الواقع و آفاق المستقبل**، العراق: جامعة الموصل، 1999.

79. عبد العاطي ، محمد ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، بيروت : الدار العربية ناشرون، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

80. عبد العزيز الخماش ، رنا ، **العلاقات العربية التركية و تأثيرها على المنطقة العربية** ، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010.

81. عبد الكريم الجزائري ، محمد ، **الديمقراطية و العلمانية في ميزان الإسلام** ، الجزائر: مطبعة زاعياش [د.ت.ن].

82. عبد الله حمدان ، محمد ، **الجماعات اليهودية في تركيا ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية** ، ط1 ، دمشق : دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011.

83. عبد الله معوض ، جلال ، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية** ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

84. عبد الناصر مانع ، جمال ، **التنظيم الدولي : النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة** ، عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2006.

85. عبد الناصر مانع ، جمال ، **التنظيم الدولي : النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة** ، الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2006.

86. عرفات ، إبراهيم ، **آسيا الوسطى طريق الحرير الجديد** ، في سليم ، محمد و آخرون ، القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية، 2001.

87. عزون ، عمار ، **ثورات العرب في القرن الحادي و العشرين** ، ط1 ، لبنان: دار الفرابي ، 2013. -- بشارة ، عزمي ، **سورية : درب الآلام نحو الحرية** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013.

88. عزيز شكري ، محمد ، **الأحلاف و التكتلات في السياسة العلمية** ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،1978.

89. عقيل سعيد محفوظ ،**السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية و التغيير**، ط1 ، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.

90. علي زرقة ، محمد ، **قضية لواء اسكندرونة** ، بيروت : دار العروبة ، 1993.

91. عمر النعيمي ، لقمان ، **تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2007.

92. عمر محمود أحمد النعيمي ، لقمان ، **تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في موقف تركيا من حرب العراق 2003** ، الموصل : دار ابن الأثير للطباعة و النشر، 2007.

93. العيسوي ، إبراهيم ، **الدراسات المستقبلية و مشروع مصر** ، القاهرة : منتدى العالم الثالث ، 2000. – سعد الدين ، ابراهيم ، وآخرون ، **صور المستقبل العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982.

94. العيطة ، سمير ، و آخرون، **العرب و تركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل** ، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2011.

95. غريفيتش ، مارتن و أوكلاهان ، تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2008.

96. غزالي ، عبد الحليم ، **الإسلاميون الجدد في تركيا : ظلال الثورة والعلمانية الأصولية الصامتة** مكتبة الشروق الدولية ،2007.

97. غزالي ، عبد الحليم ، **الاسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الاسلامية** القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2008.

98. غضبان ، مبروك ، **مدخل للعلاقات الدولية** ، عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007.

99. غفار نجم ، عبد المعز ، **التنظيم الدولي : النظرية العامة للأمم المتحدة** ، (د.د.ن ، د.ت.ن) .

100. فرحان ، يحي والظاهر، نعيم ، **الجغرافيا السياسية**، ط.1 ، القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010.

101. الفصل الثاني

102. فهد ، معن ، **الثورة السورية قصة البداية** ، سورية: مركز عمان للدراسات الإستراتيجية، 2014.

103. فيصل خولي ، معمر ، **العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل** ، ط1 ، بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014.

104. قائمة المصادر والمراجع:

105. كامل محمد ، تامر ، و آخرون ، **العلاقات التركية – الأمريكية و الشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة** ، ط1 ، أبوظبي : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2004.

106. كانترو ، روبرت ، **السياسة الدولية المعاصرة** ، ترجمة : ظاهر ، أحمد ، الأردن : مركز الكتاب الأردني، 1989.

107. كرامر ، هاينكس ، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة : جنكر، فاضل ، ط1 ، السعودية: مكتبة العبيكان، 2001.

108. الكعكي ، يحي أحمد ، **الشرق الأوسط و صراع العولمة**، ط.1 ، بيروت : دار النهضة العربية ،2002.

109. كلايجورغلو ، سيما ، "علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوروبي" ، ترجمة : الشيباني ، فاتن ، في أومليل ، علي (محرراً) ، **العرب والأتراك : الاقتصاد والأمن الاقليمي** ، عمان : منتدى الفكر العربي، 1996.

110. الكيلاني ، هيثم ، **تركيا و العرب دراسة في العلاقات العربية التركية** ، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات، 1996.

111. اللاوندي ، سعيد ، **الشرق الأوسط الكبير : مؤامرة أمريكية ضد العرب** ، القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2006.

112. المجذوب ، طارق ، "إشكالية المياه و أثرها على العلاقات العربية التركية" ، **في : العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**، كولوغلو ، أورهان ، و آخرون ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995.

113. المجذوب ، محمد ، **التنظيم الدولي : النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة** ، سوريا : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005.

114. المجذوب ، محمد ، **التنظيم الدولي و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة** ، ط7 ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2002.

115. مجموعة باحثين ، **العلاقات العربية – التركية: حوار مستقبلي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

116. محارب ، محمود ، **العلاقات الإسرائيلية – التركية في ضوء رفض إسرائيل الإعتذار** ، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.

117. محجوبيان ، أتيان ، و آخرون ، **الحوار العربي– التركي بين الماضي و الحاضر**، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.

118. محمد ، نور الدين ، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات** ، لبنان: رياض الريس للكتب و النشر، 1997.

119. محمد العناني ، إبراهيم ، **التنظيم الدولي : النظرية العامة ، الأمم المتحدة** ، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1975.

120. محمد سرحان ، عبد العزيز ، **المنظمات الدولية** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1990.

121. محمد عوض الله ، عبد العزيز ، **الحياة الحزبية في تركيا الحديثة** ، القاهرة : مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة ، 2002.

122. محمودي ، عبد القادر ، **النزاعات العربية–العربية و تطور النظام الإقليمي** ، الجزائر : منشورات ANE، 2000.

123. المدني ، سليمان ، **تركيا اليهودية** ، دمشق : دار الأنوار، 1998.

124. مركز الدراسات التركية، **قضايا التعاون الدفاعي بين تركيا و الولايات المتحدة: دور القواعد الأمريكية العسكرية** : دراسات مترجمة، الموصل: مركز الدراسات التركية سابقا/ الإقليمية حاليا، 1985.

125. مسلم ، طلعت ، و آخرون ، **العلاقات التركية – العربية حوار مستقبلي** ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995.

126. مصطفى أحمد أبو الخير ، السيد ، **النظرية العامة في الأحلاف و التكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام** ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.

127. مصطفى كمال ، محمد، و نهرا، فؤاد ، **صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية– الأوروبية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001.

128. معوض ، جلال ، "المياه و الدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج" ، في : **حتى لا تنشب حرب عربية –عربية أخرى، دروس من حرب الخليج** ، السيد ، كامل (محرراً) ، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية 1992.

129. معين ، محمود ، **إسرائيل و اختراق جبهة آسيا** ، بيروت: مركز باحث للدراسات، 2009.

130. مقلد ، اسماعيل صبري ، **نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة**، ط1 ، الكويت: منشورات ذات السلاسل ، 1982.

131. ميرل ، مارسيل ، **السياسة الخارجية**، ترجمة : خضر خضر و جريس برس ، بيروت : سلسلة آفاق الدولية ، (د .س. ن) .

132. الناصري ، خليل ، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية** ، بغداد: مطبعة الراية، 1990.

133. النبراوي ، فتحية ومهنا ، محمد نصر ، **أصول العلاقات السياسية الدولية** ، الإسكندرية : منشاة المعارف ،1985 .-جنسن ، لويد ، **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة: مفتي ، محمد بن احمد ، سليم ، محمد السيد ، الرياض : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،1989.

134. النعيمي ، أحمد ، **السياسة الخارجية** ، بغداد : دار الزهرة للنشر و التوزيع ، 2011.

135. النعيمي ، أحمد نوري ، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية** ، بغداد : دار الحرية للطباعة ،1975.

136. نور الدين ، محمد ، **تركيا : الصيغة و الدور** ، بيروت : رياض الريس للنشر و الكتب ، 2007.

137. نور الدين ، محمد ، **تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 1998.

138. نور الدين ، محمد ، **تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية و صراع الخيارات** ، ط1 ، بيروت : رياض الريس للكتب و النشر، 1997.

139. نور الدين ، محمد ، **تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات** ، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997.

140. نور الدين ، محمد ، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات** ، بيروت: رياض الريس للكتب و النشر.

141. نور الدين ، محمد ، **تركيا: الجمهورية الحائرة** ، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1997.

142. نور الدين ، محمد ، **حجاب و خراب : الكمالية و أزمات الهوية في تركيا** ، ط1 ، دار رياض الريس للكتب و النشر، 2010.

143. نور الدين ، محمد ، **قبعة و عمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا** ، بيروت: دار النهار، 1997.

144. نوري النعيمي ، أحمد ، **العلاقات التركية الروسية : دراسة في الصراع و التعاون** ، الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2011.

145. هاشم ، زكي ، **الأمم المتحدة** ، ط 2 ، القاهرة : المطبعة العالمية ، 1952.

146. هلال ، رضا ، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي** بيروت : دار الشروق للنشر و التوزيع ،1999.

147. –هوليداي ، فريد ، **الأمة و الدين في الشرق الأوسط** ، ترجمة: النعيمي ، عبد الإله ، بيروت : دار الساقي، 2000.

148. الهويدي ، فهمي ، **المفترون خطاب التطرف العلماني في الميزان** ، ط2 ، القاهرة : دار الشروق ، 1999.

149. ولد أباه ، السيد ، **عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الاشكالات الفكرية و الاستراتيجية**، ط1 ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004.

150. ونت ، ألكسندر ، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية** ، ترجمة : العتيبي ، عبد الله جبر صالح ، السعودية : جامعة الملك سعود، 2006.

151. ياس خضير الغريري ، محمد ، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993 ، 2010)** ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.

152. ياس خضير الغريري ، محمد ، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993–2010)** ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.

153. ياس خضير الغريري ، محمد ، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي** ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

154. يوسف ، أحمد ، و مسعد ، نفين ، **حال الأمة العربية : 2009 – 2010 النهضة أو السقوط** ، ط1 ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.

155. يوسف الحريري ، جاسم ، **الأبعاد الإستراتيجية للتحالف التركي –الإسرائيلي لعام 1996م و انعكاساته على الأمن القومي العربي** ، قطر: مركز الوثائق و الدراسات الإنسانية ،2004.

156. يوسف الشكري ، علي ، **المنظمات الدولية** ، ط1 ، عمان : دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، 2012.

ثانيا : باللغة الأجنبية.

1.الكتب:

أ.باللغة الفرنسية:

Livres :

1. A.Sergiev , **La prévision en politique** , URSS , edition du progrés . 1978 .
2. Hasbi , Aziz ,**Théories des relation internationales** , France , l'harmattan, 2004.
3. Jean-Jaque**s ,** Roche**, Theories des Relationinternational ,** Paris : Montechrestien , 2004.
4. Moreau Defarges , Philippe, **Problèmes stratégiques contemporaines**, Paris : éditions Hachette , 1994.

ب.باللغة الإنجليزية:

Book's :

1. Kissinger , "Henry ,Domestic politics and foreign policy", In: N . Roosenau, James , **"International politics and foreign policy"**, the free press ,New York ,19691.
2. Allison , Roy and Jonson, Lena , **Centrel Asian security in the new international context,** Swidish institut of international affairs , 2001 **.**
3. Bellamy , Richared, **liberalism and pluralism towards a politics of compromise,** London and New York : routledge , 1999.
4. Bradley Phillips , Andrew, **International Relations Theory for the Twenty -First Century**, New York , Routledge, 1st Edition,2007.
5. Bradley Phillips , Andrew, **International Relations Theory for the Twenty-First Century**, New York , Routledge , 1st Edition, 2007.
6. Brown , Chris , **Understanding International Relations**, Second Edition , New York : Palgrave publishers , 2001.
7. Cornish , Edward, ed., **The Study of the Future: An Introduction to the Art, and Science of Under standing and Shaping Tomorrow's World** Washington, DC: Transaction Publishers, 1977.

8. D .Asmus , Ronald, **Turkey and the risk of strategic rupture** , Hudson Institute, 2007.
9. Emin , Ahmed , **Turkey in the world war** , London, 1930.
10. Goldmann , Kjll , « Intoduction : three debates :about the end of the cold war » , in : Pierre Allan & Kjll Goldmann (eds) ,**The endof the cold war : evaluating theories of international netherlands** , Martins Nijhoff publishers , 1992 , p . 5 .
11. Hartshorne , Richard , Political geography , in preston Jams & Clarence Jones (eds) , American – 2 . Geography , inventory & prospect , syracus university press , 1954.
12. Larrabee , Stephane ,**Turkish Foreing Policy in an age of uncertainty ,** RAND : the Center for Middle East Public Policy, 2003.
13. Lesser , Lano , **Greece's New Geoplitics**, RAND, coroporation, press , santa monica, 2001.
14. Mersheimes , John ,**The tragedy of great power politics** . New Yourk : 2001.
15. N.Rosenau , James ,"Comparing foreign policies : why ,what , how" , in : Rosenau , James , **"Comparing foreign policies theories , finding , methods"** , New York , SAGE publication, 1974.
16. R. Viatti , Paul , and Kauppi, Mark ,**International Relation theory : Realism, Pluralism, Globalism and Beyond,** USA : Allyne and Bacon , 3 edition , 1999.
17. Rittberger , Volker, **Approches to the study of foreigen policicy derived from international relations theories ,** Center of international relations,(institute of political science, Ebrhard Karls University of tubingen, New Orleans, 2002.
18. Robins , Philip , **Turkey and the Middle East ,** Royal institue of international affairs , 1991.
19. Slaughter , Richard , **New Thinking for a New Millennium** , New York : Routledge, 1996.

ثالثا : التقارير.

1. **التقرير الاستراتيجي العربي 2000: العرب و التفاعلات الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، 2002).

2. **التقرير الإستراتيجي العربي 2000: العرب و التفاعلات الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2002).
3. التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الإصلاحات السياسية لعام 2011 ، الصادر عن المفوضية الأوروبية ، في ناظم تورال (محرراً).
4. سمير الرنتيسي ، محمود ، تقرير حول: "**تنظيم الدولة : معطيات و شروط تركيا**"، (مركز الجزيرة للدراسات، 2014).
5. قسم الأرشيف و المعلومات، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

رابعا : المجلات و الدوريات.

1. إبراهيم ، عزت ،" الأرثدوكسية وحلف الناتو اختيار أولي لنظرية صراع الحضارات"، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة : مؤسسة الأهرام، ع. 137 (1999).
2. إبراهيم منصور ، محمد ، "الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا" ، **المستقبل العربي** ، (د.ت .ن).
3. أبو زيد ، أحمد ، "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع .33 (شتاء 2012).
4. أوغلي ، "تركيا تقرر المشاركة في اليونيفيل وتؤكد عدم التدخل في سلاح حزب الله" ، **الشرق الأوسط** ، ع . 10136 (29 أوت 2006)
5. أيوب لبس ، نافع ، "الحلف الأطلسي تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد الحرب الباردة ،وآفاقه المستقبلية "، **الفكر السياسي** ، سورية : المؤسسة السورية لتوزيع المطبوعات ، ع . 19 (ربيع ، صيف 2000).
6. بطرس غالي ، بطرس ، "السياسات الخارجية للدول الكبرى" ، **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، مصر: الجمعية المصرية للعلوم السياسية ، ع.18 (سبتمبر 1962).
7. بلاك ، جانك ، "تركيا و مشاريع الطاقة في حوض قزوين"، **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ع.109 (شتاء 2003).

8. بن عبد الرحمان بن حمد آل الثاني ، فهد ، "البلقان مفتاح السيطرة العالمية : دراسة جيوبوليتيكية عن منطقة البلقان" قطر: **مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الإجتماعية**، ع. 24 (2001).

9. بوقارة ، حسين ،" الإستشراف في العلاقات الدولية :مقاربة منهجية " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، ع . 21 (جوان 2004).

10. البيومي غانم ، إبراهيم ،"الرؤية العربية لتركيا الجديدة "، **السياسة الدولية** ،ع. 169(تموز 2007).

11. تركيا بين أمريكا و الاتحاد الأوروبي" ،**الديمقراطية** ، ع. 354 (ماي 2003).

12. تشيتريان ، فيكن ، "جدلية الصراعات العرقية و مشارع النفط في القوقاز"،**دراسات عالمية** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ع . 18(أبوظبي د. س. ن).

13. الجاسور ، عبد الواحد ، ناظم ، "آثار انتهاء الحرب على يوغسلافيا على منطقة البلقان"، **مجلة دراسات سياسية** ، بغداد: بيت الحكمة ، ع.3 (1999).

14. جوهر ، إسلام ، و عبد الوهاب ، شادي ، "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق و سوريا و لبنان"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة : المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، ع.43، (جانفي 2009).

15. جيلان ، موسى ، "تركيا و الأطلس الجديد"، **شؤون الأوسط** ، ([ب د ن] ، [ب س ط]) ، ص .191.

16. حجي أوغلو ، ياشار ، "تركيا و مشروع الشرق الأوسط الكبير"،**شؤون الأوسط**، ع.116، (خريف 2004).

17. حسين طلال مقلد، "تركيا و الاتحاد الأوروبي ،بين العضوية و الشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، م .26 ، ع.01 (2010) ، ص .344.

18. الحسيني ، هدى ، "تركيا : عين أردوغان على رئاسة الجمهورية" ، **صحيفة الشرق الأوسط** ، (لندن : 6 نيسان / أبريل 2006).

19. حمامي ، هشام ، تركيا الجديدة، **وجهات نظر**، ع.105(أكتوبر 2007).

20. الخليفي ، محمد ، "تركيا و الربيع العربي: التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية" ،**صحيفة القدس**، (2013/03/12).

21. خيضر الزهراني ، أحمد ، "دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية : دراسة تطبيقية على المملكة السعودية"، **مجلة الدبلوماسية** ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، ع . 15 (يونيو 1992).

22. داوود أوغلو ، أحمد ، "تركيا و الديناميات الأساسية للشرق الأوسط" **شؤون الأوسط**، ع. 116 (خريف 2004).

23. راغب عوض ، هدى ، "مستقبل الدول المستقلة حديثا في مناطق القزوين و القوقاز و وسط آسيا"، **السياسية الدولية**، د.د.ن ، ع.137 (2010).

24. الرشيدي ، حسن ، "الشرق الأوسط الكبير و النيات الخفية" ، ط1، الرياض، **البيان**، العدد 2، (2004).

25. رفعت الامام ، محمد ، "الاستراتيجية الاسرائيلية في القوقاز : اللعب على المتناقضات " ، **السياسة الدولية** ، القاهرة ، ع . 154 (اكتوبر 2003)

26. الزغبي ، موسى ،" الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة :حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق :اتحاد الكتاب العرب، ع.21 (2005).

27. سالم السامرائي ، محمود ،" المساومة في السياسة الخارجية التركية"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.13(شتاء 2007).

28. سرور ، عبد الناصر ، "الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي في آسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على دول المنطقة :1991–2007" ، **مجلة جامعة الأزهر**، غزة ، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد. 11، ع. 1(2009).

29. السعيد ، سعيدي ، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية –العربية"، **مجلة المفكر**، ع. 10(د.ت.ن).

30. سليمان ، منذر ، "دولة الأمن القومي و صناعة القرار الأمريكي: تفسيرات و مفاهيم"، **المستقبل العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 325 (مارس 2006).

31. السيد سليم ، محمد ، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، **السياسة الدولية**، ع.170 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007).

32. الشويكي ، عمرو "**استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية** "،**السياسة الدولية** ،ع. 157 ، م.39 (تموز2004).

33. صندل ، جواد ، "روسيا و جورجيا، النفط و الجيوستراتيجية: منظور جغرافي سياسي"، **مجلة ديالى**، ع.41، (2009).

34. عبد الفضيل ، محمود ، "الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل"، **عالم الفكر**، المجلد 18، ع. 04 (مارس ، 1998).

35. عبد الله تركماني، "تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط"، **الوقت** (جريدة إلكترونية)، ع.1074 (2009/1/29).

36. عبد الله معوض ، جلال ، "صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية"، **المستقبل العربي** ، ع. 127 (جانفي 1998).

37. عبد المجيد ، سعد ، " أهداف و مرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز"، **السياسة الدولية**، ع.138 (أكتوبر 1999).

38. عبد المجيد ، وحيد ، "الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق" ، **صحيفة الاتحاد** ،ع 65. (2009).

39. العلاف ، خليل إبراهيم ، "دور تركيا في تحقيق الأمن الإقليمي"، **أوراق تركية**، جامعة الموصل، ع.18(ربيع 2002.

40. علي المهداوي ، مثنى ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية" ، **مجلة العلوم السياسية** ، العراق : جامعة بغداد ، ع . 39/38 (2009)

41. عوني ، مالك ،" حلف الأطلنطي وأزمة كوسوفو :حدود القوة وحدود الشرعية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ع.137 (1999).

42. فلاح مقداد السرحان ، صايل ، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية: 2002 – 2011، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد. 6، ع.2 (2013).

43. قورو ، فهمي ، "أردوغان : البرنامج والأسلوب" ، **صحيفة ويني شفق** ، (تركيا : 2002/11/4).

44. كاجابتاي ، سونر ، و جيفري ، جيمس ، "الإرث الغربي عقبة أمام حزب العدالة و التنمية و النخب الإسلامية في تطبيق الشريعة آفاق أسلمة تركيا"، **مجلة العرب الدولية**، ع. 1583، (أفريل –ماي 2013).

45. ليتيم ، فتيحة ،"تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة المفكر**، بسكرة : كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، ع.5 (مارس2010).

46. ماركو ، جان ، "تركيا وأوروبا... حانت ساعة الحقيقة "، **السياسة الدولية** ، العدد، 159 ، (كانون الثاني 2005).

47. مجدي السكري ، أحمد ، "أزمة العلاقات التركية – الأوروبية : بين غياب الفاعلية و اعتبارات المصالح"، **شؤون عربية**، ع.152 (شتاء 2012).

48. محمد علي ، فكري ، "مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، **مجلة الحرس الوطني**، (نوفمبر 2005).

49. محمد كشك ، أشرف ، "رؤية أمريكية لتقسيم العراق"، **السياسة الدولية**، ع.170، (أكتوبر 2007).

50. مصطفى كمال ، محمد ، "أحداث 11 سبتمبر و الأمن القومي الأمريكي : مراجعة الأجهزة و السياسات"، **السياسة الدولية**، ع.147 (2002).

51. معوض ، جلال ، "عملية صنع القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية"، **المستقبل العربي**، (1998).

52. النعماني ، محمد ، "آسيا الوسطى و القوقاز و الصراع القادم في العالم"، **الحوار المتمدن**، ع. 4245، (2013).

53. النعماني ، محمد ،" روسيا والدور القادم في منطقتي البلقان وحوض البحر الأسود"، **صحيفة الأهرام**، القاهرة، ع.67 (2007).

54. نور الدين ، محمد ، " تركيا...إلى أين؟ دور و تحديات" ، **مجلة المستقبل العربي**، ع. 364 (.جوان 2009).

55. نور الدين ، محمد ، "الجيش في قفص القضاء المدني "، **صحيفة السفير** ، (بيروت : 8 آذار / مارس 2006).

56. نور الدين ، محمد ، "تركيا و الشرق الأوسط الكبير"، **شؤون الأوسط**، ع.114 (ربيع 2004).

57. نور الدين ، محمد ، "مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع . 8 (2010).

58. وقيع الله ، محمد ، "مداخل دراسة العلاقات السياسية الدولية"، **إسلامية المعرفة**، ع 14.(د.ت.ن).

59. ولد أباه ، السيد ، "ليست حرب باردة" ، **صحيفة الشرق الأوسط**، ع. 10305 (شباط 2007).

خامساً : الدراسات غير المنشورة.

1. حجار ، عمار ، "السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي" . مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، باتنة ، 2002.

2. حميد فارس حسن سليمان ، "السياسة الخارجية التركية مابعد الحرب الباردة" . اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006.

3. شيباني ، إيناس ، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن" . مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010.

4. الطاهر عديلة ، محمد ، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات و الأسس" . أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2015.

5. العضايلة ، عبد الفلاح عودة ، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى" . مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011.

6. فارس سليمان ، حميد ،"السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة " . أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2006.

7. فول ، مراد ، "العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط " . أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010 – 2011.

سادساً : المواقع الاكترونية.

أ.باللغة العربية:

1.جندلي ، عبد الناصر ، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة "، مجلة المفكر ، ع. 5 ، ص . 118 ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/10/12)
Fdsp.univ-biskra.dz /images /revues/mf /r5 /mf5a8.pdf.

2.عبد الوهاب ، أيمن ، "مفهوم المنظمات الإقليمية و تطورها" ، عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية . تم تصفح الموقع يوم 2015/03/12.
http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2014/01/01youn51.HTM

3.محمود عبد الله ، أمين ، "مشكلات البلقان من منظور الجغرافيا السياسية" . تم تصفح الموقع يوم 2016/06/24:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2001/10/10/opin13.HTM.

4.غيوم ، إكزافيه ،"العلاقات الدولية" ، تر: قاسم مقداد ، **مجلة الفكر السياسي** ، دمشق ، ع.11-12 مزدوج (2003) . تم تصفح الموقع يوم : 20140/03/22.
http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12.004/htm.

5.والت ، ستييف ، **العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة** ، ترجمة : عادل زقاع و زيدان زياني . تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/12.
http //Gcocils.com/adcel.2005.zeggegh/polreview.htm

6.موراتسيك ، آندري ، "الاتحادية والسلام : منظور ليبرالي بنيوي"، ترجمة عادل زقاع . تم تصفح الموقع يوم : 2013/03/25.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html.

7.آرس ، بولنت ،"داوود أغلو و السياسة الخارجية الجديدة لتركيا"، تر: الطاهر بوسامية ، في نافذة دراسات و تقرير مركز الجزيرة للدراسات . تم تصفح الموقع يوم 2011/02/19.
http:-www.aljazira.net/nr/exeres/2517c3b0-fdcc-45eb-a268-5702c736afic.htm

8.حسين باكير ، علي ،" القوة الناعمة التركية في ميزان التحولات العربية" . تم تصفح الموقع يوم 2016/06/24:
https://bakeerali.wordpress.com/tag/

9.أبو العينين ، محمد ، "تركيا من صفر إلى نمر"، في **الأهرام المسائي** . تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/16.

http://digital.ahram.org.eg/articlecs.aspx?Serial

10.الموقع الرسمي لحزب العدالة و التنمية (تم تصفح الموقع يوم : 2015/05/25).

http:/ / eng.akparti.org.tr/ english/ partyprogramme.html

11.شعبان ، فكري ، **تغيير مفهوم الأمة في تركيا**، مركز الجزيرة للدراسات . تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/18.

http://studies.aljazeera.net/reports.

12.شعبان ، أحمد ، "**العمل الأهلي في تركيا**" . تم تصفح الموقع يوم: 10/10/ 2012.

http://www.Ahl-Alquran.com

13.عبد الجليل ، طارق ، "الساسة و العسكر في تركيا : واقع العلاقة و مآلها" . تم تصفح الموقع يوم : 2016/06/24.

http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/10/201210161110185021 94.html.

14.اللباد ، مصطفى ،"احتلال العراق و مستقبل الدور التركي" . تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/18.

http://elaph.com/News papers/2004/8/4535.

15.أتاواي ، مارينا ، و آخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، في مؤسسة كارينغي للسلام ، 2008 . تم تصفح الموقع يوم: 2016/01/16.

www.Caregieen dowmet.org/files/new_middle_east_arabic.pdf.

16.الأمين ، حسن ، الأرناؤوط ، محمد ، و نور الدين ، محمد ، "مسلموا البلقان بين عدوان الصرب وأطماع الغرب" . تم تصفح الموقع يوم: 2016/01/13.

http //www.islamicfeqh.com/m-almenhaj-a.htm

17.حسين دلي ، خورشيد ، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** ، دراسة، (د.ب.ن: اتحاد الكتاب العرب ، 1999. تم تصفح الموقع يوم :2015/12/22.

www .politics-dz.com/thseads/trkia-uqdaia-alsias-alxargi.306/.

18.عبد الفتاح ، بشير ، "الحسابات التركية في الحرب على تنظيم الدولة" . تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/23.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opininons/2014

19.أكيل ، زينب ، "الأزمة لن تحل بتجاهل سوريا"، وكالة الأناضول، 13 سبتمبر/ أيلول 2014 . تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/18.

http://www.aa.com.tr/ar/turkey/388360

20.أوزن ، إدا أونلو ، "أردوغان: تحرير رهائن القنصلية نجاح سيسجله التاريخ"، وكالة الأناضول، 21 سبتمبر /أيلول 2014 . تم تصفح الموقع يوم : 26/ 2016/03.

http://www.aa.com.tr/ar/turkey/392680

21.زكي ، عبد المعطي ، "الدور التركي في آسيا الوسطى ... الواقع و التحديات" . تم تصفح الموقع يوم :2015/12/18.

http://www.asiaalwsta.com/CountryInfoDetails.asp?Id=245

22.أحمد الروسان ، محمد ، "تركيا الطفل المدلل في أسرة الناتو و العلاقة مع سوريا ..." . تم تصفح الموقع يوم : 2016/07/14.

http://factjo.com/pages/print2.aspx?id=2373

23.أساليب الدراسات المستقبلية : السيناريوهات و النماذج" . تم تصفح الموقع يوم : 2016/04/15.

http://kenanaonline.com/usersdrnoshy/posts/269418.

24.إيشلر ، أمر الله ، **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية – العربية** ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2011 . تم تصفح الموقع يوم : 29 /09 / 2016.

www.mesc.com.jo/activities/lecture/.

25.سلمي ، جلال ، "دور المرأة في الحياة السياسية" . تم تصفح الموقع يوم :2016/09/10.

http://www.turkpress.co/node/12274

26.الحاج ، سعيد ، "ملامح مرحلة ما بعد الإنقلاب في تركيا " . تم تصفح الموقع يوم : 2016/09/09.

http://alamatonline.com/2016/07/23/

27.أردوغان وغولن : معركة سياسية بملفات قضائية ، (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 19 /يناير /كانون الثاني 2014) ، ص . 5 . (تم تصفح الموقع يوم : 2012/9/9)
http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2014/01/20141912649877318.html

28.إي فولر ، جراهام ، **الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي** ، ط1 ، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية ، 2009 . تم تصفح الموقع يوم : 2015/07/14.
http://www.alkashif.org.

29.عبد القادر خليل ، محمد ، "تركيا و ثورات الربيع العربي" . تم تصفح الموقع يوم: 2015/06/12.
http://www.politics-dz.com/threads/trkia-uthurat-alrbiy-alyrbi.2285

30.جلال عوض ، علي ، "تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية" . تم تصفح الموقع يوم 29: /2016/06.
http://www.siyassa.org/eg/NewsContent

31.طاهر ، رانية ، "الدور الإقليمي في ظل ثورات الربيع العربي" . تم تصفح الموقع يوم : 2015/07/15.
http://rouyaturkiyyah.com

32.إلهامي ، محمد ، ملخص كتاب المائة عام القادمة لـ : جورج فريدمان . تم تصفح الموقع يوم : 2016/02/12.
http://www.turkpress.co/node/17193

33.الحاج ، سعيد ، "اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز" . تم تصفح الموقع يوم: 2016/09/22.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/08/15-160831077037 97.html

34.مسعود ، ماهر ، "قراءة صدام الحضارات" ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/10/13).
http://www.aljumhuriya.net/3333.

35."قراءة جديدة في العلمانية والدين والديمقراطية ، مركز نماء للبحوث والدراسات" ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/10/13)

http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=164

36.شعبان ، فكري ،" نشأة العلمانية وقواها في تركيا" ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/10/13).
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2883aed0-ddb7-4bd5-9bfc-2210d59cf7ea

37.إبراهيم ، وسام ، "قرن من الصراع في تركيا العلمانية الأتاتوركية في مواجهة الإرث العثماني "، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/12)
http://alazmenah.com/index.php?page=show_det&category_id=44&id=97826

38.هشام عزريل ، أيمن ، " الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر " ، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/10/12)
.http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/63021

ب.باللغة الأجنبية:

1.باللغة الانجليزية:

1.Winrow , « Turky's relations with the trascaucasus and the cental Asian Republics » , Avaiabel at :
http://www.mfa.gov.tr/grupa/percept/il/default.htm. in / (17/10/2015).

2.Herrberg, Antij , **the post – cold war order and the search for new research methodologies** , Avaiabel at : http://www.iol.ie/-mazzoldi/toolsforchange/postmet/postcold.html-36k.in :(13/10/2016).

3.Tavares , Rodrigo , «The state of the Art of regionalism : the past, the present and future of a discipline » , Avaiabeal at:
http://www.cris.unu.edu/admin/documents/WProdrigo%20tavares.pdf, in:(19/06/2014).

4.Fawcett , Louis , « Regionalism in global politics :The past & present », Avaiabeal at :
www.garent-eu.org/fileadmin/document/phd-school/6th-phd-school/professionspapers/fawcett,PDF. In : (25/07/2015)

5. « Turkey's persistent vetoing of Cyprus' membership In International organizations, arrangements and Treaties » , Official Website of Ministry

of Interior, Press and Information Office, January 2007, Avaiabeal at : http://www.moi.gov.cy/moi/pio/pio.nsf/All/ in : (28/09/2014).

6.Solana , Javier , « Reset Turkey-EU Relations » , Project Syndicate Website, 13 June 2011, Avaiabeal at: http://www.project-syndicate.org/commentary/reset-turkey-eu-relations, in: (14/09/2012).

7 .Bakov , Igortor, « Turkey – Russian : cometition and cooperation » Avaiabeal at: http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav010203.shtm/ in : (14/06/2015).

8.« The Strategic Dimension in Turkish – American Relations », Ministry of Foreign Affairs of Turkish (2004), Avaiabeal at : http://www.mfa.gov.tr/gvupa/ae/abd .htm ». in: (2014/03/25).

Ozatay , Fatih , « Turkey's transformation and some commentson Turkey – Syria relation » , tepav ,3 January 2007, Avaiable at : www.tepav.org.tr/eng/admin/…/Fathi Ozatay Suriye Heyeti Sunumu.pdf. In : (14/04/2010).

9.Migdalovitz ,Carol , « Turkey's :selected forgeign policy issues and US » , **views congression all research service** :v 07,N° 5700,p17 Avaiable at :www.fas.org/sgp/crs/93ideast/RL34642.pdf. 25/11/2010 – 10 :35.

10.Migdalovitz , Carol, « Turkey : selected foreign issues and US view », **congression all research service** , vol.07,n° 57000, P .10 . Available at : www.fas.org/sgp/RL34642.pdf. in(13/06/2014)

2.باللغة الفرنسية:

1.Toumarkine , Alexandre , « La politique dans les Balkans : Volonté d'intégration, risque de marginalistation » , Avaiabeal at : http://www.cairn.info/article.php? id

2.revue=cpe&id_numpublie=cpe_039&id_article =cpe039_0040 .pdf ,p 7-8 .in : (14/07/2015).

الملاحق

ملحق (1)

مؤشرات جغرافية خاصة بتركيا

المتغيرات	المساحة
المجموع	783562 كلم2
اليابسة	769632 كلم2
الماء	13930 كلم2
طول	/
الحدود البرية	2648 كلم
الشريط الساحلي	7200 كلم
الارتفاع عن سطح الماء	/
أعلى نقطة	5166 م (جبل آرارات)
أدنى نقطة	0 م (البحر المتوسط)

المصدر: CIA World fact Book (2009)

ملحق رقم (02)

خريطة توضح موقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط

المصدر:
www.islamonline.net

ملحق (3)

خريطة توضح موقع الجغرافي لآسيا الوسطى

المصدر: www.islamonline.net :

ملحق (04)

نتائج الأحزاب الثلاث الممثلة للبرلمان التركي في الانتخابات المحلية والبرلمانية

2014 - 2002

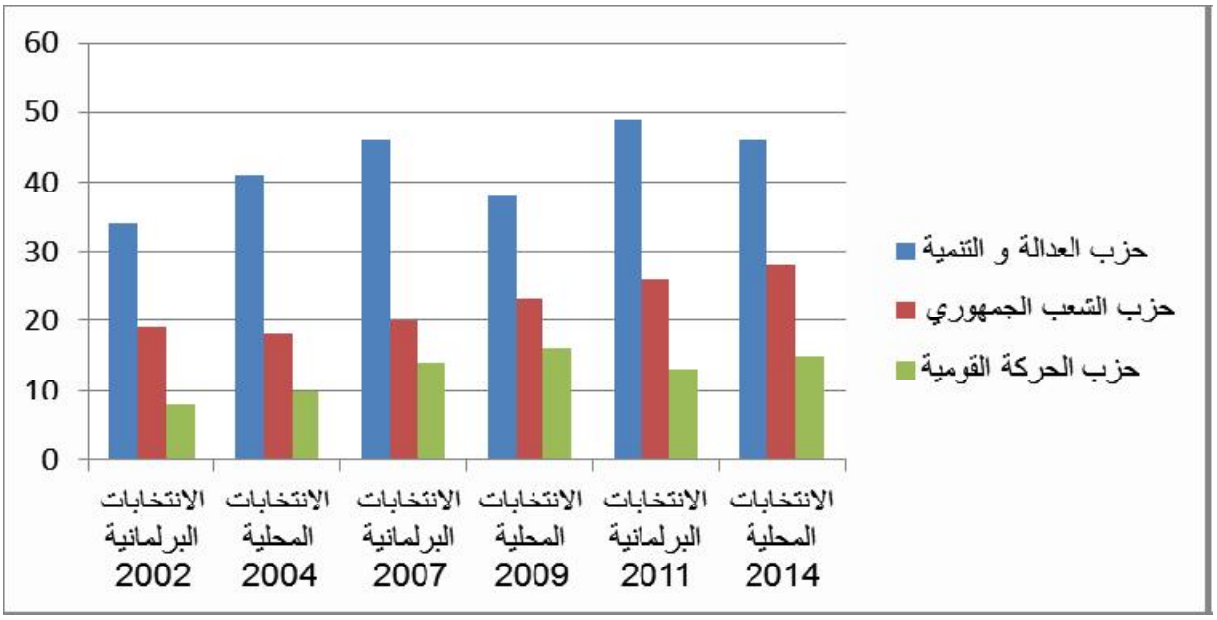

Source "L'analyse de 2014 sur les élections locales de la Turquie", 15 Mai 2014, http://researchturkey.org/the-analysis-of-2014-local-elections-of-turkey/

الملحق (05)

خارطة توضح تواجد الأكراد في كل من العراق، سوريا، تركيا و إيران

المصدر" :بارزاني يضع قدميه على أول الطريق في دولة " كردستان الكبرى"

http://www.kaldaya.net/2013/News/07/Jul23_A3_IraqNews.html

ملحق (6)

(المؤشرات الاقتصادية الأساسية (2010								
الدولة	الناتج المحلي ×ب. د	نصيب الفرد من الدخل د. أمريكي ××	معدل الاستثمار %×××	معدل الادخار %×××	معدل التضخم %	معدل البطالة %	عدد السكان مليون	نسبة الدين إلى الناتج %
تركيا	735	10309	20,1	13,6	8,6	11,9	71,3	42,2
الجزائر	158	4366	44,3	52,3	3,9	10,0	36,1	10,4
البحرين	23	20475	29,8	34,7	2,0	غ.م.	1,1	32,0
مصر	218	2808	18,9	16,9	11,7	9,0	77,8	73,8
العراق	81	2531	غ.م.	26,2	2,4	غ.م.	32,0	119,6
الأردن	26	4326	23,1	18,2	5,0	12,5	6,1	66,8
الكويت	133	37009	14,1	42,0	4,1	2,1	3,6	10,4
لبنان	39	10041	27,8	16,8	4,5	غ.م.	3,9	134.1
ليبيا	71	10873	35,8	50,2	2,5	غ.م.	6,6	غ.م.
المغرب	91	2861	35,1	30,8	1,0	9,1	31,9	51,1
عمان	58	19405	29,8	38,6	3,3	غ.م.	3,0	5,7
قطر	127	74901	30,4	55,7	2,4–	غ.م.	1,7	27,0
السعودية	448	16267	22,9	37,8	5,4	10,0	27,6	9,9
السودان	65	1529	21,2	14,5	13,0	13,7	40,1	71,6
سورية	59	2823	24,3	20,4	4,4	8,4	21,0	29,7
تونس	44	4199	26,4	21,6	4,4	13,0	10,5	40,4
الإمارات	302	57884	19,3	26,4	0,9	غ.م.	5,2	21,0
اليمن	31	1284	11,6	7,1	11,2	غ.م.	24,4	40,6

المصدر : IMF World Economic Outlook Data Base Oct 2011

× مليار دولار أمريكي ×× بالدولار الأمريكي ××× كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي غ. م. = غير متوافر

ملحق (7)

مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية

عدد القوات المسلحة	510600
الجيش	402000
البحرية	48600
الجوية	60000
التجهيزات	غير متوافر
دبابات القتال الرئيسية	4205
دبابات الاستطلاع	250
عربات قتال مؤللة لمشاة	650
ناقلات جند مصفحة	3643
الطائرات المقاتلة	435
المروحيات	405
الغواصات	13
مدمرات / فرقاطات	24
زوارق إسناد	49
برمائيات	46
قاذفات صواريخ أرض – أرض	غير متوافر
قاذفات صواريخ أرض – جو	1113
مدافع مقطورة	685
مدافع آلية الحركة	868
راجمة صواريخ متعددة الفوهات	84
سلاح مضاد للدبابات	1283
مدافع مضادة للطائرات	1664

مؤشرات مالية	غير متوافر	
ميزانية الدفاع (مليار دولار)	(2006) 8.30	(2007) 10.88
الإنفاق العسكري (مليون دولار)	(2005) 10301	(2006) 11291
نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	(2005) %2.8	(2006) %2.7

المصدر: IISS, militrry balance 2008

ملحق (8)

نتائج الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2002

الأحزاب	الأصوات بالنسبة المئوية	المقاعد العدد	المقاعد (نسبة مئوية)
حزب العدالة والتنمية	**34.68**	**363**	**65.09**
حزب الشعب الجمهوري	**19.4**	**178**	**31.63**
حزب الطريق الصحيح	**9.5**	–	–
حزب الحركة القومي	**8.3**	–	–
حزب الشباب	**7.65**	–	–
أحزاب أخرى	**16.78**	–	–
مستقلون	–	**9**	**1.63**
الإجمالي	**100.00**	**550**	
–	–	–	–

المصدر :

Ali Carkoglu , « Turkey's November 2002 Elections :A New Beginning ? » Middle East Review of International Affairs (MERA) ,vol. 6 (December 2002) , p . 32

ملحق (9)

نتائج الانتخابات التركية عام 2007.

اسم الحزب	انتخابات عام 2007 (نسبة مئوية)	توزيع المقاعد البرلمانية
حزب العدالة والتنمية	46.7	341
حزب الشعب الجمهوري	20.8	113
حزب الحركة القومية	14.3	70
الحزب الديمقراطي	5.4	صفر
الحزب الفتي	3.0	صفر
المستقلون من حزب المجتمع الديمقراطي	3.7	23
المستقلون	1.4	3

المصدر : توفيق آلتونجي ، "الإسلام السياسي و الشرق الجديد في ضوء نتائج الانتخابات التركية" ، الشرق الجديد (23 تموز / يوليو 2007) ، (متحصل عليه يوم : 2015/06/23) http://www.elaph.com/ElaphWeb/Templates/Politics/New.aspx.

ملحق (10)

التعديلات الدستورية في عهد " العدالة والتنمية ".

-شهد دستور عام 1982 أربعة عشر تعديلاً حتى الآن ، تركزت في غالبها على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية وتطوير الديمقراطية في البلاد.

-7 مايو /أيار 2004 ، تم إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة ، كما غدا حكماً قانونياً، عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها ، وضمان حرية الصحافة، أيضاً أصبحت الاتفاقيات الدولية هي صاحبة القول عند تنازعها مع التشريعات الوطنية.

وهكذا أصبحت الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الحريات وحقوق الإنسان أولى بالتنفيذ وتعلو على التشريعات الوطنية ، وفي ظل حماية المواطن التركي ،فإنه لا يجوز تسليمه لأية دولة أجنبية ، ما لم تكن الالتزامات المترتبة عن الاعتراف بمحكمة العدل الدولية تفضي إليه ن وبالتغيير الخاص بمجلس التعليم العالي ، ألغي حق رئاسة الأركان العامة في تسمية عضو لهذا المجلس.

-29 أكتوبر /تشرين أول 2005 ، تمت زيادة تأثير المجلس الوطني التركي الكبير ، وديوان المحاسبة الذي يمارس الإشراف باسمه على الميزانية.

-13 أكتوبر /تشرين أول 2006 ، تم إجراء تعديل في الدستور بشأن تخفيض السن الذي يؤهل للترشيح للنيابة من 30 عاماً إلى 25 عاماً.

-10مايو /أيار 2007 ، تم إضافة مادة مؤقتة للدستور تنص على أن تتضمن قسيمة الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في أول انتخابات عامة.

-31 مايو / أيار 2007، تم الموافقة على:

-إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات.

-نصاب عقد جلسات المجلس الوطني التركي الكبير هو ثلث إجمالي الأعضاء في كافة الأعمال بما في ذلك الانتخابات.

-تقرر أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ، ممن أتمو أربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين للانتخاب نواباً ، على أن تكون مدة ولايتهم خمس سنوات ، بالإضافة إلى أنه يمكن انتخاب أي شخص لرئاسة الجمهورية مرتين على الأكثر ، إلى جانب مواضيع مثل أصول هذه الانتخابات.

المصدر : الموسوعة التركية.

ملحق (11)

تطور الناتج الإجمالي المحلي التركي (بالأسعار الجارية) منذ عام 2000 وحتى عام 2010

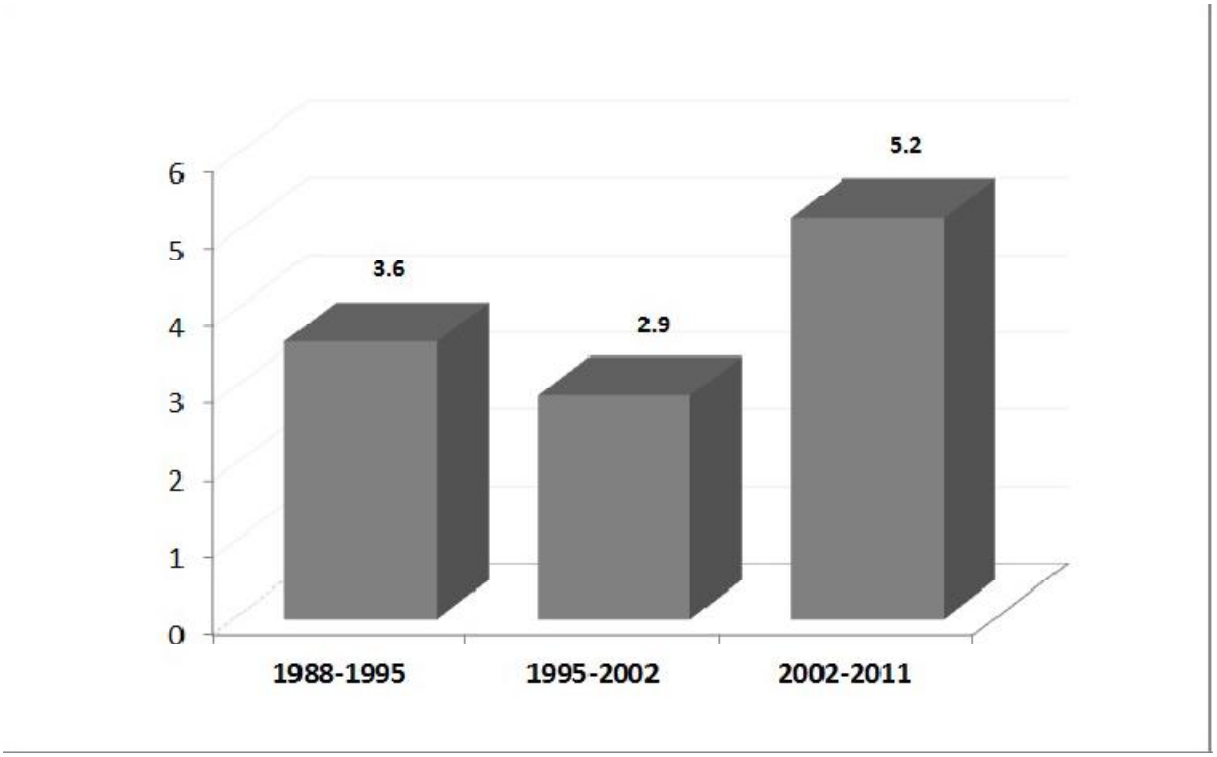

المصدر: معهد الإحصاء التركي

ملحق (12)

توقعات عن المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة من 2010-2017

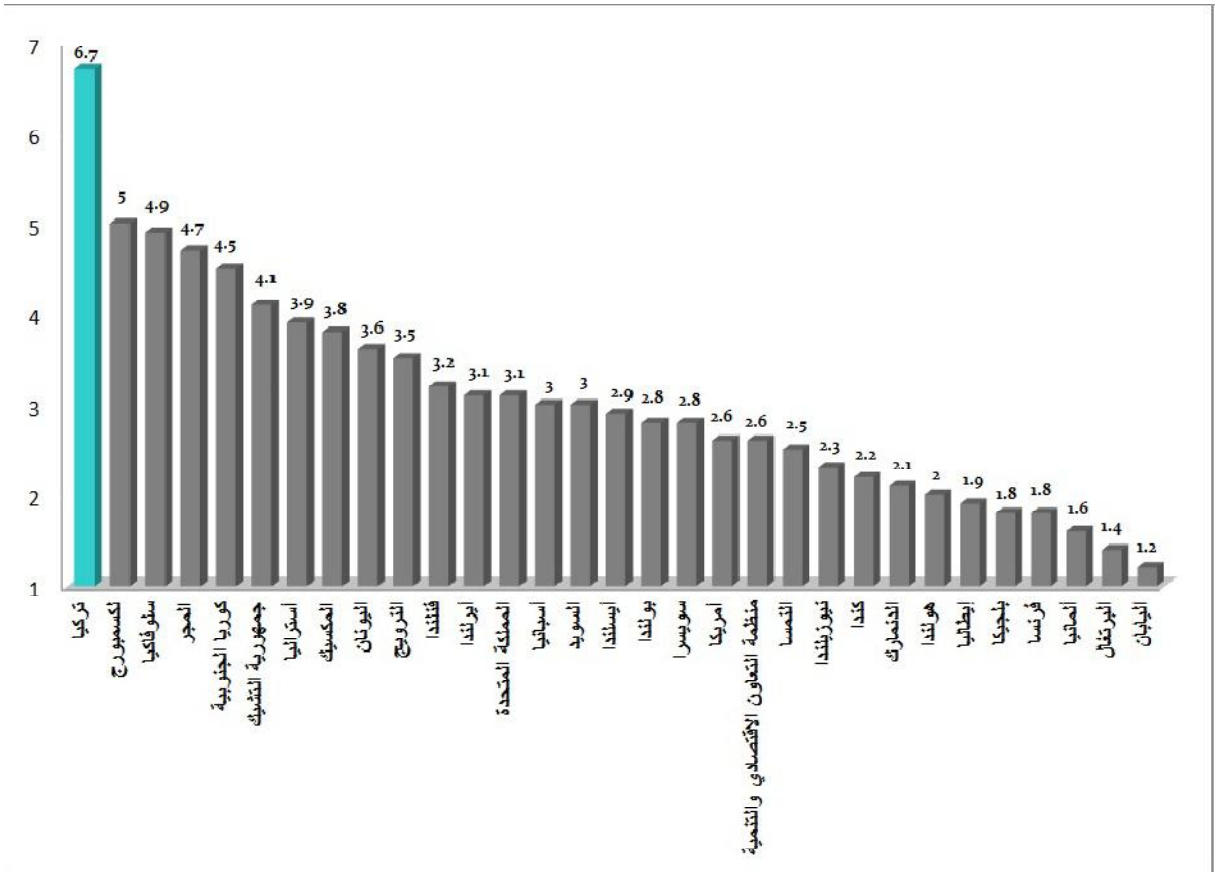

المصدر :التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رقم (86)

ملحق (13)

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعامي 2010 و 2011 م

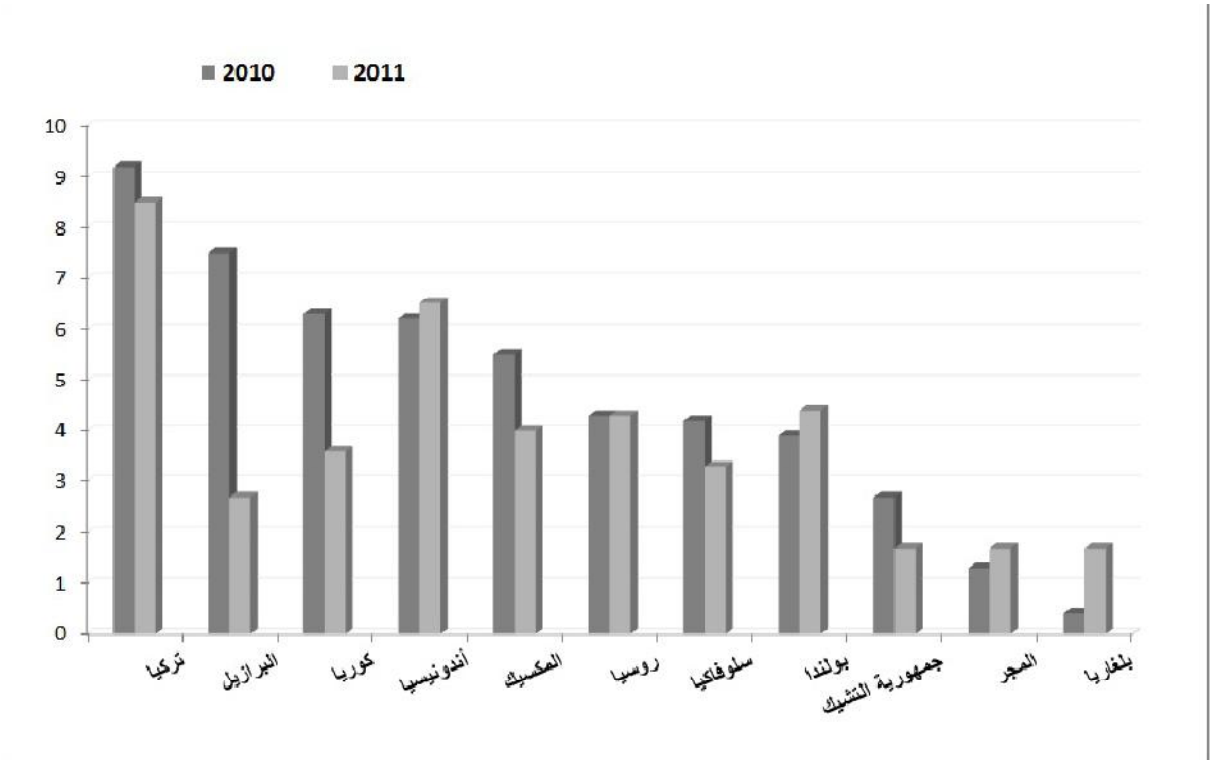

المصدر تقرير التوقعات الاقتصادية الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2012، ومعهد الإحصاء التركي

ملحق (14)

صادرات تركيا وواردتها مع أوروبا للفترة 2002 – 2010 (بملايين الدولارات)

	الصادرات			الواردات		
	الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	إجمالي الصادرات	الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	إجمالي الواردات
2002	19468	3554	36059	24519	8658	51554
2003	25899	4857	472553	33495	11987	69340
2004	34451	2237	63167	45444	18416	97540
2005	41365	5855	73476	52696	20690	116744
2006	47935	7962	85535	59401	25695	139576
2007	60399	10843	107272	68612	34254	170063
2008	63390	15678	132027	74802	44196	201964
2009	46985	11358	102129	56594	26156	140926
2010	52730	11385	664115	72239	30311	102550

المصدر :

Turkish Statistical Institute :Turkey's Statistical Yearbook ,2005(Ankara :Turkish Statistical Institute ,2006) pp , 289 – 291,and Turkey's Statistical Year book , 2009 (Ankara :Turkish Statistical Institue , 2010) ,pp . 289 – 290.

ملحق (15)

صادرات تركيا ووارداتها مع الولايات المتحدة للفترة 2002 -2010

(ملايين الدولارات)

العام	الواردات من الولايات المتحدة (بآلاف الدولارات)	إجمالي الواردات (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية	الصادرات إلى الولايات المتحدة (بآلاف الدولارات)	إجمالي الصادرات (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية
2002	3099099	51553797	6,0	3356126	32059089	9,3
2003	3495770	69339692	5,0	3751552	4725836	7,9
2004	4745195	97539766	4,9	4860041	63167153	7,7
2005	5375548	116774151	4,6	4910715	73476408	6,7
2006	6260873	139576174	4,5	5060854	85534676	5,9
2007	8166068	1700622715	4,8	4170688	107271750	3,9
2008	11975929	201963574	5,9	4299941	132027196	3,3
2009	8575737	140928421	3,2	3240597	102142613	6,1
2010	12318745	185544332	3,3	3762919	113883219	6,6

المصدر:

Turkish Statistical Institute : Statistical Indicators , 1923 – 2008 and 500 , and F oreign Trade Statistical Year book 2010 (Ankara :Turkish Statistical Institute , 2011) , pp . 35 – 45

ملحق (16)

صادرات تركيا ووارداتها مع آسيا الوسطى – جنوب القفقاس (الجمهوريات التركية ، رابطة الدول المستقلة ، منظمة التعاون الاقتصادي، منظمة البحر الأسود).

السنوات	الجمهوريات التركية		رابطة الدول المستقلة		منظمة التعاون الاقتصادي		منظمة حوض البحر الأسود	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2005	1409	1267	5057	17253	2670	5108	8620	20480
2006	1982	1967	2993	23373	3341	8102	11548	27021
2007	2874	2874	10088	31263	4700	9972	16784	34809
2008	3749	3749	13938	42614	6248	13221	20867	45632
2009	3397	3397	8742	26045	5945	6742	12315	28567
2010	3922	3922	10295	30599	7618	13298	14463	33589

المصدر :

Turkish Statistical Institute : Turkey's Statistical Yearbook , 2009 (Ankara : Turkish Statistical Institute ,2010) ,pp , 289 and Foreign Trade Statistical Yearbook 2010 ,(Ankara :Turkish statistical Institute, 2011) ,pp . 297 -298.

ملحق (17)

الواردات التركية بحسب البلدان أو المنظمات (مؤشرات مختارة).

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الأوروبي	52696	59401	68612	74802	56594	72239
بلدان أوروبية أخرى	20386	25695	34254	44196	26156	30311
بلدان شمال إفريقيا	4212	4878	3616	5267	3542	4304
بلدان أمريكا الشمالية	5823	6936	9033	13404	9512	13234
بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي	287	335	448	560	476	623
بلدان أمريكا اللاتينية	1747	2131	2671	3260	2268	2943
بلدان الشرق الأدنى والأوسط	7967	10568	12641	17268	9596	16091
بلدان آسيا الأخرى	20581	25658	33658	38087	28860	31321
أستراليا ونيوزيلاندا	321	399	672	876	648	493
بلدان OECD	22107	77813	91857	102902	75150	99375
بلدان EFTA	4440	4522	5775	6218	2781	4002
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود	20480	27021	34809	45632	28567	33589
الدول المستقلة	17253	23373	31263	426614	26045	30599

الجمهوريات التركية	1267	1967	2669	4279	2605	4615
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	14459	19111	21524	29179	17706	27948
الإجمالي الكلي	116774	139576	170063	201964	140926	185535

الواردات : (ملايين الدولارات م. د)

المصدر:

Turkish Statistical Institute : Turkey's Statistical Yearbook , 2009 , p , 290 and Statistical Yearbook 2010 , p . 298 .

ملحق (18)

الصادرات التركية بحسب البلدان أو المنظمات (مؤشرات مختارة).

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الأوروبي	41365	47935	60399	63390	36985	25730
بلدان أوروبية أخرى	5855	7962	10843	15678	11358	11385
بلدان شمال إفريقيا	2544	3097	4030	5850	7447	7040
بلدان أمريكا الشمالية	5276	5439	4541	4802	3563	4248
بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي	411	548	549	829	597	598
بلدان أمريكا اللاتينية	274	341	514	901	678	1237
بلدان الشرق الأدنى والأوسط	10184	11316	15081	20430	19187	23315
بلدان آسيا الأخرى	3029	3942	5227	7074	6704	8577
أستراليا ونيوزيلاندا	271	327	343	435	360	403
بلدان OECD	44355	54481	656675	70472	54227	61545
بلدان EFTA	821	1189	1328	3262	4327	2417
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود	6620	11584	16784	20867	12315	14463
الدول المستقلة	5057	6993	10088	13983	8742	10295

الجمهوريات التركية	1409	1982	2874	3749	3397	3922
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	13061	15007	20311	32597	28663	32502
الإجمالي الكلي	73476	85535	107272	132027	102129	113976

الصادرات : (ملايين الدولارات م. د)

المصدر:

and 89Turkish Statistical Institute : Turkey's Statistical Yearbook , 2009 , p , 2

.7Statistical Yearbook 2010 , p . 29

ملحق (19)

الصادرات والواردات التركية إلى ومن الشرق الأدنى والأوسط (مؤشرات مختارة).

بملايين الدولارات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات إلى بلدان الشرق الأدنى والأوسط	10184	11316	15071	25430	19187	23315
الإجمالي الكليَ للصادرات	73476	85535	107272	132027	102129	113976
الواردات من بلدان الشرق الأدنى والأوسط	7967	10568	17268	17268	9596	16091
الإجمالي الكلي للواردات	116774	139576	201964	201964	140926	185535

المصدر :

Turkish Statistical Institute :Foreign Trade Statistical Yearbook ,2010 (Ankara :Turkish Statistical Institute ,2011) pp , 297 – 298 ,and Turkey's Statistical Year book , 2009 (Ankara :Turkish Statistical Institue , 2010) ,pp . 289 – 290.

ملحق (20)

المساعدات الأمريكية العسكرية والأمنية إلى تركيا (بملايين الدولارات)

للفترة من 1948 – 2012

الفترة الزمنية	المساعدات العسكرية والمالية	أسلحة فائضة عن الحاجة	التعليم والتدريب العسكري	مكافحة المخدرات وتطبيق القوانين الدولية	مكافحة الارهاب إزالة الألغام ، أمور ذات صلة	منح أخرى	إجمالي المنح	قروض
1948-1975	–	؟	111,8	–	–	3,406,0	4,386,8	185,0
1976-1981	–	–	3,4	–	1,0	10,5	14,9	952,9
1982-1992	1,884,0	–	36,4	–	6,7	1,362,1	3,289,2	2,729,1
1993-2001	–	205,1	14,0	0,1	3,2	–	222,4	1,678,1
2002-2008	170,0	21,1	23,7	8,6	0,1	–	223,5	–
2009	1,0	–	3,2	1,9	0,5	–	6,6	–
2010	–	–	5,0	3,0	–	–	8,0	–
2011 مطالب	–	–	4,0	1,4	0,5	–	5,9	–
2012 مطالب	–	–	4,0	–	0.5	–	4,5	–
الإجمالي	2,055,0	1,095,2	205,2	14,0	12,5	4,778,6	8,120,8	5,585,1

Jim Zanotti , « Turkey – U.S. Defense Cooperation : Prospects and Challenges «, (Congressional Research Service , CRS Report for congress ,Washington, 8 April 2011) , p .4 .

فهرس الأشكال و الجداول

الرقم	عنوان الخريطة أو الجدول
01	جدول يوضح مؤشرات جغرافية خاصة بتركيا
02	خريطة توضح موقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط
03	خريطة توضح موقع آسيا الوسطى
04	جدول يوضح نتائج الأحزاب الثلاث الممثلة للبرلمان التركي في الانتخابات المحلية والبرلمانية 2002
05	خارطة توضح تواجد الأكراد في كل من العراق ، سوريا ، تركيا ،وإيران
06	جدول يوضح المؤشرات الإقتصادية الأساسية لـــ 2010
07	جدول يوضح مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية
08	جدول يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2003
09	جدول نتائج الانتخابات التركية لعام 2007
10	التعديلات الدستورية في عهد العدالة والتنمية
11	تطور الناتج الاجمالي المحلي التركي (2000-2010)
12	توقعات عن المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في دول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2010-2017)
13	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيق لعامي 2010 و 2011
14	صادرات تركيا ووارداتها مع أوروبا (2002-2010)
15	صادرات تركيا ووارداتها مع الولايات المتحدة للفترة (2002-2010)
16	صادرات تركيا ووارداتها مع آسيا الوسطى – جنوب القفقاس
17	الواردات التركية بحسب البلدان أو المنظمات
18	الصادرات التركية بحسب البلدان أو المنظمات

19	**الصادرات والواردات التركية إلى ومن الشرق الأدنى والأوسط**
20	**المساعدات الأمريكية العسكرية والأمنية إلى تركيا (1948–2012)**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
مقدمـــــــــة..... .	02
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.....	16
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.....	17
المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية.....	17
الفرع الأول : تعريف السياسة الخارجية.....	17
الفرع الثاني : السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة لها.....	19
الفرع الثالث : سمات وتوجهات السياسة الخارجية.....	23
المطلب الثاني : صنع السياسة الخارجية.....	24
المطلب الثالث : مفهوم الإقليم.....	27
المطلب الرابع : تحديد أقاليم الدراسة.....	30
الفرع الأول : الجغرافيا السياسية لمنطقة البلقان.....	31
الفرع الثاني : الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.....	33
الفرع الثالث : الجغرافيا السياسية لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز.....	36
المبحث الثاني : التحول في مسار العلاقات الدولية بعد الحرب	37

الباردة.....	
المطلب الأول : التحول على المستوى التنظيري.....	37
المطلب الثاني : التحول على مستوى القضايا.....	40
المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.....	43
المطلب الأول : المنظور الواقعي.....	43
المطلب الثاني : المنظور الليبرالي.....	50
المطلب الثالث : المنظور البنائي.....	59
خلاصة الفصل الأول	62
الفصل الثاني : توجهات السياسة الخارجية التركية إتجاه دوائرها الجيو – استراتيجية.....	65
المبحث الأول : المحددات والعوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في التوجه التركي.....	70
المطلب الأول : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية.....	70
الفرع الأول : الإمكانات والمقدرات الوطنية لتركيا.....	70
1-الموقع الجغرافي.....	70
2-الإمكانات العسكرية.....	73
3-الإمكانات الاقتصادية.....	77
الفرع الثاني : بيئة صنع القرار وتنفيذه في	80

تركيا.....	
1-البيئة السيكولوجية لصنع القرار التركي.....	80
2-البيئة الداخلية لصنع القرار التركي.....	81
2-1-تركيبة النظام السياسي في تركيا بعد مجئ حزب العدالة والتنمية.....	81
2-2-العلمانية في تركيا وتأثيرها في صنع القرار.....	91
2-3-المجتمع المدني والرأي العام في تركيا.....	96
2-4-دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية.....	99
المطلب الثاني: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على التوجه التركي إقليمياً ودولياً..	103
المطلب الثالث : تداعيات غزو العراق 2003 على المكانة التركية في الشرق الأوسط....	106
المطلب الرابع : المكانة التركية في مشروع النظام الشرق الأوسطي.....	109
المبحث الثاني : تركيا والبلقان.....	113
المطلب الأول : دوافع تحرك تركيا نحو البلقان.....	114
المطلب الثاني : العلاقات التركية مع دول البلقان.....	115
المطلب الثالث : حدود الدور التركي في المنطقة.....	118
الفرع الأول : النزاع التركي – اليوناني.....	118

الفرع الثاني : النزاع حول بحر إيجة.....	119
الفرع الثالث : المسألة العرقية في البلقان.....	121
الفرع الرابع : المشكلة القبرصية.....	121
الفرع الخامس : التنافس التركي – الروسي في البلقان.....	122
المبحث الثالث : تركيا والشرق الأوسط.....	125
المطلب الأول : الشرق الأوسط كمجال حيوي لتركيا.....	125
المطلب الثاني : العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط.....	128
الفرع الأول : العلاقات التركية – العراقية.....	128
الفرع الثاني : العلاقات التركية – السورية.....	132
الفرع الثالث : مواقف تركيا إزاء القضية الفلسطينية.....	138
الفرع الرابع : العلاقات التركية – الإيرانية.....	141
الفرع الخامس : العلاقات التركية – الإسرائيلية.....	144
المطلب الثالث : حدود الدور التركي في الشرق الأوسط.....	151
الفرع الأول : النزاع الكردستاني.....	151
الفرع الثاني : مشكلة المياه في الشرق الأوسط.....	152
الفرع الثالث : مشكلة الحدود في الشرق	156

الأوسط.....	
الفرع الرابع : التحديات الأمنية الناجمة عن الأوضاع في المنطقة.....	159
المبحث الرابع : تركيا وآسيا الوسطى والقوقاز.....	167
المطلب الأول : دوافع تحرك تركيا نحو آسيا الوسطى والقوقاز.....	167
المطلب الثاني : العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز.....	170
المطلب الثالث : حدود الدور التركي في المنطقة.....	179
الفرع الأول : عقبات تتعلق بالإمكانيات الذاتية لتركيا.....	179
الفرع الثاني : التحدي الروسي.....	180
الفرع الثالث : المحدد الإسرائيلي.....	181
الفرع الرابع : التحدي الإيراني.....	181
الفرع الخامس : الضغوط والتدخلات الغربية.....	182
المبحث الخامس : تركيا والقوى العالمية.....	184
المطلب الأول : العلاقات التركية – الأمريكية.....	184
المطلب الثاني : العلاقات التركية – الروسية.....	188
المطلب الثالث : تركيا والاتحاد الأوروبي.....	192
الفرع الأول : المسعى التركي للانضمام إلى الاتحاد	193

الأوروبي.....	
الفرع الثاني : دوافع تركيا للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي.....	196
1-الدوافع السياسية.....	196
2-الدوافع الاقتصادية.....	197
3-الدوافع الأمنية.....	198
الفرع الثالث : معيقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.....	199
الفرع الرابع : آفاق مستقبل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.....	202
الفرع الخامس : وصول حزب العدالة والتنمية وانعكساته على مسيرة الانضمام.....	205
خلاصة الفصل الثاني.....	208
الفصل الثالث : المنظمات الإقليمية والدولية كآلية لتعظيم الدور التركي إقليمياً ودولياً.....	212
المبحث الأول : ماهية المنظمات الإقليمية والدولية.....	213
المطلب الأول : مفهوم المنظمات الإقليمية والدولية.....	213
المطلب الثاني : مبادئ وأهداف المنظمات الإقليمية.....	214
الفرع الأول : مبادئ المنظمات الإقليمية والدولية.....	214
الفرع الثاني : أهداف المنظمات الإقليمية والدولية.....	215
المطلب الثالث : تصنيف المنظمات الإقليمية والدولية.....	217
المبحث الثاني : المنظمات العسكرية الأمنية كآلية لتعظيم الدور التركي.....	220

المطلب الأول : تركيا ومنظمة الأمم المتحدة.....	220
الفرع الأول : نشأة وتطور الأمم المتحدة.....	220
الفرع الثاني : عضوية تركيا في الأمم المتحدة.....	224
المطلب الثاني : تركيا وحلف شمال الأطلسي.....	225
الفرع الأول : نشأة وتطور حلف شمال الأطلسي.....	225
الفرع الثاني : عضوية تركيا وحلف المعاهدة المركزية أو (حلف بغداد سابقا).....	229
المطلب الثالث : تركيا وحلف المعاهدة المركزية.....	231
الفرع الأول : نشأة وتطور حلف المعاهدة المركزية.....	231
الفرع الثاني : عضوية تركيا في حلف المعاهدة المركزية.....	232
المبحث الثالث : المنظمات الاقتصادية كآلية لتعظيم الدور التركي.....	233
المطلب الأول : تركيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي.....	233
الفرع الأول : نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي.....	233
الفرع الثاني : عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي.....	236
المطلب الثاني : تركيا ومنظمة التعاون الاقتصادي ECO	238
الفرع الأول : نشأة منظمة التعاون الاقتصادي ECO.....	238
الفرع الثاني : عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي ECO	239
المطلب الثالث : تركيا ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود	241

الفرع الأول : نشأة وتطور منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود.....	241
الفرع الثاني : عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود....	241
خلاصة الفصل الثالث.....	245
الفصل الرابع : مستقبل تركيا بعد انقلاب 15 جويلية 2016.....	247
المبحث الأول : ماهية الدراسات المستقبلية وتقنية السيناريو.....	247
المطلب الأول : ماهية الدراسات المستقبلية.....	247
الفرع الأول : مفهوم الدراسات المستقبلية.....	247
الفرع الثاني : أهمية الدراسات المستقبلية.....	253
المطلب الثاني : ماهية تقنية السيناريو.....	257
الفرع الأول : تعريف تقنية السيناريو.....	257
الفرع الثاني : أساليب الدراسات الاستشرافية (تقنية السيناريو).....	259
المبحث الثاني : مستقبل المشهد السياسي في تركيا بعد محاولة الانقلاب 2016.....	262
المطلب الأول : خلفية انقلاب جويلية 2016 وعوامل فشله.....	263
الفرع الأول : الإصلاحات الداخلية لحكومة العدالة والتنمية ومسألة الشرعية والمشروعية	263
الفرع الثاني : أحداث انقلاب 15 جويلية 2016.....	281
1-مسار المحاولة الانقلابية.....	281
2-أسباب فشل المحاولة الانقلابية.....	283
الفرع الثالث : دور الإعلام في إفشال المحاولة الانقلابية.....	289
الفرع الرابع : الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بعد انقلاب جويلية 2016.....	292
المطلب الثاني : مستقبل المؤسسة العسكرية في تركيا بعد انقلاب 2016.....	296
الفرع الأول : العلاقات العسكرية المدنية :1997 إلى 2012.....	396
الفرع الثاني : العلاقات العسكرية – المدنية بعد جويلية 2016.....	300
المبحث الثالث : مستقبل الدور التركي إقليمياً ودولياً بعد انقلاب 2016.....	303
المطلب الأول : سيناريو ثبات الدور التركي إقليمياً ودولياً.....	303
المطلب الثاني : سيناريو تنامي الدور التركي إقليمياً ودولياً.....	304

المطلب الثالث : سيناريو تراجع الدور التركي إقليمياً ودولياً.....	316
خلاصة الفصل الرابع.....	320
خاتـــــــــــمة.....	322
قائمة المصادر والمراجع.....	331
الملاحـــــــــق..... .	–
فهرس الأشكال والجداول.....	–
فهرس المحتويات.....	–

الملخص:

تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع التحول في السياسة الخارجية التركية ودورها الإقليمي حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة البلقان ، آسيا الوسطى والقوقاز ، وخاصة منطقة الشرق الأوسط وقضاياها ، وذلك بعد تبني تركيا لسياسة جديدة تقوم على تعدد السياسات والتحرك على أكثر من مستوى وجهة وتبين الدراسة كيف أن تركيا تحاول جاهدت طرح نفسها كبديل استراتيجي ، ودولة نموذج ذلك من خلال جهود الوساطات التي تقوم بها ، وحل المشاكل والنزاعات ، وكذلك حرص قيادات الحكومة الجديدة علي تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة ، دون تفضيل طرف عن آخر مع إعطاء الأولوية للمصالح القومية التركية ونحاول استقراء ذلك من خلال علاقات تركيا مع دول المنطقة ومجالات تعاونها معها ومجالات الصراع والتنافس الذي يحكم هذه العلاقات ، وأيضا علاقة تركيا مع القوى العالمية العظمى وأثر ذلك على التوجه والمكانة التركية إقليمياً ودولياً ، وأهم المعيقات التي تقف أمام الطموحات التركية ، كما تحاول استشراف مستقبل الدور التركي بين التنامي في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة والمواتية لهذا الاحتمال في نظرنا ، أو الاستمرار والاستقرار كما هي عليه دون تراجع أو تطور، أو احتمال التراجع في حال تغير الأوضاع أو ظهور عوامل وفواعل جديدة ، خصوصا أن الساحة الدولية في هذه السنوات الأخيرة تشهد حركية سريعة في الأحداث.

RESUME :

Cette étude traite sur la profonde mutation politique étrangère Turque , et son rôle régional . Les dernières années ont témoigné de l'intérêt au rôle ascendant Turque au Balkans , Asia centrale , le Caucase et surtout , le Moyen orient et ses conflits.

Ainsi , la Turque a adopté une nouvelle approche politique , basée sur le pragmatisme et la diversité relationnelle tous azimuts.

Cette étude révèle combien la Turquie tient a s'imposer comme alternative incontournable et stratégique pour s'ériger comme substitution salutaire et pays de référence à travers ses interventions aux fins de résoudre les cas conflictuels ou les guerres intestinales .